المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

تخصص: دراسات دولية

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

البعد الاقتصادي في إستراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه الجزائر 2005- 2020

إعداد الطالب

بمراح محمد جواد

إشراف الأستاذ

قوميري مراد

لجنة المناقشة

أ.د ناجي عمارة	رئيسا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. مراد قوميري	مشرفا مقررا	جامعة الجزائر 3
د. محمد كريم خيضر	عضوا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. طارق تاحي	عضوا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. إبتسام أعشرين	عضوا	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
د. مشري مرسي	عضوا	جامعة تيسمسيلت

السنة الجامعية: 2018- 2019

إهداء

إلى رمز العطف والمحبة علي، التي لن أوافيها حقها مهما قدمت لها

إلى من تقع الجنة تحت أقدامها وأمرنا الرحمان بطاعتها.

أمي الغالية

إلى رمز الفخر والاعتزاز الذي لن أرد له القليل مما منحني.

أبي العزيز رحمه الله برحمته الواسعة

إلى إخوتي رشيد، عمر، فتح الله، إلى أختاي وزوجة أخي وأنسابي شكري وكمال.

إلى العزيزة على قلبي هبة.

إلى زملاء المدرسة وأصدقائي عبد الله، وليد، حمادة، رفيقة، سارة.

إلى كل طلبة وأساتذة وإداريي المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

محمد جواد

التشكرات

الشكر والحمد لله عز وجل لما أنعم علي من قوة وصبر ويسر لي سبل إنجاز هذا العمل المتواضع.

أتقدم بالشكر الخالص للأستاذ المشرف على أطروحتي، الدكتور "**مراد قوميري**" الذي لم يبخل علي بالمساعدة والتوجيه وتقديم النصائح القيمة، حيث وجهني حين الخطأ وشجعني حين الصواب، فكان بذلك نعم المشرف ونعم الأستاذ.

كما أتقدم بالشكر لكافة الأساتذة الذين أعانوني بالتوجيه وتقديم المراجع وأخص بالذكر البروفيسور "مصطفى صايج" والدكتور "محمد كريم خيضر" والأستاذ "طارق تاحي" من المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، والأستاذ الدكتور "بغداد شعيب" من جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان.

ولا أنسى كل من قدم لي يد المساعدة من الزملاء والأصدقاء من قريب أو من بعيد.

فألف شكر لكل هؤلاء وجزاهم الله ألف خير.

محمد جواد

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للعلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر.

المبحث الأول: مدخل عام للعلاقات الاقتصادية الدولية.

المطلب الأول: ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية وتطورها .

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية وتطورها.

المطلب الثالث: الآليات الدولية المنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

المطلب الأول: النظرية الليبرالية.

المطلب الثاني: نظرية التبعية.

المبحث الثالث: تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي.

المطلب الأول: نشأة وتطور التكامل الاقتصادي الأوروبي.

المطلب الثاني: مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: آليات التكامل الاقتصادي الأوروبي.

الفصل الثاني: الإطار العام للعلاقات الأوروبية الجزائرية.

المبحث الأول: العلاقات الأوروبية الجزائرية في إطار الشراكة الأورو متوسطية.

المطلب الأول: الشراكة الأورو متوسطية.

المطلب الثاني: مجالات التعاون ضمن الشراكة الأورو متوسطية في إطار مسار برشلونة.

المبحث الثاني: سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط.

المطلب الأول: سياسة الجوار الأوروبية.

المطلب الثاني: الإتحاد من أجل المتوسط.

المبحث الثالث: ماهية اتفاق الشراكة الأورو جزائرية.

المطلب الأول: مضمون ودوافع اتفاق الشراكة الأورو جزائرية.

المطلب الثاني: أهداف وآثار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية.

الفصل الثالث: البعد الطاقوي والبعد الصناعي والفلاحي في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر.

المبحث الأول: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر في المجال الطاقوي.

المطلب الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي ودوره في ترقية مجال المحروقات.

المطلب الثالث: الغاز الطبيعي ودوره في العلاقات الأورو جزائرية.

المبحث الثاني: البعد الصناعي في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر.

المطلب الأول: واقع الصناعة الجزائرية.

المطلب الثاني: البرنامج الوطني لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: آثار الإستراتيجية الأوروبية على القطاع الصناعي.

المبحث الثالث: المجال الفلاحي في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر.

المطلب الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر والسياسيات الفلاحية المتبعة.

المطلب الثاني: أثر اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على القطاع الفلاحي.

الفصل الرابع: البعد التجاري والمالي في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر.

المبحث الأول: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر في المجال التجاري.

المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية وإقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وآثار تحرير التجارة على الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر في المجال المالي.

المطلب الأول: المساعدات المالية المقدمة للجزائر في إطار برنامج ميدا 1 وميدا 2.

المطلب الثاني: البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

المطلب الثالث: آثار التحرير المالي على الاقتصاد الجزائري.

خاتمة

مقدمة

تمهيد:

شهدت الساحة الدولية والنظام الاقتصادي العالمي عدة تحولات وتطورات للعلاقات الاقتصادية الدولية، حيث أصبح الاقتصاد العالمي يغلب عليه طابع الانفتاح والعولمة، خاصة مع ظهور التكتلات الاقتصادية دوليا وإقليميا، ولعل أهم الظواهر التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي تزايد الاعتماد المتبادل وارتفاع حجم المبادلات الدولية، حيث ترى التكتلات الاقتصادية المتقدمة على غرار الاتحاد الأوروبي أن السيطرة على أكبر حصة من السوق العالمي يحقق لها مبتغاها في بسط نفوذها وسيطرتها.

إن تلك التطورات جعلت الدول والتكتلات الاقتصادية كالاتحاد الأوروبي تسعى لإيجاد صيغ جديدة للتعاون والتكامل الاقتصادي والدخول في فضاءات اقتصادية إقليمية لتحقيق طموحاتها التنموية، حيث أصبحت المصالح الاقتصادية هي المحدد الرئيسي لسلوك الأفراد والجماعات وتشكل دافعا قويا للتقارب بينهم بإقامة علاقات اقتصادية مشتركة ومتداخلة فيما بينها، قصد تحقيق الأهداف المتبادلة المشتركة بين جميع الأطراف، فعمل الاتحاد الأوروبي على توسيع وترقية علاقاته الاقتصادية إلى شراكة دائمة، بإطلاقه لمشروع الشراكة الأورو متوسطية وعقد مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995 بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، وقد أدت على المستوى الثنائي إلى عقد اتفاقيات للشراكة ما بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة متوسطية شريكة.

والجزائر واحدة من دول منطقة المتوسط لن تعيش بمعزل عن تأثير السوق العالمي والانضمام لهذه التكتلات، نظرا لكون الاتحاد الأوروبي يعتبر كأول شريك اقتصادي للجزائر، ناهيك عن عوامل أخرى متعلقة بالتاريخ والموقع الجغرافي القريب من أوروبا، وفي إطار تحولها نحو اقتصاد السوق وتوجهها للتحرير الاقتصادي أبدت الجزائر نيتها في الانضمام إلى مسار الشراكة وجرى التوقيع على الاتفاق بينها وبين دول الاتحاد الأوروبي في أفريل 2002، ليدخل حيز التنفيذ في عام 2005، حيث يعد البعد الاقتصادي أحد أهم المحاور في العلاقات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي كون الجزائر مصدر طاقوي

تعتمد عليه الدول الأوروبية لتأمين جزء من إمداداتهم الطاقوية في حين أن أكبر نسب واردات الجزائر قادمة من دول الاتحاد الأوروبي.

وترتكز الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي على تحرير الاقتصاد والمبادلات التجارية وإنشاء منطقة التبادل الحر مطلع عام 2020، وخلال هذه الفترة الانتقالية وجب على الجزائر رفع العراقيل التعريفية وغير التعريفية والإعفاء من الحقوق الجمركية ونظام الحصص المفروضة سابقا على المنتجات الصناعية الأوروبية، وذلك بصفة تدريجية، وفي مقابل ذلك فإن المؤسسات الجزائرية الناشطة في مختلف المجالات كالطاقة والصناعة والفلاحة سوف تواجه منافسة حادة في الأسواق الوطنية أو الدولية.

وعلى هذا الأساس أصبح على الجزائر التفكير في النتائج التي تترتب عن تطبيق هذه الاتفاقية وكذلك آثارها على الاقتصاد ومدى قدرته على مواجهة تحديات هذا الانفتاح.

سنحاول من خلال هذا البحث دراسة مدى استفادة الجزائر من إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في بعده الاقتصادي وما هي الآثار المترتبة جراء دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ على مختلف المجالات الاقتصادية التي مسها التحرير الاقتصادي من خلال التطرق لمجمل المجالات التي تندرج ضمن البعد الاقتصادي لاتفاق الشراكة الأورو جزائرية وفق المنظور الليبرالي القائم على تحرير الأسواق وإقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في معالجة موضوع إستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر في بعدها الاقتصادي، وما توفره فعلا من مزايا وإيجابيات للاقتصاد الجزائري من أجل مساعدته على النهوض والاستفادة من الخبرات والمعارف ونقل التكنولوجيا والحصول على الدعم اللازم لتمويل مشاريعه التنموية، أم مجرد اتفاقيات وليست شراكة فعلية.

كما تجري هذه الدراسة في إطار التحديات التي ستواجهها الجزائر بمجرد تطبيق اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية وما يتطلبه ذلك من مواجهة للآثار السلبية الفورية عليها ومحاولة الاستفادة من آثارها الإيجابية طيلة الفترة الانتقالية المبرمجة عام 2020 لمواجهة الانفتاح الاقتصادي الكلي الذي سوف تفرضه منطقة التبادل الحر من خلال المنافسة الدولية.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة من خلال الأهمية التي يكتسيها البعد الاقتصادي بمختلف مجالاته خاصة قطاع التجارة الخارجية في تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، خاصة في ظل اهتمام الجزائر المتزايد لتحسين معدلات نموها في ظل التغيرات العالمية التي فرضت على الجزائر الانسياق لما يحدث خارج حدودها بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

كما تكمن أهداف الدراسة في التعرف على ما وصلت إليه التجربة الجزائرية من نتائج من خلال اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ومعرفة وضعية الاقتصاد الجزائري طيلة فترة الدراسة (2005-2020) والتعرف على مختلف برامج التأهيل المتبناة في مختلف المجالات نتيجة سياسية التحرير الاقتصادي للاقتصاد الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

1/ أسباب موضوعية:

- ❖ الاهتمام المتزايد بموضوع الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في المجال الاقتصادي واعتباره من أهم مواضيع الشراكة الأورو جزائرية وآثاره على الاقتصاد الوطني.
- ❖ أهمية البعد الاقتصادي في العلاقات الخارجية للدول.
- ❖ استمرار إشكالية ضعف الاقتصاد الوطني وتبعيته لقطاع المحروقات، وبالتالي هل استفادت الجزائر من اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أم هو تكريس لتبعية الدول النامية للدول المتقدمة.

- ❖ إبراز آثار اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خاصة على قطاع التجارة الخارجية وقطاع الفلاحة نتيجة تحرير الأسواق المحلية والدولية.

2/ أسباب ذاتية:

- ❖ الاهتمام الشخصي بموضوع العلاقات الاقتصادية الدولية ورغبتي في تعميق معارفي في هذا المجال الحيوي.
- ❖ الرغبة الشخصية في معرفة طبيعة وحقيقة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وربطه بتحقيق نمو الاقتصاد الوطني.

الدراسات السابقة:

1. محمود شهاب مجدي، سوزي ناشر عدلي، أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.

تناول فيه الكاتبان أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية، نظرا لظهور مفاهيم جديدة كالعولمة والتدويل والتكتلات الاقتصادية، حيث أصبحت الحدود الإقليمية بين الدول مجرد حدود سياسية تفصل الدول عن بعضها البعض من الناحية السياسية فقط، إضافة إلى تطرقهما لأسس الاقتصاد وماهية العلاقات الاقتصادية الدولية ومدى تميزها عن علاقات الاقتصاد الداخلية ونظريات التبادل الدولي والنظام الجديد للتجارة الدولية.

2. موري سمية، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بجامعة تلمسان، 2014-2015.

سعت الباحثة من خلال هذه الأطروحة إلى تحليل أثر تغيرات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال استعراض مراحل التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار

البترول في الأسواق العالمية، مما يساعد على توضيح مدى ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات الأمر الذي يجعله رهينة للصدمات الخارجية نتيجة التحولات الاقتصادية والعالمية وانعكاساتها على قطاع المحروقات، مما يستدعي من الجزائر ضرورة وضع إستراتيجية للتنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل اقتصاد السوق لتنويع مصادر الدخل من خلال البحث عن بدائل تنموية مستديمة واستغلال الفوائض البترولية في الاستثمارات في القطاعات المنتجة لتجنب آثار تغير أسعار البترول على عدة مجالات كالميزانية العامة للدول وارتفاع معدل البطالة والتضخم وآثارها بصفة عامة على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

3. زيرمي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015-2016.

سعت الباحثة من خلال هذه الأطروحة لدراسة أثر التحرير التجاري للتجارة الخارجية الجزائرية على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تطرقت الباحثة لنظريات التجارة الدولية، ثم التحرير التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي، ثم تطرقت للمراحل التي مرت بها التجارة الخارجية الجزائرية ووضع برامج الإنعاش ودعم النمو لتحسين معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وتطرقت لواقع التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1967-2013 وإبراز دوافع وأسس التحرير التجاري في الجزائر وإبراز الإطار المؤسساتي والتنظيمي لتسيير التجارة الخارجية الجزائرية لاندماجها في الاقتصاد العالمي في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وفي إطار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وخلصت الباحثة إلى أن نتائج التحرير التجاري هي جعل الجزائر سوقا مفتوحا لمنتوجات الاتحاد نتيجة العراقيل التي واجهها المنتوج الجزائري للولوج إلى الاتحاد الأوروبي ووضع المؤسسات الجزائرية على محك المنافسة الشديدة مقابل المشاكل التي عانى منها المصدرين الجزائريين للوصول لأسواق الاتحاد الأوروبي، كما أن إزالة الحواجز الجمركية أدى إلى انفجار فاتورة الاستيراد.

4. **Otmane Bekenniche**, **La Coopération entre l'Union Européenne et l'Algérie**, **l'Accord d'association**, **2006**.

تحدث الكاتب عثمان بكنيش في كتابه عن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في إطار اتفاقية الشراكة، وتطرق لتطور توازن العلاقات بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية والجزائر بعد الاستقلال وصولا لاتفاقية التعاون لعام 1976 بين الجزائر والاتحاد الأوروبي مبرزا حدود التعاون في العديد من المجلات كالطاقة والصناعة والزراعة والتجارة والأسس القانونية لهذا الاتفاق، وتحدث عن موقف الجماعة الأوروبية من القضية الجزائرية وسياسة المصالحة الوطنية، وصولا لتحديات الشراكة الأورو متوسطية في إطار التكامل الإقليمي وإنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وفتح المجال أمام الاستثمارات الأوروبية.

إشكالية الدراسة:

للبحث في هذا الموضوع يمكننا صياغة إشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل استفادت الجزائر من إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في بعدها الاقتصادي لتحسين ورفع معدلات نمو اقتصادها الوطني؟ وهل يوجد فعلا إستراتيجية وفق مبدأ رابح رابح؟

كما يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1/ ما هي أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية؟ وما هي النظريات المفسرة لها؟

2/ ما هو الإطار العام للعلاقات الأوروبية الجزائرية؟

3/ هل يمكن أن تمثل إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر إطارا حقيقيا للتعاون الاقتصادي المتبادل في ظل فوارق التنمية بين الطرفين؟

فرضيات الدراسة:

1/ تتمثل أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية في كونها المحرك الأساسي والرئيسي لكل مجالات التعاون بين الدول وفق مقاربة الاعتماد المتبادل بين الدول ووفقا للمنظور الليبرالي القائم على التحرر الاقتصادي.

2/ عملت الجزائر على الاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق تجسيد محاور الشراكة الأورو متوسطية كإطار عام وتوقيع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية كإطار خاص في بعده الاقتصادي في ظل التحرر الاقتصادي.

3/ الإستراتيجية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر في مختلف مجالاتها الطاقوية والتجارية والصناعية والمالية هي تكريس للتبعية الاقتصادية للجزائر لدول الاتحاد الأوروبي في ظل ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري.

حدود الدراسة:

إن أي دراسة تعتمد في طياتها على جانبين مكاني وزماني.

1/ الجانب المكاني: تقتصر الدراسة على الاتحاد الأوروبي ككيان متطور اقتصاديا يقع في أوروبا، والجزائر كبلد سائر في طريق النمو يقع في إفريقيا.

2/ الجانب الزماني: حددت فترة الدراسة زمنيا من سنة 2005، وهو تاريخ دخول اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر حيز التنفيذ إلى غاية سنة 2020 وهو تاريخ إقامة منطقة التبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي والجزائر.

مناهج البحث المستخدمة وأساليب جمع المعلومات:

تم توظيف مجموعة من المناهج للإلمام بموضوع الدراسة واختبار الفرضيات وحل الإشكالية وهي:

1/ المنهج الوظيفي: الذي يعتمد على أسلوب الاستقراء والاستنتاج وذلك لتوضيح مختلف المفاهيم المحيطة بموضوع الدراسة التي تتصف به العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، وتحليلها لمعرفة أثر الشراكة الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

2/ الأسلوب الإحصائي: الذي يعتمد على أسلوب الإحصائيات الرقمية في شكل مجموعة من الإحصائيات والجداول لقياس حجم المعاملات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ومساعدتنا على الفهم والتحليل.

3/ المنهج التاريخي: تم استخدامه كوسيلة لتتبع المراحل والتطورات التي مرت بها اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في بعدها الاقتصادي طيلة الفترة الزمنية لموضوع الدراسة.

المقاربات النظرية:

1/ النظرية الليبرالية: التي ترتكز على اقتصاد السوق وتحرير الاقتصاد العالمي لتجسيد التعاون بين الدول في إطار مؤسسات دولية واتفاقيات وشراكات اقتصادية لتسهيل عملية التنمية لاقتصاديات الدول وتحقيق المصالح المشتركة من خلال مقاربتها الاعتماد المتبادل الذي أصبح واقعا دوليا يجعل من التعاون مسألة ضرورية لتحقيق النمو والرفاه الاقتصادي المتبادل من وجهة نظر الاتحاد الأوروبي الذي يسعى لتحقيق أهدافه ومصالحه الاقتصادية من وراء اتفاق الشراكة مع الجزائر.

2/ نظرية التبعية: التي تركز على فكرة أن بعض الدول والاقتصاديات هي مشروطة في تنميتها باعتمادها وتبعيتها لدول أخرى، فهي تعطي لنا تفسيرا لعلاقات اقتصادية أنتجت تبعية دول المحيط لدول المركز.

تساعدنا نظرية التبعية على فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي متطور والجزائر كدولة من دول المحيط سائرة في طريق النمو.

صعوبات البحث:

كأي بحث، بحثنا لا يخلو من الصعوبات، نوجزها كالآتي:

- قلة المصادر والمراجع المتخصصة في العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر وتوفر الكتب والمراجع المقتصرة على العلاقات الأورو متوسطية بصفة عامة.
- اختلاف الأرقام الإحصائية من مرجع إلى آخر ومن جهة إلى أخرى، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تناقض المعطيات وتعددها، وبالتالي تعدد التحليل من باحث إلى آخر.
- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات الرسمية المتعلقة بالشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر من طرف مختلف الوزارات كوزارة الطاقة ووزارة التجارة ووزارة الصناعة.

تقسيم الدراسة:

بهدف الإلمام بجوانب الدراسة والإجابة على الإشكالية الرئيسية واختبار فرضياتها اشتمل البحث على مقدمة عامة وأربعة فصول، الفصلين الأول والثاني تم تخصيصهما للجانب النظري والمفاهيمي للموضوع والإطار العام للعلاقات الأورو جزائرية، في حين عالج كل من الفصل الثالث والفصل الرابع الجانب التطبيقي لموضوع الدراسة خلال الفترة (2005-2020) في إطار العلاقات الاقتصادية الأورو جزائرية، كما تضمن البحث خاتمة عامة تم فيها توضيح أهم نتائج الدراسة المتوصل إليها.

الفصل الأول: الإطار النظري للعلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر.

المبحث الأول: مدخل عام للعلاقات الاقتصادية الدولية.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

المبحث الثالث: تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي.

الفصل الثاني: الإطار العام للعلاقات الأوروبية الجزائرية.

المبحث الأول: العلاقات الأوروبية الجزائرية في إطار الشراكة الأورو متوسطية.

المبحث الثاني: سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط.

المبحث الثالث: ماهية اتفاق الشراكة الأورو جزائرية.

الفصل الثالث: البعد الطاقوي والبعد الصناعي والفلاحي في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر.

المبحث الأول: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر في المجال الطاقوي.

المبحث الثاني: البعد الصناعي في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر.

المبحث الثالث: المجال الفلاحي في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر.

الفصل الرابع: البعد التجاري والمالي في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر.

المبحث الأول: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر في المجال التجاري.

المبحث الثاني: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر في المجال المالي.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي للعلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر

محتويات الفصل:

المبحث الأول: مدخل عام للعلاقات الاقتصادية الدولية.

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

المبحث الثالث: تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي.

تمهيد

تحتل العلاقات الاقتصادية الدولية أهمية بالغة جدا على مستوى كل دول العالم، ممّا جعلها المحرّك الأساسي والرئيسي لكل مجالات التعاون بين جميع الدول، فهي تهتم بدراسة وتحليل التفاعل المتبادل بين اقتصاديات الدول، فبموجب التفاعل يمكن تحديد مستوى التنمية الاقتصادية التي لها تأثير مباشر يبرز على جميع الأصعدة الاجتماعية والسياسية والثقافية، كما أنّ التعاون والتكامل بين الدول في إطار التكتلات الإقليمية أو الدولية يعدّان من أهم المسائل المطروحة في العلاقات الاقتصادية الدوليّة، مما يقودنا إلى القول بأن مستقبل العلاقات بين الدول أصبح يخضع تأثيرا وتأثرا بمدى تطوّر العلاقات الاقتصادية الدولية التي قد تكون عاملا من عوامل التعاون والتكامل الذي يؤدي إلى الوحدة والتكتّل بين الدول وهو ما حدث مع العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية كالإتحاد الأوروبي الذي بدأ اقتصاديا وتطور ليشمل باقي المجالات الاجتماعية والثقافية، ومن المعلوم أن الدول التي لا تتفاعل مع هذا الميكانيزم الجديد في العلاقات الدولية ستظل معزولة سياسيا واقتصاديا عن بقية المجتمع الدولي وتفقد مكانتها المعهودة، إلاّ أنّ مضمون العلاقات الاقتصادية الدولية يختلف في البلدان الرأسمالية عنه في البلدان النامية، فالأولى تسعى من وراء إنشاء اتحادات اقتصادية كبيرة إلى توسيع أسواقها الوطنية وتصريف منتوجاتها نحو الخارج والحصول على المواد الأولية بأرخص الأسعار، أما الثانية (أي البلدان النامية) فالتكامل الاقتصادي يمثل الوسيلة التي تستطيع بواسطتها الخروج من تبعيتها للسوق العالمية الرأسمالية، فكل دولة الحق في إنشاء علاقات اقتصادية بما يخدم مصالحها، ما يجعل العلاقات الاقتصادية انعكاسا لمصالح وتوجهات كل دولة.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق للجانب المفاهيمي للعلاقات الاقتصادية الدولية وتطورها وطبيعتها، ثم سنتعرض للمقاربات النظرية التي حاولت تفسير طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول، ثم نتطرق لتجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي.

المبحث الأول: مدخل عام للعلاقات الاقتصادية الدولية.

تعنى دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية بدراسة جميع وجوه النشاط الاقتصادي التي تتم عبر الحدود السياسية للدول وهي تتألف من شقّين، حيث يتألف الشقّ الأول بحركة الأشخاص (الهجرة)، بينما يتعلّق الشق الثاني بحركة السّلع والخدمات ورؤوس الأموال وتعرف بالمعاملات الاقتصادية الدولية والتي تنقسم إلى جزئية، الأول يصطلح عليه بالتجارة الدولية والثاني الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

المطلب الأول: ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية وتطورها.

تتبين من دراسة التأريخ الاقتصادي أن العلاقات الاقتصادية الدولية نشأت من قيام المؤسسات السياسية، وتطورت (كمّا) مع تزايد النشاط الإنتاجي و تكاثرت (نوعا) مع ارتفاع مستوى الحاجات البشرية، وتوسّعت (اتجاها) مع انتشار روح التعاون الاقتصادي وتعاظم العلاقات السياسة الدولية، ذلك أنّ لكل من النظم السياسية والاقتصادية التي سادت تأريخ البشرية ومراحل النمو الاقتصادي التي مرت بها المجتمعات الإنسانية حتى الوقت الحاضر دورا مباشرا في تحديد نطاق العلاقات الاقتصادية الدولية كمّا ونوعا واتجاها [1].

إن المعيار الأساسي للمعاملات والمبادلات التي تتم في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية والتي تتضمنها الاقتصاد الدولي، هو أن تكون العلاقات والمبادلات ناشئة بين دول ذات سيادة على أرضها[2].

ومن المعلوم أن التبادل والتعامل الدولي قديم قدم عملية الإنتاج والحياة ذاتها، ففي النظام العبودي أيام الإمبراطورية الرومانية واليونانية والآسيوية القديمة كانت العلاقات الاقتصادية الدولية محصورة في تجارة العبيد بسبب سيطرة الطبقة الحاكمة من نبلاء ورجال الدين للعمل المنتج، بالإضافة إلى أن التبادل الاقتصادي كان مقتصرا على بعض الموانئ المطلة على البحر المتوسط و المحيط الهندي، وفي النظام

[1] د. هوشيار معروف، ***تحليل الاقتصاد الدولي***، (عمان، دار جرير للنشر و التوزيع، 2006)، ص27.

[2] د. فليح حسن خلف، ***العلاقات الاقتصادية الدولية***، (عمان، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ط1، 2004)، ص15.

الإقطاعي استمرت الاقتصاديات القومية معيشة مطلقة قائمة على أساس ملكية الإقطاعي للأراضي الزراعية.

وبعد انتهاء العصر الوسيط وبزوغ عصر النهضة الأوروبية، بدأ الاقتصاد الأوروبي يتبنى النظام الرأسمالي وقيام الثورة التجارية في أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر بفضل نشوء الدول المركزية وحدوث تحول كبير في العلاقات الاقتصادية الدولية وتوسعت التجارة وتحولت اقتصاديات أوروبا من الاقتصاديات التقليدية المنعزلة إلى اقتصاديات تبادلية مفتوحة[1].

وجاءت الثورة الصناعية (1750-1850) لتقوى البلدان الأوروبية إلى تغير جذري في كافة النشاطات الاقتصادية المحلية مما انعكست على اتجاهات العلاقات الاقتصادية الدولية، فتوسعت التجارة الدولية و اشتدّت حركة رؤوس الأموال.

ومع نشأة التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد والجماعات، بدأ اقتصاد التبادل يفرض وجوده واتسع ليشمل كافة القطاعات الاقتصادية وازداد بذلك اعتماد الناس على بعضهم البعض[2] خاصة خلال القرن العشرين بعد انتشار النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي إضافة إلى الأنظمة الاقتصادية التي تبنتها الدول النامية والتي أخذتها من كلا النظامين.

فالتخصص يؤدي إلى وجود فائض في الإنتاج ويتم التبادل على أساس فائض من سلعة مقابل فائض من سلعة أخرى، وتفترض عملية التبادل وجود السوق والسلع موضوع التبادل، وأن يكون لهذه السلع مقياس تعبر عن قيمتها من خلاله[3].

---

[1] هوشيار معروف، ***مرجع سابق***، ص 28.

[2] بسام الحجّار، ***العلاقات الاقتصادية الدولية***، (لبنان: مجد للدراسات و النشر و التوزيع، ط1، 2003)، ص13.

[3] ***المرجع نفسه***، ص 14.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية والداخلية.

تنتمي العلاقات الاقتصادية الدولية والعلاقات الاقتصادية المحلية إلى طبيعة واحدة من حيث الأساس الاقتصادي والارتباطات التبادلية والنتائج المترتبة على كل منهما، حيث أن عمليات تبادل السلع والخدمات وحركات رؤوس الأموال والأشخاص التي تتم في العلاقات الاقتصادية الدولية لها ما يماثلها على صعيد العلاقات الاقتصادية الداخلية[1]، إلاّ أنّه هناك العديد من العوامل التي تقتضي التميز بين المعاملات والنشاطات الاقتصادية التي تتم داخل حدود الدولة أي التجارة الداخلية وتلك التي تتم عبر حدودها أي التجارة الخارجية، وعليه سيتطرق لأوجه التمايز بين العلاقات الاقتصادية الدولية والداخلية:

الفرع الأول: اختلاف الأنظمة السياسية القانونيةPolitical & Legal System

تنشأ العلاقات الاقتصادية الداخلية أو المحلية بين أفراد ينتمون إلى بلد واحد و نظام سياسي واحد، كما تحكمهم قواعد قانونية و عادات وتقاليد وأعراف شبه موحدة، والقواعد المنظمة للتجارة ستكون واحدة مهما ترامت أطراف القطر طالما أنه بلد واحد تحكمه ذات القواعد.

أما العلاقات الاقتصادية الدولية فهي تتضمن أطرافا ينتمون إلى كيانات سياسية وقانونية مختلفة تختلف بمقتضاها العادات والتقاليد والموروث التاريخي فمثلا قيام مبادلة بين تاجر من بلد معين وتاجر آخر من بلد آخر فكيف سيتم تسوية هاته المعادلة ووفقا لأي قواعد البلدين، فلكل بلد قانون وقواعد شروط الإنتاج، هذا ما يؤدي إلى دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية بصفة مستقلة حتى يمكن التوصل لحلول تلاءم هذا النوع من المعاملات[2].

---

[1] د. محمد عيسى عبد الله، د. موسى إبراهيم، ***العلاقات الاقتصادية الدولية***،(لبنان: دار المنهل اللّبناني للنشر والتوزيع، ط1، 1998)، ص 09.

[2] د. رضا عبد السلام، ***العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية***،(مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط1، 2011)، ص12.

الفرع الثاني: اختلاف الوحدات النقدية والنظم المصرفية: Monetary And Banking Systemm:

لكل دولة نظامها النقدي الذي تقرره قوانينها وتتعامل مواطنيها بالعملة النقدية التي تتمتع بقوة إلزامية، فيتعامل الجزائري بالدينار الجزائري والبريطاني بالجنيه الإسترليني والفرنسي باليورو، فلكل عملة من تلك العملات تتمتع بالقبول العام وتصلح لتسوية الحقوق والالتزامات في المعاملات الاقتصادية المحلية، وذلك على عكس المعاملات الاقتصادية الدولية فتصعب تسوية الحقوق والالتزامات بالعملة الوطنية، فلابد من ضرورة تحويل العملة الوطنية إلى عملة الدولة المراد الوفاء بالدين لها، وهذا يستلزم تحديد معدّل المبادلة بين المعاملات أو ما يطلق عليه سعر الصرف[1].

وهناك أيضا اختلافا في النظم المصرفية، سواءا بالنسبة لعمليات إصدار العملة أو بالنسبة لعملية الودائع ومنح الائتمان، فالبنوك مثلا لا تتشدّد كثيرا في منح القروض والتسليفات لتمويل عمليات التبادل الداخلية في حين تتطلب إجراءات أكثر تعقيدا في تمويل التجارة الخارجية[2].

الفرع الثالث: الاختلاف في طبيعة الأسواق الدولية.

يعتبر الاختلاف في طبيعة الأسواق بين الدول المختلفة، عاملا مهما في تحديد طبيعة التبادل الدولي، ويفهم باختلاف الأسواق:

1. **الاختلاف الطبيعي:** وهو اختلاف العادات والتقاليد والأذواق والميول والنظر إلى الحياة والمستقبل والبيئة، مما يؤدي بين الأفراد في اختيار السلع التي تشبع حاجاتهم أكثر من غيرها[3].

[1] د. رانيا محمود عمارة، ***العلاقات الاقتصادية الدولية***، (مصر: مركز الدراسات العربية لنشر والتوزيع، ط1، 2016)، ص 10.
[2] د. محمد عيسى عبد الله، ***مرجع سابق***، ص 14.
[3] د. بسام الحجار، ***مرجع سابق***، ص 18.

2. **اختلاف السياسات الوطنية:** تختلف القوانين والتشريعات الاجتماعية والنظم والسياسات الاقتصادية في الدول المختلفة، وينعكس هذا الاختلاف على ظروف المنتجين في كل دولة، فالمنتج الذي يعمل في ظل السوق المحلية يتبع سياسة إنتاجية وتسويقية تتفق وطبيعة هذه السوق، أمّا إذا حاول الدخول في مجال السوق الدولية فإنه سوف يصطدم بسوق ذات مرونة طلب أعلى ولذا عليه أن يكيّف سياسة بما يتناسب مع ظروف هذه السوق التي تسودها حالة المنافسة الكاملة[1].
3. **الاختلاف في طبيعة الأسواق:** المنافسة في الأسواق العالمية أكثر منها في الأسواق المحلية لأنها منافسة كاملة، فالمنتج يحب عليه أن يكيف سياسة السعرية بما يناسب مع السوق الدولية عكس السوق المحلية، بحيث قد يلجأ إلى بيع السلعة في السوق العالمية بسعر يختلف عن ذلك الذي يبيع به في الأسواق المحلية بسبب الحواجز الإدارية والاقتصادية والسياسية التي تتعرض لها السلعة عند انتقالهما عبر حدود مختلف الدول[2].
4. **قابلية عناصر الإنتاج للانتقال:** أن مقدرة العمال ورؤوس الأموال على التنقل داخل الدولة أسهل بكثير وأوفر من التنقل من دولة إلى أخرى، حيث يتعرض هذا التنقل للعديد من العقبات القانونية والقيود الإدارية التي تفرضها كل دولة داخل أراضيها، بالإضافة إلى السياسات المقيدة للتجارة الخارجية التي تفرضها الدول على عكس التجارة الداخلية متمثلة في الرسوم الجمركية ويطبق نظام حكم الاستيراد والرقابة على النقد الأجنبي وذلك من أجل تغلب مصلحة الاقتصاد القومي على المصلحة الخارجية للدول الأخرى[3].

وبهذا نرى أن العلاقات الاقتصادية الدولية تتميز عن العلاقات الاقتصادية الداخلية، بقيام عوائق قانونية تعترض انسياب السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول.

---

[1] د. محمد عيسى عبد الله، ***مرجع سابق***، ص 12.

[2] عادل حشيش، ***العلاقات الاقتصادية الدولية***، (ب.ب.ن: الدار الجامعية، 1993)، ص 13.

[3] د. رانيا محمود عمارة، ***مرجع سابق***، ص 11.

المطلب الثالث: الآليات الدولية المنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

عايش الاقتصاد العالمي حتى مطلع القرن العشرين حالة من الاستقرار، سواءا في سعر الصرف أو المبادلات التجارية، ولكن بعد قيام الحربين العالميين الأولى والثانية تغيرت الأوضاع نتيجة الأزمات الاقتصادية الخانقة وتغير مراكز القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، حيث وضعت الأخيرة وحلفاؤها أسس النظام الدولي الحديث، الذي يتضمن الجانب السياسي والاقتصادي بما يتناسب مع الوضع الجديد ويحقق مقاصد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في التوسع والسيادة[1].

أما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، فقد أرسيت أسس النظام الدولي المؤسسية في مؤتمر بريتون وودز المنعقد في عام 1944 في ولاية نيوهامشر الأمريكية، معلنا إنشاء أول تكتل اقتصادي دولي يتألف من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، فالأول يتعامل مع قضايا التمويل، والآخر مختص بقضايا النقد على المستوى العالمي وأما قضايا التجارة الدولية فقد تجمعت الدول الصناعية المتقدمة بشكل أساسي في ترتيبات خاصة عرفت باسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) بعد انتهاء جولة الأورو جواي عام 1944 م[2].

الفرع الأول: صندوق النقد الدولي.

انبثق صندوق النقد الدولي وشقيقه البنك الدولي من خلال مؤتمر بريتون وودز عام 1944، حيث يعتبر الصندوق مصرفا دوليا، ساهمت في رأسماله الدول التي أنشأته كل منها بنسبة معينة تدفع بالذهب أو بالدولارات الأمريكية والباقي نقودا وطنية تودعها باسم الصندوق في بنكها المركزي، أو في أي جهة أخرى يقبلها الصندوق فهو مصرف يتكون رأسماله من عملات، تستخدم هذه العملات وكذلك الذهب

[1] رمضان عبد الله، تحولات الاقتصاد العالم و توازنات الثروة والقوة ، ***مجلة قراءات سياسية***، العدد 2 ،(1995)، ص ص 40-42.

[2] عبد القادر سيد أحمد، ***دور البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية***،(لبنان: معهد الإنماء العربي، 1988)، ص 33.

عندما تقتضي الضرورة في تحقيق أغراض الصندوق أو أهدافه وأعضاء صندوق النقد الدولي هم الدول. يقع مقره في واشنطن العاصمة وتتمثل أهدافه فيما يلي:

1- العمل على إيجاد تنظيم دولي متمثلا بالصندوق، يعمل على تحقيق التعاون النقدي الدولي، وتوفير إمكانيات وسبل التعاون عن طريق إتاحة الفرصة للدول من أجل حل مشاكل النقد الدولي، طريق الحوار تبادل الرأي ويديره أعضاءه الأكثر مساهمة فيه.

2- إقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف، أي قابلية العملات للتحول ما بين بعضها، وذلك فيما يتعلق بالمبادلات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق وإلغاء القيود على الصرف التي تحول دون نمو التجارة الدولية.[1]

3- توفير الثقة للدول الأعضاء بجعل موارد الصندوق متاحة لهم بصفة مؤقتة وبضمانات كافية، وإتاحة الفرصة لها لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها، دون اللجوء إلى إتباع وسائل من شأنها تقويم الرخاء القومي و الدولي.

4- ضمان ثبات أسعار الصرف وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات، كون سعر الصرف يعتبر من المسائل ذات الأهمية الدولية مع إمكانية الدول الأعضاء في الصندوق تعديل أسعار الصرف عملتها في بعض الظروف وفقا لشروط محددة وتحت رقابة دولية وبهدف تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات.[2]

5- إعلاء شأن التعاون الدولي في مجال العلاقات النقدية الدولية، عن طريق مؤسسة دائمة تقدم للدول إطارا للتشاور والتعاضد فيما بينها من أجل حلّ مشكلاتها في هذا المجال.[3]

أما مهام و وظائف النقد الدولي فتتمثل فيما يلي:

---

[1] أ. محمد حمد القطاطشة، ***النظام الاقتصادي السياسي الدولي،*** (الأردن: دار وائل للنشر و التوزيع، ط1، 2013)، ص 45.

[2] د.بسام النجار، ***مرجع سابق،*** ص 179.

[3] عبد الله الصعيدي، ***الاقتصاد السياسي،*** الجزء الثاني،(دبي: ب.د.ن، ط2، 1996)، ص 227.

أ- **المهمة التمويلية:** وتتعلق بامتداد الأعضاء بوسائل الدفع الدولية في شكل قروض أو تسهيلات ائتمانية عند الضرورة ويندرج تحتها مهام ضريبية هي كالآتي:

- منح الدول التي تعاني من عجز مؤقت في ميزان مدفوعاتها الموارد اللاّزمة لتصحيح من الاختلال دون اللّجوء إلى فرض إجراءات نقدية في اقتصاديات هذه البلدان.
- تقديم السيولة الدولية اللاّزمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال حقوق السحب الخاصّة والتي تسمى بتسهيلات التصحيح الهيكلي وتقدم للبلدان ذات الدخل المنخفض.

ب- **المهمة الرقابية والإرشادية:** ويندرج تحتها مهام فرعية تالية:

- المحافظة على استقرار أسعار الصرف ومنع الدول من المنافسة على تخفيض قيمة عملاتها.
- إقامة نظام دفع متعدد الأطراف ومنع فرض قيود على سعر الصرف التي تحول دون تنمية التجارة وتشجيعها.
- يقترح الصندوق على الدول الأعضاء سياسات تصحيحية يحق لهذه الدول قبولها وتطبيقها وذلك من أجل الوصول إلى توازن خارجي ذات صلة بتحقيق توازن داخلي.
- يقوم الصندوق بتقديم النصح والمشورة إلى الدول الأعضاء في مجال الأمور النقدية والاقتصادية.
- مراقبة النظام النقدي الدولي.[1]

الفرع الثاني: البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

البنك الدولي (World Bank) هو المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء ولذلك فإن مسؤولية تنص أساسا على سياسات التنمية والاستثمارات وسياسات الإصلاح الهيكلي وتخصيص

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، ***الاقتصاد الدولي: نظريات و سياسات***، (عمان: دار المسيرة، ط1، 2007)، ص 495.

الموارد في القطاعين العام والخاص، كذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض على أسواق المال.[1]

وكان الهدف الرئيسي من وراء إنشائه هو تمويل عمليات إعادة تعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية، خاصة لدول أوروبا من خلال ما أطلق عليه خطة مارشال Plan Marshal، وعندما بدأ برنامج الإنعاش الأوروبي عملياته، حوّل البنك اهتماماته إلى الغرض الثاني من أغراضه وهو تمويل المشروعات الإنتاجية في المناطق الأقل تقدما في العالم، ومنذ ذلك الحين كان هذا هو المجال الرئيسي لنشاط البنك بالإضافة إلى وظائف أخرى يمكن إجمالها فيما يلي:

1. **تقديم المعونة الفنية:** حيث دعى البنك لتقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء المتخلفة اقتصاديا من أجل التحضير لعمليات الاقتراض وتحديد أسبقية المشروعات، بل تعدى هذا إلى تقديم معونات فنية ليشمل برامج التنمية الاقتصادية بوجه عام وأصبح يرسل خبرائه الاقتصاديين والماليين لكثير من الدول والمناطق لتحليل اقتصادياتها.

2. **تشجيع الاستثمار الخاص:** حيث أن البنك وجّه بعض موارده بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تنشيط الاستثمار الخاص، ومعظم القروض كانت موجّهة للصناعة وتوليد القوة المحرّكة كالقروض التي بلغت قيمتها أكثر من 155 مليون دولار لكل من شركات الطب الكبرى في الهند وصناعة الطب اليابانية بواسطة بنوك التنمية لتمويل المشروعات الصناعية.[2]

3. **فض المنازعات المالية بين الدول:** حدث دعى البنك لتسوية الخلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، فقد تدخلّ مثلا في الخلافات التي نشأت عن تأميم قناة السويس إن استطاع أن يتفاوض في تسويتين ماليتين إحداهما متعلقة بالتعويضات الواجب دفعها إلى شركة قناة السويس والأخرى متعلقة بحل

[1] سمير أمين، مؤسسات بريتون وودز، خمسون عاما بعد إنشائها، ***مجلة بحوث اقتطاعية عربية***، العدد 4، (1995)، ص ص 7-8

[2] د. حسين عمر، ***المنظمات الدولية***، (مصر: دار الفكر العربي، 2014)، ص 170.

المشكلات المالية التي ترتبت عن العدوان الثلاثي بعد التأميم، بين حكومة جمهورية مصر العربية وبين حكومة المملكة المتحدة[1].

4. تدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية: حيث أصبح من أهم نشاطات البنك ولهذا الغرض تم إنشاء معهد التنمية الاقتصادية في واشنطن عام 1999 مستهدفا توفير خدمات التدريب توفير خدمات التدريب أثناء الخدمات على سياسات وأساليب الإدارة الاقتصادية لكبار موظفي الحكومات في البلدان النامية.

كما هناك بعض المؤسسات التي تم إنشائها، تعمل في مجال النشاط التمويلي و يطلق عليها سويا مجموعة البنك الدولي وهي كالتالي:

1)مؤسسة التنمية الدولية: أنشئت المؤسسة الدولية للتنمية عام 1960 بهدف توفير الإقراض للدول النامية الأشد فقرا بشروط وصول ميسّرة، أي بفائدة تقل كثيرا عن معدلات الفائدة التي يضعها البنك على قروضه العادية، ولا تقدم قروضها إلاّ للحكومات. وتقدّم القروض غالبا بدون فوائد للدول التي يزيد متوسط نصيب دخل الفرد فيها عن 785 دولار سنويا[2].

- تقديم قروض بدون فائدة.
- مِنح البرامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي.
- تخفيض حدّة التفاوت و عدم المساواة.
- تحسين الأحوال المعيشية للشعوب.

وتعتبر أكبر مصدر لأموال الجهات المانحة لتحويل الخدمات الاجتماعية الأساسية في البلدان الأشد فقرا، وتمتد فقرة سداد القرض ما بين 35 إلى 40 سنة تشمل فترة سماح مدتها 10 سنوات[3].

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص 171.

[2] رضا عبد السلام، ***مرجع سابق***، ص 227.

[3] محمد حمد القطاطشة، ***مرجع سابق***، ص 57.

2) مؤسسة التمويل الدولية.

أنشئت عام 1956 بهدف تنمية القطاع الخاص في الدول النامية والعمل على تعبئة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لهذا الغرض، وتعمل على تنمية روح المبادرة بالمشاريع الخاصة وتعمل المؤسسة من أجل تحقيق المبادئ التالية:

- خوض غمار المخاطر المدروسة التي يستطيع القطاع الخاص خوضها بمفرده.
- تبادل المعارف من أجل تعزيز الاستثمار الناجح للقطاع الخاص وتعزيز بيئات الأعمال التجارية.
- تقديم المشورة عندما لا يكون القطاع الخاص قادرا على تقديمها.

3) الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

أنشأت الوكالة عام 1988 بهدف تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الأعضاء في البنك، كما تقدم التسهيلات الفنية والمشورات للدول الأعضاء بشأن كيفية جعل مناخها الاستثماري أكثر جانبية للمستثمرين وتقدم ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد المخاطر السياسية والاضطرابات والتأمينات.[1]

الفرع الثالث: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية: (GATT)

ساد الاعتقاد عقب الحرب العالمية الثانية بأن الإسراف في الحماية التجارية كان من أسباب أزمة الكساد العالمي التي ضربت المعسكر الرأسمالي في الفترة من 1929 وحتى نهاية 1931، والتي أدّت إلى إشعال نيران الحرب العالمية الثانية، وتحت تأثير هذا الاعتقاد تمكنت الولايات المتحدة من إقناع حلفائها الآخرين بضرورة إقامة نظام تجاري دولي قوامه الأسواق الحرة المفتوحة[2].

[1] علي أبو شرار، ***مرجع سابق***، ص 510.

[2] د. علي إبراهيم، ***منظمة التجارة العالمية: جولة أوروغواي و تقنين نهب العالم***،(مصر: دار النهضة العربية، 1997، ص .21.

فالغات هي معاهدة دولية تنظم المبادلات التجارية بين الدول التي تقبل الانضمام إليها، حيث تم التوقيع على الاتفاقية في جنيف في شهر أكتوبر من عام 1947 وأصبحت سارية المفعول من يناير 1948 واكتسبت بقوة الممارسة عبر ما يقارب من نصف قرن وضع المنظمة العالمية التي تمارس مهامها من خلال سكرتارية دائمة مقرها جنيف ويطلق على إسم الدول المنظمة للغات إسم الأطراف المتعاقدون.[1]

وتستفيد اتفاقية الغات لعدّة مبادئ تتمثل فيما يلي:

1. مبدأ الدولة الأولى بالرعاية Most Favored Nation(MEN)

تعتبر الركيزة الأساسية لتحرير التجارة الدولية في إطار الجات، ومعناه أن أي امتياز تجاري بين البلدين من بلدان الاتفاقية، لابد أن يشمل تلقائيا كل دولها الأخرى من دول مطالبة بذلك، فإذا منحت إحدى دولها نظيرة لها تخفيضا أو إعفاء من ضريبة جمركية على سلعة مستوردة منها، فإن هذا التخفيض والإعفاء يعمم السلعة المستوردة من سائر دول الجات الأخرى، فتتساوى كلها في ظروف المنافسة في الأسواق الدولية، يعني المساواة في المعاملة بين كل دول الاتفاقية وليس منح رعاية خاصة لإحدى دولها دون الأخرى.[2]

2. مبدأ تحرير التجارة الدولية:

حيث أن الدول ملزمة بتخفيض التعريفة الجمركية أو إزالة القيود غير الجمركية وتحرير التجارة هو هدف الجات الرئيسي،إذ أن الدولة تعمل على إزالة أو تخفيض القيود في إطار مفاوضات متعددة الأطراف على أساس مبدأ التبادلية، بمعنى أن ما تعرضه كل دولة من إزالة أو تخفيض يكون مشروطا بحصولها على عروض مماثلة من الدول الأخرى، فتتعادل فوائد كل منها، وما إن تسفر المفاوضات عن اتفاق على

[1] د. إبراهيم العيسوي، ***الجات و أخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية و مستقبل التنمية العربية***،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1995)، ص 13.

[2] لورنس كلايف، ***منظمة التجارة العالمية و الاقتصاد الدولي***، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط1، 1999)، ص 22.

تعريفة جمركية معينة حتى يصبح ملزم، لا يجوز رفعها إلا من خلال مفاوضات أخرى أو إجراءات محددة[1].

3. **مبدأ المعاملة الوطنية: National Treatment**

وهذا المبدأ تمت عليه المادة (03) من الاتفاقية، ويعني أن تتمتع الأطراف المتعاقدة بنفس الميزات والأفضليات، التي تمنحها الدولة العضو للمنتجين المحليين فيما يتعلق بالضرائب والرسوم عليها.

4. **المعاملة الأكثر تفضيلا للدول النامية:** بهدف زيادة معدلات التنمية بها.

5. **مبدأ الاعتماد على التعريفة الجمركية في تقييد التجارة الدولية:**

أي تحديد التعريفة الجمركية كوسيلة وحيدة للحماية وعدم الالتجاء إلى القيود غير التعريفية كالقيود الكمية أو نظام الحصص أو حظر الاستيراد وتجنب سياسة الإغراق ودعم الصادرات، مع وجود استثناء بالنسبة للدول التي تواجه مشكلات في موازين مدفوعاتها[2]، أو تعاني من عجز شديد في المواد الغذائية والزراعية أو ازدياد مفاجئ للوردات من سلعة معينة يضر بإنتاجها المحلي[3].

ومرّت اتفاقية الغات بعدّة جولات تفاوضية أهمّها جولة الأوروغواي والتي من أهم نتائجها التي تحققت توقيع اتفاقية مراكش في المغرب لتأسيس منظمة التجارة العالمية بتاريخ 1994/04/15، وقد وقّعت هاته الاتفاقية ما يزيد عن 121 دولة، مما أدى إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة.[4]

[1] محمد حمد القطاطشة، ***مرجع سابق***، ص 62.

[2] د. بسام الحجّار، ***مرجع سابق***، ص 224.

[3] إبراهيم العيسوي، ***الجات و أخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية و مستقبل التنمية العربية***، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2001)، ص 171.

[4] أحمد مجدي السكري، منظمة التجارة العالمية، ***مجلة قراءات إستراتيجية***، السنة السادسة، العدد 04، (أفريل 2001)، ص 32.

الفرع الرابع: منظمة التجارة العالمية.

بعد تطور العلاقات الاقتصادية الدولية كان لابد من إنشاء منظمة عالمية للتجارة لحل المنازعات بين الدول وأصبحت المنظمة الوحيدة التي من حقها التعامل مع قواعد التجارة بين الأمم، فهي تستند على الاتفاقيات التي تمّ التفاوض والتوقيع عليها من قبل غالبية الدول المتاجرة وتم التصديق عليها داخليا من قبل برلماناتها الوطنية.[1] National Parliaments

ومع نشوء منظمة التجارة العالمية، اختفت الجات لتحل محلّها تلك المنظمة الجديدة التي اكتسبت صلاحيات التفتيش في الدول الأعضاء كافة ضمانا لحرية التجارة، ويعدّ إنشاء المنظمة من أهم التطورات المؤسسية التي شهدتها العلاقات الاقتصادية الدولية.

1- وظائف منظمة التجارة العالمية:

نصّت اتفاقية التّأسيس للمنظمة العالمية للتجارة و المتكونة من (16) مادة على مختلف الجوانب والقضايا التي تحكم عمل المنظمة باعتبارها الإطار المتعدد الأطراف لتسيير العلاقات التجارية بين أعضائها، وقد حددت المادّة (03) مهام المنظمة فيما يلي:

- تسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقيات المتعددة الأطراف، وإدارة الاتفاقيات الجماعية وهي تلك التي تلزم الأطراف التي وافقت عليها فقط.
- تنظيم وإدارة المفاوضات بين الدول الأعضاء المتعلقة بموضوع العلاقات التجارية المتعددة الأطراف في المسائل المتعلقة أو المتفق عليها، فضلا عن الشروع في جولات أخرى للمفاوضات لتحقيق المزيد من التحرير في التجارة الدولية.
- الإشراف على جهاز فصل المنازعات وتسوية الخلافات التجارية التي تنشأ بين الدول الأعضاء أثناء تنفيذ الاتفاقيات التجارية ومذكرات التفاهم وتجسيد القرارات المتخذة من قبل المنظمة.

[1] رضا عبد السلام، ***مرجع سابق***، ص 232.

- مراقبة السياسات التجارية ومتابعتها وتوجيهها بما يتفق مع القواعد والضوابط المتفق عليها.
- التعاون والتنسيق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المرتبطة بهما من أجل المزيد من التنسيق والتوجيه للسياسات الاقتصادية على المستوى الدولي[1].

أما من حيث أهدافها، فتسعى المنظمة إلى رفع مستوى الرفاه الاقتصادي لشعوب الدول الأعضاء من خلال رفع معدلات التنمية وتحقيق العمالة الكاملة للموارد الاقتصادية وتوسيع الإنتاج وزيادة دعمه بشكل مستمر والاتجار بالسلع والخدمات، فهدفها الرئيسي هو تحرير التجارة العالمية بكل أشكالها.

أما على مستوى المستهلك، تهدف المنظمة إلى خلق حالة من اليقين لديه وذلك بتوفير منتجات نهائية آمنة من خلال خيارات متعددة لا أن يستهلك المعروض عليه من منتج محلي واحد، أو قلة محتكرة للسوق، كما يوفّر ضمانة للمنتجين والمصدرين بأن الأسواق الأجنبية مفتوحة أمامهم، والنتيجة لوجود المنظمة هي خلق اقتصاد عالمي أكثر طموحا وأمنا[2].

هذه هي الأهداف المعلنة لمنظمة التجارة العالمية، لكن هناك أهداف مغايرة يمكن ملاحظتها على أرض الواقع و هي: التدخل في الشؤون التجارية والاقتصادية للدول وذلك عن طريق القوانين والأنظمة التي تضعها الدول المتنفذة، وتستطيع تنفيذها وتطبيقها من خلال المنظمة لكي تحكم سيطرتها على التجارة الدولية، وإبقاء الدول النامية تدور في دائرة التخلف الاقتصادي وتحت التبعية الاقتصادية والتجارية للدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وعدم تمكين الدول النامية من بناء اقتصاديات قوية ومتينة ترتكز على الصناعة الثقيلة لكي تخرجها من التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة، بل إن الدول المتنفذة تسعى إلى الإبقاء على الدول النامية أسواقا مفتوحة للبضائع الاستهلاكية التي تنتجها هذه الدول. ومن المعروف أن الدول المتنفذة على الساحة الدولية هي التي تقف وراء هذا النهج من السياسة

[1] صالح صالحي، ***دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية***، (دار الوفاء: المنصورة، ط1، 2004)، ص 32.
[2] رضا عبد السلام، ***مرجع سابق***، ص 237.

الاقتصادية والتجارية، وهم الذين يمارسون الضغوط والتأثير على المنظمة للسير في الاتجاه الذين يرغبونه وذلك لكي يصبح العالم خاضعا لإملاءات القطب الواحد ومتسلما لها تفعل به ما تشاء[1].

- **اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في مجال السلع والملكية الفكرية.**

تتناول الاتفاقيات في محال السلع اتفاق الزراعة واتفاق المنتوجات والملابس، وذلك بتحويل القيود غير التعريفية المعوقة للواردات إلى تعريفات وخفضها بالإضافة إلى خفض الصادرات المدعومة من حيث قيمتها، أما المنسوجات فينص الإتفاق على الإلغاء التدريجي لنظام الحصص، أما القسم الثاني فيتضمن اتفاقيات أخرى تتعلق بتدعيم قواعد الجات في تجارة السلع، ومن أهمها اتفاق الدعم والإجراءات المضادة واتفاق مواجهة سياسة الإغراق والإجراءات الوقائية.

أما حقوق الملكية الفكرية فهي تعتبر من القضايا نظرا لاستخدام التكنولوجيا والبحث العلمي والإبداع الإنساني في التأثير على قيمة السلعة النهائية لتجنب نشوب خلافات بين الدول وتجسيد مبدأ المنافسة الدولية[2].

بالإضافة إلى هاته المؤسسات الاقتصادية والمالية التي عرفها مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، فقد ظهر ما يعرف بالشركات المتعددة الجنسيات كفاعل أساسي في الاقتصاد العالمي.

الفرع الخامس: الشركات المتعددة الجنسيات.

لقد نتج عن التغيرات الإقليمية والدولية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية نظام عالمي جديد مبني على اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، فعرفت العلاقات الاقتصادية تنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات أو ما يطلق عليها الشركات العابرة للقارات والتي أصبحت إحدى الميزات

[1] محمد حمد القطاطشة، ***مرجع سابق***، ص 68.

[2] بسام الحجار، ***مرجع سابق***، ص ص 233-238.

الأساسية للاقتصاد العالمي[1] فأخذت تفرض على الدول النامية سياسات وبرامج إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي وإحداث تغيرات جوهرية في طبيعة العلاقات الدولية، ولقد ازداد عددها حيث بلغت حتى عام 2010 حوالي 40 ألف شركة تتوزع على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان وفي مستوى هذه الشركات تسيطر 100 شركة منها على معظم الإنتاج العالمي، يطلق عليها أيضا وصف الشركات دولية النشاط، أي أنها تمارس نشاطها الاستثماري على المستوى الدولي وليس داخل حدود بلدها الأم. وبوصفها متعددة الجنسيات فمرد ذلك أنه قد يكون لعملها في أكثر من دولة ولكل دولة الجنسية الخاصة بها.

ويعرّف البروفيسور"**جون دينج**" الشركات متعددة الجنسية بأنها مشروع يملك أو يسيطر على تسهيلات إنتاجية (مصانع، منشآت، تعدين، مكاتب تسويق)[2]، وتستند نظرية الشركة المتعددة الجنسيات على أساسين هما:

الأول: أن الشركة تعتبر كيانا قانونيا اقتصاديا.

الثاني: نظرية التدويل والتي تعني أنّ الشركة تتصدى للعمل خارج حدودها الإقليمية أو في نطاق دولة أخرى أو عدّة دول غير الدولة التي نشأت فيها بهدف الحصول على مميزات أهمها:

- ميزة الملكية لحقوق معينة و موجودات غير ملموسة.
- ميزة سوقية وضمن حوافز التدويل ومحوره الخروج من السوق الفاشلة إلى سوق ناجحة.
- ميزة توقعية تحقق منافع ناتجة عن تباينات الطبيعة وكلف النقل والعوامل الثقافية المختلفة والإجراءات الحكومية.

[1] محمود شهاب مجدي، سوزي ناشر عدلي، ***أسس العلاقات الاقتصادية الدولية***، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010)، ص 40.

[2] محمد سعيد، ***الشركات المتعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية***، (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978)، ص 19.

وهذا ما يحقق لها عوائد أفضل وأداء أجود وكلفة أقل تحت ظروف مختلفة ضمن ضوابط التأثير والتأثر بظاهرة العولمة وكل ما سبق أدى إلى ظاهرة التدويل والتي أدّت بالنتيجة إلى ظاهرة العولمة[1]، حيث يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بتعميق عالمية الاتصال ويزداد دور المؤسسات الاقتصادية الدولية ومن بينها الشركات المتعددة الجنسيات والتي تتمتع بعدد من الصفات والخصائص التي تميزها، ويتحدد دورها وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي، ومن أهم هذه الخصائص:

1) **ضخامة الحجم:** حيث أن الشركات تمثل كيانات اقتصادية عملاقة ومما يدلّ على ذلك حجم رأس المال وحجم استثماراتها وأرقام المبيعات وحجم إنفاقها على البحث والتطوير، فضلا عن هياكلها التنظيمية وكفاءة إدارتها وضخامة عدد العاملين فيها.

2) **ازدياد درجة تنوع الأنشطة:** حيث تتميز الشركات بالتنوع الكبير في أنشطتها وسياستها الإنتاجية تقوم على وجود منتجات متنوعة رغبة من الإدارة العليا للتقليل من احتمالات الخسارة.

3) **الانتشار الجغرافي (أسواق):** حيث تمتاز الشركات بكبر مساحة السوق التي تغطّيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم لما تملكه من إمكانيات هائلة في التسويق وفروع وشركات تابعة لها وساعدها على ذلك التقدم التكنولوجي لا سيما في مجال المعلومات والاتصالات.

4) **إقامة التحالفات الإستراتيجية:** حيث تسعى الشركات دوما لإقامة تحالفات فيما بينها تحقيقا لمصالحها المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية بسبب المنافسة الحادة للأسواق المفتوحة وثورة الاتصالات والمعلومات، وتكون التحالفات بدرجة أكبر في الصناعات المتماثلة أو في شكل اندماج يظهر في مجال البحث والتطوير نظرا للتمويل الضخم.

[1] عبد الوهاب المعمري، ***اندماج الشركات المتعددة الجنسيات***، (مصر: دار الكتب القانونية، 2010)، ص 287.

5) **تعبئة المدخرات العالمية والكفاءات:** حيث تسعى لتعبئة المدخرات للسوق من خلال طرح الأسهم الخاصة من تلك الشركات في كل الأسواق المالية العالمية الهامة، بالإضافة إلى تعبئة الكفاءات من خلال تعيينهم في أعلى مستويات الشركات للاستفادة من الكوادر المحلية لكل شركة تابعة.

6) **القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم:** حيث تتميز الشركات بنشاطها الواسع في العالم كونها كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة ولها عائد مرتفع نظير الاستثمارات بالإضافة إلى انخفاض تكلفة عنصر العمل وتوافره وارتفاع مستواه التعليمي ومهاراته وتوفر البنية الأساسية وتسهيلات النقل وتقدم شبكة الاتصالات.[1]

7) **الطبيعة الاحتكارية:** حيث تميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى أن تكون احتكارية من حيث الملكية، الإدارة، الإنتاج وأنشطة المبيعات واحتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية.

كذلك تؤثر الشركات المتعددة الجنسيات في اقتصاديات الدول كونها تتمتع بنفوذ سياسي قوي مما تؤثّر في توجيه سياسات الدول وتوجهاتها الاستثمارية خاصة في الدول الغير متطورة، بما يخدم مصالحها وتحضى بدعم قوي من قبل حكومات الدول الأم لها سياسيا واقتصاديا وعسكريا وتأييد جماعات الضغط المحلية في البلدان المضيفة لها والبلدان الأم التي ترتبط مصالحها بمصالح هذه الشركات.

واستطاعت الشركات المتعددة الجنسيات أن تقيم مشاريع لها خاضعة لسيطرتها في واحد أو أكثر من مجموعة البلدان النفطية وغير النفطية، وأن تستفيد من حرية التجارة ما بينها لفتح أسواقها جميعا أمام منتوجات هذه المجموعات وتركز على التصنيع من أجل التصدير إلى الخارج، معتمدة على استيراد التكنولوجيا الجاهزة من هذه الأسواق، من دون محاولة تنمية قدراتها التكنولوجية من خلال الاهتمام بالموارد البشرية من تأهيل وتدريب، خاصة في الدول العربية[2].

المرجع نفسه، ص. 296.

[2] محمد سعيد، ***مرجع سابق***، ص 20.

فهي تسعى لزيادة أرباحها باستغلال الموارد الطبيعية والأبدي العاملة الرخيصة ولا يعنيها مدى أهمية المشاريع التي تنفذها بالنسبة للاقتصاد الوطني ولا بالنسبة لآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فقد تركز هذه الشركات على استنفاذ مورد طبيعي غير متجدد كالنفط حين تكون مصلحة للدولة الوطنية عدم استنفاذ من المورد.

وهكذا فإن الهدف الأساسي لبعض هذه الشركات، هو خلق مصادر جديدة للموارد الولية لسد احتياجات سكان الدول الصناعية وصناعاتها واقتصادها، بوجه عام وفتح أسواق لتصريف منتجاتها في الخارج، كما أن هذه الشركات تنقل إلى البلدان العربية والنامية تكنولوجيا تكون قد قررت الاستغناء عنها في الدولة الأم، ولا تهتم بملائمة ما تبيعه من تكنولوجيا مع ظروف الاقتصاد الوطني والمجتمع وقيمه الحضارية[1].

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسّرة للعلاقات الاقتصادية الدولية.

تناولت العديد من الاتجاهات والمدارس النظرية موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية الذي يهتم بدراسة وتحليل التفاعل المتبادل بين اقتصاديات الدول، فحاولت هاته النظريات ومن خلال مفكّريها تحليل طبيعة هاته العلاقات بين الدول وتفسير سلوك الدول في تعاملاتها الاقتصادية، وطبقا لموضوع الدراسة الذي يتناول طرفا من العالم المتقدم (الإتحاد الأوروبي) وطرفا آخر من العالم الثالث (الجزائر)، فقد حاولنا خلال هذا المبحث توظيف المقاربات النظرية التي تفسّر لنا نوع العلاقات الاقتصادية بين الإتحاد الأوروبي والجزائر، والمتمثلة في النظرية الليبرالية في مقاربتها الاعتماد المتبادل وكذا نظرية التبعية المنتمية للاتجاه الماركسي.

[1] محمد حمد القطاطشة، ***مرجع سابق***، ص ص 104-105.

المطلب الأول: النظرية اللّيبرالية.

الليبرالية في العلاقات الدولية هي مجموع من الأفكار والنظريات التي تدور حول أهمية الحرية في النظام السياسي وفي العلاقات الدولية، لذا فقد نشأت اللّيبرالية في بداية القرن التاسع عشر كمشروع فكري ترجع جذوره إلى فلاسفة الأنوار وكمشروع سياسي إصلاحي يدعو إلى إصلاح النظم السياسية وفق قيم جمهورية والفصل بين السلطات، وعلى المستوى الدولي طرح مفكّروا الليبرالية مجموعة من المبادئ والتصورات القائمة على وضع حدّ للحرب، وضرورة إصلاح وتغيير نظام الدولي القائم على توازن القوى والحرب، وضرورة قيام علاقات بين الدول قائمة على الدبلوماسية العلنية والمفتوحة، والتبادل التجاري بين الدول، وقيام منظمات دولية تعمل على بلورة قانون دولي للسلام، والتصوّر الأساسي الذي تنطلق منه الليبرالية هو إمكانية تطبيق مبادئ العقل والعقلانية في تطويع الطبيعة والمجتمع الدولي لخدمة المصالح الفردية والجماعية بما يسمح بتوسيع أفق الحرية والمساواة[1].

النظرية الليبرالية هي في حد ذاتها نظرية أيديولوجية وأن المنظرين الليبراليين يهتمون بالشؤون السياسية والاقتصادية على حدّ سواء، فهي تفضل الاقتصاد والسياسة أحدهما عن الآخر، وتفترض أن كل مجال يعمل وفق قواعد معيّنة.

ويستخدم مصطلح اللّيبرالية في هذا البحث وفق مدلوله الأوروبي، أي الالتزام بالفردية والسوق الحرة والملكية الخاصّة.

وتفترض اللّيبرالية الاقتصادية نشوء السوق تلقائيا من أجل تلبية احتياجات الإنسان، فالناس يبتعدون الأسواق والمال والمؤسسات الاقتصادية من أجل تسهيل التبادل وتحسين رفاهيتهم[2].

---

[1] Tim DUNNE, **"Liberalism" In the Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations,** ed John Bay lis and Steven Smith, 2nd (New York, Oxford), 2001, p.164.

[2] روبرت غيلين، ***الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية***،(دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004)، ص ص 38-39.

وحسب" **جون بيلي**" فإن الليبرالية يمكن فهمها من خلال ثلاث أبعاد: فهي أيدلوجية سياسية تتبنى حرية الفرد، وهي نظرية في الحكم ترى ضرورة التوفيق بين العدالة والنظام وبين ضمان الحرية، وباعتبارها نظرية كبرى في العلاقات الدولية، فهي المنافس الرئيسي للواقعية إن تقدم إجابات مختلفة لظواهر العلاقات مثل سبب وقوع الحروب وكيفية تحقيق السلام والحفاظ عليه، هل عبر نظام الأمن الجماعي أو عبر حرية التجارة الدولية أو عبر منظمات دولية تسهر على الأمن الجماعي، وتختلف الليبرالية حول كيفية سلوك الدول الديمقراطية تجاه دول غير ديمقراطية، هل عبر الحرب للقضاء على النظم التسلطية والمهددة للأمن الدولي، أو عبر التسامح والاسترضاء أو عبر الاحتواء والضغوط الاقتصادية والسياسية لدفع هذه الدول أن تتغير داخليا.[1]

لقد كانت العلاقات الاقتصادية بين السوق والدولة دائما موضوع نقاشات في الفكر الاقتصادي، فعند "آدم سميث" يشكل السوق الأساس ذاته للنظام الاقتصادي وهو "اليد الخفية"، وعند نهاية القرن الماضي هيمن نموذج " والرس" (Walras) ومارشال (Marshall) على الفكر الاقتصادي، وكان دور الدولة في هذا الإطار يقتصر على تسيير الأملاك العمومية، وكان أهمها على الخصوص يعنى بنشاطات الشرطة والدفاع وبقطاع التربية في بعض الحالات.

لقد أصبح اقتصاد السوق اليوم هو المعيار مرة أخرى، وذلك لاكتفاء الدولة بدور الدركي، فلم يعد تاريخ الرأسمالية يحدّد داخل الحدود، كما لا يوجد اعتراض على الدور الاقتصادي للمنظمات الدولية، وغالبا ما يقدم تبني اقتصاد السوق على أنه عامل من عوامل الديمقراطية، فالمواطن أولى من البيروقراطية.[2]

[1] Tim DUNNE, **Ibid**, p.164

[2] عبد الحميد طمار، ***الليبرالية و أسسها النظرية***، (الجزائر: دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، 2014)، ص ص 7-9.

ومن وجهة نظر الليبرالية، فإن الاقتصاد العالمي عامل مفيد في التنمية الاقتصادية، إذ أنّ الترابط والروابط الاقتصادية بين الاقتصاديات المتقدمة وتلك الأقل نموا تميل إلى أن تكون لمصلحة المجتمعات الأخيرة، وعن طريق التجارة والمساعدات الدولية والاستثمار الأجنبي فإن الاقتصاديات الأقل نموا تكسب أسواق التصدير ورأس المال والتكنولوجيا المطلوبة للتنمية الاقتصادية.

فالمذهب الليبرالي يعتقد أن الاقتصاد العالمي القائم على الترابط والتجارة الحرة والتخصص والتقسيم العالمي للعمل يسهل التنمية المحلية، فتدفقات البضائع ورأس المال والتكنولوجيا تزيد الكفاءة الفضلى في تخصيص الموارد، ولذا فإنها تنقل النمو من الأمم المتقدمة إلى البلدان الأقل نموا.[1]

فالليبراليون يعتبرون التجارة الحرة أفضل سياسة، لأن التخصص والتقسيم الدولي للعمل يزيد من إنتاجية الفرد، وبالتالي تراكم الثروة الوطنية والعالمية على حد سواء، ويعتقدون أن هدف الصادرات الوحيد هو دفع قيمة الواردات[2].

- **<u>الليبرالية الجديدة</u>:**

ينصب الاهتمام المركزي لليبرالية الجديدة على كيفية تحقيق التعاون في ما بين الدول والجهات الأخرى الفاعلة في النظام الدولي. ويظهر التعاون الدولي عندما تعدّل الدول سلوكها ليلاءم التفضيلات الفعلية أو المتوقعة للدول الأخرى، بحيث إن السياسات التي تتبعها فعليا إحدى الحكومات، تعتبر من جانب شركائها أنها تساعد على تحقيق الغايات الخاصة بهم.[3]

فالليبراليون الجدد يفترضون أن الدول تهتم بشكل أساسي بالمكاسب المطلقة التي تجنى من التعاون، وما دامت الدول راضية عن وضعها فإنها لن تقلق عن أوضاع الدول الأخرى، فهي لن تجد

[1] روبرت غيلين، ***مرجع سابق***، ص 330.

[2] ***المرجع نفسه***، ص 18.

[3]Robert O Keohane, **After Hegemony: Cooperation And Discord In The World Political Economy**, Princeton University Press, 1884, p. 51

صعوبة في تحديد مشاكلهم المشتركة وكذا سبل التعاون بين الدول لأن المصلحة المشتركة تقتضي ذلك، وهذا ما من شأنه أن يمكن الدول من تحديد مصلحتها الحقيقية والطويلة المدى وتفضيلها على إغراءات المكاسب القصيرة الأجل.[1]

تحاجّ الليبرالية الجديدة (Neo libéralisme) بأن المؤسسات الدولية تهيئ المجال للتعاون الدولي، وهي تعترف بأن تحقيق التعاون قد يكون صعبا في ظروف الفوضى لكنها تجادل بأن المؤسسات تتيح للدول التغلب على مجموعة متنوعة من عراقيل العمل الجماعي، أما كيفية قيام المؤسسات بذلك الدور، وكيف يمكن إعادة تصميمها لتحقق نتائج تعاونية بشكل أكثر فعالية فهو المحور الرئيسي للتحليل الليبرالي الجديد.[2]

ينطلق الليبراليون المؤسساتيون من المقدمة القاضية بأن الأنظمة تحتاج إلى تجاوز المشاكل الناجمة عن البنية الفوضوية للنظام الدولي، وصاغوا نظريتهم بناءا على عدد من الأفكار النظرية في محاولة لفهم لماذا تمنع الفوضى الدولية التعاون وما هي الطرق التي يمكن بواسطتها تجاوز العقبات، وقد قام اللبراليون المؤسساتيون بعملية التناظر بين السوق الاقتصادية والنظام الدولي لأن كلاهما يتكون من البنى الفوضوية.[3]

[1] براون كريس، ***فهم العلاقات الدولية***، (الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، ط2، 2004)، ص 57.

[2] كيم دان و آخرون، ***نظريات العلاقات الدولية، التخصص و التنوع***، ترجمة ديما الخضرا، (لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2016)، ص 293.

[3] د. عامر مصباح، ***نظرية العلاقات الدولية؛ الحوارات النظرية الكبرى***، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009)، ص ص 92-93.

- **<u>الاعتماد المتبادل</u>:**

من أهم رواده جوزيف ناي وروبرت كيوهان، حيث أن الاعتماد المتبادل يعد واقعا دوليا يجعل من التعاون مسألة ضرورية بين الدول، ويؤدي إلى تقليص الصراعات والحروب العنيفة لأنها ستصبح ذات كلفة كبيرة وتهدد حالة الرفاه العامة، حيث أن ظاهرة الاعتماد المتبادل تعبر عن التغير الذي لحق العلاقات الاقتصادية، وهو تطور نحو نوع من الاقتصاد العالمي يتجاوز العلاقات الاقتصادية الجزئية بين الدول، فالإنتاج قد أصبح عالميا، ليس من حيث انتشار الأسواق في مختلف أجزاء المعمورة واتساع حجم التجارة الدولية فقط، وإنما من حيث توزيع العملية الإنتاجية نفسها بين عدة مراحل موزعة على مختلف الأجزاء، وفي الوقت ذاته أدّت ثورة الاتصالات والمعلومات إلى توسيع آفاق النشاط الاقتصادي، ولم تعد الدولة تمثل الإطار الوحيد للنشاط الاقتصادي.[1]

يميز "كيوهان وناي" بين التبعية والاعتماد المتبادل، فالتبعية تشير إلى الحالة التي يتم فيها التأثير من قبل قوة خارجية، في حين أن الاعتماد المتبادل يعني الاعتماد المشترك أو التبادلي، كما يميز كيوهان وناي بين نوعين من الاعتماد المتبادل: الأول يخلق هيكلا راسخا أو إطارا محددا أو مقبولا من كل الأطراف ويسمى بالحساسية المتبادلة « Sensibility »، أما الثاني فإنه يعرّض هيكل العلاقات ذاته للسقوط، أي أن السياسات الخارجية التي تمنعها دولة معينة قد تمس هيكل العلاقات، وبالتالي يتعطل النظام، وهو ما يترتب عليه استخدام الدول لأسلوب الانتقام، ويسمى هذا النمط من العلاقات بالقابلية للتأثّر « Vulnerability ».[2]

وتتضمن الاعتمادية المتبادلة علاقة من الاعتماد المتبادل تتضافر فيها الأفعال والمصالح، وقد تولّد هذه العلاقة نتائج غير مقصودة وغير مرغوب فيها وعكسية لكل الجهات الفاعلة المشاركة تحصل

[1] حازم الببلاوي، ***النظام الاقتصادي الدولي المعاصر***، (الكويت: عالم المعرفة، 2000)، ص 170.

[2]Robert KEOHANE, Joseph S.NYE: **Power and Interdependence**, World Politics In Transition, 2d, ed, Boston Little Brown, 1989, p.p 2-4.

أيضا على منافع وفوائد من خلال ترابطها المتبادل بعضها مع بعضها الآخر، ولهذا السبب فإن التهديد بإنهاء العلاقة أو إنهائها فعليا يمر بمصالح الدولة نفسها.

إن مفهوم الاعتماد المتبادل بوصفه إجراءا مهدئا محتملا في بيئة من الفوضى له أصوله العميقة في الفكر الليبرالي، حيث يقوم الاعتماد المتبادل في التحليل الليبرالي الجديد بتمهيد الطريق أمام التطور التاريخي للمصالح المشتركة التي لا يمكن تحقيقها إلا إذا تعاونت الدول فيما بينها بطريقة ناجحة.[1]

وحسب روبرت كيوهان وجوزيف ناي في كتابهما بعنوان "القوة والاعتماد المتبادل" (power and independence) ، يرون أن الاعتماد المتبادل يحمل ثلاثة خصائص:[2]

1. وجود قنوات متعددة تربط المجتمعات ببعضها البعض، سواء بين السلطات الرسمية للدول، أو العلاقات غير الرسمية بين النخب الغير جمركية، أو عن طريق المنظمات المتعدّية للأوطان، من خلال كافة أنواع الاتصالات المتاحة، حيث يفترض الاعتماد المتبادل أن الدول تمثل مجموعة وحدات متماسكة ومتناسقة فيما بينها.
2. إن جدول القضايا الدولية الأفقي، أنهى هيمنة مواضيع مثل القوة العسكرية على جدول أعمال علاقات الدول، فعديد القضايا التي كان يُنظر إليها أنّها تنطوي ضمن السياسة الداخلية للدول أضحت قضايا دولية، وحتّمت على الحكومات ضرورة التنسيق والتعاون فيما بينها من أجل إيجاد حلول لمثل هذه المعضلات.
3. إن استخدام القوة العسكرية فيما بين الدول قد يكون في غير محله، كما قد يؤدي إلى تأزّم العلاقات الاقتصادية ما بين الدول والإضرار بمصالحها المشتركة، خاصة إذا كان أطراف الصراع ينتمون إلى حلف أو تكتل واحد.

---

[1] تيم دان، ***مرجع سابق***، ص 301.

[2]Joseph S Nye, Robert KEOHANE :**Power and Independence,** Library of Congress Cataloging in Publication Data, 3rd ed, 2001, p p 22-23.

إنّ مسألة النفوذ وقوة الدّول في مسار العولمة والاعتماد المتبادل هي مسألة تكتسي أهمية كبيرة، فقد أصبح الاقتصاد سلاح في خدمة قوة الدولة، فالتنافس الدولي حول ثروات العالم يشبه أحيانا الحرب، فالقوة العسكرية ومثلها الدبلوماسية قد فقدتا أهميتهما التقليدية، لتحل القوة الاقتصادية محلهما، فرأس المال يعوّض القوة النارية والبحث والتطوير يعوض نوعية الأسلحة والنفوذ داخل الأسواق يأخذ مكان الدبلوماسية والحواجز الجمركية وهي الأسلحة.[1]

إن تدويل العلاقات الاقتصادية الدولية يميز العلاقة والتبعية المتبادلتين بين الاقتصاديات الوطنية للدول، بحيث نشأ وضع لم يعد فيه من مصلحة أي بلد الاكتفاء بإنتاجه الخاص، لذا تسعى الاقتصاديات الوطنية إلى الانخراط في الاقتصاد العالمي بصورة متزايدة، وتتمثل أهم العوامل التي أسهمت في نمو ظاهرة التدويل فيما يلي[2]:

- حاجة رؤوس الأموال للحركة والخروج للبحث عن الاستثمار والأرباح في العالم الخارجي.
- حاجة التجارة الدولية إلى التحرر من القيود التي تعيق حركتها، ودمج الأسواق المختلفة واحتواءها داخل إطار الوحدة الدولية.
- دور المشروعات الرأسمالية، الشركات متعددة الجنسيات، وبرأسمالها الكبير وتكنولوجيتها المتقدمة، في نشر عمليات الإنتاج وتنظيمها على الصّعيد الدولي.

تطورت هذه العوامل عبر المراحل المختلفة للنظام الرأسمالي، منذ مرحلة التجاريين، ما يؤكد تزايد الاعتماد المتبادل الذي يمثّل مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية العالمية، بمعنى أن توجّه الرأسمالية نحو العالمية يتجسد في الاقتصاد المعاصر في مرحلة الاعتماد المتبادل.

---

[1] جاك فونتانال، ***العولمة الاقتصادية و الأمن الدولي***، ترجمة: محمود براهم، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006)، ص 47.

[2] عبد العال نشأت، ***الاستثمار و الترابط الاقتصادي***، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2012)، ص 78.

وحسب النيوليبراليون فإنّ على الدول إدراك أن الاعتماد والتعاون ما بين الدول سيكون أقل تكلفة من التغريد خارج السرب، وأكثر تحقيقا للأهداف والمصالح، كما أنّ عنصر عدم وجود المعلومات الكافية عن تكاليف مثل هاته المعاملات ومعالجة عديد القضايا يكون مفيدا للدولة لعدم المخاطرة بجهودها وإمكاناتها كاملة، خاصة مع القضايا الحالية العابرة للأوطان[1].

المطلب الثاني: نظرية التبعية.

ظهرت نظرية التبعية كإطار فكري نظري ممنهج في المنتصف الثاني من الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين ضمن ما يعرف بالنظرية الاستعمارية Colonial Theory، فهي جزء من الاتجاه الشمولي للعلاقات الدولية، الذي هو بدوره جزء لا يتجزّأ من الاتجاه الماركسي، وفي هذا الصدد يقول فيليب برايار Philipe Braillard في كتابه الإمبريالية:

"... فلقد نما في الحقيقة في أعوام الخمسينات تيار من الفكر الماركسي الجديد ينكر حقيقة زوال الاستعمار، ويسعى إلى تأكيد واستمرار وبقاء الإمبريالية في العلاقات الدولية المعاصرة." وهذه المقاربة تشدد بوجه خاص على علاقة تبعية العالم الثالث للبلدان الرأسمالية الصناعية، وتؤكد وجود رابطة بين الإمبريالية والتخلف[2].

تؤكد نظرية التبعية على فكرة أن بعض الدول أو الاقتصاديات هي مشروطة في تنميتها باعتمادها على دول أخرى أو اقتصاديات أخرى، والفكرة العامة لأنظار نظرية التبعية هي أن ما تعانيه دول المحيط من تخلف هو ناتج عن العلاقة الاستغلالية من قبل دول القلب المتمثلة في تحويل فائض الإنتاج من المحيط إلى القلب، وكذلك تصدير دول المحيط مواد الإنتاج واستيراد البضائع المصنّفة بطريقة لا تؤدي

[1] SMITH Steve And Others, **International Relations Theories:** Discipline AND Diversity, University Press Oxford Bretagne, 3rd ed, 2013, p.117.

[2] عبد الناصر جندلي، ***التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية***، (الجزائر: دار الخلدونية، ط1، 2007)، ص. ص 213.212.

إلى امتصاص البطالة، وهي الفكرة مستوحاة من أفكار كارل ماركس الذي يرى أنه كلما كان هناك غنى لدى الأغنياء فإنه سوف يكون على حساب الفقراء[1].

تكمن مهمة نظرية التبعية في دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين دول الشمال (المركز) ودول الجنوب (المحيط) من خلال تطرقها للأسباب المباشرة التي أدّت إلى تخلّف دول الجنوب، و بالتالي تبعيتها لدول الشمال، وكذاك تصنيفها لطبيعة التشوهات البشرية الناجمة عن اندماج اقتصاديات الدول المتخلفة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي[2].

فالمنظور الماركسي الجديد Neo-Marxism كان من إفرازات المرحلة التي نالت فيها معظم دول العالم الثالث استقلالها، كما يربط "برايار" التبعية بظاهرتين هما: الإمبريالية والتخلف، وفوق كل ذلك يجعل الإمبريالية المسؤول الرئيسي عن التخلف وبالتالي التبعية، وهنا تتقاطع الأطروحات الفكرية الماركسية التقليدية مع الأطروحات الماركسية الجديدة.

لقد أيّد "راوول بريبش" فكرة تبعية دول المحيط لدول المركز في كتابه "الاقتصاد السياسي للنمو" بأن الرأسمالية في أواسط القرن العشرين لم تعد تقوم بدور تقدّمي، وبدلا من ذلك فإن التصنيع في بقية العالم تمّت إعاقته في سبيل المحافظة على الأرباح في الدول الرأسمالية، وكان الجديد في أفكار "بريبش" هو معرفة الآلية التي تمكنت من خلالها الدول الرأسمالية من صدّ دول المحيط، والذي كان وفق رأيه حسب نموذج التخصّص، حيث أن التجارة الحرّة والتي أسماها بالاقتصاد العالمي فرضت على دول الجنوب إنتاج المواد إنتاج المواد الأولية التي تتم مقايضتها بالسّلع الأساسية التي تنتج في الشمال[3].

ويتخذ المنظور النيوماركسي أو نظرية التبعية من الفكر الماركسي-اللينيني إطارا نظريا لفرضياته الأساسية التي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

---

[1] د. عامر مصباح، ***مرجع سابق***، ص.ص 146-149.

[2] محمد شلبي، ***المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات و الأدوات***، (الجزائر: ب.د.ن، 1997)، ص 193.

[3] براون كريس، ***مرجع سابق***، ص 217.

1- ضرورة الفهم اليقيني للصيرورة العالمية الشاملة التي تتفاعل في سياقها كل الوحدات السياسية للمجتمع الدولي في إطار العلاقات بين الدول التابعة ودول الميتروبول.

2- أهمية التحليل التاريخي لاستيعاب النظام الرأسمالي العالمي بصفة خاصة والنظام الدولي بصفة عامة.

3- انتهاج النظام الرأسمالي العالمي ميكانيزمات هيمنة، هي بمثابة معوقات تنمية للدول التابعة.

4- أهمية العامل الاقتصادي في تفسير وتحليل تطور النظام الرأسمالي العالمي وتخلّف التوابع[1].

ومن بين التيارات الفكرية لنظرية التبعية نجد تيار التخلف، حيث يعدّ "أندري غاندر فرانك" من أبرز ممثلي هذا التيار في كتابه المشهور "تنمية التخلف"، حيث يحاول هذا التيار الكشف عن عوامل الداخلية والخارجية للتخلف، الذي ينحصر في ضعف البنى الاقتصادية الداخلية، أما خارجيا فإن التخلف ناتج عن العلاقات غير المتكافئة بين دولة المركز ودولة المحيط، وراجع أيضا للنظام الرأسمالي الذي يعتبره غاند فرانك المسؤول المباشر عن التخلف.

إذا فالقضاء على التبعية يعني القضاء على النظام الرأسمالي العالمي نفسه والذي يكمن نموه وتطوره في تخلف وتبعية دول المحيط، وعليه ترى نظرية التبعية أن ظاهرتي التنمية والتخلف صورتان لواقع واحد هو النظام الرأسمالي العالمي.[2]

لتكريس تبعية دول المحيط لدول المركز واستمرار تخلف دول المحيط، لجأت دول المركز لاستعمال وسائل وآليات وميكانيزمات لاستمرار هيمنتهم، يمكن حصرها فيما يلي:

1) التبادل اللاّمتكافئ. التبادل المتكافئ هو الأداة المفضّلة لسياسة استغلال المحيط من قبل المركز لأنه يساعد على زيادة اتساع الهوة بين طرفي العلاقة، فدول المحيط تقتصر في صادراتها لدول المركز على

[1] عبد الناصر جندلي، ***مرجع سابق***، ص 216.

[2] سمير أمين وآخرون، ***العالم الثالث يفكر لنفسه***، (بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر،1989)، ص.ص 66-92.

المواد الأولية الخام وبأسعار بخسة، في حين أنّ دول المركز تقوم بعملية تصنيع تلك المواد وتحويلها إلى مواد مصنّعة ونصف مصنّعة ثم تعيدها إلى منبعها بأثمان باهظة.

كما يترتب عن انتهاج وسيلة التبادل اللاّمتكافئ من قبل دول المركز، افتقار دول المحيط لرؤوس الأموال، مما يجعلها بحاجة ماسّة إليها[1].

2) المؤسسات النقدية الدولية. تعتبر المؤسسات المالية العالمية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي مؤسسات رأسمالية تمنح قروض خاصّة لدول المحيط وفق شروط بالإضافة إلى تدخّلها في الشؤون الاقتصادية للدول وذلك من خلال إتباع سياسة اقتصاد السوق وتشجيع الخوصصة، مما يؤدي إلى الإبقاء على الوضع القائم وتفاقمه وعدم الاستقرار الاجتماعي وانتشار البطالة والجريمة[2]، ومن الناحية الاقتصادية يؤدي إلى تفاقم مديونية دول العالم الثالث خاصة لجوءها لإعادة الجدولة وما يترتب عنها من زيادة الفوائد وانخفاض قيمة العملة الوطنية.

3) الشركات المتعددة الجنسيات. الشركات المتعددة الجنسيات لها دور فعّال في انتشار الرأسمالية في كافة أنحاء العالم وتسعى لزعزعة الصناعات الناشئة في العديد من دول العالم الثالث وزيادة مستوى تبعية الدول السائرة في طريق النمو للدول الرأسمالية، ومن أجل تكريس سياسة تغلغلها في أسواق العالم الثالث تقوم بتوظيف أموالها في مجالات تتماشى ومصالحها[3].

تعتبر نظرية التبعية من النظريات التي فسّرت لنا تبعية دول المحيط المتخلّف لدول المركز المتقدّم الرأسمالي، وتطرّقت للعوامل الداخلية المتمثلة في هشاشة وتشوه البُنى الداخلية للدول المتخلفة واعتمادها شبه الكلّي في صادراتها على المواد الأولية الخام وعلى منتوج أو منتوجين من محاصيلها الزراعية، أمّا

[1] عبد الناصر جندلي، ***مرجع سابق***، ص 228.

[2] فيليب برايار و آخرون، ***الإمبريالية***، ترجمة: عيسى عصفور، (بيروت–باريس: منشورات عويدات، ط1، 1982)، ص 118.

[3] سمير أمين، ***مرجع سابق***، ص 55.

العوامل الخارجية، فترجع إلى اندماج اقتصاديات دول العالم الثالث في الاقتصاد الرأسمالي العالمي والتي تعمل على تنمية تخلف دول العالم الثالث، وبالتالي تنمية تطور الدول الرأسمالية، مما يؤدي إلى اتساع الهوة بين الطرفين[1].

وكان هدف منظري التبعية هو قطع سلسلة الاستغلال التي ربطت سويّة كلاّ من الميتروبولات في المركز والأطراف التابعة في النظام الرأسمالي العالمي، نظرا لاعتقادهم أن نظام التجارة العالمي يعمل على نقل الموارد من الفقراء في الأطراف إلى الأغنياء من المركز، وليست هناك إمكانية لإصلاح هذا النظام لفائدة دول الأطراف حتى تخرج من التبعية إلى الشراكة الحقيقية القائمة على المنفعة المتكافئة.

المبحث الثالث: تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي.

تعتبر تجربة التكامل والاندماج الأوروبي أكبر تغيير يتم في الجغرافيا السياسية لأوروبا وهي الأهم في التجارب الاندماجية في العالم، ورائدة بكل المعايير بسبب النجاح الكبير الذي حققه الإتحاد الأوروبي، وبشكل خاص على الصعيد الاقتصادي، فالتكامل عن طريق إنشاء اتحادات اقتصادية كبيرة يتيح الفرصة للدول الرأسمالية لتوسيع أسواقها الوطنية والحصول على المواد الأولية بأرخص الأسعار، فهو يعتبر تكامل قائم على أساس المصلحة الخاصة حيث يعدّ الإتحاد الأوروبي كيانا قانونيا وسياسيا له بنية مؤسسية مستقلة عن الدول الأعضاء، تؤدي وظائف ومهام تستهدف في المقام الأول تحقيق مصلحة أوروبية عامة تمسّ المجتمعات الأوروبية أفرادا وجماعات على المستوى ذاته وبحسب التصورات الواردة في المعاهدات الأساسية.

[1] عبد الناصر جندلي، ***مرجع سابق***، ص 233.

المطلب الأول: نشأة وتطوّر التّكامل الاقتصادي الأوروبي.

لم تستطع المحاولات التي سبقت الحرب العالمية الثانية أن تحقق أي تقدم أمام تمسّك معظم الحكومات بمبدأ السيادة، ولم تبد الحكومات أيّ استعداد لوضع آليات تحقق درجة أكبر من التعاون بين الدول الأوروبية إلاّ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما ترتّب عنها من دمار وانهيار اقتصادي، حيث كان الاعتقاد الفعلي أن النمو والازدهار الاقتصادي لا يتحققان إلاّ بشرط أساسي هو التعاون والتكامل[1]، غير أنه كانت هناك محاولات بعد الحرب العالمية الثانية، ففي عام 1926 عقد مؤتمر في فيينا وهو المؤتمر الأول للإتحاد الأوروبي حيث شارك فيه 2000 مندوب من 24 دولة أوروبية ووافق المؤتمر على وضع الخطوط العريضة لتنظيم فيدرالي لأوروبا، وبعد ثلاث سنوات دعا وزير الخارجية الفرنسي "أريستيد برايان" Aristide Briand في 1929/09/05 في خطابه أمام الجمعية العمومية لعصبة الأمم في جنيف، إلى إقامة اتحاد أوروبي في إطار عصبة الأمم لتشجيع التعاون بين الدول الأوروبية مع احتفاظها بسيادتها. وردّت 26 حكومة أوروبية على الاقتراح الفرنسي بالإيجاب، إلاّ أنّ صعود الأحزاب القومية في بعض الدول الأوروبية (ألمانيا و ايطاليا) وتفاقم الأزمة الاقتصادية في أوروبا، قضى على المشروع الفرنسي.[2]

وعاد المشروع من جديد بعد الحرب العالمية الثانية، إذ عُقد مؤتمر في مونترو Montreux في شهر أوت عام 1947، حيث دعا فيه المؤتمرون إلى إقامة "ولايات متحدة أوروبية"، ومهّد مؤتمر مونترو إلى عقد مؤتمر آخر في لاهاي La Haye في شهر ماي 1948 شارك فيه أكثر من ألف مشارك من 19 بلد أوروبي، ويعود الفضل لهذا المؤتمر في إنشاء المجلس الأوروبي بعد عام على انعقاده الذي فتح الطريق أمام إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصّلب عام 1950، ودعا وزير خارجية فرنسا "روبرت

[1] جان فرنسوا دونيو، ***السوق الأوروبية المشتركة***، ترجمة: بهيج شعبان، (بيروت: منشورات عويدات، 1973)، ص 18.
[2] Gasser Bernard, **Une Europe de Moins en Moins Europeans**, Le Monde Diplomatique, Janvier 2003, p.08.

شومان" لإنشائها بناءا على اقتراح من قبل أحد مستشاريه وهو "جون مونيه" رئيس قسم التخطيط الاقتصادي في الحكومة الفرنسية الذي اعتبر الأب الروحي لفكرة الاندماج الأوروبي.

ووقّعت معاهدة لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في باريس في 1950/04/18 ضمت فرنسا وألمانيا وهولندا أو بلجيكا ولوكسمبورغ.[1]

ثمّ جاءت بعدها الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ، حيث كانت فكرتها الأساسية هي كيفية إسهام الاقتصاد الألماني في إنعاش اقتصاد أوروبا، وفي أفريل 1951 وقعت فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول البينيلوكس (بلجيكا، لوكسمبورغ، هولندا) معاهدة تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ[2].

تم عقد مؤتمر "ميسين Messine" في جويلية 1955 الذي مهّد الطريق إلى عقد اتفاقية روما بتاريخ 25 مارس 1957 ممّا أدّى إلى إنشاء جماعة الطاقة الذريّة الأوروبية (Eurotom) والجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، بين الدول الست الأعضاء جماعة الفحم والصلب، ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في 01 جانفي 1958، وشكلت الجماعات الثلاث، الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ وجماعة الطاقة الذرية والجماعة الاقتصادية ما سمي فيما بعد بالجماعة الأوروبية، واستهدفت معاهدة روما إقامة سوق مشتركة وإحداث تقارب بين السياسات الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة، وتوثيق العلاقات بين الدول الأعضاء، وتستخدم الجماعة في سبيل تحقيق أهدافها العديد من الأدوات المتمثلة في[3]:

1. إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء والقيود الكمية على الصادرات والواردات بينها.
2. إيجاد تعريفة مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء، وإتباع سياسة تجارية مشتركة اتجاهها.
3. إزالة العقبات التي تعترض انتقال الأفراد والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء.

---

[1] **Ibid**., p.09.

[2] أوغستو لوباز كارلوس، الجماعة الأوروبية في الطريق إلى التكامل، ***مجلة التمويل و التنمية***، صندوق النقد الدولي، المجلد 24، العدد 3، (سبتمبر 1987)، ص 36.

[3] محمد محمود الإمام، ***تطور الأطر المؤسسية للإتحاد الأوروبي***، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998)، ص.ص 134-135.

4. إيجاد سياسة زراعية مشتركة.

5. وضع نظام يكفل عدم تعرّض المنافسة للتشويه داخل السوق المشتركة.

6. اتخاذ إجراءات تمكن من تنسيق السياسات الاقتصادية لمعالجة الاختلالات في موازين مدفوعاتها.

7. إنشاء أجهزة مشتركة تسهل التوسع الاقتصادي للجماعة.

بالإضافة إلى إنشاء صندوق اجتماعي لتحسين فرص التوظيف والمساهمة في رفع مستوى المعيشة وإنشاء بنك استثمار أوروبي لتسهيل التوسع الاقتصادي للجماعة وعقد اتفاقيات ارتباط مع الدول الأخرى بهدف زيادة التجارة وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المشتركة[1].

وبعد توصل الأوروبيين إلى حل إشكالية السياسة الزراعية المشتركة التي كانت تعرقل مسارهم الاتحادي وذلك في 14 جانفي 1961 (الإتفاق حول السياسة الزراعية المشتركة PAC)، تم تشكيل لجنة مكونة من حكام المصارف المركزية الأوروبية الستة عام 1964، واستمرت كل الأجهزة تعمل منفصلة عن بعضها والواقع أنها لم تخلق منفصلة إلاّ لأسباب تاريخية و حذر سياسي، وكان الهدف النّهائي هو انصهار هذه المجموعات وقد تمّ تحقيق هذا الانصهار فعلا بتوقيع معاهدة الدّمج في بروكسل في 08 أفريل 1967، وأصبحت هناك لجنة واحدة ومجلس واحد للمجموعات الثلاث وهو ما عرف باتفاقية الاندماج[2] أو "الجماعة الأوروبية"، وفي بداية شهر جويلية 1968 دخل الإتحاد الجمركي موضع التنفيذ فاختفت الرسوم الجمركية بين الدول الست التي اتفقت على توحيد التعريفات الجمركية حيال الدول غير الأعضاء في المجموعة[3]، ودخلت حيّز التنفيذ بتاريخ 1967/07/01 فاعتمدت السوق الأوروبية المشتركة على مبدأ الحرية الاقتصادية واعتمدت السياسة الزراعية المشتركة لتقديم إعانات للمزارعين،

[1] محمد مصطفى كمال و فؤاد نهرا، ***صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية***، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 25.

[2] رقية غربي، ***السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة***، مذكرة ماجستير،(جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2012)، ص 62.

[3] حسن ناقعة، ***الإتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا***، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 152.

وبدأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية تكاملها الاقتصادي بست (06) دول وفق سياسات مشتركة، لكن بحلول عام 1973 بدأت مفاوضات لتوسيع السوق الأوروبية المشتركة حيث قبلت عضوية كل من إنجلترا وايرلندا والدنمارك، بعد تغير النظم السياسية في إسبانيا والبرتغال واليونان، قبلت هذه الدول ضمن المجموعة الأوروبية، اليونان عام 1981 واسبانيا والبرتغال انضمتا لمنظومة القانون الأوروبي الموحّد (EEA) عام 1986 لتصبح اثني عشر دولة[1].

وصدرت جوازات السفر الأوروبية الأولى في بداية 1985 تأكيدا لمواطنية أوروبية لتسير جنب مع الانتماءات الوطنية بانتظار أن نتخطاها ثمّ نعلو عليها.

كما شهدت هذه الفترة عقد اتفاقية شنغن عام 1985 وصدور القانون الأوروبي الموحّد عام 1986.

- **<u>اتفاقية شنغن 1985</u>:**

تمثل هذه الاتفاقية تجديدا في مجال تنقل الأشخاص من خلال إلغاء إجراءات الشرطة والجمارك على الحدود المشتركة للدول الأعضاء وهذا قد أعطى دفعة قوية للبناء الأوروبي، مؤسسة بذلك أوروبا المواطنين، التي يضمن خلالها التنقل الحر للمواطنين وتم التوقيع عليها فعليا بتاريخ 14 جوان 1985 بين فرنسا وألمانيا ودول البينيلوكس بالإضافة للبرتغال وإسبانيا[2]، وسميت باتفاقية شنغن الأولى لتمييزها عن اتفاقية شنغن الثانية المبرمة بتاريخ 1990/06/19 والتي دخلت حيز التنفيذ في 26 مارس 1995، حيث تم تطبيق أحكامها في الواقع العملي بعد استكمال إنشاء التدابير التقنية والقضائية مثل قاعدة

[1] صدام مرير الجميلي، ***الإتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد***، (بيروت: دار المنهل اللّبناني، ط1، 2009)، ص 45.

[2] Laroche Josèphe, **Politique International** : Librairie Générale de Droit Jurisprudence, Paris,2eme Edition, 2000, p p 217-218.

البيانات، وأدمجت معاهدة أمستردام عام 1997 مضمون اتفاقية شنغن في إطار الإتحاد الأوروبي وأصبح بذلك التنقل الحرّ للأشخاص مطبقا في كل فضاء الإتحاد الأوروبي باستثناء المملكة المتحدة وايرلندا[1].

- **القانون الأوروبي الموحد:**

قامت المفوضية في مارس 1985 بتقديم مشروع لاستكمال السوق المشتركة بحلول نهاية 1992، وأطلق عليه اسم "مشروع أوروبا 92 أو السوق الموحدة" الذي تم التوقيع عليه في فيفري 1986 ودخل حيّز التنفيذ في 1 جويلية 1987م، ليزيل القيود المفروضة على حرية حركة التجارة في السلع وتنقل الأشخاص ورؤوس الأموال والضرائب ولقد تحقق هذا الهدف بحلول عام 1992 حتى نهايته.[2]

لقد أقر القانون الموحد جملة من التعديلات ليس فقط في الجانب الاقتصادي، بل أقرّ التعاون السياسي بين الدول الأعضاء واعترف بالمجلس الأوروبي وأقر مبدأ الأغلبية كنمط للتصويت، وتم إنشاء كذلك سوق داخلية مشتركة حتى عام 1993 من دون حدود ولا حواجز، وفي 26 فبراير 1988 أصدر وزير الخارجية الألماني "هانس بيتريش غينشر" مذكرة من أجل وحدة نقدية أوروبية ومصرف مركزي أوروبي واحد.[3]

ومن بين نتائج تعديلات القانون الموحّد هو انضمام جمهورية ألمانيا الديمقراطية إلى السوق الأوروبية المشتركة تلقائيا نتيجة توحيد الألمانيين في 30 أكتوبر 1990، وبعد ما جاءت معاهدة ماستريخت أو ما سمي بمعاهدة الإتحاد الأوروبي كالآتي:

[1] **Ibid**, p 217.

[2] أسامة المجذوب، ***العولمة و الإقليمية***، (القاهرة: الدار المصرية اللّبنانية، ط2، 2001)، ص 61.

[3] د. حسين خليل، ***التنظيم الدولي، المنظمات القارية و الإقليمية***، (بيروت: دار المنهل اللّبناني، ط1، 2016)، 213.

- **معاهدة الإتحاد الأوروبي "ماستريخت 1992".**

من خلال استعراض تطوّر مسيرة الإتحاد الأوروبي لا بد من التركيز على معاهدة ماستريخت التي أعطت للجماعة اسمها الجديد "الإتحاد الأوروبي" واعتبرت من أهم الاتفاقيات الأوروبية بسبب ما دعت إليه من وحدة سياسية واقتصادية أوروبية[1]، ففي شهر ديسمبر من عام 1991 تم الإتفاق خلال مؤتمر قصّة دول الإتحاد الأوروبي الذي انعقد في مدينة ماستريخت على إبرام معاهدة الإتحاد الأوروبي، التي أريد بموجبها أن يقوم الإتحاد على ثلاث أعمدة تشكلها الاتفاقيات الثلاث المشتركة، بالإضافة إلى السياسة المشتركة في الشؤون الخارجية والأمنية، والتعاون في ميدان السياسة الداخلية والقانونية، وهكذا تم صياغة أهداف ومهام الإتحاد الأوروبي في المعاهدة المبرمة التي تم التوقيع عليها بتاريخ 1992/02/07، وسرى مفعولها بدءا من 1993/11/01[2] ومن تلك الأهداف والمهام:

- دعم إجراءات التوصل إلى تقدم دائم ومتوازن على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي وخاصة من خلال إلغاء الحدود الداخلية بين بلدان الإتحاد مع تقوية الترابط الاقتصادي والسياسي، وكذلك عبر الاندماج في وحدة اقتصادية نقدية.
- تعزيز هوية الانتماء إلى الإتحاد الأوروبي على الصعيد الدولي عبر إتباع دوله سياسة خارجية وأمنية مشتركة، بحيث ينطبق ذلك على المدى المتوسط على السياسة الدفاعية أيضا.
- إدخال نظام مواطنة موحّد للإتحاد الأوروبي، بما يضمن لكل مواطن من الدول المتمتعة بعضويته حرية الانتقال بين هذه الدول، والتمتع بحق الانتخاب على الصعيد المحلي من مكان سكناه في أي بلد من بلدان الإتحاد.

---

[1] محمد سعيد عميرة، ***واقع و آفاق ماستريخت***، (عمان: ب.د.ن، 1994)، ص 23.

[2] أندرياس فير إيكه وآخرون، ***أطلس العلوم السياسية***، ترجمة د. سامي أبو يحي، (بيروت: المكتبة الشرقية، ط1، 2012)، ص. 147.

- تطوير تعاون وثيق في المجالين القضائي والداخلي[1].

وفي بداية 1993 أزيلت الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، واكتملت حرية تنقل الأموال والأشخاص والسلع والخدمات بين معظم دول الإتحاد الأوروبي وهو ما عُرف بالسوق الأوروبية الداخلية عام 1993، وفي سنة 1995 وضعت ترتيبات انضمام دول جديدة إلى قلب الإتحاد الأوروبي ليشهد توسّعه الرابع سنة 1995 بانضمام النمسا وفنلندا والسويد ليصبح عدد الأعضاء خمسة عشر عضوا، وبدا واضحا أن الجدل القائم الدّائر قد تمّ حسمه لصالح توسيع الإتحاد ليضمّ في المستقبل دولا من أوروبا الشرقية[2].

أما الاتفاقية التي تم التوقيع عليها في أمستردام بتاريخ 1997/10/02 لتعديل معاهدة الإتحاد الأوروبي فقد سرى مفعولها بدءا من 1999/05/01، وبموجب هذه الاتفاقية أجريت توسعة جديدة للمهام المشتركة متضمنة ما يلي:[3]

- تبنّى اتفاقية شنغن المبرمة بتاريخ 1985/06/15 بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ وفرنسا وألمانيا، وشاركت اثنتان وعشرون حتى عام 2009 ومنها دول خارج نطاق الإتحاد الأوروبي بإبرام تلك الاتفاقية التي ألغيت بموجبها الرقابة على الحدود بين الدول المشاركة وتزايدت صلاحيات الإتحاد الأوروبي.
- تجديد إدراج موضوع العمالة ولتشغيل ضمن قائمة أهداف مهام الإتحاد، حيث وسّع إطار الحقوق التي يتمتّع بها في ميدان السياسة ذات الصلة بالمجالات الصحية الاجتماعية، وبشؤون البيئة وحماية المستهلك، وكذلك على صعيد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

[1] ***المرجع نفسه***، ص 147.

[2] صدام مرير الجميلي، ***مرجع سابق***، ص.ص 46.47.

[3] أندرياس فير إيكه، ***مرجع سابق***، ص 147.

ومن ناحية أخرى فقد اعتمد في 1999/01/01 تداول العملة الأوروبية الموحدة اليورو لتحل محل 12 عملة أوروبية، فتعاملت به البنوك من خلال التحويلات كمرحلة انتقالية مدتها ثلاث سنوات ليبدأ تداول اليورو مع حلول عام 2002 في جميع الأسواق الأوروبية والعالمية[1].

ثم جاءت "معاهدة نيس" التي وقّعت بتاريخ 2001/02/26 وسرى مفعولها بدءا من 2003/02/01، التي وردت فيها بنود توسعة المجالات التي يمكن البث في شأنها في مجلس الإتحاد الأوروبي بما يعني انعدام ضرورة الإجماع للبث في القرارات المطلوبة.

وفي الفاتح من شهر ماي 2004 شهد الإتحاد الأوروبي أكبر عملية توسع للجماعة منذ نشأتها من حيث عدد الدول المنضمة، فانضمت عشر دول مرة واحدة إلى عضوية الإتحاد هي: مالطا، التشيك، استونيا، المجر، لاتيفيا، ليتوانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، بولندا، قبرص.

في عام 2007 وبعد التوسّع السابق، دخل الإتحاد الأوروبي في مرحلة توسع جديدة ليضم عدد من دول أوروبا الشرقية ضمت كل بلغاريا ورومانيا ليرتفع عدد الدول الأعضاء بذلك إلى سبع وعشرين دولة عضو[2].

- **<u>معاهدة لشبونة 2007:</u>**

تول القادة الأوروبيون المجتمعون في العاصمة البرتغالية لشبونة إلى صياغة معاهدة جديدة بتاريخ 2007/12/13، تهدف إلى إعادة هيكلة بنية الإتحاد الأوروبي وتطوير مؤسساته وطرق أخذ القرار فيه،وذلك على الرغم من الانتقادات الكبيرة التي تعرضت لها الاتفاقية بحجة تأثيرها في استقلالية قرار الدول الأعضاء وستقوم هذه المعادلة التي وقّعها ممثلون عن 27 دولة أوروبية مقام الدستور المشترك الذي كان موضع استفتاء عام 2005، وفشل إثر رفض الناخبين الفرنسيين والهولنديين له، وسيتم

[1] سنية محمود الفقي، التأثيرات الدولية لليورو على الصعيد العالمي، ***مجلة السياسة الدولية***، عدد 148، (أفريل، 2002)، ص. 179.

[2] عبد القادر السيد متولي، ***الاقتصاد الدولي، النظرية و السياسات:***(الأردن: دار الفكر ناشرون و موزعون، 2011)، ص 107.

التصديق على الاتفاقية من قبل مجالس النواب في الدول الأعضاء قبل أن تدخل حيز التنفيذ، إلاّ أنّها ستختبر شعبيا في دولة واحدة هي ايرلندا، التي يفرض دستورها تنظيم استفتاء شعبي قبل إقرار هذا النوع من المعاهدات[1].

وسرى مفعول هذه المعاهدة بدءا من تاريخ 2009/12/01، بعد أن استغرقت إجراءات المصادقة عليها مدة طويلة أهم مضامينها ما يلي:

- يكتسب الإتحاد الأوروبي صفة شخصية قانونية ذاتية، فيتاح له من خلال ذلك إبرام اتفاقيات دولية تحت مسؤوليته.
- تقوية سلطة البرلمان الأوروبي وتوسيع صلاحياته ذات الصلة بقانون الميزانية وإبرام اتفاقيات دولية.
- زيادة إمكانيات الرقابة في نطاق إجراءات التشريع الخاصّة بالإتحاد الأوروبي، لصالح المجالس البرلمانية للدول الوطنية، ويعترف لها بحق المقاضاة لدى محكمة الإتحاد الأوروبي.
- اكتساب مجلس الإتحاد الأوروبي وضع الجهاز المتمتع بنفس قيم الأجهزة الأخرى للإتحاد، بالإضافة إلى منحه إمكانية انتخاب رئيس له بالأغلبية المخولة لمدة عامين ونصف.[2]
- ضرورة اعتماد الأغلبية المزدوجة منذ 2014/11/01 لاتخاذ قرارات المجلس، وهذا يعني الحصول على نسبة 55% من أصوات أعضائه، ونسبة 65% على الأقل من مجموع سكان بلدان الإتحاد الأوروبي في الوقت ذاته.
- تأكيد مبدأ القرار المشترك واعتماد العلنية في استشارات المجلس حول مشاريع القوانين المطروحة، مما يدعّم الشرعية الديمقراطية والشفافية في عملية صنع القرارات.

[1] صدام مرير الجميلي، ***مرجع سابق***، ص.ص 54-55.

[2] أندرياس فير إيكه، ***مرجع سابق***، ص 149

- توسيع المجالات التي تتخذ فيها القرارات خاصة مجالات الهجرة، اللجوء السياسي التأشيرات، تنقل الأجانب، التعاون القضائي في المجال الجنائي.
- خلق منصب رئيس المجلس الأوروبي ومنصب مستشار أعلى للإتحاد في الشؤون السياسية الخارجية والأمنية.
- إنشاء حق المبادرة المواطنية، حيث يمكن لمليون مواطن على الأقل من مختلف الدول الأوروبية أن يطلبوا من المفوضية اقتراح مشروع قانون في مجال اختصاص الإتحاد[1].

وفي 22 جانفي 2012 صوّت الكروات لصالح الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي بنسبة 67%، حيث سبق لكرواتيا تقديم طلب الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي سنة 2003، لكن لم يشرع في المفاوضات سوى في سنة 2005 و استمرت إلى غاية ديسمبر 2011، حيث وقّعت اتفاقية الانضمام، وفي 27 مارس 2013 أعطت المفوضية الأوروبية الضوء الأخضر لدخول كرواتيا في الإتحاد ابتداءا من 01 جويلية 2013، ومع نهاية 2015 أعلنت الحكومة الكرواتية أنّها تهدف أيضا إلى إدخال الدولة في فضاء شنغن[2].

ويبقى التوسع مفتوحا، حيث تملك خمس (05) دول صفة مترشح، ويتعلّق الأمر بـ أيسلندا، مقدونيا، الجبل الأسود، صربيا وتركيا.

تعتبر هذه من أهم محطات تطور الإتحاد الأوروبي الذي يعتبر كيان دولي له الشخصية القانونية المستقلة، فهو يشكّل بوضعه الراهن نظاما لم يسبق له مثيل، فهو يبدو أقرب إلى المنظمة الإقليمية منه إلى شكل الدولة الفدرالية أو الكنفدرالية.[3]

---

[1] رقية غربي، ***مرجع سابق***، ص72.

[2] السفير ماريك سكوليل، الإتحاد الأوروبي، ***مجلة مندوبية الإتحاد الأوروبي في الجزائر***: الفصل الثاني، العدد 24،(2013)، ص 18.

[3] د. حسين خليل، ***مرجع سابق***، ص 218.

الشكل رقم 01: يلخص أهم محطات التوحيد التي مر بها الاتحاد الأوروبي.

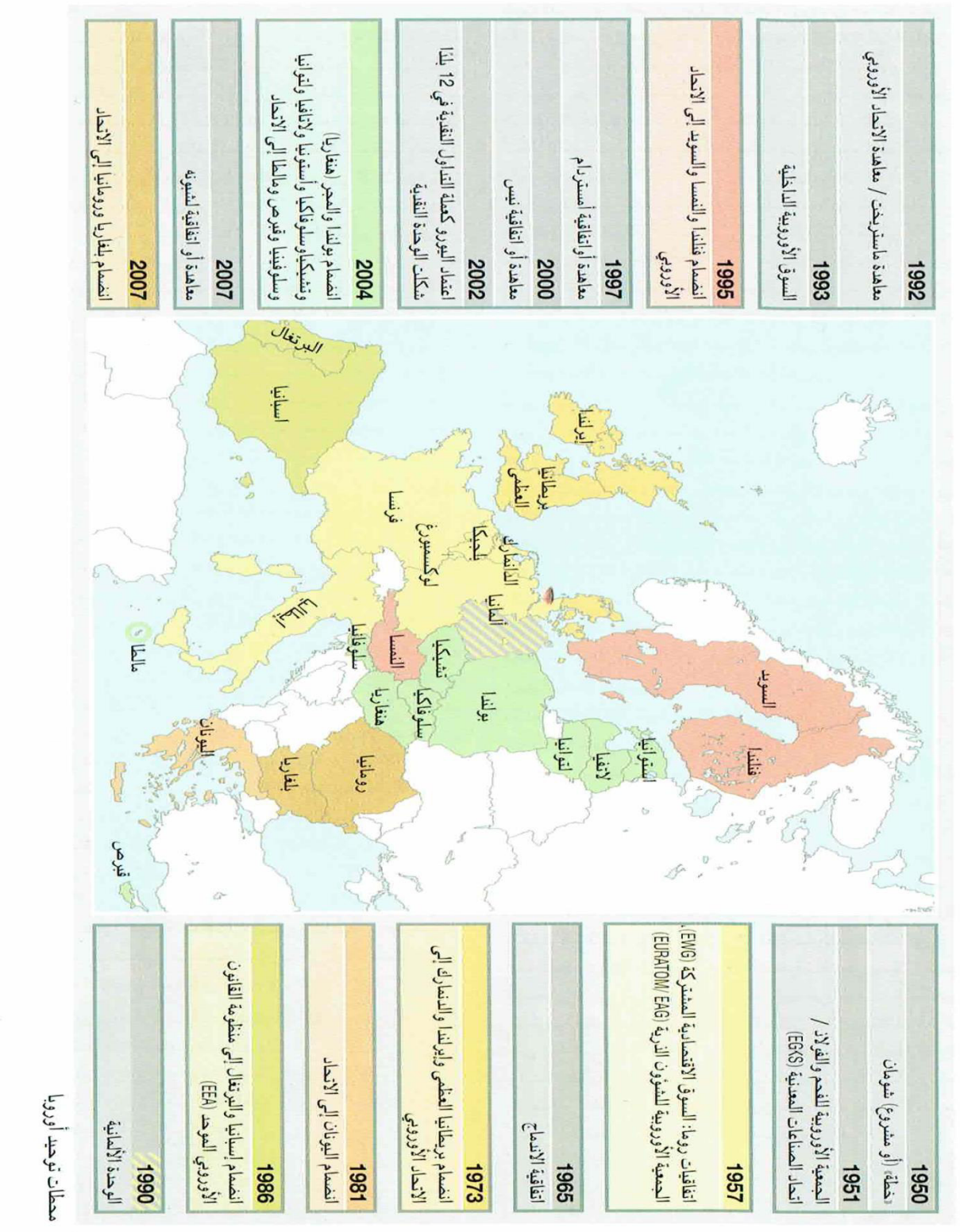

محطات توحيد أوروبا

المصدر: أندرياس فير إيكه وآخرون، أطلس العلوم السياسية، ترجمة: د. سامي أبو يحي، المكتبة الشرقية، بيروت، 2012، ط1، ص 146.

المطلب الثاني: مؤسسات الإتحاد الأوروبي.

لعبت مؤسسات الإتحاد الأوروبي دورا هاما في تقوية بنية الإتحاد وتطوره وأصبحت تشكل نواة لنظام سياسي ديمقراطي، تتكامل فيه السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، مع محاولات للفصل بينها لتحقيق الرقابة المتبادلة، إن يوجد برلمان منتخب بشكل مباشر من قبل الأوروبيين في الدول الأعضاء، يمثل السلطة التشريعية، ويستطيع محاسبة المفوضية وسحب الثقة منها ومحكمة تتشكل من 15 قاضيا، وتتمتع بالاستقلال عن السلطتين التنفيذية والتشريعية وأحكامها ملزمة وواجبة[1] التنفيذ، ويتضمن الهيكل التنظيمي لعملية التكامل والاندماج الأوروبي مجلسين: الأول هو المجلس الأوروبي والثاني مجلس الإتحاد الأوروبي (المجلس الوزاري).

1. المجلس الأوروبي ومجلس الوزراء.

أ.**المجلس الأوروبي**: يعتبر أعلى مؤسسة في الإتحاد، يتكون من رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الإتحاد ويعتبر أعلى مستويات صنع القرار، يجتمع ثلاث مرات سنويا، حسب ما تم الإتفاق عليه في ديسمبر 1974، إلا أنه عدّل عام 1985، وأصبحت اجتماعات المجلس تنعقد مرتين في العام، ومهمته وضع السياسة العامة للإتحاد والتنسيق بين دولة في المجالات المختلفة[2]، ويعطي التوجيهات لباقي مؤسسات الإتحاد، ويترأس المجلس إحدى دول الإتحاد لمدة ستة شهور.

أما بالنسبة لمهام واختصاصات المجلس الأوروبي هي:[3]

- يمد المجلس الأوروبي الإتحاد بالقوة الدافعة الضرورية لتطوره، ويضع خطوط السياسة العامة لهذا الغرض.
- مناقشة الوضع الاقتصادي الأوروبي.

---

[1] حسن نافعة، ***أوروبا في مطلع قرن جديد، القضايا والأفاق***، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان،2002، ص.84.

[2] محمد مصطفى كمال و فؤاد نهرا، ***مرجع سابق***، ص 42.

[3] د. مخلد عبيد المبيضين، ***الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة***، (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2012)، ص 136.

– إقرار الخطوط العريضة الأساسية للإتحاد ومناقشة العلاقات الخارجية مع وضع المبادئ العامة للسياسة المشتركة للخارجية والأرض والأمن والتعاون في العدالة والشؤون الداخلية.

– مناقشة جميع الجوانب المتعلقة بإقامة اتحاد أوروبي والعمل على تحقيق التناغم فيما بينها.

ب.مجلس الإتحاد الأوروبي (المجلس الوزاري).

هو الإطار الذي يجتمع فيه وزراء الدول الأعضاء في الإتحاد حسب التخصصات المختلفة الخارجية والدفاعية والزراعية وغير ذلك من تخصصات، مقره العاصمة البلجيكية بروكسل، ووظيفته إقرار التشريعات المختلفة التي تصدر عن الإتحاد، وتتغير رئاسة المجلس بشكل دوري كل ستة أشهر، ويعتبر المؤسسة الرئيسية التي تعبّر فيها كل دولة عن مصالحها الخاصة وعرض وجهة نظرها عن طريق الوزير المختص أو من خلال ما يعرف بلجنة الممثلين الدائمين.

أما وضعية التصويت في المجلس الوزاري فإن الدول الأعضاء ليس لها أصوات متساوية لأن لكل دولة عددا من الأصوات تتناسب مع حجمها[1].

ويحتل المجلس الوزاري الأوروبي موقعا استراتيجيا في عملية منع القرار باعتباره حلقة الوصل بين البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية.

1. المفوضية الأوروبية:

تعد المفوضية جهاز رئيسي في تسيير شؤون الجماعة وتنفيذ ما يصدر عنها من قرارات وقوانين، وله حق المبادرة، وله حق مقاضاة المجلس، فالمفوضية هي الجهاز الحكومي للجماعة الأوروبية[2]، وقد شهدت هذه المؤسسة تطورا كبيرا عبر المسيرة الطويلة لعملية التكامل والاندماج الأوروبي فكانت تسمى السلطة العليا، وتمتلك المفوضية صلاحيات واسعة، فيحق لها تقديم مقترحات القوانين والإشراف على

[1] صدام مرير الجميلي، ***مرجع سابق***، ص 65.

[2] عبد الرؤوف هاشم بسيوني، ***المفوضية الأوروبية***، الحكومة المركزية للإتحاد الأوروبي، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007)، ص 236.

تنفيذ القوانين المشتركة بوصفها المسؤولة عن حماية الاتفاقيات المبرمة كما تقوم بوضع الميزانية العامة للإتحاد والإشراف على تنفيذها، كما تقوم بتمثيل الإتحاد في المفاوضات الدولية ويحق لها توقيع الاتفاقيات مع دول خارج الإتحاد ولها صلاحيات واسعة في مسألة قبول أعضاء جدد في الإتحاد، ويتم التصويت في المفوضية على أساس الأغلبية ويحق لكل دولة عضو في الإتحاد بموجب معاهدة نيس تعيين مفوض واحد[1].

فتعدّ المفوضية الأوروبية ضمن أقوى مؤسسات الإتحاد الأوروبي، وذلك نتيجة لطبيعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في إطار الإتحاد الأوروبي من جهة، ونتيجة للإمكانيات البشرية والمادية والتقنية التي تصرفها مقارنة ببقية مؤسسات الإتحاد الأوروبي من جهة أخرى[2].

2. <u>البرلمان الأوروبي</u>:

البرلمان الأوروبي هو الهيئة التمثيلية التي تعبر عن إرادة الشعوب الأوروبية وتجسّد استمرار دعمها وتأييدها لفكرة الوحدة والاندماج، وينتخب أعضاء البرلمان بالاقتراع المباشر، وقد تضمنت معاهدة نيس لعام 1951 تشكيل جمعية برلمانية مكونة من 87 مندوبا تعينهم برلمانات الدول الأعضاء، ويتميز البرلمان الأوروبي عن سائر الاتحادات والجمعيات البرلمانية الدولية بميزتين أساسيتين هما[3]:

أ- تتكون الاتحادات والجمعيات البرلمانية من أعضاء موفدين من قبل برلماناتهم في حين نجد البرلمان الأوروبي يتكون من أعضاء منتخبين مباشرة من قبل الناخبين.

ب- تتمثل اختصاصات وسلطات الاتحادات والجمعيات البرلمانية في القيام بالدراسات وتقديم التوصيات والآراء، فنجد البرلمان الأوروبي يتمتع باختصاصات وسلطات فعلية تعطيه حق المشاركة في إصدار القوانين والقرارات الملزمة وغيرها.

---

[1] د. حسين خليل، ***مرجع سابق***، ص 226.

[2] محمد محمود الإمام، ***مرجع سابق***، ص 199.

[3] وائل أحمد علام، ***البرلمان الأوروبي: دراسة للجهاز الشعبي في الاتحاد الأوروبي***، (مصر :دار الكتب المصرية،1998)، ص.4.

يتألف البرلمان الأوروبي حتى عام 2003 من 626 عضو ينتخبون بطريقة الاقتراع المباشر ويقوم البرلمان الأوروبي بوظائف وأدوار، وله اختصاصات تتمثل فيما يلي[1]:

- يعدّ الدور الذي يقوم به البرلمان بمثابة القوة السياسية المحرّكة للإتحاد، فهو يعمل على خلق المبادرات المختلفة من أجل تطوير السياسات الخاصة بالجماعة الأوروبية.
- يمارس البرلمان سلطة إشرافية على تعيين أعضاء المفوضية الأوروبية، وإقالتها بناء على اقتراح يقدّم بأغلبية ثلثي عدد الأصوات، كما أنه يناقش أعمال المفوضية ويراقب الإدارة اليومية للسياسات الأوروبية عن طريق الأسئلة الشفوية والمكتوبة.
- يفحص ما يقدم له من شكاوى من قبل مواطني الإتحاد ويشكل لجان تحقيق، وفي هذا السياق، فقد خولت معاهدة الإتحاد البرلمان سلطة تعيين محقق برلماني.
- يشكل البرلمان مع المجلس هيئة خاصة بالميزانية، والبرلمان هو الذي يصوت على اعتماد الميزانية ويراقب تنفيذها.
- الاختصاص التشريعي، وهو الاختصاص الرئيسي للبرلمان يتمثل بإصدار التشريعات الخاصّة بالإتحاد، وتكون التشريعات بمبادرة من قبل المفوضية، في حين يشترك المجلس والبرلمان في سنّها.

3. <u>محكمة العدل الأوروبية</u>:

هي الجهاز القضائي للإتحاد الأوروبي، تتكون من قاض من كل دولة أي 28 قاضيا ولها دور بالغ باعتبارها أحد مكونات النظام المؤسسي الأوروبي والجهة المسؤولة عن فرز وتوحيد القوانين الأوروبية الواجبة التطبيق، وتتولى المحكمة القيام بمجموعة من الوظائف يمكن إجمالها فيما يلي[2]:

[1] عبد الرؤوف هاشم بسيوني، ***مرجع سابق***، ص.34.

[2] محمد مراد، ***أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة: الاقتصاد،الايدولوجيا،الأزمات*** (بيروت: دار المنهل اللبناني،2010)، ص.253

- الفصل في المنازعات المحتمل قيامها بين مؤسسات الإتحاد من جهة وبين الدول الأعضاء من جهة ثانية.
- الفصل في المنازعات المحتمل قيامها بين الدول الأعضاء حول تفسير القوانين والمعاهدات والاتفاقيات.
- الفصل في المنازعات التي يمكن أن تقوم بين الأفراد والشركات من جهة، وبينهم وبين الدول الأعضاء من جهة ثانية فيما يتعلق بالحقوق والالتزامات المترتبة على أنشطة الإتحاد.
- الفصل في المسائل التي ترفعها المحاكم الوطنية إليها وتحديد القوانين الواجبة التطبيق في تلك المسائل.
- تفسير الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي يبرمها الإتحاد.

4. <u>اللجنة الاقتصادية والاجتماعية</u>:

تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بدور استشاري قريب من دور البرلمان الأوروبي، وتضمّ هذه اللّجنة ممثلين للفئات الاجتماعية المختلفة في الدول الأعضاء أي أصحاب الأعمال والعمال والمزارعين والحرفيين والمهنيين والوسطاء وممثلي الجمهور (انظر المادة 193 من معاهدة الإتحاد الأوروبي)، أما من يعين أعضاء اللّجنة، فهو مجلس الوزراء بالإجماع بناء على ترشيحات الدول.[1]

وفي بداية عام 2004 كانت اللّجنة تتألف من 222 عضوا يمثلون مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وهم ممثلون للمجتمع المدني في الإتحاد، وهذا التمثيل يساعد على تحقيق هدفين مرتبطين ومتكاملين في الوقت نفسه، الهدف الأول هو التأكد من أن القرارات الأوروبية تعبّر عن الحدّ الأدنى لتوافق المصالح بين الجماعات المختلفة التي غالبا ما تكون متضاربة ومتعارضة، أما الهدف

[1] د. مخلد عبيد المبيضين، ***مرجع سابق***، ص 152.

الثاني فهو حصول حركة التكامل والاندماج على الدعم والتأييد[1]، وتجتمع اللّجنة الاقتصادية والاجتماعية ثلاث مرات في الشهر في بروكسل.

- **محكمة المراجعين (الجهاز الأوروبي للمحاسبة):**

وهي الجهة المسؤولة عن فحص ومراجعة ميزانية وحسابات الإتحاد الأوروبي بكل تفاصيلها، أنشأت بموجب معاهدة خاصّة أبرمت في 22 جويلية 1975، لكنها لم تبدأ العمل إلاّ في جوان 1977 تتكفل بجانب الإيرادات والنفقات، تتكون من عضو من كل دولة من الدول الأعضاء يتمتع بالخبرة في أعمال المحاسبية، ويتم تعيين الأعضاء بواسطة المجلس الوزاري لمدة ستة (06) سنوات، وتقدم تقريرا سنويا[2].

- **لجنة الأقاليم:**

استحدثت هذه اللّجنة بموجب معاهدة "ماستريخت"، وهي مؤسسة شبيهة باللجنة الاقتصادية والاجتماعية من حيث الصلاحيات (استشارية)، ولها نفس الهيكل التنظيمي (بروتوكول 16)، وتتألف من ممثلين للأجهزة الإقليمية و المحلية، وهي ضرورية ومهمة جدا للتأكيد على طابع اللاّ مركزية الذي يميز عملية صنع القرار المحلي في الدول الأوروبية[3]، ويعتبر رأيها استشاريا وغير ملزم لمؤسسات الإتحاد، وهي تمارس مهامها بشكل مستقل تماما عن حكومات الدول الأعضاء.

- **بنك الاستثمار الأوروبي:**

تأسس البنك عام 1958 لتحقيق تنمية متوازنة ودائمة في الدول الأعضاء وهو يقوم بالمهام التالية[4]:

---

[1] حسن نافعة، ***مرجع سابق***، ص 223.

[2] حسين خليل، ***مرجع سابق***، ص 321.

[3] محمد محمود الإمام، ***مرجع سابق***، ص 185.

[4] حسن نافعة، ***مرجع سابق***، ص 228.

- الاهتمام بالأقاليم الأقل تقدما في أوروبا وتمويل مشروعات الاستثمار فيها بهدف تطبيق الفجوة بين معدلات النمو بين الدول الأوروبية وداخل كل منها.
- تمويل مشروعات مشتركة في الدول الأوروبية بهدف معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المشتركة كالبطالة و تجديد الصناعات.
- تمويل مشروعات أوروبية خارج دول الجماعة بهدف فتح الأسواق الخارجية ودعم علاقة الجماعة الأوروبية بالعالم الخارجي.

ويعتبر البنك الأوروبي للاستثمار هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية القانونية، يشرف عليه مجلس محافظين مكون من وزراء المالية في الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.

- **<u>البنك المركزي الأوروبي</u>:**

أنشأ البنك المركزي الأوروبي في 01 جوان 1998 نتيجة توحيد العملات وإصدار عملة موحدة، فأصبح هيئة مستقلة لها شخصيتها القانونية، والهدف الأساسي للبنك هو المحافظة على استقرار العملة الأوروبية والعمل على ضبط حجم النقود المتداولة، أما الإدارة الفعلية فيتولاها مجلس تنفيذي يتكون من محافظي البنوك المركزية في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى أعضاء المجلس التنفيذي الذي يتكون من الرئيس ونائب الرئيس وأربعة أعضاء يعيّنون لمدّة ثماني (08) سنوات بناءا على توصية من المجلس الوزاري بعد التشاور مع البرلمان[1].

<u>المطلب الثالث</u>: آليات التكامل الاقتصادي الأوروبي.

لا شك أن الإتحاد الأوروبي يمتلك من الإمكانيات وآليات القوة المتعددة، ما يجعله قادرا على لعب دور متميّز على الصعيد الدولي والنظام العالمي، حيث اعتمدت الجماعات الاقتصادية الأوروبية في بناء كيانها الاقتصادي المتمثل في إقامة السوق الأوروبية المشتركة على مجموعة من الآليات منها ما جاء

[1] صدام مرير الجميلي، ***مرجع سابق***، ص 78.

في إطار نصوص صريحة في معاهدة روما، والبعض الآخر جاء عن طريق قرارات المجلس الأوروبي باعتباره السلطة التشريعية للجماعة الاقتصادية الأوروبية[1].

وفيما يلي سنتطرق لهذه الآليات بشكل موجز:

1) <u>العملة الأوروبية الموحّدة</u>:

كان وزير المالية الألماني "بيير وارنر" قد اقترح عام 1969 إنشاء وحدة نقدية أوروبية، وقدّم تقرير سمّي باسمه عام 1971، دعا فيه إلى إلغاء كافة عوائق التجارة وتدفق رأس المال ودعم التنسيق بين السياسات المالية والنقدية للأعضاء ودعمت اتفاقية ماستريخت عام 1992 التوجه الأوروبي للإسراع في إنشاء وحدة النقد الأوروبية، حيث ساندت معظم الحكومات مشروع العملة الموحدة لدوافع سياسية واقتصادية، حيث كان الالتزام الأقوى في فرنسا المعروف عن مساندتها استقرار أسعار الصرف، ناهيك عن رغبتها في المشاركة في السيطرة على البنك المركزي الأوروبي، ومن ثم استرداد بعض الاستقلالية النقدية التي فقدت عمليا لمصلحة البنك المركزي الألماني[2].

وفي عام 2002 بدأ التعامل بالأوراق النقدية الأوروبية إلى جانب العملات الوطنية، وفي شهر جويلية من نفس العام فقدت العملات الوطنية صلاحياتها لصالح اليورو.

2) <u>الإتحاد الجمركي</u>:

يعتبر أحد الآليات الهامة التي اعتمدت عليها الجماعة الاقتصادية الأوروبية في التمهيد لإقامة مرحلة السوق المشتركة، من خلال هذه الآلية يتم إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة

[1] مراد خروبي، ***الشراكة الأورو-متوسطية و آثارها على المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر ومصر***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2015)، ص 76.

[2] جون بيندر وسايمون آشروود، ***الإتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جدا***، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2015)، ص 68.

على التجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء وينظر للإتحاد الجمركي على أنه تطبيق لمبدأ حرية التجارة الخارجية.

فمعاهدة روما جاءت بأحكام نصّت على إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية والإدارية على التجارة الخارجية الإقليمية بين دول الجماعات الاقتصادية الأوروبية[1] كما ألزمت بفرض تعريفة جمركية موحدة على واردات الجماعة من الدول غير الأعضاء ممّا سمح لهم ببلوغ نسبة التخفيضات الجمركية 80% في 01 جانفي 1966، ثم أصبحت الجماعة الاقتصادية الأوروبية منذ 01 جويلية 1968 تواجه العالم الخارجي بنسق جمركي موحد.

3) السياسة التجارية الموحدة:

تهدف السياسة التجارية الموحدة إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية الأوروبية من خلال تنسيق السياسات التجارية للدول الأعضاء من أجل مواجهة العالم الخارجي، فهي تعتبر نتيجة منطقية لانتهاج تعريفة جمركية موحدة بمدى يخدم مصالح الجماعة الأوروبية ومدى ملائمتها لظروف التنمية الاقتصادية والدعوة إلى إصلاح النظام النقدي العالمي من خلال نقطتين رئيسيتين:

- الإبقاء على النظام الاقتصادي العالمي القائم في جوهره مع إضفاء بعض التعديلات بعدد من الآليات الجديدة التي تمكنه من مراعاة ظروف الدول النامية.
- التعديل والإصلاح يتم على أسس إقليمية تقوم فيه الجماعة الاقتصادية الأوروبية بدور بارز من خلال إجراء مفاوضات مع كل مجموعة من الدول المنتمية إلى إقليم اقتصادي.[2]

[1] سامي عفيف حاتم، ***الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية***، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، الكتاب الثاني، 2005)، ص 173.

[2] سامي عفيف حاتم، ***المرجع نفسه***، ص 175.

4) <u>السياسة الزراعية المشتركة</u>:

في إطار تنفيذ أهداف معاهدة روما، تعتبر السياسة الزراعية المشتركة إحدى أهم الآليات على المستوى القطاعي التي تعتمد عليها الجماعة الاقتصادية الأوروبية داخل إطار السوق الأوروبية المشتركة، حيث جاءت المادة (39) من معاهدة روما لرسم أهداف السياسة الزراعية المشتركة هي كالآتي:[1]

- زيادة الإنتاجية الزراعية عن طريق زيادة التقدم الفني وضمان التنمية الرشيدة للإنتاج الزراعي والاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج.
- ضمان مستوى عادل لمعيشة السكان الزراعيين من خلال زيادة دخولهم الفردية.
- العمل على استقرار الأسواق الزراعية.
- ضمان إمدادات منتظمة من المنتجات الزراعية المختلفة.
- كفالة أسعار معقولة بالنسبة للمستهلكين.

وفي جانفي 1962 اتخذ مجلس وزراء السوق الأوروبية المشتركة قرارات هامة كان من شأنها محو الصفة القومية التي اتصفت بها السياسات الزراعية للدول الأعضاء واكتسابها للصفة الإقليمية الجديدة تحت مسمى "السياسة الزراعية المشتركة".

كما حددت هذه القرارات مرحلة انتقالية يتم فيها تنفيذ الخطوات المكونة للسياسة الزراعية، حيث ركزت على قاعدتين هما كالآتي:[2]

[1] ***المرجع نفسه***، ص 180.

[2] مراد خروبي، ***مرجع سابق***، ص 79.

- **القاعدة الأولى:** تتعلق بتفضيل المنتجات الزراعية لدول الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي لديها فائض منها في سدّ حاجات دول الجماعات الأخرى، بحيث لا يتم الاستيراد من خارج السوق المشتركة إلاّ في حالة عجز هذا الفائض من الوفاء باحتياجات الدول الأعضاء.
- **القاعدة الثانية:** فهي خاصة بحالة التزام الجماعة الاقتصادية الأوروبية بتحمّل عبئ التكاليف التي تنشأ عن السياسة الزراعية المشتركة، كما تتضمن هذه الأخيرة عدّة إجراءات تحفظ لها فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها والتي تتمثل في مراقبة الأسعار، منح الإعانات لمرحلتي الإنتاج والتسويق وتوفير الترتيبات اللاّزمة لعملية التخزين، وانتهاج سياسة سعرية مشتركة مؤسسة على قواعد معينة مع مراعاة تثبيت الأسعار.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق لمفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية وأهميتها على مستوى كل دولة حيث تعتبر الركيزة الأساسية لازدهار اقتصاد أي دولة، حيث أصبحت لها أهمية كبرى في حقل العلاقات الدولية لكونها المحرك الأساسي لكل مجالات التعاون بين الدول، وتؤثر في التفاعلات الخارجية للدولة وتحدد طبيعة ومسار تعاملاتها.

فظهرت المنظمات الدولية والتكتلات الاقتصادية التي تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال مؤتمر "بريتون وودز" الذي أنشأ أول تكتل اقتصادي ينظم العلاقات المالية والنقدية بين الدول، وظهور اتفاقيات تنظم حركة التجارة الدولية وتحررها من كل القيود في إطار مقاربة الاعتماد المتبادل بين الدول. ليدخل العالم في عهد جديد عرف بعصر التكتلات والشراكات الاقتصادية التي تهدف إلى حماية اقتصاديات الدول الأعضاء، فظهر الاتحاد الأوروبي كتكتل اقتصادي يسعى لإقامة شراكات في عدة مجالات خاصة المجال الاقتصادي لتحقيق أكبر قدر من المصالح والأهداف مع منطقة المتوسط ومن بينها الجزائر وفقا للمنظور الليبرالي الذي يعتمد على مبدأي اقتصاد السوق والمنافسة الدولية.

ومن خلال الفصل الثاني سنتطرق للإطار العام للعلاقات ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في إطار الشراكة الثنائية والمتعددة الأطراف في مختلف المجالات.

الفصل الثانـي

الإطار العام للعلاقات الأوروبية الجزائرية

محتويات الفصل:

المبحث الأول: العلاقات الأوروبية الجزائرية في إطار الشراكة الأورو متوسطية.

المبحث الثاني: سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط.

المبحث الثالث: ماهية اتفاق الشراكة الأورو جزائرية.

تمهيد:

عرف الاقتصاد العالمي عدة تحولات نتيجة ما فرضته أكبر وأقوى اقتصاديات العالم عن طريق إعادة توحيد النظام الاقتصادي على أسس اقتصاد السوق الحر وتحرير التجارة الدولية وتشجيع الاستثمار الأجنبي في كل المجالات ، والجزائر كسائر الدول تحاول إيجاد مكان لها في ظل التحرر الاقتصادي، حيث سعت الجزائر لتوقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي وذلك عن طريق تجسيد محاور إعلان برشلونة أو ما يعرف بالشراكة الأورو متوسطية والذي يدخل في إطار إعادة تنظيم العلاقات شمال جنوب بعد سلسلة من الاتفاقيات التي تختلف عن اتفاقيات التعاون المبرمة في الستينات والسبعينات بين دول المجموعة الاقتصادية الأوروبية ودول الحوض المتوسط التي كان يطبعها الطابع التجاري المحض.

أما الآن فتوسعت الاتفاقيات الجديدة لتشمل مجالات التعاون المالي، الاقتصادي والتقني، كما تضمنت محورا اجتماعيا وثقافيا، وحوارا سياسيا وأمنيا.

وهذا ما سنحاول التطرق له من خلال إعطاء إطار عام للعلاقات الأوروبية الجزائرية من خلال التطرق للعلاقات الأوروبية الجزائرية في إطار الشراكة الأورو متوسطية، ثم نتطرق بعدها لسياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط، وفي المبحث الثالث نتطرق لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

المبحث الأول: العلاقات الأوروبية الجزائرية في إطار الشراكة الأورو متوسطية .

منذ سنوات التسعينات ظهرت الشراكة بمفهوم جديد ارتبط بالعولمة والانفتاح الاقتصادي وتطبيق قواعد السوق الحر، مؤدية إلى إحداث تغيير كبير في مفهوم التكامل الاقتصادي الذي ساد العلاقات الاقتصادية سابقا، حيث جاء لتعزيز أواصر التعاون بين الدول المتقدمة والدول النامية، بما فيها دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وخاصة الجزائر على وجه التحديد لا الحصر.

لقد عملت الدول الأوروبية إلى إقامة علاقات تعاون مع دول المنطقة المتوسطية بما فيها الجزائر، وقد دخلت هذه العلاقات لتلمس مختلف الجوانب التجارية والمالية، التعاون العلمي والتقني، وكان مؤتمر برشلونة المنعقد سنة 1995 البادرة الأولى في إطلاق المفهوم الجديد للعلاقات الأورو متوسطية بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية في إطار جديد يسمى "**الشراكة الأورو متوسطية**" من خلال ثلاث محاور تتمثل في الجانب السياسي، الجانب الاجتماعي والثقافي، والمحور الرئيسي المتعلق بالعلاقات المالية والاقتصادية ضمن مسعى إنشاء منطقة للتبادل الحر تجمع كل الدول المتوسطية ودول الاتحاد الأوروبي الخمس عشر دولة إضافة إلى الدول العشرة الجديدة التي تم قبول عضويتها مع منتصف 2004، ليصبح عدد دول الاتحاد الأوروبي ثمانية وعشرين بعد انضمام كرواتيا في 01 جويلية 2013، هذه الأطر الجديدة للتعامل بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تعد تنفيذا غير مباشر لمبادئ المنظمة العالمية للتجارة، فيما يتعلق بآليات التحرير التجاري الثنائية ومتعددة الأطراف التي ستجعل الاقتصاد الجزائري بالنظر إلى بنيته الهيكلية الهشة، عرضة لمجموعة من الآثار المتوقعة خاصة تلك الناجمة عن عمليات التفكيك الجمركي وانخفاض جزء من موارد ميزانية الدولة.

المطلب الأول: الشراكة الأورو متوسطية.

الفرع الأول: مفهوم الشراكة.

هي عقد أو اتفاق بين دولتين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، ويتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية وصناعية) خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، ولا يقتصر هذا التعاون فقط على مساهمة كل منهما في رأس المال (الملكية)، وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع والعلاقات التجارية، والمعرفة التكنولوجية، والمساهمة كذلك في كافة عمليات ومراحل الإنتاج والتسويق، وسيتقاسم الطرفان المنافع والأرباح التي سوف تتحقق من هذا التعاون طبقا لمدى مساهمة كل منهما المالية والفنية.[1]

وهناك من يعتبر الشراكة بأنها تعاون وتحالف إستراتيجي وهي المصطلحات الأكثر تداولا في أيامنا الحالية[2].

كما ينظر إليها أنها نمط أو نموذج من العلاقات الخاصة والمميزة بين الدول، المؤسسات، المنظمات...، والمبني على التعاون طويل المدى الذي يتعدى العلاقات التجارية والهادف إلى تحقيق غايات تلبي متطلبات المتعاملين.[3]

هي تلك العلاقات التي تقوم على أساس الاشتراك بين دولتين أو أكثر على المستوى الحكومي أو الفردي بهدف توفير السلع والخدمات لأغراض السوق المحلية أو التصدير، على أن تقوم الأطراف

1 زينب حسن عوض الله، **الاقتصاد الدولي(العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية)**،(الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2004)، ص.221.

2 SAIDANI Mohammed, Boutelga Abed Nacer, **le Partenariat Inter Entreprises en Algérie,** Réalité perspectives, le séminaire national sur les politiques économiques de Tlemcen. Décembre 2004.

3Van chan Nguyen ; Ponson Bruno et Hirch George, **Partenariat d'entreprises et mondialisation** Paris, éditions Karthala-AUF, 1999, page. 14.

المشاركة بالمساهمة فيها بنصيب من العناصر اللازمة لقيامها، كالعمل ورأس المال والمواد الخام والخبرة البشرية بحيث تسعى كل منها لتحقيق أهداف معينة اقتصادية واجتماعية بشكل مباشر وغير مباشر.[1]

وقبل صياغة تعريف شامل لمصطلح الشراكة لابد من مقارنته مع مصطلحات متشابهة ومتداخلة فيما بينها أهمها مصطلح التعاون والتكامل.

حيث يعرف التعاون على أنه مجموعة من التفاعلات والاتصالات في مجالات مختلفة تسمح بتحقيق التقدم بين عدة أطراف، لكن ليس بالضرورة أن يكونوا متقاربين جغرافيا أو يعتنقون الدين نفسه، فالمهم هو إيجاد حلول لبعض المشاكل التي تعاني منها دول التعاون، والتقليل من التمييز وذلك بالتخفيف قدر الإمكان من التفاوت بين الدول المتعاونة.

كما يعرف على أنه مجموعة مكثفة من التفاعلات والاتصالات في المجالات المختلفة التي تسمح بالبناء وتحقيق التقدم وتعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ليسوا بالضرورة متقاربين جغرافيا أو منتمين إلى دين واحد أو ذو أصول عرقية واحدة.[2]

أما مصطلح التكامل الاقتصادي فإنه يستخدم للتعبير على التكتل الاقتصادي أو التجمع الإقليمي، فالتكتل الاقتصادي عبارة عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي، حيث يعرف بأنه دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية، اجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي[3]، بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بها

---

1 قطاف ليلى، **اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية**، الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف 2006، ص 1.

2 إلياس غقال، **تقييم الدول التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** خلال الفترة (2000-2014) أطروحة دكتوراه غير منشورة،(جامعة محمد خيضر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، بسكرة،2016/ 2017)،ص 5.

3يختلف التكامل عن التعاون الذي يعني تذليل بعض العقبات في مجال العلاقات الدولية الاقتصادية لفترة زمنية محددة مع احتفاظ كل دولة بوحدتها الاقتصادية، للمزيد انظر: السيد المراكبي عبد المنعم، **التجارة الدولية و سيادة الدولة**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2004)، ص 410.

جميع الدول الأعضاء، مثل إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة بين هذه الدول، وإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة، وحرية حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي وكذلك الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسة تجارية موحدة للتعامل التجاري مع الدول خارج الاتحاد الاقتصادي، أما درجة التكامل الاقتصادي فيتراوح مداها من الترتيبات (الاتفاقيات) التجارية التفضيلية إلى مناطق التجارة الحرة، ومن ثم إلى الاتحادات الجمركية والأسواق المشتركة والاتحادات الاقتصادية [1].

كما يعرف[2] على أنه عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر، يقوم على إزالة كافة الحواجز الجمركية والقيود الكمية على التجارة الدولية في السلع وانتقالات عناصر الإنتاج، كما يتضمن تنسيق للسياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف التي تعظم المصلحة الاقتصادية المشتركة لكل دولة عضو، مع ضرورة توافر فرص متكافئة لكل عضو من الدول الأعضاء.

فأشكال الشراكة الأجنبية متنوعة ومتعددة، لكن مهما كان شكلها فإنها تظل دائما خيارا إستراتيجيا لمواجهة التحديات التي تفرضها العولمة، لأنها تعتبر محركا أساسيا لتطوير المؤسسات الاقتصادية، فهي تضمن لها النقل الفعلي للتكنولوجيا فتحسن من أدائها وتمكنها من المنافسة في الأسواق العالمية، وعليه يمكن صياغة تعريف شامل للشراكة على أنها نمط جديد من علاقات التعاون بين الدول المبني على وجود مصلحة متبادلة بينها لتحقيق الغايات التي تم من أجلها عقدت الشراكة والتي لا تتعارض مع مصلحة أي طرف من الأطراف المشاركة.

[1] أبو شرار علي عبد الفتاح، ***مرجع سابق***، ص. 387.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة**،(القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003)، ص.15.

فالشراكة إذا نمط أو نموذج من العلاقات الخاصة والمميزة بين الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية، والمبني على التعاون طويل المدى الذي يتعدى العلاقات التجارية، إلى العلاقات السياسية والاجتماعية والأمنية والهادف إلى تحقيق غايات تلبي متطلبات أطراف عقد الشراكة.[1]

الفرع الثاني: مفهوم الشراكة الأورو متوسطية.

ينطلق مشروع المتوسطية أو ما يعرف بالشراكة الأورو متوسطية بالقوة إلى الأمام للسيطرة على المنطقة العربية اقتصاديا وثقافيا وربط أمنها بالأمن الأوروبي، والمتوسطية هي مشروع المجموعة الأوروبية، وهو يبلور رغبة الأوروبيين في إعادة تأكيد التواجد الأوروبي على الساحة الدولية، كمنافس قوي وفعال ضد أمريكا التي استأثرت بالزعامة الدولية لعديد السنوات.[2]

فالشراكة الأورو متوسطية يقصد بها بلدان المشرق والمغرب التي ترتبط بشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وأن هذه الشراكة سوف تبدأ بالتحرير التدريجي للتجارة مع الدعم المالي قبل الانطلاق نحو تعاون سياسي واقتصادي أكبر يتضمن التنمية الاقتصادية والتجارة والاستقرار الاجتماعي والهجرة والبيئة على أن يكون الهدف النهائي من هذه الشراكة إقامة منطقة أوروبية متوسطية.[3]

كما تعرف الشراكة الأورو متوسطية على أنها تجمع إقليمي يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط، وتضم هذه الشراكة دول الاتحاد الأوروبي في شمال المتوسط سواءا كانت أوروبية أو آسيوية أو إفريقية وتضم هذه الشراكة دول الاتحاد الأوروبي في شمال المتوسط سواءا كانت متوسطية أو غير متوسطية طالما أنها أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وجميع الدول العربية في شرقه وجنوبه إضافة إلى تركيا، وتعد هذه الشراكة وكما حددها إعلان برشلونة إطارا شاملا متعدد الأطراف، حيث لا تعتبر

---

[1] إلياس غقال، **مرجع سابق**، ص.06.

[2] محمد العربي فلاح، **المتوسطية و الشرق أوسطية وجهان لعملة واحدة**، (دار الخلدونية للنشر التوزيع،2001)، ص ص 13،14

[3] محمد مرسي، **المشاركة الأورو عربية مالها وما عليها و سبل تفعيلها**، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 18 ماي 2004، ص560.

اتفاقا تجاريا عابرا ولا توافقا سياسيا محددا بل هي تسير في طريق نحو مصير مشترك يشمل كل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تمثل إحدى الأدوات الرئيسية لتجسيد التعاون الحقيقي بين الاتحاد الأوروبي وكل من الدول المتوسطية المشاركة من أجل مواجهة التحديات المشتركة.[1]

كما تعرف كذلك الشراكة الأورو متوسطية بعلاقة تعاون بين الاتحاد ودول البحر المتوسط ليست وليدة اليوم وإنما جاءت كنقطة تحول جديدة في مسار العلاقات الأورو متوسطية نتيجة الظروف الدولية الجديدة التي ميزت انهيار المعسكر الشرقي و بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية في مختلف الميادين، وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي إلى تطوير هذه العلاقة والارتقاء بها إلى شراكة حقيقية وتعاون فعال يفتحان له المجال لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر المتوسط أكثر مما كان سابقا، وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الطرف الآخر[2].

الشراكة الأوروبية المتوسطية هي نهج أوروبي للتبادل الحر والتعاون مع الدول التي كانت إلى أمد قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها ومواردها الأولية وبما فرض عليها من ثقافة ولغة[3]،

وهناك عدة عوامل ساعدت في إقامة الشراكة الأورو متوسطية نذكر منها ما يلي:

- القرب الجغرافي ومشكلة الهجرة من جنوب المتوسط نحو شمال المتوسط.
- أن أمن بلدان الاتحاد مرهون بتنمية بلدان الجنوب، ولذلك وجب تقديم مساعدات أكبر ودعم الإصلاحات والاستثمار وخلق فرص العمل.
- تمثل دول الجنوب شريكا جوهريا لبلدان الاتحاد كونها مصدرا أساسيا للبترول والغاز.

---

[1] إكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012)، ص .198

[2] رزيقة غراب، نادية سجار، **محتوى الشراكة الأورو جزائرية**، الملتقى الدولي حول أثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13 /14، 2006، ص. 05

[3] نصيف حتي، المأزق العربي، **مجلة المستقبل العربي**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 215،(1996)، ص.94.

- تمثل اقتصاديات بلدان الضفة الجنوبية أسواقا هامة للاتحاد في ظل صراع القوى الكبرى على الأسواق، حيث تمثل التجارة الأوروبية مع الدول العربية نسبة 40 ٪ من إجمالي مبادلات الاتحاد مع العالم.
- اشتراك دول الاتحاد (فرنسا، اسبانيا، البرتغال، إيطاليا واليونان) مع دول الجنوب في نفس البحر يطرح مشكلة المخاطر البيئية والأمنية[1].

الفرع الثالث: تحديات الشراكة الأورو متوسطية.

من 26 إلى 28 نوفمبر 1995، جمع مؤتمر برشلونة الأورو متوسطي وزراء الخارجية الخمس عشر التابعين للاتحاد الأوروبي ونظرائهم الإحدى عشر من الدول المتوسطية، فضلا عن رئيس السلطة الفلسطينية.

حيث أنه كان من المفترض أن يكون هذا المؤتمر نقطة تحول، بمعنى أنها تشكل أول محاولة جديدة للاتحاد من اجل بناء سياسة شاملة متماسكة تجاه جيرانه من منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط[2]، حيث ترتكز الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية على وجه الخصوص على ثلاث قطاعات متكاملة:[3]

أ- دعم التحول الاقتصادي.

ب- دعما لتحقيق توازن اجتماعي واقتصادي أفضل.

ج- دعم التكامل الإقليمي.

الصادق بوشنافة، ***"الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية" - حالة مجمع صيدال،***

[1] أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر :كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير 2007/2006)، ص ص.222.221.

[2] Klaus Hanssch, **Pourquoi avons-nous besoin de la conférence de Barcelone ?** « Med News 4° trimestre de l'année, P.5.

[3] BEKENNICHE Otman, **« la coopération entre l'union européenne et l'algérie »,** l'accord d'association, office des publications universitaires, Algérie 2006, p 143.

1- دعم التحول الاقتصادي: يشير دعم التحول الاقتصادي إلى:

أ- تحقيق منطقة التبادل الحر الأورو متوسطي.

ب- إعادة تنشيط القطاع الخاص، وتحديث القطاع الصناعي وإنشاء نظام تنظيمي ملائم.

ج- الدافع للاستثمار الخاص الأوروبي في هذه البلدان.

د- الارتقاء بالبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان جنوب المتوسط

2- دعما لتحقيق توازن اجتماعي واقتصادي أفضل: يشير الدعم لتحقيق توازن اجتماعي واقتصادي أفضل إلى:

أ- تحسين الخدمات الاجتماعية، وخاصة في المناطق الحضرية.

التنمية المتناغمة والمتكاملة في العالم الريفي.

ب-تعزيز التعاون في مجال الصيد.

ج- الحفاظ على البيئة.

د- اشتراك المجتمع المدني في خدمة التنمية.

هـ- التطوير المتكامل للموارد البشرية، خاصة التعليم والتدريب المهني.

و- تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

ح- دعم التبادل الثقافي.

ط- التعاون والمساعدة التقنية للحد من الهجرة الغير شرعية والاتجار بالمخدرات ومحاربة الإرهاب والجريمة الدولية.

3- دعم التكامل الإقليمي: يشير الدعم لتحقيق التكامل الإقليمي إلى:

أ- إقامة هياكل التعاون الإقليمي.

ب- المساهمة في تمويل البنى التحتية الاقتصادية الضرورية لزيادة التجارة الإقليمية لا سيما في مجال النقل والاتصالات والطاقة.[1]

الفرع الرابع: دوافع الشراكة الأورو متوسطية.

شهد النصف الأول من التسعينات وفي بداية مرحلة ما بعد الحرب الباردة تحركات من جانب الدول الكبرى لإعادة صياغة شق العلاقات الدولية، وقادت الولايات المتحدة الأمريكية بعد تفردها جهودا لإرساء قواعد نظام عالمي جديد كما توجهت دول الاتحاد الأوروبي نحو إعادة تقييم سياستها تجاه دول الجوار على شرق وجنوب المتوسط، وكانت بدايات هذا التوجه البيان الذي عقد في لشبونة 1992 الذي تضمن التأكيد على أن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط تماما كالشرق الأوسط[2]، حيث أصبحت المصالح الاقتصادية هي المحدد الرئيسي لسلوك الأفراد والدول والتكتلات، بل وأصبحت تشكل الدوافع الأقوى للتقارب بين التكتلات في حد ذاتها لإقامة علاقات اقتصادية مشتركة ومتداخلة فيما بينها مبنية على إنشاء مناطق واتفاقيات تعاقدية اقتصادية قصد تحقيق الأهداف المتبادلة بين جميع الأطراف[3].

ولقد تزايد الإدراك الأوروبي للأهمية الكبرى لحوض البحر المتوسط بوصفه المجال الطبيعي والمباشر للنشاط والاهتمام من قبل الأوروبيين للعديد من الاعتبارات التي أقنعت الزعماء الأوروبيين بضرورة المساعدة إلى إيجاد إطار يجمعها ببلدان الضفة الجنوبية للمتوسط، بالإضافة إلى التوجس الأوروبي من الدور الأمريكي في المنطقة بعد مؤتمر الدار البيضاء عام 1994 حول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وبعد مؤتمر عمان عام 1995، فقد بدا للأوروبيين أن الأمريكيين يجثون الخطى لجني

[1] BEKKENICHE OTMANE, **op.cit**, p 144.

[2] نبيل حشاد، **العولمة و مستقبل الاقتصاد العربي فرص و تحديات**، (مصر: دار إجي للطباعة و النشر، 2006)، ص. 484.

[3] محمد سمير عياد، **سياسات الاتحاد الأوروبي في المغرب العربي تونس، الجزائر، المغرب**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010)، ص.185

ثمار الفراغ الذي خلفته مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وشيوع الحديث عن نظام دولي جديد يجري البحث في سيناريوهاته المختلفة وأمم الفاعلين داخله.[1]

لقد تبنى الاتحاد الأوروبي الإستراتيجية الجديدة في مؤتمر برشلونة للتعامل مع دول حوض المتوسط التي حصر دوافعها الأساسية لقيام الشراكة الأورو متوسطية فيما يلي:[2]

– انهيار جدار برلين في نوفمبر 1989 قلب الساحة الأوروبية الجيوسياسية والإستراتيجية رأسا على عقب، حيث كان لتقدم العديد من دول وسط وشرق أوروبا للانضمام للاتحاد الأوروبي دور في إعادة توازن علاقات الاتحاد الأوروبي جنوبا.

– أصبحت ظاهرتا العولمة والإقليمية من الملامح الأساسية للاقتصاد العالمي، كما أصبح تكوين التجمعات الإقليمية نقاطا رئيسية تشكل الخريطة الجديدة للنظام العالمي الجديد.

– وعي لدى أوروبا بان مشاكلها لا يمكن أن تحل داخل أوروبا، بل هي تحتاج إلى الفضاء المتوسطي لحل جزء من المشاكل الأوروبية مثال ذلك الهجرة التي تتطلب تعاونا متوسطيا من خلال الدافع للمهاجرين للبقاء في بلدانهم لدفع التنمية مما يساعد على وضع حد للهجرة غير الشرعية والتطرف، لا يحل في أوروبا بل يقتضي حله أن يكون على مستوى متوسطي، وتلوث البيئة أيضا لا يمكن حله دون سياسة متوسطية.

– وعي حكومي وعربي بضرورة الانفتاح على التكنولوجيا والمعرفة ونقل العلم من اجل تنمية القدرات العربية، ووعي الحكومات العربية بضرورة الأخذ بالأسلوب الديمقراطي بما هو تعددية فكرية وسياسية واحترام للرأي الآخر لتكريس حقوق الإنسان وهذا لا يمكن بدون شراكة حقيقية مع أوروبا.

---

[1] أشرف الصعيدي، **مرجع سابق**، ص. 311

[2] عبد الوهاب رميدي، علي سماي، **الآثار المتوقعة للاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأورو جزائري**، ملتقى دولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف, الجزائر، يومي 13 /14 , 2006, ص. 06

– أمن أوروبا هو من أمن البحر الأبيض المتوسط، والأمن بمفهوم استراتيجي ليس الأمن العسكري فحسب،بل الأمن الاقتصادي والثقافي والاجتماعي، فلا يمكن أن تكون أوروبا مستقرة وبلدان الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط مضطربة.

– الشراكة تخدم التوجهات الأوروبية نحو تطوير عملية الاندماج الأوروبي ولدعم إبراز أوروبا كقوة اقتصادية لها مناطق نفوذها، مما يدعم موقفها في عملية المنافسة مع القوى الاقتصادية الدولية الأخرى، أو في كل الأحوال فان المحرك الأساسي والهدف الرئيسي لفكرة الشراكة الأورو متوسطية هو التنافس الحقي والمعلن بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي للسيطرة على مقاليد الأمور في المنطقة العربية.

– الاتحاد الأوروبي يريد أن يلعب دورا في إدارة وتقرير شؤون المنطقة التي يرتبط بها بعلاقات ثقافية واقتصادية وتجارية تعود جذورها إلى أعماق التاريخ، خاصة بعد أن استفردت الولايات المتحدة بالمنطقة تحت حجة مصالحها الإستراتيجية خاصة النفطية.

– الاتحاد الأوروبي يسعى من وراء الشراكة الأورو متوسطية إلى تحقيق توازن بين التزاماته الجديدة اتجاه أوروبا الشرقية وأوروبا الوسطى من جهة، والتزاماته اتجاه دول جنوب البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى، فقد أشارت اللجنة الأوروبية إلى ذلك حيث وصفت الشراكة بأنها تعبيرا عن الوعي بحاجة دول البحر المتوسط الملحة لإقامة منطقة تعاون أوروبي متوسطي.[1]

هذا وتعد دول منطقة جنوب المتوسط وخاصة منطقة المغرب العربي مصدرا مهما للمواد الخام اللازمة للصناعات الأوروبية وسوقا لعدد من المنتجات الأوروبية، كما أن دول الاتحاد الأوروبي أنشأت في المنطقة عددا من الصناعات مثل: صناعة الأسمدة والإسمنت، فضلا عن ذلك فان المنطقة تعتبر

1 خميس شماري، كارولين ستايني، **دليل حقوق الإنسان في الشراكة الأوربية المتوسطية**، تر: شكيب إيمان، العالم شهرت (مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2000)، ص 12.

مصدرا وسوقا لليد العاملة التي تفتقر إليها أوروبا، كما تستورد دول جنوب المتوسط من الاتحاد الأوروبي وسائل التقنية والتنمية والآلات والمعدات الصناعية[1]، لذلك سيتم التطرق لأهداف وآثار الشراكة الأورو متوسطية بالنسبة للاتحاد الأوروبي من جهة والجزائر من جهة أخرى.

المطلب الثاني: مجالات التعاون ضمن الشراكة الأورو متوسطية في إطار مسار برشلونة.

انعقد مؤتمر برشلونة يومي 27 و 28 نوفمبر 1995 وضم الاتحاد الأوروبي وأعضاءه الخمسة عشر واثنا عشر دولة متوسطية، أين تم الالتزام الرسمي على إعلان شراكة دائمة ومستقرة من اجل تدعيم الأمن والاستقرار في المنطقة[2] ، وتم في هذا المؤتمر مناقشة مجالات التعاون الاقتصادي والسياسي بما يساعد على التوصل إلى اتفاق توضح به الخطوط العريضة لصور التعاون والتي يمكن أن توضح في شكل ميثاق جديد بحيث يكون متلائم مع الجهود التي يدعمها الاتحاد الأوروبي، وقد صدر عن مؤتمر برشلونة إعلانها (الذي يتكون من 70 بندا) والذي عبر عن رغبة الدول المشاركة في إقامة علاقات بينية على أساس تعاون وتضامن شاملين مع العمل على تعزيز التعاملات الثنائية ودعم كل الجهود التي تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في حوض البحر المتوسط، ولقد نتج عن مؤتمر برشلونة خطوط عريضة في الجانب السياسي والأمني والجانب الاقتصادي والمالي والجانب الاجتماعي والثقافي والإنساني،[3] والخريطة الموالية تبين لنا الدول المشاركة في مسار برشلونة 1995:

[1] محمد سمير عياد، **مرجع سابق**، ص. 193.

[2] - KHARBACHI Hamid, **Analyse synthétique et critique du partenariat euromaghrébin**, colloque international sur l'intégration des économies arabes comme mécanisme d'amélioration et de dynamisation du partenariat euro-arabe, université de Sétif, mai 2004, p 01

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز**،(الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006)، ص. 161

الخريطة رقم 01: خريطة توضح الدول الأوروبية المشاركة في ندوة برشلونة 1995.

المصدر: Commission européenne, Le Processus de Barcelone Cinq Ans après, Luxemburg :Office des publications officielles des Communautés européennes, 2000

ويعتبر إعلان برشلونة بمثابة الإعلان الرسمي عن الشراكة الأورو متوسطية وإخراج العلاقات بين الطرفين بفكرة جديدة عن طريق "الشراكة" وذلك عن طريق كسر الحواجز بين الشريكين[1].

ويتميز مسار الشراكة بمنهج كلي، مقارنة بالمبادرات التي تم طرحها سابقا في الستينات والسبعينات والتي كانت تستند إلى عوامل اقتصادية بحتة, فالإضافة إلى تضمنه من جانب اقتصادي ومالي, فانه طرح برامج عمل وأهداف أمنية من أشكال التكتل بين كل من الاتحاد الأوروبي الذي يضم مجموعة من الدول المتقدمة والشركاء المتوسطيين الذين يعتبرون دول نامية وهذا في إطار ما يسمى بـ: "الإقليمية الجديدة"، وبمعنى آخر إقامة تكتل أوروبي متوسطي يمكن أن يلعب دورا استراتيجيا في لعبة التوازنات الدولية الجديدة التي بدأت في التشكل عقب تفكك الاتحاد السوفيتي كظهور التكتلات الاقتصادية الدولية والتي تراها الدول الأوروبية تهديدا مباشرا لمصالحها خاصة الاقتصادية منها في السوق الدولية[2].

إن أهمية إعلان برشلونة تكمن في انه يتضمن مفهوما جديدا للعلاقات الأوروبية مع دول المنطقة العربية، من حيث أنها ارتكزت على مبدأ المشاركة (partnership) وليس كعلاقة تعاون كما كان الحال عليه. وتتميز علاقة المشاركة عن التعاون الثنائي بأنها تقوم على مفهوم الالتقاء عند مبادئ وسياسات أساسية تجمع الشركاء لإدارة وتسيير حياتهم السياسية والاقتصادية، وتنظيم أوضاعهم الاجتماعية والثقافية

[1] BENABDELLAH Youcef, **l'Algérie dans la perspective de l'accord d'association avec l'union européenne**, les cahiers du Cread n°75 ; 2006, page. 199.

محمد براق، سمير ميموني، **الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة**، دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 13، 14 نوفمبر 2006، ص. 4 [2]

في إطار إقامة منطقة للتجارة الحرة[1]، وقد شملت هذه الشراكة ثلاث مجالات أساسية: الأول يتعلق بالسياسة والأمن، والثاني بالاقتصاد والمال، والثالث بالنواحي الاجتماعية والثقافية.[2]

الفرع الأول: الجانب السياسي والأمني.

قرر المشاركون في مؤتمر برشلونة إجراء حوار سياسي منتظم لاستكمال الحوار الثنائي المنصوص عليه في اتفاقيات الشراكة، وبالإضافة إلى ذلك يحدد الإعلان عدد من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي تعهدت بموجبه جميع الأطراف على العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والالتزام بموجب القانون الدولي واحترام الحريات الأساسية.[3]

ويهدف مؤتمر برشلونة إلى تحقيق الاستقرار السياسي وتوطيد الأمن والسلام لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، وذلك باستخدام مبدأ الحوار السياسي الذي يركز على احترام مبادئ القانون الدولي،واحترام التنوع والتعددية في مجتمعاتهم والمساواة في الحقوق بين الشعوب وحقهم في تقرير مصيرهم وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية فضلا عن العمل على ضمان الأمن الإقليمي بين الأطراف.[4]

---

[1] محمد علي السقاف، اليمن والاتحاد الأوروبي, **السياسة الدولية**, العدد 142،(أكتوبر 2000)، ص. 124

[2] محمد الأطرش، **المشروعان الأوسطي و الأورو متوسطي، المستقبل العربي**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص. 13

[3] إبراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية**، رسالة ماجستير غير منشورة،(جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2013)، ص. 113

[4] محمد حسين علاوي، اتفاقيات الشراكة الأورو عربية: شراكة اقتصادية حقيقية ...أم شراكة واردات، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، العدد16،(2012)، ص. 141

ونظرا لهذه الأسباب التي تمس كل دولة مشاركة، تصدرت الشراكة في الجانب السياسي والأمني سلم أولويات بيان برشلونة الذي أكد على أهمية ضمان السلام والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم.[1] حيث اعتبر هذا البعد هو الشرط الأساسي لتحقيق الشركة بين الطرفين.

حيث ترتكز الشراكة في الجانب السياسي والأمني على مبدأ تحقيق الأمن والاستقرار وإقامة منطقة مشتركة للسلام في المتوسط، من خلال تعزيز الحوار السياسي والأمني فيه، حيث وافقت الدول المشاركة في مؤتمر برشلونة على تعزيز وتشجيع التعاون فيما بينها، وانسجاما مع المبادئ المذكورة تعهدت الدول المشاركة في المؤتمر بتحقيق ما يلي:

أ- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وكذلك وفق الالتزامات التي يمليها القانون الدولي.

ب- تطوير حكم القانون والآليات الديمقراطية داخل النظام السياسي مع الاعتراف بحق كل من الشعوب باختيار نظامه السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والعدلي الخاص وتطويره بحرية.

ج- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وضمان ممارستها فعليا وشرعيا بما فيها حرية الرأي وحرية التجمع لأهداف سلمية، وحرية التفكير والمعتقد والدين، فرديا وجماعيا، دون أي تمييز على أساس العرق والجنسية واللغة والدين والجنس.

د- الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للشركاء، وفقا لأحكام القانون الدولي.[2]

هـ- تقوية التعاون بين الدول الأعضاء في مجال محاربة الإرهاب والقضاء عليه، كما أكدت الدول على

[1] ناظم عبد الواحد جاسور، **تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007)، ص.170

[2] علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط 1 2005)، ص. 205.

مكافحة التطرف الديني والجريمة المنظمة والمخدرات.[1]

و- احترام وحدة أراضي كل شريك من الشركاء وسيادتها عليها.

ز- تسوية خلافات الشركاء سلميا والامتناع عن التمديد أو استعمال القوة أو السيطرة على أراضي أي شريك آخر.

ح- تعزيز الأمن الإقليمي ومنع استعمال وانتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، والانضمام إلى مجموعة الأنظمة الدولية والإقليمية الخاصة بعدم انتشار الأسلحة النووية، وإلى معاهدات مراقبة التسلح ونزع السلاح والعمل بموجبها، والوفاء المخلص لها من خلال الالتزام باتفاقيات الحد من التسلح ونزع السلاح وعدم انتشاره.[2]

وبالتالي تهدف المشاركة السياسية والأمنية في جوهرها إلى جعل منطقة البحر المتوسط منطقة استقرار على الصعيد الإقليمي كما تعمل على تدشين نظم سياسية ليبرالية تحترم الديمقراطية حقوق الإنسان والتعددية، واحتواء التوترات الناشئة عن الهجرة ذلك عن طريق إنشاء الآليات المؤسسة للحوار السياسي والاقتصادي المرتكز على احترام مبادئ القانون الدولي.[3]

عموما يمكن القول أن البعد السياسي الأمني للشراكة سمح بإعطاء دور متزايد للاتحاد الأوروبي في البحر المتوسط والشمال الإفريقي، فالواضح أن الإطار الأورو متوسطي يسمح بدور سياسي وأمني للاتحاد في المنطقة بل يعززه، بما يتيح له مواجهة التهديدات الجنوبية من جهة، وهي تهديدات مبالغ

[1] أنور محمد فرج، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط، إعلان برشلونة أنموذجا، **دراسات دولية**، العدد39، ص. 87

[2] علي الحاج، **مرجع سابق**، ص. 206

[3] نادية بلورغي، **تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطية، دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2013)، ص.97

فيها، ويضمن مصالحه المتمثلة بتدفق الموارد البترولية، الغاز، والثروات الطبيعية من جهة أخرى، ولا شك أن الحركة الأوروبية عرفت سياسة شاملة ومنسقة لتحقيق هذه الأهداف والمصالح.[1]

الفرع الثاني: الجانب الاقتصادي والمالي.

ركز البيان الختامي لندوة برشلونة على الجانب الاقتصادي كمحدد لنجاح إستراتيجية الشراكة الأوروبية المتوسطية انطلاقا من المسلمة القائلة أن الاستقرار السياسي يحدد الازدهار الاقتصادي وقد لخص البعض هذه الفكرة في المقولة التالية:" **لا استقرار من دون أمن، ولا أمن من دون حريات، ولا حريات من دون تنمية**"[2] من هنا جاء المحور الثاني للبيان الختامي تحت العنوان الرئيسي: "**مشاركة اقتصادية ومالية، بناء منطقة ازدهار متقاسمة**".

أكدت الاتفاقية على الترابط بين دول شمال وجنوب المتوسط، وأن هناك مصالح اقتصادية مشتركة بين الطرفين في عدة قضايا كالتنمية ونقل التكنولوجيا والتغلب على البطالة والفقر، وكذلك العمل الجماعي على تحقيق التنمية الاقتصادية في دول المنطقة وتقليص الفجوة بين الدول الأوروبية ودول حوض المتوسط في الجنوب، وذلك باعتبار أن الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي وجهان لعملة واحدة, وأنه لا يمكن الحديث عن سلام واستقرار سياسي في غياب تنمية اقتصادية شاملة ومتواصلة لدول حوض المتوسط بحلول عام 2012 من خلال اتفاقيات المشاركة التي يبرمها الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط بصورة منفردة.[3]

---

[1] محمود أبو العينين، العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، **مجلة السياسة الدولية**، مركز السياسات الإستراتيجية، مصر، العدد 140، 2000، ص

[2] العياري الشاذلي ، **أفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط: الخيار الأوروبي في الوطن العربي و مشروعات التكامل البديلة**، أعمال الملتقى العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص، 587.

[3] محمد تواتي، **آثار الشراكة الأورو متوسطية على تنافسية القطاع الصناعي الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة،(جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2009) ص.11

تهدف الشراكة في المجالين الاقتصادي والمالي إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة والتبادل السلمي تضم 800 مليون نسمة، وذلك عبر الإزالة التدريجية للرسوم الجمركية والرسوم الداخلية ذات الأثر المماثل والقيود الإدارية والكمية النقدية عليها، إضافة إلى مجالات التعاون الأخرى المتاحة أمام هذه الشراكة، كما ستساهم هذه الشراكة في تحقيق الازدهار الاقتصادي لبلدان المنطقة العربية والمتوسطية من خلال:

- تأقلمها مع المنافسة العالمية وقوانين منظمة التجارة العالمية.
- الانتفاع من الدعم الأوروبي للقيام بالإصلاحات الاقتصادية الضرورية.
- الانتفاع بالإنجازات المستخلصة من الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وبصفة خاصة فيما يخص الاستثمارات الأجنبية.[1]

ومن أجل العمل على إنجاح إقامة منطقة التجارة الحرة[2]، حددت مجموعة المجالات ذات الأولوية نذكرها فيما يلي:

1. الإلغاء التدريجي للقيود التعريفية على المنتجات الصناعية أو تحرير تدريجي لتجارة المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات.
2. اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية.
3. إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاديات السوق وتكامل الاقتصاد الوطني أخذا بعين الاعتبار احتياجات ومستويات التنمية.

[1] علي الحاج، **مرجع سابق**، ص. 208

منطقة التجارة الحرة تعرف بأنها تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبها تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة, مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية إزاء دول خارج المنطقة, وذلك بهدف تحقيق [2] منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة.

4. تحديث وتعديل البنى الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج وإقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق إلى جانب العمل على تخفيض الآثار الاجتماعية المترتبة على هذا التعديل.[1]

5. إقامة آليات لتشجيع نقل التكنولوجيا.

لقد ركز المؤتمر وبقرار من دول مجلس الاتحاد الأوروبي على تحديد مجالات التعاون الممكن قيامها بين دول الاتحاد الأوروبي ودول حوض البحر المتوسط الأخرى والتي أهمها:[2]

1- بناء تنمية اقتصادية معتمدة على الإمكانيات المحلية التي يتم تحويلها إلى استثمارات في مجالات مختلفة، كما يمكن فتح المجال للاستثمارات الأجنبية المباشرة، شريطة خلق مناخ مناسب لذلك، بإزالة جميع العقبات التشريعية والاقتصادية وتسهيل نقل التكنولوجيا ورفع مستوى الإنتاج والتصدير.

2- لبناء منطقة تجارة حرة أكد المشاركون على أهمية التعاون لتطوير التجارة بين المشاركين.

3- مراعاة الجانب البيئي ضمن مراحل التنمية المختلفة.

4- التعاون في المجال الزراعي وفق مناهج حديثة بالاعتماد على أحدث التقنيات وتنويع الإنتاج بما يقلل من العجز الغذائي.

5- التعاون على تحسين البنية التحتية من شبكات الطرق والمواصلات والاتصالات والإسراع بنشر أحدث التكنولوجيات في هذا المجال.

6- إعطاء أهمية لقطاع الطاقة والاعتراف له بالدور المحوري في الشراكة الأوروبية كذلك يجب إتباع سياسات اقتصادية مبنية على قواعد اقتصاد السوق، حيث يشير بيان برشلونة إلى أهمية التعاون المالي

[1] إبراهيم بوجلخة، **مرجع سابق**، ص 115

[2] محمد حسين علاوي، **مرجع سابق** ، ص 142

لنجاح الشراكة وإقامة منطقة التجارة الحرة، وضرورة زيادة المعونات الثنائية من الدول الأوروبية وتوجيهها بصفة أساسية لدعم التنمية، وكذلك توجيه القدرات الاقتصادية الداخلية للاستثمار المحلي[1].

حيث يعتبر المشاركون أن إنشاء منطقة التجارة الحرة ونجاح الشراكة الأوروبية المتوسطية تتطلب زيادة كبيرة في المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي حيث تم رصد **4685** مليون "**ايكو**"[2] لهذه المساعدات من ميزانية الاتحاد الأوروبي للفترة 1995-1999 بالإضافة إلى القروض التي يقدمها بنك الاستثمار الأوروبي.[3]

إن المساعدات المالية للمجموعة الأوروبية والى غاية سنة 1995 تمنح لكل دولة مهما كان حجم وتيرة الإصلاحات المعتمدة والمنجزة، لكن بعد سنة 1995 وعلى إثر إعلان برشلونة تم اعتماد إجراءات جديدة للتمويل بموجب برنامج أو صندوق دعم الشراكة الأورو متوسطية أو ما يصطلح على تسميته ببرنامج "**ميدا**"[4]، بالإضافة إلى القروض الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار BEI وهما آليتان جديدتان للتمويل أو المساعدات التي يمنحها الاتحاد الأوروبي إلى دول جنوب وشرق المتوسط، فهذه المخصصات هي عبارة عن علاقات مالية شاملة ومشروطة باحترام تنفيذ الاتفاقيات الموقعة واحترام حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية في هذه الدول, وتم التأكيد على أن التعاون المالي الفعال يمكن أن ينجح في إطار برنامج متعدد الأطراف يضمن تنفيذ أسس التعاون المتفق عليه ودعم وترقية الشراكة الاقتصادية والمالية بين الدول.

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **مرجع سابق**، ص ص 163.162

[2] **الايكو** يعني الوحدة النقدية الأوروبية، وهي عملة دفترية اعتمدتها المجموعة الأوروبية قبل تأسيس الاتحاد الأوروبي وإنشاء العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" على أساس (1 ايكو = 1 يورو)

[3] Déclaration de Barcelone, **la Conférence Euro-méditerranéenne,** 27-28 Novembre 1995, p07.

[4] إبراهيم بوجلخة، **مرجع سابق**، ص 117 .

الفرع الثالث: الجانب الاجتماعي والثقافي.

يعتبرا إدخال المجال الاجتماعي والثقافي في عملية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط أمرا ضروريا من أجل تشجيع التعاون والتبادل الثقافي والتعليمي، كاحترام الأديان والعادات وتقاليد شعوب المنطقة كما لم يفعل مؤتمر برشلونة عن التطرق للقطاع الصحي والاهتمام بالشباب ومحاربة الإرهاب والحد من الهجرة غير الشرعية إضافة إلى منع المتاجرة بالسلع الممنوعة ومقاومة الفساد، التعصب والتمييز العنصري والطائفي.[1]

قد ركز هذا المجال من الاتفاقيات أساسا على تشجيع الحوار بين الأديان والثقافات لتنمية روح التسامح والتفاهم المتبادل، وتشجيع التفاعل بين هيئات المجتمع المدني وشخصياته، وتنمية التعارف بين فئات الشباب واتحادات العمال من مختلف أقطار الشراكة.[2]

تهدف الشراكة الاجتماعية والثقافية والإنسانية إلى تقريب الشعوب بعضها من بعض والى تسهيل التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية، وهي ترتكز على الأسس والمرتكزات التالية:[3]

أ. إقامة حوار متزن يقوم على أساس احترام الثقافات والأديان.

ب. التعاون في مجال وسائل الإعلام المشتركة عبر مختلف القنوات المتطورة.

ج. احترام الحقوق الاجتماعية الرئيسية القائمة والمؤسسة على القوانين المدنية والإنسانية.

د. إبراز الدور المهم للمجتمع المدني في عمليات الإنماء التي تطال كل الميادين الاجتماعية.

هـ. تركيز الحوار وتشجيع الديمقراطية القائمة على أساس التعددية الفكرية والسياسية وإطلاق الحريات. لتشمل مختلف قوى وفئات المجتمع المدنية والسياسة والثقافية والجامعات ومراكز الأبحاث ووسائل الإعلام.

---

[1] محمد حسين علاوي، **مرجع سابق**، ص. 149

[2] إلياس غقال، **مرجع سابق**، ص 16

[3] علي الحاج، **مرجع سابق**، ص211

و. تأمين الرعاية الصحية والاجتماعية للجاليات والمهاجرين واللاجئين وتسهيل عودتهم إلى مواطنهم الأصلية بعد تدريبهم وإغنائهم بالخبرات.

ز. تنظيم الجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب والتطرف بكل أوجهه.

بالإضافة إلى تنمية كل أشكال الموارد البشرية سواءا بما يخص التعليم وتأهيل الشباب بوجه خاص أو في مجال الثقافة، يعبرون عن إرادتهم في تشجيع التبادل الثقافي ومعرفة اللغات الأخرى مع احترام الهوية الثقافية لكل شريك، وتنفيذ سياسة دائمة للبرامج التعليمية والثقافية. [1]

مما لا شك فيه أن تعميق التعاون في هذه المجالات الثقافية بكل ما يترتب عليها من تقريب للمفاهيم، ومن فهم للقيم السائدة في كل شعب واحترام للأخر، ومن تقارب وتبادل لرؤى كل طرف إزاء القضايا الثقافية المحورية، كل ذلك يكون له مردوده الإيجابي على صعيد تعميق التعاون في المجالات الأخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يحقق في النهاية مصالح أطراف الشراكة بوجه عام.[2]

المبحث الثاني: سياسة الجوار الأوروبية والإتحاد من أجل المتوسط.

لقد تم إطلاق سياسة الجوار الأوروبية استجابة للرغبة في توسيع الإتحاد الأوروبي عام 2004، التي نقلت الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي إلى الشرق و الجنوب، حيث تتمتع سياسة الجوار الأوروبية بمكانة خاصة في سياق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي بهدف تعميق العلاقات السياسية والاقتصادية القائمة، ثم جاء بعدها مشروع الإتحاد من أجل المتوسط الذي طرحه الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الذي يعد مشروعا رائدا برؤاه وأبعاده والأهداف التي يسعى إلى الوصول إليها

1 سمرة معسكري، **تقييم اتفاق الشراكة الاقتصادية الأورو جزائرية**، دراسة في الأهداف المسطرة والنتائج المحققة (2005-2010) رسالة ماجستير غير منشورة ،(جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2012/2011)، ص93.

2 أشرف الصعيدي، الشراكة الأورو متوسطية، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد 27، (بدون سنة)، ص.15

كما جاء في ديباجة إعلان باريس غير أن تجسيده على أرض الواقع صعب بسبب العديد من الخلافات بين الدول المنضمة إليه.

المطلب الأول: سياسة الجوار الأوروبية.

مع مطلع سنة 2000 كانت مفاوضات التوسع الخامس تمضي قدما لضم عشرة بلدان ثمانية منها في وسط أوروبا وشرقيها، إلى جانب جزيرتين في المتوسط هما قبرص ومالطا، والتوسع السابع الذي ضم كرواتيا عام 2013، وبات شغل الإتحاد الأوروبي الشاغل من 2003 هو حماية حدوده الخارجية وقد أوضح "رومانو برودي" رئيس المفوضية في ديسمبر 2002 أن المبادرة الجديدة ترتكز على عنصرين أساسيين هما:[1]

"**حلقة من الأصدقاء**" و"**لا مساس بالمؤسسات**" وقد شرح هذان العنصران في وثيقة المفوضية الصادرة في 11 مارس 2003 تحت عنوان "أوروبا الأوسع" إطار جديد للعلاقات مع جيراننا من الشرق والجنوب" وفي إستراتيجية الأمن الأوروبية بتاريخ 12 ديسمبر 2003، وتعني المفوضية بعبارة " حلقة من الأصدقاء"، سياسة " الحاجز الجيد" التي كان هدفها الرئيسي النهوض بحسن الجوار، مع توفير الاتحاد الأوروبي لهذا الغرض العون المالي والخبرة الفنية والدعم السياسي على أن تكافأ البلدان ذات الأداء الجيدة بدخول السوق الواحدة دخولا ميسرا، ويمتاز هذا الفضاء بعلاقات محددة وسلمية مبنية على التعاون.[2]

تعتبر سياسة الجوار الأوروبية كالشراكة الأوروبية متوسطية، يحركها العرض فهي رد فعل الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي على ما طرأ من تغيرات على المشهد الجيوسياسي في أوروبا، فهي ليست

[1] خضر بشارة، **أوروبا والعالم العربي**، رؤية نقدية للسياسة الأوروبية من 1957 إلى 2014 ، ترجمة أكرم علي حمدان، (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2016)، ص.ص 54-55.

[2] Commission des communautés européenne, **l'Europe élargie-voisinage** : un nouveau cadre pour les relations avec nos voisins de l'est et du sud, communication de la commission au conseil et au parlement européen, Bruxelles, 11/03/2003,p4.

سياسة مع الجيران بقدر كونها سياسة أوروبية من أجل الجيران، فهي سياسة من الداخل إلى الخارج تهدف إلى منع انتقال عدم الاستقرار والمخاطر إلى داخل دول الاتحاد الأوروبي.[1]

وتنبثق سياسة الجوار الأوروبية من المؤسسات الأوروبية نتيجة للمشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، حيث جاءت بالموازاة مع التغيرات الكبرى الاقتصادية، الإستراتيجية والعسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الغزو العراقي، وكذا ترويج أمريكا لإنشاء منطقة تبادل حر في الشرق الأوسط،[2] وتوقيعها لاتفاقيات تبادل حر مع كل من الأردن 2002 والبحرين 2004، فجاءت سياسة الجوار الأوروبية التي تم اعتمادها كآلية للحلول مكان الشراكة الأورو متوسطية.

وتقوم سياسة الجوار الأوروبية على خاصيتين أساسيتين:[3]

1- تتمثل الأولى في "التوجه المفضل على المقاس" انطلاقا من مبدأ أن الدول لا تتطور الوتيرة نظرا للفوارق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية حيث تكون الشراكة وطيدة ومتينة بناءا على طلب الشركاء وبناءا على سرعة عمليات الإصلاح، وتكون ضعيفة وأكثر عمومية إذا لم يتم الإسراع بعمليات الإصلاح.

2- تتمثل الخاصية الثانية في مشروطية العلاقة بالنتائج والأوضاع لكل دولة معينة بالشراكة، بحيث تتعدى مسائل التمويل إلى المساعدات التقنية والمشاركة في البرامج الأوروبية.

عندما عرض الاتحاد الأوروبي السياسة الأوروبية للجوار والشراكة على جيرانه، كانت أول دولة رفضت الانخراط فيها هي روسيا التي اعتبرت نفسها قوة إقليمية، وطالبت بشراكة قائمة على مبدأ "الند للند" مع الإتحاد الأوروبي، وهذا ما كرسته قمة موسكو التي جمعت الطرفين في ماي 2005، حيث اتفقا على

[1] خضر بشارة، **مرجع سابق**، ص 56.

[2] هاني الشميطلي، أوروبا و المتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط، **المجلة العربية للعلوم السياسة**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 19، (2008)، ص 152.

[3] سهام حروي،"الهجرة و سياسة الجوار الأوروبي"، **مجلة المفكر**، العدد 5، (مارس 2010)، ص 249.

"شراكة إستراتيجية" استهدفت أربعة فضاءات[1]: فضاء اقتصادي، فضاء للحريات والأمن والعدالة، فضاء للأمن الخارجي، وفضاء للبحث والتربية والثقافة.

جاءت سياسة الجوار الأوروبية من أجل خلق اعتماد متبادل بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الجوار، كما تقوم على الالتزام المتبادل بالقيم المشتركة بما فيها الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان[2]، وتركز سياسة الجوار الأوروبية على الجانب السياسي نظرا لتوسع الاتحاد الأوروبي ومواجهة التحديات الناتجة عن ذلك والمتمثلة فيما يلي:[3]

1- تحدي التفكيك الجديد لأوروبا، وذلك بتجنب تشكيل خطوط الفصل بين دول الاتحاد الأوروبي مع الاستجابة لمعطيات التوسع داخل الاتحاد.

2- مشكلة الدمج بين مقتضيات الأمن الداخلي وضرورة ضبط الحدود والتحكم فيها بطريقة تدخل الدول المجاورة في عملية التحكم وفقا لمعايير تمييزية خاصة.

3- مشكلة الانضمام لدى الدول داخل القارة الأوروبية والدول المجاورة للاتحاد الأوروبي، دون المساس بنوعية العلاقات التي سعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيقها مع الدول المجاورة الجديدة.

4- مشكلة إقامة أمن جماعي متعدد الأطراف داخل الاتحاد الأوروبي دون تحسيس الجيران بعدم الأمن.

5- تحدي إقحام الدول المجاورة في إدارة القضايا التي تمس الأمن والاستقرار داخل الاتحاد الأوروبي كالهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والإرهاب.

---

[1] l'Union Européenne et la Russie, **Voisins proches, Acteurs internationaux, Partenaires stratégiques** Luxembourg : commission européenne office des publications officielles des communautés européennes, 2007, p 06.

[2] رضوان فاروقي، "أداء الحكومات العربية في مجال حقوق الإنسان في إطار الشراكة و الجوار الأورو متوسطي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 391،(سبتمبر 2011)، ص 33.

[3] زهير بوعمامة، "السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي"، **مجلة المفكر**، العدد5،(مارس 2010)، ص 248.

ويهدف الاتحاد الأوروبي من خلال هذه السياسة إلى تعزيز الأمن والازدهار داخل حدوده وخارجها ليتجنب أي خط فاصل على حدود أوروبا، ولتحقيق ذلك لديه هدفان هما:

- العمل مع الشركاء من خلال إجراءات معينة (تكثيف العلاقات السياسية والثقافية وزيادة التكامل الاقتصادي، وتعزيز التعاون عبر الحدود والوقاية المشتركة من الصراعات) للحد من الفقر والاستبعاد الاجتماعي وخلق مساحة من الاستقرار والرخاء يتقاسمه مع جيرانه.
- منح المزيد من الفوائد والعلاقات التفضيلية إلى البلدان الشريكة التي تظهر المزيد من التقدم فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية والاقتصادية ووضعها في إطار مختلف.[1]

ويتم تنفيذ خطط العمل من خلال ثلاث مراحل:

- تقييم الوضع: أولا، تعيين لجان الشراكة أو لجان التعاون التي ينبغي تكليفها لبدء عمل تحليل لحالة كل بلد (الجانب الاقتصادي و السياسي والمؤسسي، وما إلى ذلك).
- وضع خطط العمل: يقوم الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة بتطوير وثيقة، وفقا لاحتياجات كل طرف، بشأن الأهداف المشتركة والمعايير المحددة وجدول زمني لإنجازها في فترة (03) سنوات أو (05) سنوات.
- تنفيذ الإصلاحات:[2] تسمح هذه الخطوة بإجراء تقييم سنوي للتقدم المحرز في تنفيذ خطط العمل بهدف معرفة ما إذا كان البلد المعني يمكن أن يستفيد من مزايا أكثر من ذي قبل، ومن خلفيات سياسة الجوار الأوروبية مكافحة الهجرة في منطقة أوروبا، فحسب إحصائيات 2005 فإن عدد المهاجرين في العالم 191 مليون مهاجر، حيث 21% ما يمثل حوالي 41 مليون مهاجر موجودون في الإتحاد

[1] Aissa Bouabbache, **le partenariat économique et l'accord d'association algérie-union européenne** : portée et limites, Magistère en science économique, Université Mouloud MAMMERI-Tizi Ouzou, 2016, p73.
[2] **ibid**. P75.

الأوروبي[1] ، وتقدر نسبة المهاجرين من مجمل سكان الاتحاد بـ 8.6% بالإضافة إلى هاجس الأمن ومكافحة الإرهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وأحداث 11 مارس 2004 في مدريد، مما زاد من الهاجس الأمني لدى الأوروبيين[2]، حيث ظهر نوع من المنظمات والجماعات المسلحة الإرهابية يوصف بأنه عابر للقارات ومن مختلف الجنسيات.

- إن التعامل مع التهديدات من خلال سياسة الجوار يصبح أكثر صعوبة إذا تم إدراك أن عملية توسع الإتحاد الأوروبي أنشأت بالفعل خطوط تقسيم جديدة غير معلنة، وحركت الحدود الخارجية للاتحاد نحو فضاءات أبعد، حيث أصبح الاتحاد الأوروبي في تماش مع مجموعة من الجيران تختلف من حيث النسق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، وبالتالي فالهدف الأول والأهم للسياسة الأوروبية للجوار هو ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي نتيجة التوسع[3]، وهذا مؤشر على الإدراك الأوروبي الذي لم يعد ينظر للعلاقة التي تربطه مع جيرانه بمفردات الأمن الجهوي، بل بمنظار فكرة مركب الأمن متعدد المقاسات.

أما مسألة التمويل التي جاءت بها سياسة الجوار الأوروبية كجزء من إصلاح آليات مساندة المفوضية الأوروبية، قرر الإتحاد الأوروبي توحيد آلية واحدة للتمويل وهي الآلية الأوروبية للشراكة والجوار (ENPI)، التي تعد الأداة المالية الأولى لسياسة الجوار الأوروبية للفترة (2007-2013) وترتكز مهام الأداة المالية الجديدة في تمويل المشاريع التي لها علاقة بدول الجوار في الأطر الثنائية، متعددة الأطراف والعابرة للحدود[4]، حيث خصص الاتحاد الأوروبي غلافا ماليا قدره 11.2 مليار يورو ولفترة 2007-2013.

[1] Rapport Schuman sur l'Europe**, l'état de l'union 2007**, fondation Robert Schuman, p 213.

[2] تسمية طويلة، " سياسة الجوار الأوروبي وأثارها على دول جنوب المتوسط، **مجلة المفكر**، العدد 08، (نوفمبر 2012)، ص 218.

[3] زهير بوعمامة، **مرجع سابق**، ص 243.

[4] United nations, **Competing in changing Europe**, New York and Geneva : économic commission for Europe, 2006, p 10.

كذلك هناك الآلية الأوروبية للجوار والتي تمت المصادقة عليها في 11 مارس 2014 لتمويل الشركاء في الجوار بتكلفة تقدر بـ 18.2 مليار يورو.[1]

وبالعودة إلى العلاقات الأورو جزائرية في إطار سياسة الجوار الأوروبية، فالموقف الأول الذي اعتمدته الجزائر هو الصمت لمدة 03 سنوات، نظرا للالتباس الكبير بين سياسة الجوار وبين سياسة الشراكة الأورو متوسطية، بالإضافة إلى الفترة التي أطلقت فيها سياسة الجوار الأوروبية سنة 2004 في حين اتفاق الشراكة الأوروبي–جزائري لم يدخل بعد حيز التنفيذ حتى سنة 2005، وهو ما يبرر عدم الرغبة لدى الجزائر للدخول في اتفاقية أخرى.[2]

وبعد هذه المرحلة من الصمت أعلنت الجزائر رسميا رفضها الانضمام إلى سياسة الجوار الأوروبية والشراكة على لسان سفيرها في بروكسل بمناسبة مؤتمر "تعزيز السياسة الأوروبية للجوار" الذي انعقد يوم 03 سبتمبر 2007 حيث قال:

" الجزائر تفضل أخذ الوقت الكافي لتنفيذ اتفاق الشراكة الذي يربطها بالإتحاد الأوروبي ولا ترغب في إلحاقه بشراكة أخرى من النوع الذي تقترحه سياسة الجوار، لأن اتفاق الشراكة الموجود كاف لتحقيق التقارب والتعاون بين الجزائر والإتحاد الأوروبي".

بهذا التصريح أصبحت الجزائر البلد الوحيد الذي عبر عن رفضه الصريح للسياسة الأوروبية للجوار بسبب ميكانيزمات سياسة الجوار الأوروبية التي تتميز بالتقييم والمتابعة عن قرب لمدى تنفيذ الإصلاحات التي اتفق عليها الشركاء، والتي تشكل في حد ذاتها نوعا من الضغوط والالتزامات التي لا ترغب الجزائر في التقيد بها على الأقل من باب رفض التدخل في شؤونها الداخلية.[3]

---

[1] مهدي بوكعومة، العلاقات الأورو متوسطية في إطار سياسة الجوار الأوروبية، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، المجلد الخامس، العدد 01، (جوان 2018)، ص 101.

[2] أسمهان تمغارت، "**تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الأوروبية للجوار و الشراكة**"، أمال قاسمي وآخرون، الجزائر: إشكالية الواقع ورؤى المستقبل، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013)، ص 477.

[3] **المرجع نفسه**، ص ص 477–478.

كانت نتائج سياسة الجوار الأوروبية مخيبة للآمال لما تحصله من تناقضات عديدة وإحقاقها في إحداث تغيير سواءا داخليا أم إقليميا وبسبب التمييز في معاملة جيرانه من الشرق والجنوب وبسبب عرضه لصورة أوروبا المحصنة.[1]

ويفسر الموقف الجزائري أيضا من خلال النتائج المخيبة للآمال لعملية برشلونة ومن خلال عدم الثقة في هذه السياسة بالإضافة لامتلاك الجزائر لعائدات نفطية كبيرة تضمن سهولة مالية تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط.[2].

على الرغم من هذا الرفض استفادت الجزائر من أداة الجوار والشراكة الأوروبية (ENPI) التي كان مخطط لها في عام 2007 بمبلغ قدره 220 مليون يورو.[3]

وفي ديسمبر 2011، أعربت الجزائر عن رغبتها في بدء مفاوضات استكشافية بهدف تطوير خطة عمل متجددة من سياسة الجوار الأوروبية على أساس اقتراح الاتحاد الأوروبي، وفي أكتوبر 2012 جرت محادثات على اللبنات الأساسية لخطة عمل بين الاتحاد الأوروبي والجزائر.[4]

وبدأت المفاوضات الأولى في الجزائر العام واستمرت في اجتماع آخر يومي 23 و 24 جويلية 2014.

ويمكن القول أن الظروف التي حدث فيها التقارب الجزائري الأوروبي فيما يخص سياسة الجوار، توضح بأن هذا التقارب هو حصيلة لحسابات إستراتيجية في نقطة التقت فيها مصالح الطرفين، فالاضطرابات المعدية التي تجاور الجزائر جعلت الاتحاد الأوروبي ينتهز الفرصة لترويض هذا الجار العنيد وانتزاع انضمامه لسياسة الجوار التي تفضلها أوروبا كأداة تطبيقي للشراكة التي تربطها بالجزائر، أما الجزائر وبعد ثورات الربيع العربي ومسألة إسقاط الأنظمة، جعلها تقدم تنازل استراتيجي يبعد عنها الشبهات ألا

[1] خضر بشارة، **مرجع سابق**، ص 63.

[2] Bouabbache Aissa, **op.cit**, p 76.

[3] خضر بشارة، **مرجع سابق**، ص 61.

[4] MARTINEZ Louis, **la position de l'algérie devant l'intégration méditerranéenne**, Politique Méditerranéenne, le Maghreb, 2010.

وهو الانضمام إلى سياسة الجوار الأوروبية[1] وإبداء حسن النية، مما جعل موقفها يعبر عن الانسجام في الرؤى بينها وبين الاتحاد الأوروبي الذي أشاد بحسن سير الإصلاحات في الجزائر.

المطلب الثاني:الإتحاد من أجل المتوسط.

برزت فكرة الاتحاد المتوسطي في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء إيطاليا وفرنسا وإسبانيا بتاريخ 2007/12/20، كما شكل هذا المشروع تحديا لنيكولا ساركوزي منذ كان وزيرا للداخلية، ففي سنة 2005 انتقد بحدة مسار برشلونة، الشراكة الأورو متوسطية بفعل فشل هذا المسار في تحقيق أهدافه المرجوة منه، وكانت فكرة الاتحاد المتوسطي الذي أصبح يعرف لاحقا بالاتحاد من أجل المتوسط (UPM) قد فرضت نفسها في اجتماع الاتحاد الأوروبي المنعقد ببروكسل يومي (13 و 14) مارس 2008، رغم أنها لم تكن مدرجة في جدول أعمال القصة.[2]

بعدها قامت المفوضية الأوروبية بإصدار بيان شهر ماي 2008 شخصت فيه واقع عملية برشلونة من كافة الجوانب، لتقدم مقترحات وأفكار جديدة من أهمها:

- إقرار رئاسة مشتركة للإتحاد: رئيس أوروبي ورئيس يمثل باقي الدول المتوسطية.
- إنشاء لجنة دائمة مشتركة مقرها بروكسل من أجل تحسين الإدارة العامة للمشروع.
- إنشاء سكرتاريا لمتابعة القرارات المتخذة وصياغة مبادرات جديدة.
- إختيار المشاريع وفق منطق جديد، حيث تتجه نحو القطاعات ذات الأولوية في كل منطقة.[3]

[1] أسمهان تمغارت، **مرجع سابق**، ص ص، 482-483.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **الاتحاد من أجل المتوسط: الأبعاد والآفاق**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009)، ص 31.

[3] خضر بشارة، **أوروبا من أجل المتوسط:** من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1990-2008) تر: سليمان الرياشي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص ص 255-258.

أعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في 13 جويلية 2008 بالعاصمة باريس ميلاد الاتحاد من أجل المتوسط (UPM) بحضور قادة (43) دولة، حيث جاء المشروع الجديد على أنقاض ما بقي من مشروع (مسار برشلونة) الأورو متوسطي، الذي انطلق في سنة 1995، وإعادة بعثه من جديد.[1]

ثم جاء مؤتمر مرسيليا الوزاري يومي 3 و4 نوفمبر 2008، حيث جرى في هذا الاجتماع الذي حضره وزراء خارجية الدول الأعضاء (43) تسمية المشروع رسميا بالاتحاد من أجل المتوسط وتم تحديد كافة مؤسسات الاتحاد ومقراتها.[2]

وقد ناقشت قمة باريس التأسيسية عدة مشاريع عديدة نذكر منها:

- إنشاء طرق بحرية وبرية بين البلدان الأعضاء الجنوبية من أجل تحسين شروط نقل البضائع بينها ولمواجهة ارتفاع كلفة النقل.
- تطوير وتنمية الطاقة الشمسية لاستغلالها في مجالات متنوعة.
- العمل على تعزيز المساعدات المالية والفنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الموجودة في بلدان جنوب المتوسط من أجل تنشيط اقتصاد دول الجنوب ومحاربة البطالة.

- تطوير الجامعة الأورو متوسطية التي دشنت في جويلية 2008 في دولة سلوفينيا من أجل تعزيز التعاون في مجال الأبحاث والدراسات المشتركة.[3]

ومن بين ردود الأفعال على المبادرة الفرنسية التي أثارت كما هائلا من السخط والانتقاد وشعر الاتحاد الأوروبي إثرها بالإهانة حيث رفضت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل" المشروع الأولي للرئيس الفرنسي الذي كان يقتصر على الدول الساحلية المطلة على المتوسط مبينة رأيها: " إنني أنظر بعين الشك إلى

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **مرجع سابق**، ص ص 45-46.
[2] خضر بشارة، أوروبا من أجل المتوسط، **مرجع سابق**، ص 265.
[3] المخادمي، **مرجع سابق**، ص ص، 51-52.

هذه الأفكار بالمشروع المتوسطي، لأنها قد تشكل تهديدا لكيان الاتحاد الأوروبي على المدى الطويل، مما قد يؤدي إلى تفكك الإتحاد الأوروبي" مضيفة: " إن هذا يخلق موقفا خطيرا إذا أن ألمانيا يمكن أن تتجه نحو أوروبا الوسطى والشرقية بينما تتجه فرنسا إلى المتوسط وسيخلق ذلك توترا غير مرغوب فيه[1]، حيث عارضت ألمانيا المشروع بقوة وكانت على رأس الدول الأوروبية المعارضة للمشروع، ثم بريطانيا التي فضلت دبلوماسية الصمت وإسبانيا المتمسكة بمسار برشلونة وشكوك إيطاليا[2]، ولتهدئة معارضة إيطاليا وإسبانيا واستباقها، التقى "ساركوزي وورومانو برودي" رئيس الحكومة الإيطالية آنذاك، و "خوسيه رودريغيز ثاباتيرو" رئيس الوزراء الإسباني في روما في 20 ديسمبر 2007، ووقع دعوة روما التي نصت على أن مشروع اتحاد المتوسط هو "مبادرة مشتركة من فرنسا وإيطاليا و إسبانيا[3]، ولكن تحت تسمية جديدة: الاتحاد من أجل المتوسط حتى سلوفينيا اتبعت نفس النهج في 17 يناير 2008، وظهر ذلك في تصريحات مسئوليها في بداية الأمر، حيث أكدت أنها لا تحتاج إلى ازدواجية في المؤسسات تنافس مؤسسات الاتحاد الأوروبي[4]، وذلك قبل أن تتغير موقفها وتوافق على الاتحاد فيها بعد.

أما تركيا فقد عارضت المشروع برمته وترى فيه محاولة جديدة لإلحاق جنوب المتوسط بشماله في وجه الزحف الأمريكي، الصيني، وخطة لمواجهة الهجرة السرية التي تنطلق من الجنوب نحو الشمال[5]، حيث شكل موضوع "الحد من الهجرة" أحد أبرز شعارات الحملة الرئاسية للمرشح ساركوزي التي عمد فور تسلمه مهامه الرئيسية إلى استحداث وزارة جديدة لشؤون الهجرة والاندماج والهوية الوطنية والتنمية التضامنية،

[1] أحمد مختار الجمال، **الاتحاد من أجل المتوسط: بداياته وتطوراته و مستقبله**، (الإمارات: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ICFC، د.س.ن)، ص 13.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **مرجع سابق**، ص 61.

[3] خضر بشارة، **مرجع سابق**، ص 68.

[4] محمد سمير عياد، **مرجع سابق**، ص 377.

[5] عبد القادر رزيق المخادمي، **مرجع سابق**، ص 62.

واعتماد سياسة هجرة انتقائية وصارمة تلبي الحاجات المحددة للاقتصاد الفرنسي[1] مع ما يستلزم من تكتيك لترحيل المهاجرين الغير شرعيين.

أما الرؤية العربية لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط فتميل لكونه مشروع بمثابة حيلة لتشجيع التطبيع مع إسرائيل من دون أن تقدم إسرائيل أي تنازلات سياسية، فهم يفضلون شراكة بين الإتحاد الأوروبي والعالم العربي واستبعاد إسرائيل إلى أن توافق على إحلال السلام، حيث قال الرئيس الليبي "معمر القذافي"" هذا مشروع مخيف جدا، أنا أبشركم بفشله الذريع" وشاركه في موقفه هذا الرئيس السنغالي " عبد الله واد"، أما وزير الخارجية الجزائري"مراد مدلسي" فقد عبر عن خشية دول الضفة الجنوبية من احتكار المفوضية الأوروبية للقرار في الاتحاد الأوروبي مطالبا في نفس الوقت بشراكة متوازنة تقوم على أساس المساواة والشفافية.[2]

وكتأكيد لموقف الجزائر نجد أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أكد أن هناك عقبات لابد من التغلب عليها، خاصة تسوية الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي والصحراء الغربية، وأنه لابد من التواصل بين أهداف الاتحاد من أجل المتوسط، خطوطه العامة، وبين الآليات القائمة أي عملية برشلونة، ثم قال الرئيس الجزائري في 04 ديسمبر 2007 أمام ساركوزي: " أعرف يا سيادة الرئيس أنكم تروجون لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط، الذي تكرسون أنفسكم له والذي تدعون إليه بقوة وتفاؤل وقد ناقشناه، ونحن في الجزائر نميل إلى الإسهام في تحقيقه إلى حد أنه علينا أن نحدد مقوماته وأهدافه وكذلك المكان الذي سيحتله إلى جانب الآليات الموجودة بالفعل والتي جمعت معا الدول على جانبي المتوسط.[3]

ويضيف "لويس مارتينيز" مدير مكتب الأبحاث والدراسات السياسية والدولة بباريس عوامل أخرى لموقف الجزائر سواءا من سياسة الجوار الأوروبية أو مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، بشعور الجزائر أولا بأن

[1] محمد سمير عياد، **مرجع سابق**، ص 379.

[2] المخادمي، **مرجع سابق**، ص ص، 65–68.

[3] د.محمد سمير عياد، **الاتحاد من أجل المتوسط** في:
http://www.univ-sba.dz/med-dialogue/images/articles6/ayad.pdf (30/11/2018).

الاتحاد الأوروبي لا يدعمها بشكل كاف فيها يخص انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة، وثانيا شعور الجزائر بالتحفظ المتواصل عن السياسات المتوسطية للاتحاد الأوروبي والبني على التخوف من هيمنة هذا الأخير على قراراتها، وأخيرا غنى الجزائر بموارد الطاقة خاصة مع ارتفاع أسعار النفط[1] الذي بلغ آنذاك 148 دولار عام 2008 الذي يسمح لها بمقاومة السياسات الأوروبية التي تسوق نفسها عبر إعانات مالية لا تغري الجزائر.

إن الإتحاد من أجل المتوسط كمشروع وقع أسيرا للصراعات بين الأعضاء فتوافقت الآراء على أن تظل المشاركة في أي مشروع إقليمي "قرارا سياسيا" لكل دوله[2]، وبسبب طغيان البعد الشخصي لهذا المشروع الذي أقترن باسم الرئيس الفرنسي"نيكولا ساركوزي" المندفع لتحقيق إنجازات واختراقات ملموسة على المستويات كافة ومن بينها المستوى المتوسطي، تغير المشروع عن تباين استراتيجي داخل الاتحاد الأوروبي الأول تقوده فرنسا المشدودة جنوبا نحو مستعمراتها القديمة خاصة منطقة المغرب العربي، والثاني ألمانيا التي تهتم بالحدود الشرقية لها.

إذا لا شك فيه أن تأسيس مشروع على هذا النهج لا يمكن أن تتوفر له عناصر النجاح إلا في ظل مناخ من الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط يصاحبه شفافية ونوايا صادقة من الجانب الأوروبي لتعاون مع دول جنوب المتوسط وفقا لمبدأ المساواة في تبادل المنافع والمصالح.

المبحث الثالث: ماهية اتفاق الشراكة الأورو جزائرية.

دخلت الجزائر مثلها ومثل بقية الدول النامية والمغاربية خاصة، في مرحلة الإنتاج الذي يفرضه النظام التجاري العالمي الجديد، والمتمثل في الانضمام إلى المنظمات العالمية والدخول في التكتلات

[1] أسمهان تمغارت، **مرجع سابق**، ص ص ، 479-480.

[2] خضر بشارة، **مرجع سابق**، ص 70.

الدولية وإقامة علاقات اقتصادية بين الجوار، ومشروع الشراكة الأورو متوسطية الذي اخذ اهتمام الجزائر بعد دخول كل من المغرب الأقصى وتونس في تلك الشراكة في مجالات التعاون المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والدول المغاربية والتي تشمل: التجارة، البيئة، الطاقة، الهجرة، الاستثمار وعليه فإن الهدف هو العمل نحو تحقيق شراكة فعلية تبدأ بإنشاء منطقة للتجارة الحرة تدعمها مساعدات مالية، مع التزام الدول المغاربية ومنها الجزائر على وجه الخصوص بما جاء به مشروع برشلونة 1995، وهذا ما تسعى إليه الجزائر من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي وعدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية العالمية وبرز ذلك من خلال توقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك الأول لها، من الاتفاق جاء ليدعم العلاقات الأورو جزائرية تجسيد المحاور برشلونة من خلال إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين الطرفين في آفاق 2017.

المطلب الأول: مضمون ودوافع اتفاق الشراكة الأورو جزائرية.

الفرع الأول: مضمون الاتفاق.

إن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يتم في الواقع بين تكتل متطور تكنولوجيا وفنيا وماليا يتمتع بسوق واسع وأنتج وفير ذو جودة عالية وقدرة تنافسية كبيرة وبلد يعتمد على إنتاج وتصدير منتوج وحيد هو المحروقات، يتخبط في مشاكل اقتصادية عويصة تابع للاتحاد الأوروبي بحوالي 56 % من تجارته الخارجية بينما لا تشكل هذه التجارة إلا 5% من تجارة الاتحاد الأوروبي.[1]

لقد طلبت الجزائر منذ أكتوبر 1993 خوض مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي على غرار باقي الدول المتوسطية الأخرى بغية عقد اتفاقية الشراكة، حيث كان هدف الجزائر الأساسي هو الدخول في الديناميكية الجديدة للشراكة الأورو متوسطية التي دعت إليها السياسة المتوسطية التي اعتمدتها القصة الأوروبية في لشبونة سنة 1992 والمعتمدة على إقامة شراكة حقيقية بين الشركاء المتوسطيين الإثني

[1] نادية بلورغي، **مرجع سابق**، ص.187.

عشر آنذاك ودول الاتحاد الأوروبي، والتي أرسى قواعدها مؤتمر برشلونة في نوفمبر 1995، ولقد تم الشروع في المفاوضات سنة 1993، إلا أنها توقفت سنة 1997 في الجولة الثالثة نظرا للوضع الصعب الذي عاشته الجزائر آنذاك [1]، لتنطلق المفاوضات في مارس 1997م ببروكسل فعقدت عدة جولات بين الطرفين إلى غاية 07 ديسمبر 2001 حين أعلن وزير الخارجية الجزائري عن قرار توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.[2]

بعد نهاية المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يوم 2001/12/05، تم التوقيع على اتفاقية الشراكة بالأحرف الأولى يوم 2001/12/19 ببروكسل والتوقيع الرسمي عليه يوم 2002/04/22 بفالنسيا اسبانيا، وتم التصديق من طرف الجزائر وبين دول الاتحاد الأوروبي، ودخل حيز التنفيذ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 27 أفريل 2005[3] ، يضم هذا الاتفاق ديباجة و 110 مواد موزعة على 9 أبواب تشمل المجالات التالية: الحوار السياسي، انتقال البضائع، التعاون الاقتصادي، التعاون الاجتماعي الثقافي، التعاون المالي والتعاون في مجالات العدالة والشؤون الداخلية، وتشكل الملاحق من 1 إلى 6 أقسام أساسية في هذا الاتفاق، كما انه يشمل خمسة تصريحات مشتركة وخمسة تصريحات أحادية الجانب من طرف الاتحاد الأوروبي وأربعة تصريحات من الطرف الجزائري، حيث انه يكتسي هذا الاتفاق شموليا تطويريا، نظرا لتطرقه لمعظم الجوانب والقطاعات السياسية الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، الإنسانية والأمنية فهو يرتكز على محور أساسي يتمثل في ضرورة إرساء مبادئ

[1] محمود شحماط، **قانون الخوصصة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،(جامعة قسنطينة: كلية الحقوق،2007/2006)، ص.232.

[2] أحمد بوشارب، **تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل منطق التبادل الحر الأورو متوسطي**، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008/2007)، ص.88.

[3] **الجريدة الرسمية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد31، الصادر سنة 2005، ص.2.

الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، واحترام الاتفاقيات الدولية والإقليمية المبرمة وكذا تعزيز دولة القانون وتشجيع الحوار والتشاور لدعم الأمن والاستقرار في المنطقة.[1]

وقد تضمن مشروع اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ما يلي:

1- الحوار السياسي:

يقر مبدأ الحوار السياسي والأمني ما بين الأطراف المتعاقدة في شكل متواصل حتى يتسنى للشركاء تحقيق الرقي والاستقرار وامن منطقة البحر الأبيض المتوسط.

2- حرية انتقال السلع:

يقوم الطرفان بإنشاء تدريجي لمنطقة التبادل الحر، وهذا في فترة انتقالية حددت ب 12 سنة.

3- التجارة والخدمات:

يمنح الاتحاد الأوروبي بموجب هذه الاتفاقية نظام تفضيلي بنفس الامتيازات التي يتمتع بها الممولون الأوروبيون، والمتمثلة في الخدمات العابرة للحدود، التمثيل التجاري، الإقامة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين، النقل بمختلف أنواعه.

4- التسديد، رؤوس الأموال، المنافسة وغيرها من الترتيبات التفضيلية:

يضمن الطرفين نقل رؤوس الأموال ابتداء من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك فيما يتعلق بالاستثمارات المباشرة في الجزائر.

[1] حسين نوارة، واقع وآفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، **المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية**، العدد02،(2007)، ص. 102

5- التعاون الاقتصادي:

يتعهد الطرفين على دعم التعاون الاقتصادي من اجل ضمان المصالح المشتركة وفق مبدأ الشراكة، التي تم الاتفاق بموجبها، ويتمثل هذا التعاون في دعم الإصلاحات، التقليل من التكلفة الاجتماعية الناتجة عن تحرير المبادلات التجارية، التعاون البيئي.

6-التعاون الاجتماعي والثقافي:

يهدف هذا الفصل إلى حماية العمال الجزائريين المقيمين على التراب الأوروبي من اهتمامات من جانب اجتماعي وثقافي وتربوي وترقية هذه المجالات.

7- التعاون المالي:

يهدف إلى تأهيل هياكل اقتصادية، تشجيع استثمارات الخواص لخلق مناصب شغل، تسهيل الدعم للتنمية الريفية، مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية التي يتأثر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة إقامة مناطق التبادل الحر.[1]

8- التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية وتدعيم الهيئات ودولة القانون:

يتمثل هذا الفصل في المجالات التالية: تنقل الأشخاص، الوقاية ومراقبة الهجرة غير الشرعية، التعاون في مجال القانون والقضاء بمختلف فروعه.

9- إجراءات تأسيسية عامة ونهائية:

تم لإنشاء مجلس الشراكة على المستوى الوزاري يجتمع مرة واحدة على الأقل لمتابعة ودراسة المشاكل، إنشاء لجنة شراكة تتكفل بتسيير الاتفاق.[2]

[1] حسين نوارة، **المرجع نفسه**، ص 103.

1 إبراهيم بورنان وآخرون، **التعاون المالي والتجاري الأوروبي الجزائري في إطار اتفاق الشراكة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني:"اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات"، جامعة الأغواط، 18- 20 أفريل 2005، ص. 225

هذا الاتفاق لا يشكل عائقا أمام الإبقاء أو إقامة أي اتخاذ جمركي أو منطقة تبادل حر من قبل الطرفين مع أطراف أخرى على ألا يؤثر ذلك على نظام المبادلات الخاص باتفاق الشراكة، وبذلك يسير هذا الاتفاق في نفس المسار الذي حددته المنظمة العالمية للتجارة التي رخصت بإقامة التكتلات الجهوية على ألا يضر ذلك بمصالح أعضائها.

بشكل عام فإن اتفاق الشراكة:

- يلغي التقييدات الكمية والإجراءات ذات الأثر المكافئ على الصادرات والواردات في المبادلات بين الجزائر والجماعة عند بدء سريان الاتفاق.
- بعد سريان الاتفاق لا يمكن تطبيق أي قيد جديد من قبل أي من الطرفين.
- كما لا يمكن تطبيق أي حق جمركي جديد أو رسم ذو أثر مكافئ على الصادرات والواردات بين الجماعة والجزائر، ولا يمكن رفع ما هو مطبق أثناء بدء سريان الاتفاق.
- عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فان الحقوق التي تطبق على وارداتها من الجماعة ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة العالمية للتجارة أو بمعدل اقل مما هو مطبق فعليا أثناء الانضمام، وإن حدث وتم تخفيض التعريفة بعد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة فان هذا المعدل هو الذي يطبق.[1]
- الرسوم المطبقة على الواردات من المواد الأولية ستلغى نهائيا بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ في 2005/09/01.

2 د. عبد الحميد زعباط، الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد الأول، (2004)، ص،ص 57.56.

– الرسوم المطبقة على المواد نصف مصنعة والتجهيزات الصناعية والفلاحية ستبدأ في الانخفاض لسنتين بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، نسبة 20 % ثم 30 % للسنة الموالية ثم 40 %، ثم60 %، ثم 80 %، ثم تلغى نهائيا بعد 07 سنوات.

– الرسوم المطبقة على المواد الأخرى ستعرف انخفاضا سنويا يقدر ب 10 % خلال 11 سنة قبل إلغائها نهائيا و12 سنة بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

– في إطار المعاملة بالمثل، فإن المنتجات الجزائرية تستفيد من نفس النظام، هذه الرزنامة يمكن مراجعتها باتفاق مشترك من طرف لجنة الشراكة في حال عوائق أو صعوبات خطيرة لمنتج معين كما إن الإجراءات الاستثنائية تكون لمدة محدودة تكمن الجزائر من تطبيقها في مجال الصناعة الناشئة أو بعض القطاعات في حالة إعادة الهيكلة.

– المنتجات الفلاحية والمنتجات المحولة ومنتجات الصيد البحري ليست معنية بهذه الرزنامة لأن مبادلاتها تسير وفق اتفاقية الثنائية، وبعد 06 سنوات من دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ يتعين على الجزائر والاتحاد الأوروبي تحديد إجراءات تحرير هذه المنتجات .

– ضمان حرية تنقل رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر مع إعادة توظيف هذه الاستثمارات.[1]

ولتسهيل عمليات سير الاتفاق تم تأسيس مؤسستين هما مجلس الشراكة ولجنة الشراكة:

أ– **مجلس الشراكة:** يجتمع مرة في السنة، وذلك على مستوى الوزارة، ويقوم بدراسة جميع المشاكل ضمن الاتفاق، إضافة إلى طرح مسائل أخرى ثنائية، أو حتى دولية ذات مصلحة موحدة، وتكون قرارات المجلس واجبة التنفيذ من قبل الطرفين الجزائري والأوروبي.

[1] علي لزعر، ناصر بوعزيز، تأهيل المؤسسة الاقتصادية في ظل الشراكة الأورو متوسطية، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد05، (جوان 2009)، جامعة بسكرة ، ص ص 32، 33

ب- **لجنة الشراكة:** وهي مختصة بإتباع سير الاتفاق، حيث تقوم بوضع قرارات لتنظيم الاتفاق، إضافة إلى الصلاحيات التي يقدمها لها مجلس الشراكة، وتتكون من ممثلي أعضاء مجلس الاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية من جهة، والجزائر من جهة أخرى، وتجتمع بالتناوب إما بالجزائر أو بالاتحاد الأوروبي.[1]

كما تم التطرق في هذا الباب إلى جميع الأحكام المتعلقة بسير وتنظيم الاتفاق، وكذلك تضمن المشروع الموقع عليه ستة ملاحق وسبعة بروتوكولات: فالملاحق تتعلق ب:

- قائمة المنتجات الفلاحية والمنتجات الفلاحية المحولة، والمذكورة في الفصول 25، 27 للنظام المتطابق المشار إليه في المواد 07-14.
- قائمة المنتجات المذكورة في المادة 9، الفقرة 1.
- قائمة المنتجات المذكورة في المادة 9، الفقرة 2.
- قائمة المنتجات المذكورة في المادة 17، الفقرة 4. [2]
- طريقة تطبيق المادة 41.
- الملكية الفكرية، الصناعية والتجارة.

أما البروتوكولات فتتعلق ب:

- النظام المطبق على واردات الاتحاد من منتجات فلاحية ذات الأصل الجزائري.
- النظام المطبق على واردات الاتحاد من منتجات فلاحية ذات الأصل الأوروبي.
- النظام المطبق على واردات الاتحاد من منتجات الصيد ذات الأصل الجزائري.
- النظام المطبق على واردات الاتحاد من منتجات الصيد ذات الأصل الأوروبي.

[1] بدر الدين طالبي، **الشراكة الأورو متوسطية وأثارها على اقتصاديات المغرب العربي**، دراسة حالة القطاع الزراعي في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة،(جامعة الجزائر03: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010/2009)، ص 63

[2] **أنظر الملحق 01 والملحق 02** من مشروع اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

- المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي للمنتجات الفلاحية.
- مفهوم المنتجات الأصلية، وبطريقة الشراكة الإدارية.
- المعونات الإدارية المتبادلة والمتعلقة بالجمركة.[1]

وعليه تعتبر اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية من بين أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري خاصة وإنها واكبت مرحلة الإصلاحات التي أدخلتها الجزائر على هياكلها الاقتصادية، السياسية والإدارية.

غير أنه ما تم ملاحظته من اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية أنها تعكس تفاوتا واضحا في علاقات القوة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الذي يتفاوض ككتلة قوية اقتصاديا وسياسيا، بينما الجزائر تفاوضت بصورة منفردة، حتى لو تفاوضت في إطار نسق إقليمي عربي أو مغاربي، فان التعاون الكبير في علاقات القوة يبقى مطروحا دائما.

الفرع الثاني: دوافع الاتفاق.

من أهم الدوافع التي أدت إلى عقد اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر نوجزها فيما يلي:

- يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر حيث بلغت نسبة الصادرات الجزائرية نحوه 57 % من إجمالي صادراتها في حين بلغت وارداتها منه نسبة 55,5 %، ومن بين الدول التي تتعامل معها الجزائر نجد إيطاليا التي تعد المستهلك الأول للمنتجات الجزائرية بنسبة 24,12 % متبوعة بفرنسا 11,61 %، ثم اسبانيا 9,21 %، أما التعامل من حيث التوريد نجد المتعامل الأول الذي يورد للجزائر فرنسا بنسبة 22,40 % تليها إيطاليا ب 9,75 % وألمانيا ب 7,03 %.[2]

[1] بدر الدين طالبي، **مرجع سابق**، ص، ص 64.63.

[2] سعدية قصاب، **الاقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية والأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي**، الملتقى الدولي الأول حول الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي، فندق الأوراسي، الجزائر، جوان 2003.

- بالنسبة للجزائر فان المشاكل الاقتصادية التي تتخبط فيها في تلك الفترة من مديونية خارجية ثقيلة وتفشي البطالة وجمود الجهاز الإنتاجي وعدم كفاية معدل نموها وتأخرها عن الركب مقارنة بجيرانها سواءا من ناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجيا المستخدمة وعدم كفاية مصادر التمويل وضعف الاستثمار المحلي ونفور الاستثمار الأجنبي رغم ما تتوفر عليه من فرص الاستثمار في مختلف الميادين، كلما كانت وراء رغبتها في توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- اعتبارات التقارب والاعتماد المتبادل القائم بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، واللذين يتوفران على روابط تاريخية وقيم مشتركة، اعتبارا لرغبة كل من دول الاتحاد الأوروبي والجزائر في توطيد هذه الروابط وإقامة علاقات دائمة ترتكز على المعاملة بالمثل والتضامن والشراكة والتنمية المشتركة.[1]
- الاهتمام الذي يوليه الطرفان لاحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وخاصة احترام حقوق الإنسان والحريات السياسية والاقتصادية التي تشكل أساس الشراكة نفسها.
- رغبة منهما في تحقيق أهداف مشتركة من خلال تنفيذ أحكام هذا الاتفاق كليا، قصد تقريب مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد والجزائر.
- رغبة منهما في إقامة التشاور السياسي وتعميقه حول المسائل الثنائية والدولية ذات الاهتمام المشترك.
- اقتناعا منهما بأن هذا الاتفاق يشكل إطارا مناسبا لازدهار شراكة تقوم على المبادرة الخاصة وانه يخلق مناخا ملائما لتنمية علاقتهما الاقتصادية والتجارية وكذا في مجال الاستثمار الذي يعد عنصرا ضروريا لدعم إعادة الهيكلة الاقتصادية والعصرنة التكنولوجية.[2]

[1] إلياس غقال، **مرجع سابق**، ص، 30.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 31

ويمكن إجمال دوافع الشراكة الأورو جزائرية من خلال ما يلي:

- أن الاتحاد الأوروبي يضم دولا كثيرة صناعية فإن الجزائر سوق جديدة مربحة لأوروبا تسمح بدفع قوة الطلب على المنتجات الأوروبية.

- يمكن للجزائر الحصول على التكنولوجيا الجديدة للتعاون من أجل الأمن وتبادل المعلومات وخلق تعاون اقتصادي وزيادة حجم الاستثمارات.[1]

- إن الجزائر في الوقت الراهن توجد في وضع يتسم بتأخر كبير في جميع الميادين تقريبا، تأخر في التنمية، غياب سوق جهوية بسبب صعوبة التكامل المغاربي ومشاكل اجتماعية، إضافة إلى ضعف الهياكل القاعدية الذي يعد دافعا قويا لتوسيع الآفاق الوطنية ضمن منظور الشراكة الاقتصادية وتوسيع مبادلات الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي في مجال السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

المطلب الثاني: أهداف وأثار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية.

الفرع الأول: أهداف الشراكة الأورو جزائرية.

1- أهداف الشراكة بالنسبة للجزائر:

إن المشاكل الاقتصادية التي أثقلت كاهل الجزائر، والتي ظلت تتخبط فيها طيلة سنوات من ركود على مستوى الإنتاج وارتفاع في معدلات البطالة، ومعدلات المديونية، ومعدل نمو لا يكاد يرى، وتأخر ظاهر للعيان في جميع المجالات إذا ما قورنت مع جارتها تونس والمغرب، من ناحية التنظيم أو التسيير، والتكنولوجيا المستعملة، إضافة إلى ضعف كل من الاستثمار المحلي والأجنبي، هذا كله دفع الجزائر لوضع أهداف من وراء هذا الاتفاق هي كالآتي:

[1] نادية بلورغي، **مرجع سابق**، ص. 186.

- الارتباط بواحدة من أكبر القوى الاقتصادية، حتى تتمكن من التسريع في اندماجها العالمي على غرار NAFTA و ASEW، UE.
- الاستفادة من الأسواق الأوروبية أمام الصادرات العربية.
- الاستفادة من المساعدات والقروض المالية والاستثمارات الأجنبية.
- الاستفادة من برامج التأهيل للعمالة والمؤسسات.
- يمكن تسهيل نقل التكنولوجيا وثقافة الخدمات.[1]

أما أهم الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من الشراكة في المجال الاقتصادي ما يلي:

أ. **تأهيل المؤسسات الجزائرية:**

نقصد بالتأهيل اتخاذ مجموعة من الإجراءات قصد تحسين أداء المؤسسة في ظل المنافسة الدولية والتكيف مع التحولات الاقتصادية الدولية قصد الاندماج في الاقتصاد الدولي والاستعداد للمنافسة التي ستنتج عن الدخول الحر للسلع الأوروبية نحو السوق الجزائري، وبذلك تصبح المؤسسات تنافسية على مستوى الأسعار والجودة وقادرة على مواكبة تطور الأسواق.

لقد دخلت الجزائر في تطبيق إصلاحات جذرية تحاول فيها استدراك التأخر الذي يفصلها على المؤسسة المؤهلة دوليا، وذلك عن طريق برنامج يستند إلى:

- الإنتاج بالمواصفات الدولية.
- اعتماد المنافسة الشديدة كمتغير ضمن يجب مواجهتها.
- الإنتاج للخارج أي الاهتمام بالتصدير كهدف أساسي في إستراتيجية المؤسسة والاندماج في السوق الدولي.[2]

---

1 نعيمة زيرمي، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،(جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2017/2016)، ص. 227

2 سمرة معسكري، **مرجع سابق**، ص. 149

إن برنامج التأهيل الصناعي الذي يسعى لتكييف الصناعة الجزائرية مع المحيط التنافسي الجديد الذي تولد عن اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية تم وفق المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى 1999-2001:**

تم من خلالها تسطير برنامج مرشد، وتحديد كل الخطوات والنشاطات الواجب تنفيذها لإعادة تكييف وتهيئة الاقتصاد الجزائري.

- **المرحلة الثانية 2001-2004:**

تم من خلالها تدعيم البرنامج لإعادة الترتيبات البنيوية لمختلف القطاعات، ورفع نسبة الاستثمارات، وقد حددت الدولة مبلغ سبعة (07) مليار دينار جزائري لذلك، يتم توزيع هذا المبلغ على الجماعات المحلية بنسبة 20 % وتدعيم الخدمات العامة بنسبة 40 % وتطوير الموارد البشرية بنسبة 18 %، أما الباقي فسيوزع على الدراسات ومختلف الأنشطة المرتبطة بذلك.

- **المرحلة الثالثة 2005-2007:**

تم من خلالها توسيع نشاطات مختلف القطاعات والتي تكون الأولوية فيها إلى النشاطات الصناعية، وإعادة الاعتبار للمناطق الصناعية، وتكوين الإطارات ورفع الكفاءة الاقتصادية، ودعم الخدمات الصناعية، والتحكم التقني، والسيطرة على التكنولوجيا، زيادة على تشجيع التكامل بين القطاعات.[1]

ب. <u>الاستفادة من نقل التكنولوجيا</u>:

باعتبار التقدم التقني هو المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، فإن كل دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، بما فيها الجزائر تهدف إلى الاحتكاك بدول الضفة الشمالية باعتبارها رائدة في مجال التكنولوجيا لأنه العامل الأساسي للرفع من أداء المؤسسات وذلك باستيرادها عن طريق الشراكة.

[1] عابد شريط، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية، حالة دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2005/2004)، ص. 157

ج. تأهيل المحيط:

تكون القدرة التنافسية للمؤسسة مرتبطة بطبيعة محيطها لذلك يجب تأهيله حسب المحيط المحلي والدولي وذلك باتخاذ إجراءات على مستوى المحيط لتمكين المؤسسة من الرواج وهي:[1]

- تجديد المناطق الصناعية مع ضرورة توفير البنية التحتية الضرورية لاستغلال المؤسسة.
- وضع محيط ملائم للمبادرة الفردية قصد حث وتنويع الإنتاج الموجه للسوق المحلي والدولي.
- تجديد توسيع شبكة المواصلات مع إعطاء الأولوية للمؤسسات الصناعية والسعي إلى الربط المباشر مع العالم الخارجي.
- تطوير قناع النقل وتحسين مستوى البنية الأساسية للطرقات والموانئ البحرية والجوية.
- مراجعة التشريع الجزائري قصد ملائمته مع التشريع الدولي والذي يشمل القانون التجاري والقانون الضريبي والقانون الجمركي لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- إصلاح النظام المالي والمصرفي مع ضرورة تبني الشراكة المالية قصد تفعيل البورصة وتنمية نشاط المؤسسات المالية.

كذلك تسعى الجزائر إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني عن طريق الاستفادة من المزايا التي تتمتع بها دول الاتحاد الأوروبي والتقليل من حدة المنافسة التي ستتعرض لها المؤسسات الاقتصادية الوطنية خاصة في ظل منطقة التبادل الحر آفاق 2017 إضافة إلى رغبة الجزائر في توسيع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع ورؤوس الأموال وتشجيع الاندماج المغاربي وتشجيع المبادلات بين المجموعة المغاربية والاتحاد الأوروبي.[2]

---

1 سمرة معسكري، **مرجع سابق**، ص، ص. 151. 152

2 MIMOUN Lynda, KHALDI Mokhtar, **Partenariat Algérie- Union européenne et mise à niveau des entreprises Algériennes**, colloque économie méditerranée ,monde arabe, université Galatasaray, TURQUIE 2006, p, 5.

2- أهداف الشراكة بالنسبة للاتحاد الأوروبي:

تكتسي الجزائر أهمية خاصة ضمن مجموعة دول جنوب المتوسط بالنسبة للاتحاد الأوروبي لأسباب تاريخية، جغرافية ومالية، فمن الناحية الجغرافية تقع الجزائر شمال دول الجنوب، فهي بالتالي بوابة القارة الأفريقية، أي وسطا مفضلا للعبور، ومن الناحية الاقتصادية، يمثل الاتحاد أول شريك للجزائر مما سمح له باحتلال مركز الصدارة في التفاوض، إضافة إلى اكتساب الجزائر الثروات النفطية والغازية، وأهمية أحجام الاحتياطات، هذا ما دفع الاتحاد الأوروبي لوضع أهداف من وراء اتفاق الشراكة هي كالآتي:

- توسيع منطقة نفوذ الاتحاد الأوروبي لتشمل حوض المتوسط.
- الوقوف أمام انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقدرات منطقة المتوسط.
- تقوية اقتصاد الاتحاد الأوروبي بضمان سوق أوسع لمنتجاته.
- الحد من معاملات الهجرة الغير شرعية وغير المرغوب فيها من دول جنوب المتوسط والحد من آثارها السلبية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

هذا وترى دول الاتحاد الأوروبي في هذا التعاون أن الاستثمار السياسي والاقتصادي يمثل في الوقت ذاته استثمارا استراتيجيا لمواجهة أوروبا للتحديات القادمة من الجزء الجنوبي للمتوسط نتيجة للزيادة السكانية، الفقر، الهجرة والتطرف.[1]

أما بالنسبة **لتصريف المنتجات الأوروبية** فالاتحاد الأوروبي يهدف من وراء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية إلى إيجاد سوق متقبل لهذه المنتجات، والجزائر أول سوق تسعى دول الاتحاد الأوروبي للمحافظة عليه خاصة بعد إزالة القيود الجمركية، حيث تمثل السياسة التسويقية لدول الاتحاد الأوروبي أحد الرهانات

[1] محمد حسين علاوي، **مرجع سابق**، ص 06

الكبرى لتصريف منتجاتها في المنطقة خاصة الجزائر، حيث أن هذه الأخيرة مشبعة بالسلع الأوروبية، إذا تصريف المنتجات وتسويقها مرهون أساسا بحجم السوق المستهدفة من اجل تلبية الطلب الفعال في السوق المعنية.[1]

هناك أهداف مشتركة تشملها اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية نذكر منها:

أ- الهدف السياسي:

يكمن في أن الأوروبيون يبحثون عن كسب قوة سياسية دولية خصوصا في ظل المواجهة الكاسحة للهيمنة الأمريكية ومحاولة المجموعة الأوروبية للظفر بمنطقة شمال أفريقيا بعقد شراكة أو تكتل في شكل منطقة تبادل حر.

ب- الهدف الاقتصادي:

وهي تختلف بين الاتحاد الأوروبي للجزائر، حيث يكمن الهدف الاقتصادي من الجانب الأوروبي في البحث عن أسواق جديدة ودائمة لتامين تسويق السلع المصنعة اتجاه أسواق مستهلكة وتعرف بضعف المنافسة التجارية.[2]

أما بالنسبة للجزائر فتمكنها هذه الشراكة من تحسين الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية بالاعتماد على التمويل المحصل من برامج قيد التأهيل لتحسين سياسة الاستثمار والرفع من القدرة

[1] سمرة معسكري، **مرجع سابق**، ص 153

[2] ليلى قطاف، **مرجع سابق** ، ص، ص 3.2.

التنافسية للمنتجات الجزائرية، وتطوير الكفاءات اللازمة لتحسين نماذج التسيير، علاوة على الاستفادة من التكنولوجيا الغربية الواسعة وذلك عن طريق البحث والتطوير في إطار منسق مع الجانب الأوروبي.

ويتمثل الهدف البعيد والمشترك لجانبي الاتفاق في إنشاء منطقة **للتبادل الحر** بين الجزائر والاتحاد الأوروبي (تضمن حرية انتقال الأشخاص، المنتجات الزراعية والصناعية والخدمات ورؤوس الأموال دون رسوم ولا ضرائب ولا عوائق)، طبقا لقواعد المنظمة العالمية للتجارة[1]، التي رخصت بإقامة التكتلات الجهوية على أن لا يضر ذلك بمصالح أعضائها.

الفرع الثاني: آثار الشراكة الأورو جزائرية.

إن دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ يعني انفتاح الاقتصاد الجزائري واندماجه في الاقتصاد العالمي فالجزائر التي كانت تحظى بمعاملة تفضيلية بموجب اتفاق 1976، ستضطر لفتح أسواقها بموجب اتفاقية الشراكة، أمام منتجات أحسن جودة وأقل كلفة وسعرا مقارنة بالمنتجات المحلية، وعليه هناك آثار ايجابية لاتفاق الشراكة وآثار سلبية على الاقتصاد الوطني نذكر منها ما يلي:

أ- الآثار الايجابية لاتفاق الشراكة:

- إن اتفاق الشراكة سوف يحث هذه المؤسسات عن طريق الاحتكاك بمؤسسات قوية من اتخاذ التدابير اللازمة لمنافسة المنتوج الأوروبي، ومن ثم تعمل على تحسين قدراتها وجودة منتوجاتها للتفاعل والاندماج بسرعة في الاقتصاد العالمي.
- الاتفاق سوف يسمح للمنتجات الجزائرية بدخول السوق الأوروبية إذا ما توفرت فيها المقاييس النوعية.

[1] عتيقة وصاف، **آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر 1999- 2009**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، (جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2014/2013)، ص. 242.

- الاستفادة من الشبكة التكنولوجية المتطورة التي تسمح بزيادة الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين الخدمات بما يوفر الجو المناسب للعمل وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني وتحسين النوعية والتقليل من التكلفة.
- الاتفاق بفتح أسواق خارجية للمنتج الجزائري ميزتها قدرات شرائية عالية على خلاف السوق الوطنية.
- الأثر الايجابي على تكاليف إنتاج المؤسسة من حيث انخفاض الحقوق الجمركية للسلع الوسيطية ونصف المصنعة التي تعتبر مدخلات العديد من منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية[1].
- مسايرة التطورات التي تحصل على الساحة العالمية، واندماج الاقتصاد الجزائري في مسار العولمة.
- الاستفادة من التعاون الاقتصادي والمالي المقترح من قبل الأوربيين في إطار اتفاقية الشراكة مثال على ذلك برنامج ميدا MEDA.
- تحسين الجانب الإعلامي في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تحسين مستوى التسيير في هذه المؤسسات وذلك من خلال الاستفادة من إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال حيث انه من أجل تأسيس شبكة اتصالات حديثة وفعالة فان التعاون سوف يركز على:

– البنية التحتية الإقليمية بما فيها الروابط مع الشبكات الأوروبية.

– النفاذ إلى سوق الخدمات.

– وجود بنيات تحتية أكثر فاعلية في مجال المعلومات والاتصال سيسهل تعزيز التبادل الأورو متوسطي والنفاذ إلى مجتمع المعلوماتية.[2]

[1] إلياس غقال، **مرجع سابق**، ص.49.

[2] – **المرجع نفسه**، ص. 50

– كذلك يسمح اتفاق الشراكة بتخفيض الرسوم الجمركية للمواد الأولية والمواد نصف المصنعة التي تدخل في الصناعة مما يساهم في تخفيض تكلفة المنتوج الجزائري المعتمد على المواد الأولية المستوردة من الاتحاد.

– يتم التفكيك الجمركي على مدى 12 سنة كاملة ابتداء من 2005 وخلال هذه المدة تتأقلم المؤسسات الصناعية الجزائرية لمنافسة مثيلاتها الأوروبية، فعلى عكس الواردات التي ترد إلى الجزائر من دور الاتحاد الأوروبي التي تخضع تدريجيا إلى التفكيك الجمركي، فالصادرات الجزائرية تستفيد من الإعفاء الجمركي الكامل على سلعها التي ترد إلى السوق الأوروبية.

– اكتساب دعم دول الاتحاد في مجال التأهيل والخبرة والاستثمار المباشر، دعم الخوصصة عن طريق تقديم مساعدات مالية للجزائر لمساعدتها في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ونقل التكنولوجيا.[1]

– كذلك يمكن للجزائر أن تستفيد من التدفقات الاستثمارية الأوروبية، فهذا الاتفاق من شانه أن يسهل من مضامين التدفقات الأوروبية الهادفة لتحقيق استثمارات مباشرة في الجزائر، لاسيما بعد التسهيلات والامتيازات التي تمنحها الجزائر، وهذا من شانه أن يمتص نسبة من البطالة.

– إن اتفاق كهذا من شانه أن يعزز من موقف الجزائر عالميا، خاصة بعد الفترة الانعزالية التي فرضت على الجزائر، إثر انشغالها في حل مشاكلها على حساب إثبات الوجود عالميا، لاسيما في فترة عايش فيها العالم تسارع خيالي في الأحداث الاقتصادية والسياسية على السواء.

– تساعد الشراكة على تنمية الموارد البشرية الجزائرية، وبالتالي تشجيع التبادل والخبرات وهذا من شانه أن يعزز كفاءة العمل الجزائري ويزيد من خبرته العملية.

– تعزيز قدرة الجزائر على منافسة الدول الأخرى والتي هي خارج منظومة الشراكة في أسواق دول الاتحاد الأوروبي.[1]

[1]–نعيمة زيرمي، **مرجع سابق**، ص، ص. 228. 229

ب- الآثار السلبية لاتفاق الشراكة:

إن توافر عدد من الآثار الايجابية لاتفاقات الشراكة الأوروبية لا ينفي بأن الاقتصاد الجزائري سوف يعاني من بعض الاختلالات إثر قيامه بهذه الخطوة،وفيما يلي أهم الآثار السلبية:

تفكيك الرسوم الجمركية له انعكاسات سلبية على المؤسسات الجزائرية العمومية والخاصة التي ليس لها القدرة على منافسة المنتجات الأوروبية كما أن التفكيك يخلق تحديات كبرى خاصة بقطاع السكر، الزيت، الحليب، إضافة إلى هذا التفكيك الجمركي الذي يتم من طرف واحد يمارس ضغط على المالية العامة والميزات التجارية بسبب زيادة الواردات من سلع أوروبا.

- القضاء على النسيج الصناعي الهش بدخول المنتجات الأوروبية العالمية الجودة والمنخفضة الأسعار إلى السوق الجزائرية بكميات كبيرة.

- الخسارة في إيرادات خزينة الدولة المتأتية من الرسوم الجمركية والتي تقدر ب 1.5دولار.

- خطر غلق عدد من المؤسسات الإنتاجية وارتفاع معدل البطالة وتفكك النسيج الصناعي الداخلي، وتدهور القدرة الشرائية للمواطن وارتفاع معدلات الفقر.

- أوروبا منضمة إلى المنظمة العالمية للتجارة، مما يلزمها منح جميع الأعضاء في المنظمة المزايا التي تمنحها لأي دولة أخرى مما يبقي الصادرات الجزائرية خاضعة للمنافسة في الأسواق الأوروبية مع صادرات جنوب شرق آسيا والدول الأخرى في إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

- الاتحاد الأوروبي يستعين بمعايير صحية وبيئية وشروط فنية يمكن أن يؤدي تطبيقها إلى الحد من دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية في حال عدم تطابقها مع المعايير والمواصفات. [2]

[1] بدر الدين طالبي، **مرجع سابق**، ص. 66.

[2] نعيمة زيرمي، **مرجع سابق**، ص، ص، 229.228

- ضعف الدينار الجزائري مقابل الأورو.
- تحول النسيج الصناعي الجزائري والهزيل أصلا من اقتصاد منتج إلى اقتصاد بازار بسبب تفضيل المنتجين الجزائريين لقطاع الاستيراد وتراجع ثقة المستهلك في الإنتاج المحلي.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تطرقنا للإطار العام للعلاقات ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في إطار في إطار الشراكة الأورو متوسطية، حيث تعتبر العلاقات الاقتصادية الأورو جزائرية امتدادا لاتفاقيات التعاون الاقتصادي التي أبرمت في 26 أفريل 1976 في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي انتهجتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية التي تميزت بطابع التعاون التجاري البحث لتدخل مرحلة جديدة من علاقات التعاون والشراكة في إطار مؤتمر برشلونة 1995 من خلال عدة جوانب سياسية واجتماعية وثقافية وخاصة الجانب الاقتصادي والمالي في إطار عدة سياسات بدءا بالسياسة الأورو متوسطية وسياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط وصولا لاتفاق الشراكة الأورو جزائرية في إطار الشراكة الثنائية الذي يفرض على الجزائر سياسة الانفتاح التجاري وتحرير أسواقها في العديد من المجالات كالتجارة والصناعة والفلاحة والمجال المالي لتنويع وتطوير صادراتها نحو الاتحاد الأوروبي وترقيتها خارج قطاع المحروقات الذي يسيطر على هيكل الاقتصاد الجزائري بنسبة 97 % وهذا من خلال إصلاح قطاع التجارة وتحريره ومراجعة التشريعات المتعلقة بالمنافسة وتنظيم الممارسات التجارية، وهذا هو التحدي الذي يواجهه الاقتصاد الجزائري في ظل المرحلة الانتقالية المحددة لإقامة منطقة التبادل الحر ومدى قدرته على زيادة القدرة التنافسية للإنتاج الوطني على المستوى الإقليمي وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مستوى مثيلاتها على النطاق الإقليمي والدولي.

الفصل الثالث

البعد الطاقوي والبعد الصناعي والفلاحي في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر

محتويات الفصل:

المبحث الأول: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر في المجال الطاقوي.

المبحث الثاني: البعد الصناعي في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر.

المبحث الثالث:المجال الفلاحي في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر.

تمهيد:

يعتبر هذا الفصل كمدخل تطبيقي لموضوع الدراسة، حيث يعالج العلاقات الاقتصادية الأورو جزائرية في بعدها الطاقوي، فأوروبا ومن خلال السياسة الطاقوية التي تتبناها والتي تقوم على هاجس تحقيق الأمن الطاقوي تجعل من إستراتيجية تنويع مصادر تموينها كآلية لتلبية احتياجاتها الطاقوية وتبيان مكانة الجزائر في السياسة الطاقوية الأوروبية نظرا لحاجة أوروبا للطاقة الجزائرية خاصة الغاز الطبيعي كمورد جديد للعلاقات الأورو جزائرية.

ثم يأتي المجال الصناعي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، حيث سعت الجزائر لتطوير التعاون الصناعي بين الشركات الأوروبية والجزائرية في ظل مبدأ المنافسة الدولية نتيجة تحرير الأسواق الجزائرية والأوروبية للمنتجات الصناعية ومدى قدرة المؤسسات الجزائرية على مجابهة المؤسسات الأوروبية في ظل المنافسة ومعايير الجودة، وأثار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على المجال الصناعي الجزائري.

يليه بعد ذلك القطاع الفلاحي في إطار الشراكة الأورو جزائرية الذي يعتبر من أهم القطاعات المعول عليها في تنمية الدول النفطية كالجزائر لتخفيف تبعيتها لقطاع المحروقات ومدى تأثر هذا المجال باتفاقية الشراكة نتيجة تحرير الأسواق للمنتجات الزراعية والغذائية، بالإضافة إلى أن الجزائر تعتبر دولة مستوردة للمنتوجات الغذائية خاصة من الدول الأوروبية، وهل باستطاعتها تحقيق أمنها الغذائي.

المبحث الأول: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر في المجال الطاقوي.

تعتبر الجزائر بموقعها الجغرافي في الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط والإمكانيات الطاقوية المعتبرة التي تتمتع بها خاصة في مجال البترول والغاز الطبيعي من الدول الرائدة في المجال الطاقوي، مما جعل الاتحاد الأوروبي يوليها أهمية خاصة في إستراتيجيته الطاقوية التي تهدف للضمان تحقيق أمنه الطاقوي، خاصة وأن القاعدة الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي تجعلها تحتل مكانة مهمة في استهلاك موارد الطاقة بمختلف أنواعها خاصة النفط والغاز الطبيعي، حيث يشكل محور الطاقة عنصرا حيويا في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، لما له من أهمية، فهو مرتبط بأمن التموين بالنسبة للدول الأوروبية المستهلكة من جهة، ومهم للجزائر كونها دولة منتجة لارتباطه بأمن الطلب من جهة أخرى.

المطلب الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري.

يعتمد الاقتصاد الجزائري على الثروة النفطية فهي المصدر الرئيسي للطاقة من جهة وللموارد المالية من جهة أخرى فقامت بتأسيس شركة النفط الوطنية سوناطراك ثم أممت محروقاتها، وقامت بإعطاء شركة سوناطراك كامل الصلاحيات لمباشرة النشاط البترولي والإشراف على تسييره واستغلاله، وتطبيقا لمقتضيات اقتصاد السوق تمكنت الدولة من جلب مستثمرين أجانب في قطاع المحروقات اعتبارا للحوافز والمزايا الممنوحة للاستثمار في هذا القطاع.[1]

الفرع الأول: السياق التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر.

لقد ظهر أول اكتشاف للبترول سنة 1946 من طرف شركة بترول الصور الفرنسية لأول حقل بترولي في واد قطرين، وبعد الحرب العالمية الثانية برزت أهمية النفط كمصدر أساسي وإستراتيجي من مصادر الطاقة ما جعل فرنسا تسعى إلى استهلاك الثروة البترولية في الجزائر، فتولت الشركة الفرنسية

[1] د. فاطمة الزهراء رقايقية، ***قضايا دولية معاصرة***، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2013)، ص 364.

للبترول (CFPA)، الشركة الوطنية للبترول SNREPAL وشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء CREPS مهام التنقيب عن آبار نفطية خاضعة للسيطرة الفرنسية، وفي جانفي 1956 تم اكتشاف "حقل عجيلة" كأول بئر بترولية هامة في الصحراء، وفي جوان 1956 تم اكتشاف حقل حاسي الرمل للغاز الطبيعي[1]، وفي 22 نوفمبر 1958 صدر قانون البترول الجزائري رقم 1111/58، تبنى الأحلام الفرنسية التي اعتمدت على تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات البترولية، فتوالت الاكتشافات وبدأ الإنتاج والتصدير، غير أن هذا القانون فرض على الإرادة الوطنية انعزالا اقتصاديا بسبب الاحتفاظ بعوائد البترول بباريس وفصل البترول عن التنمية الاقتصادية وسيطرة فرنسا على مختلف أوجه الصناعة البترولية فنيا وإداريا مما جعلها مستقلة عن الاقتصاد الوطني.

وبذلك فقطاع المحروقات قبل الاستقلال لم يكن له دور في نشاط الدولة الاقتصادي أو أي مصدر للدخل على الاقتصاد الوطني[2] لهيمنة الشركات الفرنسية التي كانت تمتلك ثلاثة أرباع (4/3) مساحة الامتيازات وحوالي 93% من الاحتياطي البترولي وأكثر من ثلثي (3/2) الإنتاج.

وبعد الاستقلال السياسي للجزائر سنة 1962، قامت السلطات السياسية بإنشاء شركة وطنية تحمي مصالحها تأسست سوناطراك بتاريخ 31 ديسمبر 1964، تتولى مهمة كسر الاحتكارات الأجنبية من خلال قيامها بجميع أنشطة التنقيب، الإنتاج، النقل والتسويق بالنسبة للمحروقات الجزائرية في ظل سياسة بترولية مستقلة.

وفي سنة 1965 وقعت فرنسا مع الجزائر اتفاقية تحصلت من خلالها على امتيازات كبيرة خولت لها السيطرة على أكثر من ثلثي النفط الجزائري*، وقد سجلت الدولة الجزائر حضورا قويا في قطاع

---

[1] Rabah Mahiout, « **Le Pétrole Algérien** » Alger : Enap, 1974, p 106-113.

[2] د. فاطمة الزهراء رقايقية، ***مرجع سابق***، ص 365-366.

* ارتفع إنتاج الغاز من 806 مليون م^3 سنة 1964 إلى 2342 مليون م^3 سنة 1968، وانتقل إنتاج النفط من 26.2 مليون طن سنة 1964 إلى 42.9 مليون طن سنة 1968، وذلك لم يعد بالفائدة على الجزائر بسبب هيمنة الشركات الفرنسية.

المحروقات قبل المباشرة في عملية التأميم للشركات البترولية غير الفرنسية المتخصصة في توزيع المحروقات كشركة British Petroleum بداية سنة 1967، وشركة Exxon Mobil Oïl منتصف 1967 وشركة Shell منتصف سنة 1968، وبذلك احتكرت سوناطراك عملية توزيع المحروقات وبعدها عملية الإنتاج وصدور قرار تأميم الجزائر لمواردها النفطية بتاريخ 24 فبراير 1971 والذي يعد خطوة أساسية وأولية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، وقد أقرت الجزائر جملة من التشريعات تضمنت دراسة البنية العامة التي يمكن من خلالها إصدار قانون بترولي معدل ومتمم يصيغ مساهمة رأس المال الأجنبي في قطاع المحروقات وشريكا لشركة سوناطراك.[1]

كما تم تحديد ووضع مراسيم تشريعية حول قضية الأسعار البترول في الجزائر* الذي أصبح يصدر من الطرف الجزائري بقرارات كاملة السيادة تمتلك الجزائر فيها سلطة تصليح الأسعار المحددة إذا وقع تعديل جوهري لعمليات الاقتصاد الدولي للبترول.

وانضمت الجزائر إلى منظمة الأوبك (OPEC) سنة 1969 محاولة بذلك الدخول في منظمة دولية تتمتع بقوة في فرض قراراتها فيما يخص تسيير السوق النفطية العالمية، وبانضمام الجزائر لمنظمة الأوبك أصبح تحديد الأسعار المعلنة يخضع لقرارات تنظيمية تتفق عليها حكومة الدول الأعضاء، كما وفرت الأوبك حماية لأعضائها من خلال المحافظة على مصالحهم من استغلال الشركات العالمية التي تخفض أسعار البترول من جانب واحد وتقرر فرض الأسعار والعوائد دون الرجوع إلى الدول المضيفة والمالكة القانونية له.[2]

وبقرار تأميم المحروقات ألغت الجزائر نظام الامتياز وأرست دعائم نظام جديد يقوم على السيطرة على الثروات الطبيعية وأصبحت الجزائر شريكة بـ 51% في كل الشركات الفرنسية وتأميم كل حقول

[1] د. فاطمة الزهراء رقايقية، ***مرجع سابق***، ص 366.

* تم تحديد سعر البترول الجزائري بـ 2.77 دولار للبرميل من جانفي إلى مارس 1971.

[2] HAMOUCHE Abdelkader, « **L'autre OPEC** » Alger : OPU, 1988, p 174.

الغاز والنقل البري للمحروقات، كما أنه تم تطبيق نفس القرارات المطبقة على الشركات الأمريكية والانجليزية على الشركات الجزائرية المشاركة للشركات الفرنسية، وتم التأكيد على ضمان تمويل السوق الفرنسي من البترول الجزائري على أساس سعر السوق.[1]

ثم جاءت مرحلة ما يعرف بالأزمة النفطية، حيث تأثر الاقتصاد الوطني بشكل كبير من تداعيات الصدمة النفطية سنة 1986 لتراجع عوائد الصادرات النفطية بسبب تدهور أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار، ليترتب عن ذلك وضعية وطنية مزرية على مختلف الأصعدة عكستها مختلف المؤشرات الإحصائية، مما جعل السلطات الوطنية تدرك أهمية رفع نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي وتحرير الاقتصاد الوطني من خلال إصدار عدة تشريعات قانونية معدلة ومتممة للاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات بما فيها قطاع المحروقات[2]، حيث سمح قانون الاستثمار رقم 14/86 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986[3] والذي تضمن أهم البنود الخاصة بفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إطار الشراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات النفطية الأجنبية، وقد أدخل هذا القانون لأول مرة إلى المنظومة التشريعية الجزائرية فكرة الشراكة مع الأطراف الأجنبية في مجال استكشاف المحروقات واستقلالها من خلال عقود المشاركة من أشهرها عقود الإنتاج.

ولمسايرة المستجدات الدولية بادرت الدولة بوضع بنود قانونية تحفز المستثمر خاصة في مجال المحروقات، وقد كانت الانطلاقة في بداية التسعينات من خلال تحرير نظام الاستثمارات وفسح المجال أمام قطاع المحروقات بمنح ضمانات وتسهيلات مالية وجمركية[4]، فقام المشرع الجزائري بتعديل قانون 14/86 بموجب القانون 91-21 الصادر بتاريخ 04 ديسمبر 1991 وتمثلت أهم التعديلات فيما يلي:

---

[1] ECREMENT Marc, « **Indépendance politique et libération économiques Un quart du siècle de développement économiques de l'Algérie** », Alger, OPU, 1986, p 32.

[2] د. فاطمة الزهراء رقايقية، ***مرجع سابق***، ص 368.

[3] للمزيد ***انظر الجريدة الرسمية***، السنة الخامسة والعشرون، العدد 35، الصادرة بتاريخ 27 أوت 1986.

[4] د. فاطمة الزهراء رقايقية، ***مرجع سابق***، ص 368.

- إلغاء المادة 65 من القانون السابق ليتم توسيع مجال الشراكة، فتشمل بذلك الحقول النفطية المكتشفة قبل صدور قانون 1986.
- إلغاء المادة 23 الواردة في قانون 1986 والتي كانت تلزم الشريك الأجنبي بالتنازل على احتياطات الغاز المكتشفة لفائدة شركة سوناطراك في مقابل التعويض، وبذلك وسع مجال الشراكة إلى قطاع الغاز أيضا.
- توسع القانون الجديد في منح الامتيازات الجبائية بهدف جلب الشركات الأجنبية للاستثمار.
- نصت المادة 04 المعدلة والمتممة للمادة 17 من القانون 14/86 على إمكانية إشراك الأجانب في إنجاز واستغلال قنوات نقل المحروقات لحساب المؤسسة الوطنية سوناطراك.[1]

ونتيجة للإصلاحات المطبقة سجل قطاع المحروقات انطلاقة جيدة، حيث تجاوز المعدل المتوسط لعقود الاستكشاف والاستغلال المبرمة حتى سنة 1994 أربعة عقود سنويا، إذ تم تسجيل 8 عقود كاملة سنة 1992 لترتفع إلى 10 عقود سنة 2001[2]، ونتيجة لذلك تم تحقيق نتائج هامة بحوالي 145 اكتشافا من بينها 76 اكتشافا بالتعاون مع الشركاء الأجانب والباقي بالجهد الفردي لشركة سوناطراك.

وقد أثبت قانون 14/86 نجاعته في جذب المستثمر الأجنبي، إلا أن تغير ظروف الاقتصاد الدولي وسرعة التطور التي ميزت قطاع المحروقات في العالم جعلت الجزائر تفكر في قانون أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي، فتم إقرار قانون 05-07، كثاني محطة للإصلاحات في قطاع المحروقات الجزائرية، ولعل أهم ما جاء في هذا القانون هو ما ورد في المادة 48 ضمنيا على إلغاء العمل بعقود الإنتاج واعتماد نظام تعاقدي، إذ أعطت المستثمر الأجنبي الحق في امتلاك 7% من حقوق المساهمة في أية

[1] ***الجريدة الرسمية***، العدد 63، الصادرة بتاريخ 17 ديسمبر 1991.

[2] تقارير منظمة الأوبك خلال الفترة (1990-2001) من الموقع الالكتروني: www.opec.org بتاريخ 2019/0/05.

شراكة ولم تترك سوى خيار يتراوح بين 30% لشركة سوناطراك بشرط موافقة هذه الأخيرة في أجل لا يتجاوز مدة الشهر بعد المصادقة على مخطط التطوير الذي تنجزه الشركة صاحبة الاكتشاف.

إن المادة 48 من القانون 05-07 المؤرخ بتاريخ 28 أفريل 2005 أثارت جدلا كبيرا بين الخبراء المختصين، فمنهم من اعتبر هذا القانون بأنه ليس اعتداءا على الدستور وخاصة المادة 17 منه التي تؤكد على أن الدولة هي مالك الثروات الطبيعية، إذ أن مفهوم السيادة قد تطور، كما أنه لا مانع أن تتصرف الدولة في ثرواتها خدمة للصالح العام، وفريق آخر معارض لهؤلاء ويرى في هذه المادة 48 خطرا كبيرا على سيادة الدولة، ونتيجة للانتقادات التي ميزت قانون 05-07 تم التعديل بالأمر 06-10 والصادر في الجريدة الرسمية العدد 48 بتاريخ 30 جويلية 2006[1] حسب المادة الأولى كثالث إطار تشريعي لقطاع المحروقات منذ الاستقلال وتم فيه التأكيد على أن شركة سوناطراك مؤسسة وطنية شركة ذات أسهم وهي صاحبة الامتيازات التي تستفيد من امتياز النقل والتعاقد، واعتبار أن كل شركة تنشأ يجب أن تخضع للقانون الجزائري حسب نص المادة 5 من القانون 05-07، وتصبح سوناطراك مساهمة بقوة القانون في الشراكة المكونة بينها وبين الشريك الأجنبي بنسبة لا تقل عن 51% مقابل 49% للشريك الأجنبي، ويؤكد هذا القانون سيطرة الدولة على قطاع المحروقات وتحكمها فيه، كما أن تعديل القانون 05-07 كان بغرض الحفاظ على الثروات الوطنية.[2]

[1] سمية موري، ***أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2014-2015)، ص 77-78.

[2] ***المرجع نفسه***، ص 79.

الفرع الثاني: ميزات المحروقات الجزائرية.

يتميز قطاع المحروقات في الجزائر بالدرجة الأولى بميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوروبية، مما يعطيها أفضلية كبيرة لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا، وهذا القرب يترتب عليه ما يسمى "بالفرق الناجم عن النقل"، مما يجعل منتجاتها البترولية والغازية في وضع تنافسي أفضل من بترول وغاز بلدان الشرق الأوسط، خاصة روسيا، ففي حال ثبات العناصر الأخرى المكونة للأسعار من تكلفة الاستخراج والنوعية، فإن الجزائر قطعا تستفيد من ريع تفاضلي بسبب القرب الجغرافي[1]، حيث تجد الجزائر نفسها في وضعية أفضل في غرب أوروبا (اسبانيا، إيطاليا، فرنسا وانجلترا) وهي أسواق ذات حجم سكاني كبير ومستوى اقتصادي واجتماعي عالي.

ويبقى المنافس الكبير هو الغاز الروسي من حيث الاحتياط الأول في العالم 47650 مليار م^3 في عام 2006، أي ما يساوي 26,3% من الاحتياطات العالمية لروسيا الفدرالية وسهولة نقله غبر الأراضي الأوربية إلى شمال وشرق أوروبا، ويصبح أقل كلفة بسبب تقريب المسافة بواسطة أنابيب الغاز برا مقارنة مع نقل الغاز الجزائري عبر الأنابيب البحرية، لكن قرب المسافة الجغرافية بتواجدها في محيط شعاع دائرة جغرافية أقصاه 2000كم بالنسبة لسوق استهلاك أوروبا الغربية يجعلها في وضع أفضل بكثير من الدول المنافسة لها كقطر بـ 4000 كلم وروسيا بـ 6000 كلم، كما أن ميناء أرزيو يبعد عن بعض مدن السواحل الأوروبية بين 1430 كم عن لوهافر بفرنسا وبـ 1540 كم بالنسبة لانجلترا.

كما أنه يمتاز النفط الجزائري بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع النفط للدول المنضمة للأوبك، فالبترول الأولي المستخرج في واد قطرين على درجة عالية من النقاوة يشمل على 34% بنزين

[1] عيسى مقليد، ***قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية***، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007-2008)، ص 47.

و24% غازوال، و32% وقود التدفئة، و8% زيت و3% برافين، وهو معروف "بصحاري بلند" يتضمن خصائص إيجابية من حيث خلوه من الكبريت مقارنة بنفط "العربي الخفيف".[1]

أما من حيث الغاز الطبيعي فأصبح هو أساس المحروقات في الجزائر، فمن حيث الإنتاج يمثل الغاز الطبيعي حوالي 62% من إنتاج المحروقات الكلية سنة 2005[2]، ولم تكن تتعدى 32% سنة 1980، وتمتلك الجزائر احتياطات هامة تجعلها تحتل المرتبة الخامسة عالميا بأكثر من 5840 مليار متر مكعب من الاحتياطي سنة 2005، كما أنها ثاني ممون لأوروبا بحاجياتها من الغاز بعد روسيا.

<u>الفرع الثالث</u>: أهم عقود الشراكة المبرمة بين سوناطراك والشركات الأجنبية.

بذلت الجزائر مجهودات كبيرة ومعتبرة على الصعيد المؤسسي الاقتصادي والقانوني لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات خاصة في مجال الحفر والإنتاج من أجل إرساء وتحفيز مبدأ حرية الاستثمارات وتحرير قطاع المحروقات، ومن أهم عقود الشراكة منذ سنة 1990 ما يلي:[3]

- إبرام عقد مع شركة Sibam (إيطاليا) وإمضاء العقد سنة 1991 لتسليم 6,3 مليار م^3 سنويا من الغاز الجزائري لمدة 9 سنوات.
- إبرام عقد مع شركة TOTAL (فرنسا) سنة 1993 تم إمضاء العقد لتصدير 3 مليار م^3 من الغاز الطبيعي الجزائري لمدة 29 سنة.
- إبرام عقد مع شركة BP EXPLOTATION (انجلترا) وإمضاء العقد سنة 1994 لتصدر 3 مليار م^3 من الغاز الطبيعي الجزائري عبر أنابيب بقيمة 370 مليون دولار لمدة 29 سنة.

[1] ***المرجع نفسه***، ص 47-49.

[2] ***المرجع نفسه***، ص 51.

[3] د. فاطمة الزهراء رقايقية، ***مرجع سابق***، ص 372.

- إبرام عقد مع شركة REPSOL (إسبانيا) سنة 1995 تم إمضاء العقد بقيمة 45 مليون دولار لمدة 30 سنة لتطوير إنتاج وتمييع الغاز الطبيعي جنوب الجزائر.
- إبرام عقد مع شركة AGIP (إيطاليا) وإمضاء العقد سنة 1996 لاكتشاف بحث ومناصفة الإنتاج بقيمة 27 مليون دولار لمدة 10 سنوات.
- إبرام عقد كذلك مع شركة AGIP الإيطالية وإمضاء العقد سنة 1997 من أجل الاكتشاف والبحث والتنقيب بقيمة 25 مليون دولار لمدة 10 سنوات وإمضاء عقد آخر مع نفس الشركة سنة 1999 لاكتشاف والبحث ومناصفة الإنتاج بقيمة 21 مليون دولار لمدة 10 سنوات.
- إبرام عقد مع شركة SIBAM التابعة لمجموعة ENIE (إيطاليا) وإمضاء العقد سنة 1999 لتطوير استغلال النفط لمدة 16 سنة بقيمة 22 مليون دولار وتأهيل وتكوين العمالة الوطنية في مجال المحروقات.
- إبرام عقد مع شركة أنديسيا ويونيون فينوزا للكهرباء سنة 1995 و1996 و2001 لاكتشاف والبحث ومناصفة الإنتاج وتوقيع مذكرة تعاون بمساهمة سوناطراك بـ 40% للبحث واكتشاف النفط.
- إبرام عقد مع شركة BRITISH PETROLEUM وإنشاء شركة مختلطة (سينور) بين المؤسسة الوطنية للتنقيب (أينافور) والشركة الإيطالية (سيبام) برأس مال مشترك يقدر بـ 500,000 دولار.[1]
- إبرام عقد مع مجموعة الكونسورسيوم التي تضم شركة سيبام وشركة "بواج الفرنسية" سنة 2002 لإنشاء محطة للغاز الطبيعي شمال إسبانيا بطاقة إنتاجية مبدئية تعادل 205 مليون قدم^3/سنويا، بالإضافة للبحث عن الغاز وإنتاجه واستغلاله وتسويقه جنوب الجزائر (عين صالح) وإقامة خط تكرير وشبكة لتجميع البترول بحوض بركين وتطوير احتياطه، وبلغت قيمة العقد 3 مليار دولار.[2]

[1] ***المرجع نفسه***، ص 373.

[2] ***المرجع نفسه***، ص 374.

وفي إطار السياسة الجديدة للجزائر المتمثلة في الدخول في اقتصاد السوق وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي وفي إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، بلغ عدد الشركات الأجنبية العاملة في مجال الاستكشاف والبحث والتنقيب لاستغلال الثروة البترولية والغازية عام 2011 أكثر من 30 شركة أجنبية متخصصة نذكر منها:[1]

1/ شركة طوطال الفرنسية TOTAL.

2/ شركة ريبسول الاسبانية REPSOL.

3/ شركة إيني الإيطالية ENIE.

4/ شركة غاز فرنسا GAZ DE France الفرنسية.

5/ شركة بريتيش بتروليوم BP البريطانية.

6/ شركة أناداركو بتروليوم AP الأمريكية.

7/ شركة ستاتوال النرويجية STATOIL.

8/ شركة شل الهولندية SHELL.

وبناء على هذه العمليات نلاحظ سيطرة الشركات الأوروبية على الاستثمار في مجال المحروقات واستهلاك أوروبا لحوالي 60% من صادرات المحروقات الجزائرية خاصة الغاز وتأتي في مقدمة هذه الدول إيطاليا واسبانيا ثم فرنسا وألمانيا وهولندا، وأمام فتح مجال الاستثمار الأجنبي وتوقيع عقود شراكة أبرمت مع الشركات الفرنسية توتال وغاز ذو فرونس عقودا بنحو 5 مليار دولار لإنتاج مادتي (الأيثيلين

[1] حسن الهمشي تركي، تطورات المصادر الهيدروكربونية في الدول العربية، ***مجلة النفط والتعاون العربي***، م 38، العدد 140، (شتاء 2012)، ص 100.

والبروبيلين) لصنع البلاستيك مع استمرار استيراد الغاز الطبيعي الجزائري المميع حتى سنة 2019، وكان هذا خلال الزيارة الأولى التي قام بها الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي للجزائر.[1]

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي ودوره في ترقية مجال المحروقات.

حظي النفط بأهمية كبيرة عند كل شعوب وأمم العالم لأنه يؤثر في كل جوانب الحياة بشكل مباشر وغير مباشر، ومما يزيد من أهميته الإستراتيجية واشتداد التكالب والصراع الدولي حوله هو تركزه الجغرافي في مناطق محدودة من العالم، ومعظم هذه المناطق لا تستهلك سوى نسبة محدودة مما تنتجه وهذه الدول لا تمتلك أهم مقومات الصناعة النفطية الأساسية في الاستكشاف والتنقيب والإنتاج والنقل والتصنيع[2]، مما دفع هذه الدول إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات وتحريره، والجزائر من هذه الدول، حيث يلعب قطاع المحروقات دورا محوريا في الاقتصاد الجزائري، لأن الجزائر تعتمد على الجباية البترولية في تمويل برامجها التنموية وإنفاقها العام.[3]

ولقد فتحت الجزائر قطاع المحروقات أمام المستثمر الأجنبي بموجب القانون 86-14 بتاريخ 19 أوت 1986 من أجل استغلال رؤوس الأموال الأجنبية في صورة اقتصاد مختلط، ولقد نتج عن هذا القانون إبرام أكثر من 56 عقد مع شركات نفطية أجنبية، أغلبها أوربية، والجدول الموالي يوضح عينه لتوزيع العقود على بعض الدول.

[1] د. فاطمة الزهراء رقايقية، ***مرجع سابق***، ص 377.

[2] أ. د. رضا عبد الجبار الشمري، ***الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي***، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2014)، ص 19.

[3] ***المرجع نفسه***، ص 20.

الجدول رقم 01: توزيع العقود الخاصة بعمليات التنقيب عن البترول سنة 2005

الدولة	الشركة البريطانية	الشركة الإيطالية	الشركة الإسبانية	الشركة الفرنسية	الشركة الكورية	الشركة الألمانية	الشركة الكندية	الشركة الأمريكية
عدد العقود	3	3	3	4	5	5	7	14

المصدر: شهرزاد زغيب، "الاستثمار الأجنبي في الجزائر الواقع والآفاق"، ***مجلة العلوم الإنسانية***، جامعة بسكرة، العدد 08، 2005، ص 12.

من خلال الجدول نلاحظ تصدر شركات دول الاتحاد الأوروبي للاستثمار في مجال التنقيب عن البترول مباشرة بعد دخول اتفاق الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ سنة 2005، حيث يحتل قطاع المحروقات الصدارة في الاستثمارات الأوروبية في مجال الاستكشاف والبحث والتنقيب، حيث تتم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات عن طريق استثمارات ومشاريع مشتركة بين سوناطراك والشركات الأجنبية.

ولقد ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات في رفع طاقة الإنتاج، فحسب المنظمة العربية للأقطار المصدرة للنفط بلغت الطاقة الإنتاجية للجزائر ما يقارب 4471,3 ألف برميل طن مكافئ في اليوم سنة 2008، حيث تتولى شركة سوناطراك مهمة إنتاج البترول في الجزائر[1] إما لوحدها أو بالشراكة مع الأجانب والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 02: الشراكة الأجنبية في ميدان الإنتاج.

الوحدة: مليون طن برميل معادل

السنوات	2005	2007	2009	2010	2011
إنتاج سوناطراك لوحدها	167	161	154	155	147
إنتاج عبر الشراكة	65	72	66	59,1	59
إنتاج كلي	232	233	220	214	206

المصدر: تقارير شركة سوناطراك على: www.sonatrach.dz.com/rapport_an.html

[1] سمية موري، ***مرجع سابق***، ص 99.

من خلال الجدول نلاحظ إنتاج 232 مليون برميل طن معادل سنة 2005، حيث أنتجت شركة سوناطراك 167 مليون برميل طن مقابل 65 مليون برميل طن للشركات الأجنبية التي ارتفعت نسبة إنتاجها سنة 2007 إلى 72 مليون برميل طن معادل سنة 2007، ليتراجع إلى 59 مليون برميل طن بالشراكة مع سوناطراك سنة 2011.

لقد سمح فتح مجال الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات قبل وبعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ برفع الاحتياطات من البترول والغاز المتوفر بالجزائر عن طريق الاكتشافات المحققة من قبل سوناطراك لوحدها أو بالشراكة مع الشركات الأجنبية[1]، وتم إبرام 44 عقد شراكة، والجدول التالي يوضح الاكتشافات المحققة من قبل سوناطراك والأجانب للفترة (2000-2012).

الجدول رقم 03: الشراكة الأجنبية في ميدان الاستكشاف. (الوحدة: عدد)

السنوات	2000	2003	2006	2007	2009	2010	2011	2012
اكتشافات سوناطراك	5	3	9	8	9	27	19	21
اكتشافات عبر الشراكة	3	4	8	9	7	2	1	10
المجموع	8	7	17	17	16	29	20	31

المصدر: تقارير شركة سوناطراك على: www.sonatrach.dz.com/rapport_an.html

من خلال الجدول نلاحظ تطور عدد الآبار المكتشفة خلال الفترة 2000-2012 بالشراكة مع الشركات الأجنبية فارتفعت من 03 آبار سنة 2000 إلى 9 آبار سنة 2007، لتنخفض سنة 2009 إلى 7 آثار إلى 1 بئر واحد سنة 2011، لترتفع من جديد سنة 2012 إلى 10 آبار مكتشفة، وجاءت هذه الاكتشافات بالشراكة مع الشركات الأجنبية التي كان لها دور إستراتيجي في نقل التكنولوجيا إلى قطاع المحروقات، وما يؤكد ذلك هو تزايد عدد الآبار المكتشفة مقارنة بتلك المحققة قبل سنة 2005.

وسجل إنتاج الطاقة الأولية التجارية ارتفاعا محسوسا بنسبة 2% سنويا، خلال الفترة الممتدة من 2000-2012 حيث انتقلت الكمية المنتجة من 152 مليون طن مكافئ عام 2000 إلى 156 مليون

[1] ***المرجع نفسه***، ص 100.

طن مكافئ عام 2012، وقد كانت حصة إنتاج البترول الخام والمكثفات تمثل 43% من إجمالي الإنتاج الوطني، وهذا معناه أن مساهمة قطاع البترول والغاز الطبيعي خلال هذه الفترة بلغ 95% من إجمالي الإنتاج الوطني، وبلغت القيمة الإجمالية للاستثمار المباشرة في الجزائر خلال فترة 2000-2013 حوالي 30 مليار دولار، أي بمعدل 2,3 مليار دولار سنويا، وقد خصص من هذا المبلغ حوالي 87% لتطوير المكامن وذلك بفرض تحقيق أو الوصول إلى رفع وتحسين احتياطات المحروقات عن طريق البحث والاستكشاف لاستغلال المكامن المكتشفة وغير المستغلة وخلق قيمة مضافة وفرص عمل مباشرة وغير مباشرة.[1]

وبلغ حجم الاحتياطات البترولية والغازية في الجزائر أرقاما قياسية نتيجة فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي، والجدول التالي يوضح حجم هذه الاحتياطات.

الجدول رقم 04: الاحتياطات البترولية والغازية في الجزائر (2013) (مليون طن/ مليار م3)

الاحتياطات	الجزائر
البترول (مليون طن)	**1500**
الغاز (مليار م^3)	**4500**

المصدر:

1. BP Statisical Review of world Énergie, June 2015, p 06.
2. ATLAS Mondial des matières premières des ressources stratégiques, 2013, p 22.

نلاحظ من خلال هذا الجدول ارتفاع في حجم الاحتياطات لسنة 2013، حيث بلغ البترول 1500 مليون طن والغاز الطبيعي 4500 مليار م^3، وهذه الإحصائيات تجعل من الجزائر من أهم الدول من حيث الاحتياطات القابلة للاستخراج من المحروقات.[2]

[1] بلقاسم زياني، ***سياسات تسعير البترول والغاز الطبيعي وانعكاساتها على التنمية في الجزائر***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة باتنة 01: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017-2018)، ص 482-484.

[2] ***المرجع نفسه***، ص 486.

ونظرا للأهمية التي يحتلها قطاع البترول والغاز في الاقتصاد الوطني وتسجيله لتدفق معتبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة حتى سنة 2013 بمبلغ قدره 30 مليار دولار، توزعت مصادر هذه الاستثمارات على النحو التالي:

1/ الشركات الأوروبية 74,2 %.

2/ الشركات الآسيوية 14,7 %.

3/ الشركات الأمريكية 10%.

4/ باقي الشركات 1,1 % موزعة على دول العالم الأخرى.

وهذا ما يوضح سيطرة الشركات الأوربية للاستثمار في مجال المحروقات سواء قبل أو أثناء دخول اتفاق الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ سنة 2005 وصولا لسنة 2013 وكمية الاحتياطات المسجلة في قطاع الطاقة (المحروقات) نتيجة فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي.

- الاتفاق الإستراتيجي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حول الطاقة:

باعتبار الجزائر شريكا إستراتيجيا للاتحاد في مجال الطاقة وثاني مصدر للغاز الطبيعي بعد روسيا وهو ما جعل الحوار بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يأخذ بعدا جديدا بعد عدة سنوات من التفاوض، كلل بتوقيع مذكرة تفاهم حول الشراكة الإستراتيجية في مجال الطاقة بتاريخ 07 جويلية 2013، بعد زيارة رئيس اللجنة الأوروبية السيد "جوزي مانويل باروسو" الجزائر من أجل تأسيس شراكة إستراتيجية بين الطرفين في قطاع الطاقة، حيث سيسمح الاتفاق بهيكلة العلاقات الجزائرية الأوروبية في مجال الطاقة وتطوير الطاقة التقليدية والطاقات المتجددة، وزيادة تدفق الاستثمارات وتحويل التكنولوجيا التي طالما طالبت بها الجزائر، وكانت تعليمة بروكسل التي تقضي بتقسيم نشاطات إنتاج الطاقة ونقلها وتوزيعها من

أجل مكافحة أسواق الطاقة الجد مكثفة محور نقاش بين الطرفين، وأثارت استياء كل من الجزائر وروسيا باعتبارهما موزعين تقليديين لأوروبا.[1]

ومن بين الاتفاقيات في مجال الطاقة بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي تم التوقيع على إعلان النوايا المشترك للشراكة في مجال الطاقة بين الجزائر وألمانيا في 26 مارس 2015 في برلين من قبل وزير الطاقة ونائب المستشار والوزير الاتحادي للشؤون الاقتصادية والتجارة والطاقة، على هامش المؤتمر الدولي حول انتقال حوار الطاقة، ويهدف هذا الإعلان إلى تعزيز العلاقات الثنائية في مجال الطاقة من خلال من خلال إقامة حوار رفيع المستوى حول مختلف مواضيع سياسة الطاقة مثل تنويع مزيج الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة، تحسين كفاءة الطاقة وحماية البيئة.[2]

كذلك هناك شروع مشترك بين سوناطراك والشركة الفرنسية توتال TOTAL، سمي بمشروع STEP، تبدأ المواصفات اللازمة لإطلاق البناء في النصف الثاني من عام 2020 وبداية المجمع في منتصف عام 2023، وهو عبارة عن مجمع لإزالة البروبان وإنتاج مادة البولي بروبلين في أرزيو وستبلغ طاقته الإنتاجية 550,000 طن سنويا، والتي ستقوم STEP أيضا بتسويقها، وأن شركة TOTAL ستكون مسؤولة من خلال شبكتها الدولية للتسويق في أوروبا وتركيا وكذلك بعض الدول الإفريقية.

قدر المشروع بـ 1,4 مليار دولار، يتم تمويله بنسبة تصل إلى 70% عن طريق ائتمان بنكي تعاقد معه الجانب الجزائري مع البنك الوطني الجزائري (BNA)، يدخل في إطار عملية إحياء أعمال ونشاط البيترو كيمياويات.[3]

[1] الموقع الالكتروني: www.vitaminedz.com/Articles_18300-88872901.html في 2019/01/11.

[2] الموقع الالكتروني: www.energy.gov.dz/Français/index.php?page=cooperation-bilaterale-etmultilaterale في 2019/01/12.

[3] الموقع الالكتروني: www.Algerie.eco.com/projet=step-les-contrats-de-licence-seront-signes-incessumment/2019 في 2019/01/15.

وفي إطار شراكة الطاقة، تعهد الاتحاد الأوروبي والجزائر بتطوير شراكة إستراتيجية تكرس أمن الطاقة المتبادل المنفعة بينهما، حيث ترتبط الجزائر والاتحاد الأوروبي بمصالح إستراتيجية متبادلة، ولطالما كانت الجزائر ولا تزال واحدة من أكبر موردي الغاز الموثوق بهم في الاتحاد الأوروبي، فاتفقت الجزائر والاتحاد الأوروبي على زيادة الاستثمار ونقل التكنولوجيا والابتكار والخبرة والمعرفة من الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر.[1]

المطلب الثالث: الغاز الطبيعي ودوره في العلاقات الأورو جزائرية.

تعتبر الجزائر من الدول القريبة جغرافيا إلى الضفة الجنوبية لدول الاتحاد الأوروبي، كما أن تكلفة الحصول على الغاز منها تعد الأرخص سعرا مقارنة بالغاز الروسي، النرويجي أو الإيراني، وهي زبون وفي حيث لم يسبق وأن استغل صانع القرار في الجزائر من المتغير ووظفه سياسيا على غرار السلوك الروسي في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرون هذه السلوكيات دفعت العديد من دوائر صناعة القرار داخل البيت الأوروبي إلى التفكير في ضرورة تعزيز هذه العلاقات وتقويتها من خلال المشاركة في تمويل مشاريع ضخمة تضمن وصول الغاز إلى أسواقها وبكميات معتبرة، خاصة بعد نزعة التوجه نحو استهلاك الغاز كونه صديق للبيئة، فخصصت أموال ضخمة لإنشاء شبكة الأنابيب تسهل عملية هذا التواصل قصد تزويد أوروبا حتى لا تظل رهينة للأحداث السياسية وللضغوطات الروسية من حين لآخر.[2]

مع بداية القرن الواحد والعشرون أقدم الاتحاد الأوروبي على الفتح التدريجي لأسواقه الغازية بموجب تعليمة الغاز (رقم 98/30) أمام موردين جديد بعدما كانت حكرا على الشركات الوطنية للدول

[1] Les nouvelles priorités du partenaires UE, Algérie sur : http://ecas.europa.ev/delegation/algeria/31985/lesnouvelles_prioritesdupartenariat-UE-algerie.fr le 15/01/2019.

[2] د. العربي العربي، مستقبل العلاقات الجزائرية – الأوربية في ميدان الطاقة، أنابيب الغاز إستراتيجيات للتعاون أم مشاريع لتكريس التبعية، ***مجلة الإستراتيجية والتنمية***، م6، العدد 11، جويلية 2016، ص 281.

الأعضاء من أجل خلق جو من المنافسة يساهم في تخفيض الأسعار، وبالتالي ترك شركات التوزيع وكبار المشترين الصناعيين وأصحاب محطات الكهرباء حرية التعاقد مباشرة مع كبار المنتجين، وأيضا نقل الغاز وتخزينه مع الشركات المالكة للأنابيب، كل ذلك من أجل تقليل الاحتكار وإرساء أكثر شفافية فيه لتصل في الأخير على تخفيض التكاليف ومن ثم تخفيض الأسعار.[1]

لقد شهدت نسبة استهلاك الغاز في الاتحاد الأوروبي خلال السنوات الأخيرة ارتفاعا، وذلك راجع للالتزامات المرافقة لبروتوكول كيوتو القاضية بتخفيض نسبة الانبعاثات من ثاني أوكسيد الكربون، حيث سيتضاعف طلب دول الاتحاد الأوروبي على الغاز الطبيعي في الفترة الممتدة ما بين 2000-2030 ليسجل نسبة نمو 4,3 % مع حلول 2030.

وتدل المؤشرات الاقتصادية على أن استهلاك الدول الأوروبية من الغاز الطبيعي سجل نسبة 4,9 % في السنوات الأخيرة، أي بمعدل نمو قدر بـ 0,9 سنويا، مقارنة باستهلاك النفط والفحم الذي لم يتجاوز معدله ما بين 0,2 % إلى 0,5% ، هذا يبرز لنا أن أغلب الدول الأوروبية تعتمد على الخارج وتستورد كميات كبيرة من الغاز الطبيعي لتأمين حاجياتها الطاقوية[2]، حيث تعتبر الدول الأوربية الأمن الطاقوي من المداخيل المقدمة لتجسيد الأمن الجماعي.

<u>الفرع الأول</u>: الأمن الطاقوي الأوروبي.

أصبح أمن الطاقة موضوعا ذا أولوية في الإتحاد الأوروبي، ومع ذالك فقد ثبت أنه من الصعب للغايةً تصميم وتنفيذ سياسة مشتركة للطاقة، حيث يوجد اختلاف في سياسة الطاقة الخاصة بالدول الأعضاء مما يمنعها من الاتفاق على الأولويات المشتركة والتدابير الملموسة، حيث حققت إستراتجية الطاقة في الإتحاد الأوروبي تقدما جيدا في مجال الاستدامة، لكن تحقيق سوق الطاقة المشتركة وسياسة

[1] Commission de Communautés Européennes, **Une politique de l'énergie pour l'UE**, 2007, p 04.

[2] العربي العربي، ***مرجع سابق***، ص 285.

الطاقة الخارجية لا يزال يمثل تحديا، حيث أصبح أمن الطاقة مصدر قلق كبير للإتحاد الأوروبي، على الرغم من أن هذا الموضوع كان على جدول الأعمال منذ أزمة النفط 1974/1973 ، فقد استغرق الأمر في السنوات القليلة الماضية حتى يقوم بجهود جادة لصياغة سياسة مشتركة للطاقة، بسبب تزايد احتياجات الطاقة العالمية وانخفاض إنتاج الطاقة في أوروبا، والشكوك حول موثوقية تسليم الطاقة الروسية وارتفاع أسعار الطاقة و تغير المناخ[1]، فاعتمد المجلس الأوروبي في مارس 2007 " **سياسة الطاقة لأوروبا** " بحيث تقوم على ثلاثة أركان: **القدرة التنافسية، تأمين الإمداد والاستدامة.**

يعتبر مفهوم أمن الطاقة مفهوما جديدا، حيث أن" **تشرشل**" هو أول من طرح تعريفا لهذا المفهوم حيث أشار إلى أن "أمن الطاقة يكمن في التنوع والتنوع فقط" ، ويقصد بتعريفه التأكيد على تنويع المصادر الطاقوية وعدم الاعتماد على مصدر واحد[2].

أما الأمم المتحدة فقد عرفت أمن الطاقة سنة 1999 بأنه "الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات وبأشكال متعددة وبكميات كافية وبأسعار معقولة"، فاهتمام الأمم المتحدة بوضع تعريف لأمن الطاقة راجع لاقتناعها بأن العامل الطاقوي حيوي لضمان مستقبل أفضل للبشرية واستمرارية النمو الاقتصادي والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، ويختلف مفهوم أمن الطاقة من دولة لأخرى حسب طبيعة مفهوم السيادة الوطنية والعلاقات القائمة بين المنتجين والمستهلكين في المجال الطاقوي حيث تطور هذا المفهوم من ارتباطه بالسيادة على الموارد الطبيعية وحرية الدولة في تحديد أفضل السياسات لاستغلالها[3] .

ويقوم مفهوم أمن الطاقة عند الدول المصدرة لمصادر الطاقة عموما على أنه أمن الطلب بمعنى ضمان إنتاج كافي من مصادر الطاقة مع ضمان الطلب المستمر عليها وبأسعار تنافسية(عالية) تسدد

[1] -Daniel Möckli, **La Sécurité Energétiques En Europe**: Etat Et Perspectives, centre d'étude de Sécurité (CDS), Zurich, N36. 3eme année 2008.

[2] خديجة عرفة محمد، ***أمن الطاقة و آثاره الإستراتيجية***،(الرياض: جامعة نايف العربي للعلوم الأمنية، ط1،2014)، ص،52.

[3] حسين عبد الله، ***مستقبل النفط العربي***، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006)، ص،15.

تكاليف الاستثمار وتحقق عوائد مالية مهمة، بينما يقوم المفهوم عند الدول المستوردة لمصادر الطاقة على أنه أمن الإمدادات الطاقوية ومن بينها دول الإتحاد الأوروبي، بمعنى ضمان إمدادات طاقة كافية من موردين موثوق بهم مع ضمان الوصول الآمن لهذه الإمدادات دون خطر إعاقتها وبأسعار معقولة (منخفضة) من أجل الحفاظ على الأداء الاقتصادي ومعدلات النمو وبتكلفة اجتماعية أقل[1] وهكذا يصبح السعرين المنخفض والمرتفع أحد أهم تحديات ضمان أمن الطاقة بين الدول المصدرة والمستوردة لمصادر الطاقة ذالك أن فكرة السعر الملائم أو المناسب هي فكرة غامضة ومحيرة فالسعر الملائم لدولة ما، ليس ملائما لدولة أخرى. وهو ما يسهم بدوره في تقليص أوجه التعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة حتى يؤدي في الأخير إلى ما يسمى **بمعضلة الطاقة**، والتي تعني أن سعي الدولة نحو تحقيق أمن الطاقة الخاص بها سوف يؤثر في سياسات الطاقة للدول الأخرى[2].

لقد أدرك الإتحاد الأوروبي اعتماده على واردات الطاقة الخارجية بالكامل للمرة الأولى خلال الصدمة النفطية الأولى نتيجة الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973 مما دفع بدول الإتحاد الموافقة بعد ذلك على ضرورة وجود مقاربة مشتركة حول استلزام تشكيل مخزنات الطاقة، أين اتخذت المفوضية الأوروبية بناء إستراتيجية تتعلق بأمن إمدادات الطاقة جراء اعتمادها على الواردات، وبالتحديد سنة 2000 فيما سمته بالورقة الخضراء Green paper، حيث حددت نسبة تبعية الإتحاد الأوروبي للمصادر الخارجية بنسبة 50%. وهذه التبعية سببها الاستهلاك الكبير للنفط والغاز الطبيعي، مما قد يدفع دول الإتحاد الأوروبي إلى الاعتماد على ما نسبته 90% من الواردات النفطية والغاز الطبيعي، بحلول عام 2020[3].

---

[1] علي حسين باكير، تقديم محمد المجذوب،***التنافس الجيوستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة:دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات***، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010)، ص،48.

[2] عبد العاطي عمرو، ***أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية***،(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص،45.

[3] Vladimir, Jenicek V Krepl, **Energy and the European union faculty of international relations**, university of economics, Prague, Czech Republic, 2009, p,04.

زيادة على ذلك سيطرة كل من روسيا ومنظمة الأوبيك التي لها أكبر نسبة من الإمدادات الطاقوية لدول الإتحاد الأوروبي، إذ تمثل الأوبك حوالي 51% من إجمالي الواردات الأوروبية وروسيا كأكبر مورد للغاز الطبيعي بنسبة 36,7 % ، أصبح أمن الطاقة الأوروبي يعرف تحديات جديدة بعد حدوث مشاكل الإمداد الطاقوي في الدول التي تمر عبرها أنابيب النفط والغاز الطبيعي الروسية خاصة أثناء الأزمة الطاقوية بين روسيا وأوكرانيا في جانفي 2006 نتج عنه التوقف المفاجئ للتموين بالغاز الطبيعي الروسي نحو أوروبا مرورا بأوكرانيا، حيث يعتبر الإتحاد الأوروبي سوقا رئيسيا لصادرات روسيا الطاقوية، ف90% من صادرات الغاز الروسي[1] تذهب نحو دول الإتحاد الأوروبي.

يعاني الإتحاد الأوروبي دائما من التبعية العالية للواردات، بالإضافة إلى المخاوف المتزايدة حول موثوقية الدول الممونة التي تعاني من مشاكل داخلية ولا تعرف الاستقرار المستمر حيث أن الموردين الأساسيين للإتحاد الأوروبي هم روسيا، النرويج، الشرق الأوسط، دول الخليج، شمال إفريقيا، فمن بين هذه الدول تلعب روسيا والنرويج الدور الأكبر في الواردات الطاقوية لدول الإتحاد الأوروبي، خاصة النرويج تعتبر مصدر موثوق ومستقر بشكل كبير باعتبار أنها تملك ترابط كبير بين الغاز النرويجي وسوق الكهرباء الأوروبي[2].

لا تمتلك أغلب الدول الأوروبية سوى احتياطات ضئيلة من الموارد الطاقوية الأحفورية (البترول والغاز)، فبالنسبة للغاز الطبيعي فاحتياطات دول أوروبا مجتمعة تقع في أسفل ترتيب المناطق التي تحوز على احتياطات من الغاز الطبيعي، حيث تقع 38% من الاحتياطات العالمية في روسيا،35 %في بلدان

[1] Institut Montaigne, **Quelle politique de l'énergie pour l'union Européenne ?** Rapport, mars 2007 Paris 2007, P, 90.Sur : http//www.institut Montaigne .org/medias/rapport énergie-PDF.

[2] لطفي مزياني، ***الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشراكة الأورو جزائرية***، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2012/2011)، ص،90.

الشرق الأوسط،4% لإفريقيا، 3,6 % لآسيا،4,9 % لأمريكا الشمالية، أوروبا 3,5 %[1]، هذا وتستهلك دول أوروبا الغربية وحدها ما يقارب 18% من إجمالي الغاز الطبيعي المستهلك عالميا.

ومما زاد الوضع تعقيدا هو تخوف دول أوروبا من طموح روسيا الذي يهدف إلى إنشاء (كارتل للغاز) مع الدول الأخرى المنتجة للغاز الطبيعي،على غرار دول الأوبيك بحيث تكون روسيا على رأس المشروع مع إيران والجزائر وتأخذ على عاتقها تحقيق أمن الطلب وخدمة مصالح الدول المنتجة[2].

هذه الوضعية الطاقوية لدول الإتحاد الأوروبي تلزمها بوضع إستراتيجية طاقوية مستدامة بغرض مواجهة رهانات المستقبل من أجل ضمان إمدادها بالطاقة بعيدا عن الصدمات.

الفرع الثاني: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في تأمين إمداداته الطاقوية.

تعتبر التحديات الراهنة التي يواجهها الإتحاد الأوروبي لتأمين الإمدادات الطاقوية مسألة بالغة الأهمية، مما جعلها في طلب الانشغالات الأوروبية، فأوروبا دخلت في بيئة طاقوية جديدة حيث أن أسعار البترول والغاز تضاعفت في السنوات الأخيرة، والتبعية الأوروبية للخارج متوقع أن تصل إلى 70 % في سنة 2030، وفي إطار الكتاب الأخضر لسنة 2006 حول:إستراتيجية أوروبية من أجل طاقة آمنة تنافسية ومستدامة أين قدم الإتحاد الأهداف الرئيسية كالتالي:

- ✓ الاستمرارية: من أجل مواجهة تغير المناخ وترقية مصادر الطاقات المتجددة.
- ✓ التنافسية: من أجل تحسين الفعالية للشبكة الأوروبية من خلال بناء سوق محلية للطاقة.
- ✓ أمن الإمدادات: من أجل التوفيق بين العرض والطلب الطاقوي المحلي للإتحاد على المستوى الدولي.

[1] L.Bracic et Autre, **Bilan énergétique et écologique actuel in**:Actes de la 7éme journée de l'énergie sous la direction de prof Chems Eddine CHITOUR ; pour une stratégie énergétique de l'algérie a l'horison 2030, OPU,P 35.

[2] Institut Montaigne, Quelle Politique de l'énergie pour l'union Européenne ?, Rapport Mars, **op.cit**, 2007, P.90.

وفي 20 سبتمبر 2011 تبنت المفوضية الأوروبية خارطة طريق من أجل أوروبا فعالة في استغلال مواردها حيث توصي فيها بتبني مقاربة شاملة في العديد من الميادين على مستوى الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والتركيز على الموارد التي هي عرضة لطلب وضغط كبيرين مبنية على ميكانيزمات السوق وإعادة توجيه الآليات المالية وترقية إنتاج واستهلاك مستمرين[1].

إذا فهناك طريق واحد لضمان أمن الإمدادات للإتحاد الأوروبي وذلك من خلال تخفيض تبعيتها للواردات الخارجية عن طريق اتخاذ إجراءات داخلية والاعتماد على المصادر البديلة والمتجددة تحقيق الاكتفاء الذاتي، التخفيض من نسبة الاستهلاك فهذا سيساعد الإتحاد الأوروبي على صياغة سياسة خارجية فعالة في مجال الطاقة.

إن التحديان الرئيسيان اللذان يواجهان الإتحاد الأوروبي في مجال السياسة الطاقوية هي روسيا وتنويع استيراد الطاقة باستغلال أسواق الإمدادات العالمية.[2]

تعتمد المقاربة الأوروبية من أجل تطوير سياسة طاقوية مشتركة على إنشاء سوق أوروبية واسعة للطاقة والتي ترتكز على آليتين: ترقية التبادل الحر الذي يكفل الحصول على الطاقة ثم ضمان المنافسة الفعالة والتي يتم على إثرها جعل الأسعار في مستوى ثابت ومقبول وضمان الاختيار الحر المستهلك.

لذلك يرى الإتحاد الأوروبي أنه آن الأوان لتأسيس إستراتيجية طاقوية على مستوى السياسة الخارجية، مكل دولة عضو تتبع سياسة طاقوية خاصة بها تؤدي إلى أمن طاقوي[3].

وبالعودة للورقة الخضراء سنة 2006 التي تبناها الإتحاد الأوروبي والتي أطلقت من "خوسيه مانويل باروسو" رئيس المفوضية الأوروبية حيث قال نحن في عصر طاقة جديد، الطلب عليها في الإتحاد يرتفع، بينما الاحتياطات تنخفض، وهناك مناخ يتغير واستثمارات غير كافية.

---

[1] Bosh Lorez et Michael Rutumann, **Principes directeurs de la politique, Berne**, BHP- Hanser and Partner AG, Mai,2012,p 12.

[2] لطفي مزياني، ***مرجع سابق***، ص،97.

[3] ***المرجع نفسه***، ص، 100.

وعلى هذا الأساس وضعت أولويات رئيسية منها:

- إكمال سوق الغاز والكهرباء الأوروبي الداخلي.
- تعزيز التضامن مع الدول الأعضاء.
- تأسيس مزيج طاقة أكثر كفاءة واستمرارية.
- خلق نظرة متكاملة حول قضية تغير المناخ.
- تأسيس سياسة طاقوية خارجية متماسكة.

وعلى هذا الأساس تؤكد المفوضية من خلال إستراتيجيتها على تحسين أمن الإمدادات من خلال تنويع مزيج الطاقة في الإتحاد الأوروبي، ومن خلال تنويع مصادر وطرق الإمدادات الطاقوية المستوردة[1].

كذلك يمكن تعزيز الأمن الطاقوي الأوروبي من خلال تنويع مصادر الطاقة بالإضافة إلى مناطق العبور، فالإتحاد الأوروبي يسعى إلى ترقية وتحسين البنى التحتية للطاقة في المناطق المجاورة، بالإضافة إلى مشاريع الغاز التي تقررت والتي ما زالت قيد التخطيط منها: شمال إفريقيا، الشرق الأوسط، منطقة قزوين وروسيا.

فبنجاح هذه المشاريع يستطيع الإتحاد الأوروبي أن يخلق ممرات جديدة وقدرة استيراد جديدة، بالإضافة إلى إقامة محطات الغاز المسال GNL يمكن أن تمنح مساهمة في أمن إمدادات الطاقة.

إن استعمال الغاز الطبيعي ينمو في أوروبا ويكثر استعماله بسرعة، فهو أكثر استعمالا في توليد الكهرباء وأنظف على البيئة من النفط والفحم، حيث تتزود أوروبا بهذا المصدر عن طريق خطوط أنابيب هم: روسيا والجزائر.

[1] BAHGAT Gawdat**, Europe's Security: Challenge and Opportunes**, International affair, vol 82, n 05, 2006, p, 962.

فتنويع مصادر الطاقة وطرق العبور للإمدادات أمر أساسي لأمن الطاقة، لأن تقديم مصدر موثوق لكل الإمدادات يعتمد على مدى كفاءة البنية التحتية للطاقة وتعزيز التعاون والعلاقات الثنائية التي تعود بالفائدة مع الشركاء الخارجيين[1].

كذلك وضع الإتحاد الأوروبي إستراتيجية مبنية على عقد حوارات مع الدول المنتجة للغاز الطبيعي للمساهمة في تأمين إمدادات الطاقة، ومن بينها الحوار الذي يجمع بين الجزائر وإسبانيا وكذلك الجزائر وإيطاليا، فهذه الواردات تدور أساسا حول الغاز الطبيعي من الجزائر إلى هذه الدول، حيث وقعتا كل من الشركة الجزائرية والإسبانية اتفاقية لمدة 20 سنة تقضي بتوزيع الغاز الطبيعي المسال مما يضمن لإسبانيا مطالبها للغاز الطبيعي المسال خلال هذه المدة[2].

ومن أجل تعزيز أمن الإمدادات من الغاز الطبيعي وتخفيض التبعية الأوروبية طاقويا لروسيا تم استحداث أطر رئيسية لجهود الإتحاد الأوروبي تمثلت في إجراءات داخلية وخارجية لأمن الطاقة والتي أجملت أهدافها وثيقة رقم (330) الصادرة عن مفوضية الإتحاد الأوروبي في ماي 2014 والمعنونة ب: الإستراتيجية الأوروبية لأمن الطاقة لعام 2014 والتي حددت مجموعة من الأهداف الرئيسية التي وجب على دول الإتحاد الأوروبي تنفيذها جماعيا وهي كالآتي[3]:

1- إجراءات فورية تهدف إلى زيادة قدرة الإتحاد الأوروبي، للتغلب على الإنقطاعات الكبرى خلال فصل الشتاء 2015/2014.

2- تعزيز آليات الطوارئ وحماية البنية التحتية الإستراتيجية.

3- اعتدال الطلب على الطاقة.

4- بناء السوق الداخلية المتكاملة.

---

[1] Européenne Commission, **Energie Security: Infrastructure and Géopolitiques**, Delegation of the Européenne Commission to the USA , 2009, p 04.

[2] لطفي مزياني، ***مرجع سابق***، ص109.

[3] Européenne Commission, Européenne Security Stratégie, Com/2014/330 final 15/09/2018 at : http://www.ec.europa.eu/energy/../20140528-energy security-communication.pdf,p 03

5- زيادة إنتاج الطاقة في الإتحاد الأوروبي.

6- مواصلة تطوير تكنولوجيا الطاقة.

7- تنويع الإمدادات الخارجية والبنية التحتية المرتبطة بها.

8- تحسين تنسيق السياسات الوطنية في مجال الطاقة و حدودية التفاوض.

وأدرجت الإستراتيجية الأوروبية في مجال أمن الإمدادات، مفهوم التدفق العكسي الذي يقوم أساسا على التدفق وتسهيل تدفقات الغاز في أوقات الطوارئ من محطات الغاز الطبيعي المسال المقامة في فرنسا، إسبانيا والبرتغال إلى دول الجزء الأوسط من أوروبا، بهدف التأسيس العملي لآلية التضامن الأوروبي في مجال أمن الطاقة،وزادت قدرات التدفق العكسي منذ أزمة الغاز الثانية بين أوكرانيا وروسيا سنة2009 [1]. وتعد دول جنوب المتوسط وخاصة الجزائر كشريك رئيسي في المنطقة يضمن لدول الإتحاد الأوروبي استمرارية الإمدادات الطاقوية خاصة في مجال الغاز الطبيعي، حيث دخلت أوروبا في علاقات طاقوية من أجل تنويع مصادر الطاقة، حيث يتم نقل إمدادات الغاز الطبيعي عن طريق خطوط الأنابيب إلى أوروبا، إن تعبر دول الإتحاد الأوروبي جزء من خطوط أنابيب الغاز من خلال مشروعين هما:خط أنابيب الغاز عبر البحر المتوسط، وخط أنابيب الغاز الأورو-مغربي، بالإضافة إلى مشروعي سير غاز (الجزائر-إسبانيا) وقالسي (الجزائر-ايطاليا)، بحيث لهم مساهمة كبيرة في تأمين إمدادات الطاقة للإتحاد الأوروبي في المستقبل، وبفضل هذه المشاريع يكسب الإتحاد الأوروبي فرصة الوصول إلى الاحتياطات من هذه المناطق وفرصة لتنويع مورديها من الغاز الطبيعي[2].

[1] أ. لخضر نويوة، أمن الطاقة للإتحاد الأوروبي:الغاز الطبيعي نموذجا، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02، الجزائر، في:2018/10/15 على: **http:/www.asjp.cerist.dz/en/article/25839**

[2] لطفي مزياني، ***مرجع سابق***، ص122.

الفرع الثالث: قدرات الجزائر في مجال الغاز الطبيعي ومساهمتها في أمن الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي.

تكمن أهمية الغاز الطبيعي الجزائري في كون الجزائر الدولة الأفضل والأقرب بالنسبة للدول الواقعة على ساحل البحر البيض المتوسط والتي تتميز باستهلاكها الواسع لهذا النوع من الطاقة في ظل السياسات التي تهدف إلى تقليص نسبة الانبعاثات الضارة والملوثة لثاني أكسيد الكربون، وبعد صدور القانون التعديلي للمحروقات رقم 21/91 سنة 1991، تحولت الجزائر من بلد منتج للبترول بصفة أساسية إلى منتج ومصدر للغاز، من خلال وضع إستراتيجية غازية تهدف إلى تصدير 60 مليار م^3 من الغاز سنويا، وفق سياسة تجارية لبلوغ أقصى حد لتثمين الغاز الطبيعي في السوق العالمية، خاصة الأوروبية بسبب دور أوروبا الرئيسي في حصة الطلب على الغاز من جهة، ومن جهة أخرى موقعها الجغرافي بالنسبة للجزائر.[1]

وتعد الجزائر من الأربع موردين الأساسيين لأوروبا للغاز الطبيعي إلى جانب روسيا، النرويج، هولندا، حيث هدفت الإستراتيجية الغازية للجزائر منذ سنة 2005 إلى تثمين مواردها الغازية من خلال:[2]

- ❖ الحفاظ على الاحتياطات الإستراتيجية على المدى البعيد.
- ❖ الإعلان عن برنامج مكثف لتوسيع شبكة النقل ومنشآت الغاز.
- ❖ رفع صادراتها من الغاز الطبيعي لأكثر من 172 مليار م^3 بحلول عام 2020.

يشكل محور الطاقة عنصرا حيويا في العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي والجزائر لما له من أهمية في تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي الذي يضمن له أمن التموين، حيث أنه تضمن إعلان برشلونة عام 1995 مشروع الشراكة الأورو متوسطية تكثيف الحوار في مجال السياسات الطاقوية، اعتبارا

---

[1] سهام بشكيط، *"مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي"*، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2008)، ص 37.

[2] ***مجلة الطاقة والمناجم***، العدد 08، جانفي 2008، ص 08.

لمحورية عنصر الطاقة في الشراكة الاقتصادية بين أوروبا والمنطقة المتوسطية ومنها الجزائر التي تعد من بين الدول المغاربية التي تمتلك الغاز الطبيعي كمورد إستراتيجي بالنسبة للدول الأوروبية.

إن الجزائر تدرك أهمية الطاقة بالنسبة للأمن الأوروبي، وعليه فهي تلعب دور الشريك المتزن والضامن لاستمرار تدفق الغاز لأوروبا، وهي الصفة الدبلوماسية التي يطلقها الأوروبيون على الجزائر، وستبقى الجزائر هي الشريك الإستراتيجي الهام لتأمين الطاقة بالنسبة لأوروبا في السنوات القادمة بسبب تزايد حاجيات دول الاتحاد الأوروبي للطاقة، حيث ازدادت الواردات من 40% سنة 1999 إلى 50% سنة 2010 إلى 70% سنة 2020 وستصل إلى 85% سنة 2030.[1]

يقدر حجم احتياطي الغاز الطبيعي في العالم بـ 187,1 ترليون م^3 عام 2010، حيث تحتل روسيا المرتبة الأولى على صعيد الاحتياطات المولدة من الغاز الطبيعي بواقع 44,8 ترليون م^3، تليها إيران بواقع 29,6 ترليون م^3، وجاءت قطر في المرتبة الثالثة بواقع 25,3 ترليون م^3، بينما الجزائر جاءت في المرتبة التاسعة[2] بـ 4,5 ترليون م^3.

وباعتبار المحروقات المركز الأساسي ضمن الميزان التجاري الجزائري بنسبة 97% من إيرادات الصادرات فلابد من التطرق لأهم وحدات فصل ومعالجة الغاز الطبيعي الموجودة في الجزائر:[3]

وحدة حقل حاسي الرمل: الذي يعد بمثابة القلب النابض لإنتاج الغاز الطبيعي، حيث وصلت الطاقة الإنتاجية لوحداته عام 1999 إلى:

- 104,4 مليار م^3 / السنة من الغاز الجاف.
- 20 مليون طن / السنة من المكثفات.
- 4,4 مليار طن / السنة من غاز البترول المسال.

[1] لطفي مزياني، ***مرجع سابق***، ص 150.

[2] الموقع الالكتروني: **stadies.alj.acera.net/ar/reports/2011/12/20111211120941.html** في 2019/01/18.

[3] Sonatrach, **La fiche technique de l'unité Hassi R'mel**, Alger, 2000.

- 67,9 م^3 / السنة من الغاز المعاد حقنه.

وحدة حاسي مسعود: حيث يصل عدد الآبار التي تم حقنها إلى 1000 بئر، وتصل الطاقة لوحدات هذا المجتمع المتعلقة بنشاط الغاز الطبيعي إلى:

- 08 وحدات لفصل الغاز الجاف بـ 11 مليار م^3/السنة.
- 03 وحدات لاستخلاص غاز البترول المسال والمكثفات بحوالي 2,4 مليون طن/السنة.
- 13 وحدة لإعادة حقن الغاز بـ 15,3 مليار م^3/السنة.

مجمع عين صالح: لمعالجة الغاز الطبيعي الذي دخل حيز الخدمة عام 2006، حيث تبلغ طاقته 9 مليار م^3/السنة من الغاز الطبيعي.

مجمع عين أمناس: وهو كذلك تبلغ طاقته حوالي 9 مليار م^3 من الغاز الطبيعي[1] مع 50 إلى 60 ألف برميل في اليوم من المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي.

مشروع قاس طويل لـ GNL: حيث أمضت سوناطراك والمجموعة الإسبانية Repsol YRF/GAZ Natural في 2004/12/21 عقد لإنجاز مشروع متكامل لتنمية واستكشاف وتمييع وتصريف الغاز الطبيعي، وذلك بالعمل على احتياطات مؤكدة تبلغ 219 مليار م^3 من الغاز الطبيعي وبأنواع مختلفة ويمتد العقد لمدة 30 سنة.

الخط المباشر "الجزائر – أوروبا" عبر إسبانيا MEDGAZ: حيث قامت سوناطراك ومجموعة "سيبسا" الإسبانية بإنشاء شركة MEDGAZ لإنشاء مشروع أنبوب لنقل الغاز مباشرة بين أوروبا والجزائر

[1] APRC, Arab Petroleum Research centre, **Natural Gaz Surevey Middle East & North Africa**, 2007, p 69.

عبر إسبانيا، قدرت تكاليف الاستثمار بحوالي 900 مليون يورو، حيث بدأ العمل به في 01 أفريل 2011 بأول دفعة إلى إسبانيا.[1]

الشكل رقم 03: خط الغاز الرابط بين الجزائر وأوروبا عبر إسبانيا .MEDGAZ

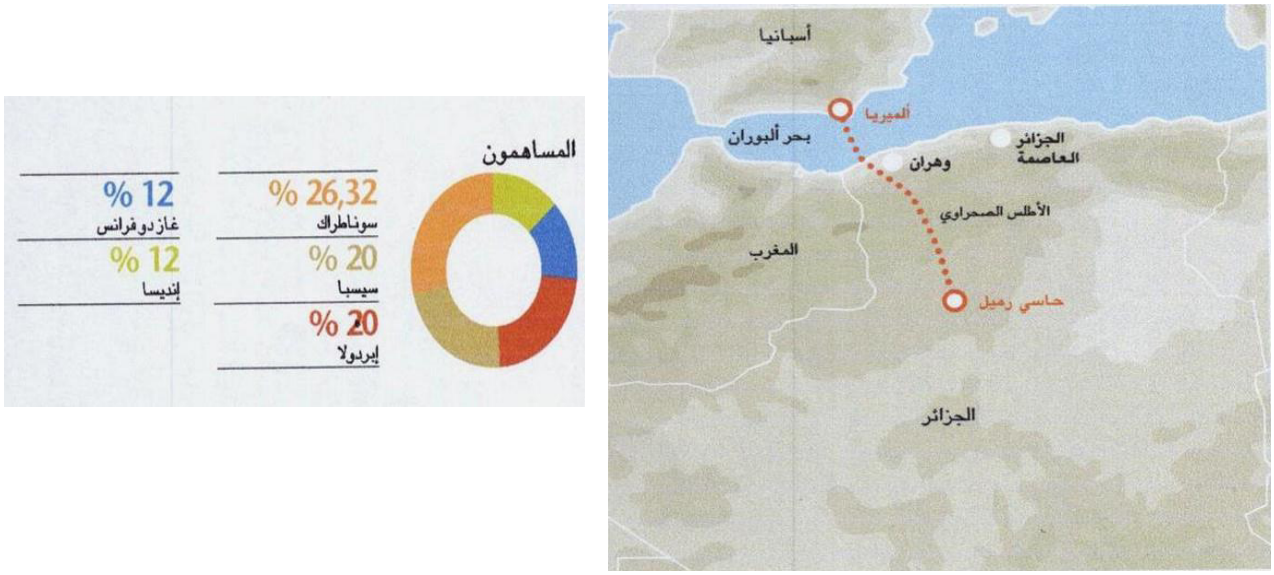

المصدر: سوناطراك، التقرير السنوي 2006، ص 38.

خط قالسي "الجزائر – إيطاليا" GALSI: حيث تم تأسيس شركة GALSI لبناء مشروع نقل الغاز مباشرة بين إيطاليا والجزائر عبر سردينيا حتى شمال روما بقدرة أولية هي 8 مليار م^3/السنة، يزود هذا الأنبوب إيطاليا، جنوب فرنسا، ودول أوروبا، شمال الألب، وكان من المزمع أن يدخل الخدمة نهاية 2012.[2]

[1] علي سدي، *"دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي"*، المؤتمر الدولي أيام 7-8 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 14.

[2] La Revue Sonatrach, **GALSI**, Un rapport qui sécurise l'approvisionnement en Gaz a long terme de l'Italie par la direction communication et stratégie d'image, n° 55, Avril 2008, p 20.

الشكل رقم 04:خط الغاز الرابط بين الجزائر وأوروبا عبر إيطاليا.GALSI

المصدر: سوناطراك، التقرير السنوي 2006، مرجع سابق، ص 39.

خط أنريكوماتي: الرابط بين حاسي الرمل – واد الصفصاف "تونس – إيطاليا"، دخل الخدمة سنة 1995 بطاقة تبلغ 24 مليار م^3، وبحد أقصى 30 مليار م^3/السنة.

خط دوران فاريل: "المغرب – إسبانيا – البرتغال"، يمتد من الجزائر إلى إسبانيا مرورا بوجدة المغربية، دخل قيد التشغيل في نوفمبر 1996 وتستلم المغرب نحو 600 مليون م^3 من الغاز سنويا كمصاريف عبور من شركة خطوط أنابيب أوروبا – المغرب المحدودة (EMPL).[1]

كذلك هناك عقود شراكة تربط الاتحاد الأوروبي مع الجزائر بعد إمضاء اتفاق الشراكة.

عقود الشراكة مع بريطانيا: من طرف شركة "BP Statoil" التي تهدف إلى إنجاز مشروع عين صالح لإنتاج 9 مليار م^3/السنة من الغاز، وبلغت قيمة المشروع 2,5 مليار دولار، ودخل عملية الإنتاج الفعلي شهر جويلية 2004، بالإضافة لمشروع غاز عين أمناس بقيمة 1,69 مليار دولار، الهدف منه تطوير آبار الغاز في المنطقة لإنتاج حوالي 8 مليار م^3 من الغاز الطبيعي.

[1] سمير القرعيش، خطوط أنابيب نقل البترول في الأقطار العربية، ***مجلة النفط والتعاون العربي***، م 34، العدد 127، 2008، ص. 38.

عقود الشراكة مع إيطاليا: من طرف شركة Enel[1]، حيث أمضت سوناطراك عقد بتاريخ 18 فيفري 2007 مع شركة Enel لبيع الغاز الطبيعي على المدى البعيد بحجم 1 مليار م3/السنة موجهة إلى السوق الإيطالية عبر أنبوب "Enrico Mattei" ابتداء من سنة 2008.

عقود الشراكة مع إسبانيا: من طرف شركة "Endensa" مع سوناطراك بتوقيع عقد بيع/شراء الغاز الطبيعي، ويصل حجم التزويد 0,96 مليار م3/السنة عبر الخط الجديد لأنابيب نقل الغاز الذي يصل الجزائر مباشرة بإسبانيا، يهدف إلى نقل ما حجمه 8 مليار م3 اعتبارا من نهاية عام 2008.

عقود الشراكة مع البرتغال: من طرف شركة "EDP" طبقا لأحكام مذكرة التفاهم الموقع عليها بتاريخ 11 أفريل 2007 لإرساء الشراكة الإستراتيجية التي تشمل مجالات الغاز الطبيعي والكهرباء في شبه الجزيرة الإيبرية.

تنص هذه الاتفاقيات على قيام سوناطراك بتموين شركة "EDP" بالغاز الطبيعي على المدى الطويل بكمية سنوية متفق عليها تقدر بـ 1,6 مليار م3 سنويا.[2]

تعتبر مساهمة الجزائر من خلال إستراتيجيتها لتصدير الغاز الطبيعي وإبرام عقود الشراكة أهم شريك غازي في منطقة جنوب المتوسط لتأمين مستقبل الطاقة للاتحاد الأوروبي حيث أنها أصبحت المورد الرئيسي لإيطاليا بنسبة 39% من واردات الغاز الطبيعي عام 2006[3]، والمورد الرئيسي لإسبانيا من خلال توفير 52% من وارداتها من الغاز، والمورد الأول للبرتغال عن طريق توفير 39% من وارداتها من الغاز.

---

[1] سوناطراك، ***التقرير السنوي***، 2006، ص 27.

[2] سفيان معامير، ***ترشيد استغلال الغاز الطبيعي وانعكاساته الاقتصادية على التنمية في الجزائر***، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2011)، ص 143.

[3] La revue Sonatrach, **Alger capital mondiale du GNL en 2010**, n° 52, Mai 2007, p 27.

أما من حيث التسويق، صدرت الجزائر في عام 2006، أي سنة بعد دخول اتفاق الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ 62 مليار م3 من الغاز، 60% منها عب خطوط أنابيب الغاز و40% منها عبر ناقلات الغاز الطبيعي المسال GNL حيث بلغت قدرات التصدير في مجال الغاز بالنسبة لشركة سوناطراك 38 مليار م3، وبعد زيادة الطلب على الغاز الجزائري خاصة دول الاتحاد الأوروبي، عملت الجزائر على زيادة صادراتها من الغاز لتصل إلى 85 مليار م3 عام 2010، وهذا عن طريق اثنين من خطوط أنابيب الغاز الكبيرة التي تزود أوروبا وتتمثل في خط GME وخط أنابيب الغاز المغاربي الأوروبي بالإضافة إلى تعزيزها بالخطين اللذان يعبران عبر تونس والمغرب بخط أنابيب غاز الغواصات بالشراكة مع مختلف المتعاملين الأوروبيين.

الجزائر تلعب دورا مركزيا في معادلة أمن الطاقة لأوروبا نظرا لمرونتها وقدرتها على تزويد السوق الأوروبية[1]، خاصة دول جنوب أوروبا وهذا لما تملكه من أسطول ناقلات الغاز الطبيعي المسال الذي يتكون من 09 ناقلات عام 2007، وللغاز الجزائري مكانة تكتسي طابعا خاصا في العلاقات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي باعتبارها موردا جديدا، كفرنسا التي لها عقود شراكة بين "شركة فرنسا للغاز وشركة سوناطراك" يشمل تموين فرنسا بالغاز المميع لضمان استيراد الغاز الجزائري تفاديا لأي أزمة في المستقبل ضمن المباحثات الجزائرية الفرنسية في 10 جويلية 2007، التي تهدف إلى البحث عن بدائل أخرى للغاز الروسي وتجنبها النتائج السلبية التي نتجت عن الأزمة الأوكرانية[2]، كذلك يلعب الغاز الجزائري دورا كبيرا في تدعيم العلاقات الجزائرية الإيطالية، حيث تستعمل إيطاليا الغاز في إنتاج الطاقة الكهربائية تفاديا لتلويث المحيط من جهة ولثبات سعر الغاز من جهة أخرى.

---

[1] Dr. Boukrif Nouara Née Djemah, **« Le Gaz Algérien dans l'équation de l'approvisionnement du Marché Européen »**, Recherches économiques managérial, n° 04, 2008, p 22.

[2] مروان حرب، ***أوروبا تعيش أزمة غاز... الحرب الطاقة"***، بانوراما للصحافة، 31 جويلية 2007، ص 09.

الفرع الرابع: تحديات الغاز الجزائري ورهان تأمين طاقة الاتحاد الأوروبي مستقبلا.

تواجه الجزائر تحديات كبيرة في تأمين سوق الطاقة الأوربية نظرا للتنافس الدولي على سوق الطاقة الأوروبية خاصة روسيا في مجال الغاز الطبيعي، ونظرا لوعي الجزائر بأن الاتحاد الأوروبي بحاجة إليها لتموينه بالطاقة جعلها تتخذ العديد من الإجراءات والتدابير التي من شأنها تعزيز قدراتها ومكانتها في معادلة التموين الأوروبي بالطاقة، ويرى "فرنسيس غيلاس" أن هناك أربعة عناصر إستراتيجية تربط الجزائر بالاتحاد الأوروبي.[1]

- تاريخ الجزائر في إنتاج الغاز الطبيعي المميع.
- قدرتها الكبيرة على الإنتاج والتصدير، يمكنها الوصول إلى 120 مليار م^3 سنويا مع حلول 2020.
- الاحتياطات الجزائرية الضخمة.
- تكلفة الغاز الجزائري نصف تكلفة الغاز الروسي النرويجي.

إن الرغبة الجزائرية في الوصول إلى أسواق بعيدة من خلال كل المشاريع الموجودة، لم يخلو من العراقيل والتصديات خاصة من قبل الغاز الروسي، فشركة غاز بروم (Gaz Prome) تعمل جاهدة للاستفادة من السوق الأوروبية واحتلال الريادة في تزويدها بالغاز من خلال الأنابيب نظرا لدورها الكبير في سوق الطاقة خاصة منه سوق الغاز بكل أنواعه، أنبوب تيار الشمال (North Stream) بقدرة نقل 27 مليار م^3 الذي يمر عبر أوكرانيا، إلى جانب أنبوب تيار الجنوب (South Stream) الذي يسعى لنقل ضعف كمية أنبوب تيار الشمال بتكلفة قدرت بـ 13 مليار دولار، هذا الأنبوب هو المنافس الرئيسي

[1] GAMACHE Hamid, **« Gaz, L ' Algérie Renforce SA position en Europe »**, Quotidien d'Oran, Algérie, 13 Décembre 2006.

لصادرات سوناطراك من الغاز حيث يهدف إلى تزويد كل من بلغاريا، صربيا، المجر، سلوفينيا، النمسا، اليونان وإيطاليا مرورا بالبحر الأسود ومنطقة البلقان بقدرة تصديرية 63 مليار م^3.

هذه المشاريع تؤثر على مشروع قالسي الذي يربط الجزائر بإيطاليا حيث أن تكاليفه سترتفع بنسبة 15% مقارنة بأنبوب تيار الجنوب ما يطرح مسألة المردودية.[1]

تحدي آخر يواجه الغاز الجزائري هو الخلاف القائم حول مدة العقود المبرمة بين الجزائر والشركات البترولية التابعة لدول الاتحاد الأوروبي، حيث احتج الأوربيون وصرحوا بأن العقود طويلة الأمد غير تنافسية ولا تعكس واقع السوق في أوروبا، لأن السوق حسبهم تحتاج إلى صيغ من العقود قصيرة الأمد والتي تتمتع بالتنافسية والمرونة[2]، غير أن الطرف الجزائري أكد على ضرورة الإبقاء على العقود طويلة الأمد التي تشجع الجزائر على الاستثمار أكثر في مجال البحث والتنقيب، مشيرا إلى وجود إمكانية تقبل مشاريع طويلة الأمد وتمويلها بالاعتماد على عقود قصيرة الأمد.

هذه التحديات الجيو–إستراتيجية جعلت سوق الغاز يتزعزع و سوناطراك أيضا، كما أعلنت الحكومة الإيطالية شهر ماي 2013 تخفيض وارداتها من الغاز وتأثيرات ذلك على أنبوب (Transmed)، من جهة أخرى فإن مشروع "ميدغاز عبر إسبانيا" الذي تملك فيه الجزائر الحصة الأكبر من الأسهم بـ 26%، وحسب وكالة رويترز أن شركتان اسبانيتان (Endesa) و(Iberdrola) يتفاوضان مع سوناطراك قصد الخروج من المشروع.

هذه المؤشرات كلها عناصر إرباكية لموقف شركة سوناطراك في سوق الغاز الدولية[3]، ولهذا تعمل الجزائر للتوجه نحو الطاقات المتجددة التي تستمد من الموارد الطبيعية التي تتجدد، حيث بدأت الجزائر تهتم بديناميكية جديدة لطاقة خضراء من خلال برنامج تطوير الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة "ENR"

[1] العربي العربي، ***مرجع سابق***، ص 301–302.

[2] أوروبا تريد مزيدا من غاز الجزائر بأسعار تنافسية، الموقع الالكتروني: http://www.aljazeera.net في 20 جانفي 2019.

[3] العربي العربي، ***مرجع سابق***، ص 303.

الذي صادق عليه مجلس الوزراء عام 2011، حيث تضمن الجزائر على إستراتيجية تنمية الموارد المتجددة مثل الطاقة الشمسية من أجل تنويع مصادر الطاقة، وتستند هذه الاختيارات الإستراتيجية على الإمكانيات الهائلة للجزائر في مجال الطاقة الشمسية، فمن المنتظر الوصول إلى 37% من إنتاج الكهرباء بحلول 2030[1]، أي ما يمثل 27% من الحصيلة الوطنية لإنتاج الكهرباء وهو ما يسمح من ادخاره 300 مليار م^3 من الغاز الطبيعي، ما يعادل 8 أضعاف الاستهلاك الوطني من هذه المادة الحيوية لعام 2014، وبالتالي يتم تصديره نحو الخارج مستقبلا.[2]

كذلك تراهن الجزائر مستقبلا على التوجه نحو إنتاج الغاز الصخري لما لها من الإمكانيات في هذا المجال فهي تملك 6500 مليار م^3 من احتياطات الغاز الصخري وتأتي الجزائر في المرتبة التاسعة بعد ليبيا وتتصدر الصين المرتبة الأولى بـ 3610 مليار م^3 من الغاز الصخري والولايات المتحدة الأمريكية بـ 24400 مليار م^3 كاحتياط[3]، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية ستحافظ على ميزتها التنافسية في الغاز الصخري كمادة أولية ومصدر للطاقة حتى عام 2020، التي تأكد في إحدى تقاريرها أن هذه الطاقة ستلبي احتياجاتها وأن الدول المنتجة للطاقات التقليدية ستتعرض لمخاطر كبرى في آفاق 2030.

بناء على ما تم تناوله، يبقى الغاز الجزائري يمثل أحد أهم المتغيرات الإستراتيجية في الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي نظرا لحاجة دول الاتحاد الأوروبي للغاز الجزائري في تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي كمصدر تموين يدخل في عملية تنويع مصادر التموين الطاقوي الأوروبي والتقليل من

---

[1] د. حكيم غريب، ***البعد الطاقوي في العلاقات الجزائرية الأوروبية: الواقع والآفاق***، الملتقى الدولي حول الأمن الطاقوي بين التحديات والرهانات، جامعة قالمة، أيام 25-26 أكتوبر 2016، ص 492-493.

[2] ANDI, http://andi.dz/index.php/ar/lesenergiesrenouvlables, November 2017.

[3] **Atlas Mondiale des matières premières de resources stratégiques**, 2013, p 22.

هيمنة الحصة الروسية في حصيلة الاستهلاك الأوروبي، حيث تحول الغاز الروسي إلى عامل سياسي يستعمل كورقة ضغط خاصة أثناء النزاعات الجيوبوليتيكية.

فالاتحاد الأوروبي بحاجة للجزائر لتموينه بالطاقة وفق منطق "الحاجة إلى الجزائر لا تعني الاستغناء عن روسيا"[1]، فالجزائر تبقى شريك مهم ومضمون، وعليه فعلى الجزائر تطوير استثماراتها في مجال الغاز الطبيعي لتأمين الإمدادات الطاقوية لدول الاتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: البعد الصناعي في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر.

سعت الجزائر من خلال اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية إلى تطوير التعاون الصناعي بين الشركات الأوروبية الجزائرية وذلك من خلال تشجيع التعاون المباشر بين الطرفين واحتكاك المؤسسات الاقتصادية الوطنية بالمؤسسات الاقتصادية الأوروبية خاصة مؤسسات القطاع الصناعي لأنها ستكون أكثر عرضة للمنافسة الأوروبية في ظل منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية، كما نصت الاتفاقية على دعم جهود تحديث الصناعة التي يقوم بها القطاعات العام والخاص في الجزائر وتعزيز تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: واقع الصناعة الجزائرية.

إن واقع الصناعة الجزائرية وما تتصف به من خصائص تشير بمجملها إلى ضعف هذه الصناعة وتأخرها عن مواكبة التطورات العالمية، مما يجعلها غير قادرة على الاستمرار والمنافسة، ويتسم التصنيع في الجزائر بجملة من الخصائص تتعلق بصلب العملية التصنيعية كضعف الإنتاج الصناعي حيث لا تتعدى الصناعات التحويلية 13% في الإنتاج المحلي الإجمالي، كما أنها لم تستطع أن تصنع سلعا

[1] حكيم غريب، ***مرجع سابق***، ص 497-498.

إستراتيجية تسمح لها بأن تحتل مركزا خاصا في السوق الدولية، بالإضافة إلى خاصية ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية، حيث تتصف الصناعة الجزائرية عموما شأنها في ذلك شأن كثير من البلدان النامية بضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية لجميع عناصر الإنتاج، أي بضعف الإنتاجية الكلية.[1]

كذلك تعتبر العملية الصناعية عملية كمية وليست كمية نوعية، أي أنها تركز اهتمامها على الإنتاج الكمي مع إهمال النوعية أو إلى اهتمام ضعف بنوعية المنتوج والعمل على تطويره بما يتفق مع تطور أذواق المستهلكين، حيث لا تزال مسألة التكلفة والنوعية قائمة وتشكل أحد أهم التحديات التي تقف أمامها الصناعة الجزائرية إن تقدم الصناعة مرهون بتقدم التكنولوجيا والجزائر تعتمد على التكنولوجيا المستوردة وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، فالتكنولوجيا أدخلت على عالم الصناعة أساليب حديثة في عملية الإنتاج والإدارة والتسويق، لكن الصناعة في البلدان النامية ومنها الجزائر مدينة على عملية نقل التكنولوجيا للبلدان الصناعية.

كذلك يجب أن يتمتع الجهاز الإنتاجي بالمرونة الكافية التي تكتسبه القدرة على زيادة الإنتاج في حالة زيادة الطلب باستخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وهذا ما لا تجده في الصناعة الجزائرية حيث تستخدم تكنولوجيا متقادمة وبطيئة لا تتوفر فيها المرونة وهذا ما يشكل عقبة كبيرة أمام الصناعة المحلية في تحويلها إلى الإستراتيجية الصناعية من أجل التصدير.[2]

تؤثر معوقات الإنتاج الصناعي على قدرة هذا القطاع على التصدير وبالتالي فشل أي سياسة خاصة بتنمية صادراته ومن بين هذه المعوقات ما يلي:[3]

---

[1] د. عبود زرقين، إستراتيجية تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية في ضوء الاندماج في النظام التجاري الجزائري، ***المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي***، م2، العدد 01، ديسمبر 2014، ص 71.

[2] عبد المومن قواوسي، ***أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر خلال المدة 1990-2010***، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011-2012)، ص ص 113-114.

[3] د. عبود زرقين، ***مرجع سابق***، ص 79.

1/ عدم توافر مؤسسات صناعية مؤهلة للتصدير بإنتاج سلع على مستوى عال من ناحية الجودة والسعر، مما نتج عنه ضعف حجم الصادرات الصناعية الجزائرية لارتفاع أسعار المنتجات وانخفاض مستوى جودتها مقارنة بالدول المنافسة، وذلك لعدم تهيئة المؤسسات الصناعية للإنتاج من أجل التصدير.

2/ انخفاض قدرة المؤسسات الصناعية العمومية التي تم خوصصتها على تنمية صادراتها إلى دول الأسواق الحرة، لأنها لم تجد ضرورة خلال الفترة السابقة من تكوين كفاءات وخبرات تنظيمية وتصديرية قادرة على التعامل في الأسواق الدولية.

3/ عدم تطابق المواصفات القياسية للمنتجات التصديرية الجزائرية مع المواصفات العالمية وعدم تحديثها بصفة مستمرة وبالسرعة المطلوبة لمواكبة التطور التكنولوجي.[1]

ومن أجل تحسين أوضاع القطاع الصناعي اتخذت الجزائر جملة من الإجراءات في شكل إصلاحات اقتصادية تهدف إلى توفير الأرضية المناسبة لبناء اقتصاد قوي من بينها:

1) **إعادة هيكلة المؤسسات:** حيث كانت تخضع إعادة الهيكلة لمبدأ أساسي وهو "الحجم الصغير للمؤسسات يعني التحكم الكبير فيها"، وهذا يعني إعادة التنظيم وتمركز المؤسسات داخل النسيج الصناعي وذلك بتجزئة أقطاب الصناعات الكبرى حتى يتسنى خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

2) **استقلالية المؤسسات[2]:** جاءت استقلالية المؤسسات كمحاولة لإعادة المؤسسة الصناعية لمكانتها الحقيقية المرتبطة أساسا بوظيفتها الإنتاجية وإعطاء فرصة للمسيرين لتحقيق أهداف المؤسسة وإلغاء المفهوم التقليدي للوصاية الذي جعل من المؤسسة مجرد أداة تسيير عن بعد، أي إقرار مبدأ اللامركزية في التسيير ومنح المؤسسات السلطة في إدارة شؤونها.

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص 80-81.

[2] أ. محمد متناوي، ***أهمية الشراكة الأجنبية بالنسبة للقطاع الصناعي الجزائري***، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، جانفي 2015، ص 68.

3) إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية: اعتمدت الجزائر إعادة التأهيل الهيكلي للمؤسسات الصناعية استنادا على أن تكون المرجعية الأساسية في تشخيص وضعية المؤسسة الجزائرية هي المنافسة الدولية، لذلك فإن برنامج إعادة التأهيل لا يجدي نفعا في ظل إقامة منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إذا كان الهدف من هذا البرنامج هو المنافسة على المستوى المحلي فقط.

دخلت المؤسسات الجزائرية في تطبيق إصلاحات جذرية تحاول فيها استدراك التأخر الذي يفصلها عن المؤسسات دوليا وذلك عن طريق برنامج يستند إلى:

- الإنتاج بالمواصفات الدولية.
- اعتماد المنافسة الشديدة كمتغير يجب مواجهته.
- الإنتاج للخارج، أي الاهتمام بالتصدير كهدف أساسي في إستراتيجية المؤسسة.[1]

4) خوصصة المؤسسات العمومية: إن عملية الخوصصة هذه وبكل ما تحمله من أبعاد وانعكاسات متفاوتة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، لم تأت كإجراء منفرد بل ترافقت بسياسات إصلاحية اقتصادية أخرى جاءت في إطار ما يعرف بوصفات المؤسسات المالية والدولية والمسماة ببرامج التعديل الهيكلي أو التصحيح الهيكلي "PAS" التي تفرضها هذه المؤسسات وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي[2]، حيث ينظر للخوصصة على أنها الأداة الفعالة والمرجوة من أجل رفع كفاءة الاقتصاد الوطني ونشر وتوزيع الثروة بين أفراد المجتمع.

[1] سعدية قصاب، ***مرجع سابق***، ص 12.

[2] محمد متناوي، ***مرجع سابق***، ص 69-70.

المطلب الثاني: البرنامج الوطني لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في الاقتصاد، حيث تعتبر حجر الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولعل ذلك لا يعود إلى مردودها الاقتصادي الإيجابي على الاقتصاد الوطني، من حيث دورها الرائد في توفير فرص عمل جديدة وتحقيق زيادة في الاستثمار، والجزائر كباقي الدول النامية فتحت المجال للقطاع الخاص وأصدرت القوانين والتشريعات، نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية القطاع الصناعي.

الفرع الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2000-2014).

حظيت إستراتيجية تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام خاص من قبل الجزائر، حيث أخذ قطاع المؤسسات بالتنامي من سنة إلى أخرى لوجود عدة عوامل أهمها فتح المجال للاستثمار للقطاع الخاص، حيث تعد أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تابعة للقطاع الخاص والتي تنشط في مختلف المجالات الاقتصادية وتساهم بنسب معتبرة في إحداث مناصب شغل.[1]

لقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطور ملحوظ خلال الفترة محل الدراسة، ويمكن تلخيص تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2000-2014) في الجدول التالي:

[1] إلياس غقال، ***مرجع سابق***، ص 106.

الجدول رقم 05: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2000-2014)

(الوحدة: ألف)

السنوات	2000	2004	2006	2007	2008	2011	2012	2013	2014
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	179,8	225,4	269,9	293,9	392	511,8	550,5	601,5	633,8
التطور (الفرق)	-	17,5	23,9	24,1	98,1	95-	38,6	51	32,3
نسبة النمو (الفرق)	-	8,42	9,75	8,95	33,36	15,64-	7,55	9,28	5,37

المصدر:نسيمة سابق،**أثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي**، دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015-2016، ص 16.

يتضح لنا من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تطور بشكل كبير من عام 2000 إلى عام 2014، وقد تم تسجيل أعلى نسبة سنة 2008 حيث بلغت نسبة الزيادة 33,36%، إن كان عددها يقدر بـ 179,893 مؤسسة نهاية 2000 ليصل إلى 633,891 مؤسسة نهاية عام 2014.

الفرع الثاني: الإطار القانوني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

طبقا للمرسوم 2000-190 المؤرخ في 11 أوت 2000[1] والذي يحدد صلاحياته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدي في إطار سياسة الحكومة وبرنامج عملها، حيث تتمحور مهامها فيما يلي:

- حماية طاقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة وتطويرها.
- ترقية الاستثمارات المنشأة والموسعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية وسائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 2000-190 ، ***الجريدة الرسمية***، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 42، المؤرخ في 11 أوت 2000، ص. 06.

- تحسين فرص الاستفادة من العقار الموجه لنشاطات الإنتاج والخدمات.
- إعداد الدراسات الاقتصادية المتعلقة بترقية هذا القطاع.
- تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- تجهيز المعلومات لمتابعة نشاطات هذا القطاع ونشرها.
- ترقية التشاور مع الحركة الجمعوية للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ويعتبر القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001[1] منعرجا حاسما في تاريخ هذا القطاع، وذلك بوضعه لمجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها، إذ أن الهدف من القانون هو تحسين محيط الاستثمار الداخلي والأجنبي المباشر والمساهمة في تحرير المبادرات الخاصة.

الفرع الثالث: البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي (2000-2006).

يعتبر أول برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاقتصادية، حيث تزامن مع دخول المفاوضات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي مراحل متقدمة لإمضاء عقد الشراكة الأورو جزائرية وكذلك تزامنا مع البرنامج الأول لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممول من طرف الاتحاد الأوروبي، حيث كان يهدف البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي إلى:[2]

1/ على مستوى محيط المؤسسة الداخلي:

يسعى هذا البرنامج إلى تشجيع كل المؤسسات بواسطة تدابير مالية محددة من أجل تحديث أدواتها الإنتاجية وخصوصا الرفع من مستوى تنافسيتها من خلال وضع نظام للإنتاج، التنظيم والتسيير وجعلها تستجيب للمعايير المعمول بها في القطاع الصناعي.

[1] القانون رقم 01-18، ***الجريدة الرسمية***، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، الصادر في 12 ديسمبر 2001، ص 06.

[2] Ministère de l'industrie et de la restoration, **Fonds de promotion de la compétitivité industrial Manuel des procedures**, 2000, p 02

2/ على مستوى محيط المؤسسة:

قامت وزارة الصناعة في تلك الفترة بتحديد عدة عمليات تهدف لاستفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من محيط اقتصادي ملائم ومساعد على المنافسة من خلال الأهداف التالية:

- إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاطات.
- تطوير وترقية الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة.
- تحسين القدرة التنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية.
- تطوير الخدمات التكنولوجية للدعم والاستثمار لفائدة الصناعة.

الفرع الرابع: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(2007-2008) (2010-2015).

1/ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2007-2010):

حيث يتم تمويل البرنامج من طرف صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 01 مليار دينار جزائري سنويا، هذا قبل تعديل البرنامج فيما بعد برنامج تأهيل 20000 مؤسسة في إطار المخطط الخماسي 2010-2014.

إن عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تشمل المؤسسات الناشئة فقط، وإنما تنحصر في المؤسسات التي تتوافر لديها مقومات النجاح في المستقبل إذا ما تمت مساعدتها بالإضافة لاستفائها الشروط التالية:[1]

[1] حسين يحي، ***قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014/2013)، ص 209.

- أن تكون المؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتنشط منذ سنتين.
- أن تكون تابعة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية.
- أن تكون ذات هيكلة مالية متوازنة وتملك القدرة على تصدير منتجاتها وخدماتها.
- أن تمتلك قدرات تنموية أو معايير التنمية التكنولوجية وتكون قادرة على خلق مناصب عمل دائمة.

أما إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في المراحل التالية:[1]

- القيام بالتشخيص الإستراتيجي الشامل للمؤسسة وإعداد مخطط التأهيل وكيفية التمويل.
- موافقة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ ومتابعة مخطط التأهيل.

2/ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014):

هو برنامج تأهيل بمعايير جديدة يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة منها والخاصة شرط أن تكون جزائرية، لها نشاط منذ سنتين ولها هيكلة مالية متوازنة وتنمي لأحد القطاعات التالية: الصناعة، البناء والتهيئة العمرانية، الصيد، السياحة والفندقة، الخدمات، النقل وخدمات تكنولوجيا الإعلام والاتصال، كما يشترط البرنامج في المؤسسة أن يكون لها عدد عمالها يساوي أو أكثر من عشرة عمال باستثناء قطاع البناء والتهيئة العمرانية فالحد الأدنى للعمال 20 عاملا.[2]

يتم تمويل البرنامج من ميزانية الدولة تحت حساب التخصيص رقم 124-302 المسمى الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويهدف البرنامج إلى:

- تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحسين قدرتها التنافسية.

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص 215.

[2] AND PME, **L'ANDPME pour Une PME performante, plan quinquennal 2010-2014**, programme national de mise à niveau des PME ? Minist7re de l'industrie de la PME et de la promotion de l'investissement, 2010, p 03.

- تعزيز مكانتها في الأسواق الأجنبية والسوق المحلية.
- العمل على تحسين وترقية المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ برامج داخلية تطور الوظائف الداخلية للمؤسسة.[1]

يتمثل دعم الدولة في هذا البرنامج من خلال الدراسة التشخيصية والاستثمارات المادية والمعنوية والتكوين.

ومنذ بداية البرنامج الفعلية في 2011 وحتى نهاية عام 2015، سجلت 4666 مؤسسة نفسها في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم تأهيل 2531 مؤسسة وعدم تأهيل 1537 مؤسسة وتأجيل ملفات 598 مؤسسة للاستفادة من البرنامج الوطني.[2]

المطلب الثالث: آثار الإستراتيجية الأوروبية على القطاع الصناعي.

يعتبر القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثرا بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ والتي تنص على إقامة منطقة للتبادل الحر للمنتجات عن طريق ميكانيزم التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية المفروضة على عملية التبادل والانتقال من التنازل من طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي إلى تكريس نظام التنازلات بين الطرفين.

الفرع الأول: الآثار السلبية على القطاع الصناعي.

تختلف آثار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية على القطاع الصناعي من صناعة إلى أخرى حسب درجة انفتاحها ومستوى كفاءتها في الأداء، والمعروف أن الجهاز الإنتاجي الصناعي لا يملك قرة تنافسية عالية في مواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية والمحلية، وأن حرية دخول السلع المصنعة الأوروبية إلى

[1] MOUSSAOUI Rachid, Directeur AND PME, **Programme National de mise à niveau des enterprises, Séminaire régionale**, Mostaganem, Alger, 30-06-2011, p 11.

[2] إلياس غقال، ***مرجع سابق***، ص 152.

السوق الجزائرية تمثل في حد ذاتها تحديا حقيقيا أمام الصناعة الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بالصناعات غير التنافسية وذات الحماية الكبيرة التي ستكون عرضة لمنطقة التبادل الحر إذا لم يتم تأهيلها، وهذا ما يستدعي عملية الإسراع في إعادة هيكلتها من أجل تشجيعها للدخول إلى أسواق جديدة أو إنتاج جديد بتكلفة أقل.[1]

إن تناقص المزايا التفاضلية التي كانت تتمتع بها الصادرات الجزائرية اتجاه الاتحاد الأوروبي قبل إبرام عقد الشراكة كان من شأنه إحداث آثار سلبية عليها خاصة فيها يتعلق بقدرتها على مواجهة المنتجات الأكثر تنافسية.

أما فيما يتعلق بفتح الاتحاد الأوروبي لأسواق جديدة حرة بالنسبة للمنتجات الصناعية الجزائرية يقابلها منتجات صناعية لأعضاء الاتحاد الأوروبي بدورها ستدخل إلى أسواق جزائرية معفاة من الرسوم محدثة بذلك ضعفا تنافسيا جديدا على الصناعة المحلية، وفي الوقت ذاته ستتنافس الجزائر وبقية الشركاء المتوسطين من جهة، والدول المصنعة من جهة أخرى على أسواق الاتحاد الأوروبي واستثماراته المباشرة، ومن المتوقع أن يسبب التوسيع انقلابا في موازين هذه المنافسة لمصلحة أعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد، بسبب التزامهم بإصلاحات السوق وتوفر البنية التحتية القوية، والمستوى المتقدم في التصنيع والتعليم والعمالة الماهرة والرخيصة، مع وجود عوائق غير مباشرة للصادرات الصناعية للجزائر نحو الاتحاد الأوروبي والمتمثلة في قواعد المنشأ والتشدد في تطبيقها بحيث تصل نسبة القيمة المضافة المحلية

[1] كمال عايشي، عمر شريف، ***آثار وانعكاسات الشراكة الجزائرية الأوروبية على القطاع الصناعي (مع تطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)***، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 282.

المطلوبة في بعض السلع إلى 80% وهذا من الصعب تحقيقه في الجزائر، بالإضافة إلى معايير الصحة والسلامة المهنية وكذلك حماية البيئة التي تعتبر من أكبر العوائق التي تستغلها الدول الأوروبية.[1]

الفرع الثاني: الآثار الإيجابية على القطاع الصناعي.

رغم السلبيات المقدمة على أثر الشراكة على القطاع الصناعي إلا أنه يجب ذكر الإيجابيات المحققة ونذكر منها ما يلي:

- الفائدة الاقتصادية الرئيسية المتوقعة من اتفاق الشراكة تتمثل في زيادة تدفق الاستثمارات الخارجية وخاصة منها المشاريع المشتركة مع الشركات الأوروبية التي تسمح بانتقال التكنولوجيا المرافقة لها، بالإضافة إلى فرص التشارك الإنتاجي مع الخارج (التصنيع لمصلحة الغير) ويمكن لهذا التشارك أن يقوم في قطاع الصناعات المصنعة.
- تتمتع الجزائر بتكلفة عمل لوحدة الإنتاج أقل من تلك التي في دول الاتحاد الأوروبي في مختلف فروع القطاعات الصناعية، هذا الانخفاض النسبي في الأجور مقارنة بالإنتاجية يعد عاملا أساسيا لجذب الاستثمارات الأوروبية.
- إمكانية تحويل الديون إلى استثمارات وفق ما رخص به نادي باريس في شهر جويلية من عام 2000 بتحويل الديون إلى استثمارات، حيث أدمج بندا للتحويل ضمن اتفاقيات إعادة الجدولة التي وقعت عليها الجزائر سنة 1995، وتطبيقا لهذا أبرمت الجزائر اتفاقيات ثنائية لتحويل الديون مع إسبانيا وإيطاليا وفرنسا ومع بلجيكا، حيث تتضمن الاتفاقية مع إسبانيا في مارس 2002 مبلغ 40 مليون دولار في مرحلة أولى، أما مع إيطاليا فإن اتفاقية جوان 2002 تحول جزءا من الديون إلى شكل قروض

[1] مصطفى بودرامة، ***الآثار المحتملة للشراكة الأورو متوسطية على الصناعة في الجزائر***، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 430.

مساعدة لتمويل مشاريع تنموية اقتصادية واجتماعية، أما فرنسا فإن اتفاقية ديسمبر 2002 لتحويل المديونية إلى استثمار تضمنت مبلغ 60,9 مليون دولار[1].

- تطوير الصناعة الجزائرية وذلك من خلال المساعدات الأوروبية في إطار دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعد العنصر الفعال في خلق مناصب الشغل.

المبحث الثالث: المجال الفلاحي في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في اتجاه الجزائر.

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات التي يعول عليها في تنمية الدول خاصّة الدول النفطية التي تعتمد على الريع البترولي وذلك لتحقيق تبعيتها لقطاع المحروقات وذلك لما يساهم به القطاع الفلاحي في الرفع من الناتج الداخلي الخام وتحقيق الأمن الغذائي، والجزائر سعت لتفعيل القطاع الفلاحي لما تملكه من موارد طبيعية متنوعة وأراضي فلاحية شاسعة وموارد مائية، وتنوّع نباتي وحيواني من خلال الإصلاحات التي تبنتها الدولة الجزائرية والمتماشية مع متطلبات اتفاق الشراكة ومدى تحقيق القطاع الفلاحي مساهمة في الناتج المحلي الخام من خلال البرامج المعتمدة والخروج من التنمية للخارج، فوجب دراسة واقع القطاع الفلاحي في الجزائر وما هي آثار الشراكة الأورو جزائرية على القطاع الفلاحي.

المطلب الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر والسياسات الفلاحية المتبعة.

نتيجة الاهتمام المتزايد بموضوع الأمن الغذائي في الجزائر وتوافر الإمكانيات الطبيعية والاقتصادية لتفعيل القطاع الفلاحي بما يمكن من تحقيق الأمن الغذائي، فقد اعتمدت الجزائر مختلف البرامج الفلاحية والتي كانت نتائجها متباينة[1].

[1] ***المرجع نفسه***، ص.ص 420-421.

الفرع الأول: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر.

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإستراتيجية في التنمية الاقتصادية في الجزائر، لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشركة تؤهله لرفع عجلة النمو ومن بين هذه المقومات ما يلي :

1.الموارد الطبيعية: تتمثل في الأراضي الزراعية والموارد المائية.

1.1.الأراضي الزراعية :

تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانية التنمية الزراعية في أي بلد وتشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة إستراتيجية، وتمثل الأراضي الزراعية في الجزائر ما بين 18 إلى 19% من إجمالي المساحة الكلية المقدّرة بـ 2,381,741 كلم^2 [2].

فحسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية عرف مجموع مساحة الأراضي الزراعية والتي تتكوّن من الأراضي الصّالحة للزراعة، الغابات والمراعي، عرفت تطورا طفيفا خلال الفترة من 2009 إلى 2015، حيث انتقلت مساحتها من 45066,92 ألف هكتار سنة 2009 إلى 45704,98 ألف هكتار سنة 2013، أي زيادة سنوية بنسبة تقدّر بـ 21% لتتراجع سنة 2015 إلى 4567,85ألف هكتار، أما نسبة المساحة الزراعية إلى المساحة الكلية في الجزائر فتبقى ثابتة في حدود 19%[3].

وقد مثلت المساحة المتروكة (غير المزروعة) سنة 2015 حوالي 36,44 % من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة، في حين نجد المحاصيل الموسمية تمثل حوالي 51,46 % المساحة الصالحة للزراعة .

---

[1] د. بن عمر خالد، د بورزامة جيلالي، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2014، ***مجلة التكامل الاقتصادي*** ، م 06، العدد 02، (ديسمبر 2018)، ص 33.

[2] سمير بوعافية، رضا هواني، القطاع الزراعي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، ***مجلة التنمية الاقتصادية***، العدد 04 (2017)، ص 293.

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ***الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية***، الخرطوم (المجلد رقم (32-2012)، (المجلد رقم 33، 2013)، (المجلد رقم 34، 2014)، (المجلد رقم 36، 2016)، ص.ص 06-09.

2.1.الموارد المائية :

تمتلك الجزائر موارد مائية معتبرة يمكن تقسيمها بحسب مصادرها إلى ثلاث موارد رئيسية هي :

أ.الموارد المطرية : حيث يتراوح المتوسّط السنوي لسقوط الأمطار ما بين 95 و 100 مليار م^3، يتغير توزيعها جغرافيا بين المناطق الساحلية ومناطق شمال الصحراء، أمّا الجنوب الجزائري والذي يمثل حوالي 85% من المساحة الإجمالية، فهو يدخل ضمن المناطق شبه الجافة .

ب.الموارد السطحية : تتمثل الموارد السطحية في السدود والأنهار والأحواض، وتقدّر الموارد المائية السطحية 9,8 مليار م^3/ السنة و 13,5 مليار م^3/ السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية في الشمال على 11,1 مليار م^3 وأحواض الهضاب العليا على 0,07 مليار م^3، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0,6 مليار، كما تعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، حيث يبلغ السدود المستعملة من طرف الوكالة الوطنية للسدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية، حيث يبلغ عدد السدود المستعملة من طرف الوكالة الوطنية للسدود حاليا 66 سد بطاقة استيعابية تقدر بـ 7,5 مليار م^3 [1] .

ج.الموارد الجوفية : تشير التقديرات العلمية لوجود 147 طبقة وحوالي 600000 بئر صغير، 90000 ينبوع و 23000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي 7 مليار م^3/ السنة، وهي موزعة بين الشمال (2 مليار م^3/ السنة)، وبالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90% (1,8 مليار م^3/ السنة) وتتجدّد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه . الأمطار في طبقات الأرض[2].

[1] زهير عماري، ***القطاع الزراعي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة وإشكالات الاكتفاء الذاتي أي الخلل***، دراسة قياسية منذ 1980، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضلل المتغيرات والتحديات الاقتصادية (الدولة، جامعة الشلف، 24/23 نوفمبر 2014)، ص 09.

[2] سمير بوعافية، رضا زهواني، ***مرجع سابق***، ص 295.

2.<u>الموارد البشرية</u> :

تستلزم عملية الإنتاج الزراعي توفّر العتاد اللاّزم والأسمدة اللازمة، فحسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية وخلال الفترة (2010-2015) تطورت مستلزمات الإنتاج الزراعي، فارتفع عدد الجررات الزراعية من 847 100 جرار سنة 2011 إلى 105879 جرار سنة 2014، أي بنسبة زيادة تقدّر بـ 4,9 %، كما بلغ عدد الحاصدات الزراعية سنة 2014 حوالي 9713 حاصدة، وهذا راجع إلى وجود تمويل زراعي على شكل عيني، كما بلغ إنتاج الأسمدة الأزوتية 900000 طن وإنتاج الأسمدة 800000 طن سنة 2015[1].

<u>الفرع الثاني</u> : السياسات الفلاحية المتبعة في الجزائر.

اعتمدت الجزائر قبل وبعد دخول إتفاقية الشراكة حيز التنفيذ سياسات فلاحية متعاقبة وعملت على تحسين مناخ الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الزراعي بصفة خاصّة، وذلك بسن القوانين والتشريعات التي تشجّع على الاستثمار الزراعي، وزيادة الحوافز المادية المباشرة وغير المباشرة والعينية والنقدية، وكذا إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي لتقديم قروض التمويل الزراعي وصناديق أخرى لدعم وتأمين الفلاحين بالإضافة إلى تطبيق المخطّط الوطني للتنمية الفلاحية بداية من سنة 2000[2]، الذي أعطى حرية المبادرة للمزارعين والفلاحين على حد سواء بهدف توسيع الطاقة الإنتاجية خاصّة في المواد ذات الاستهلاك الواسع (الحليب، الحبوب، السكر، الزيتون)، وتحسين دخول الفلاحين ومكافحة التصحر وتوسيع الأراضي الفلاحية للمنتجة عن طريق ومنع برامج تكثيف الأنظمة الزراعية، كبرامج تكثيف الإنتاج الزراعي، البرنامج الوطني للتشجير المفيد (الأشجار المستثمرة) وبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز .

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ***الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية***، الخرطوم، المجلد 34، 2014، ص.ص 121-123.

[2] محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري ومنظمة التجارة العالمية، ***مجلة الأبحاث الاقتصادية***، العدد 04، (ديسمبر 2010)، ص 128.

1. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2004 :

تحت شعار الأمن الغذائي صمّمت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مخطّطا وطنيا في إطار إستراتيجية تهدف إلى تطوير وتعزيز فعالية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري مع تحسين مستوى الأمن الغذائي، وقد بدأ تنفيذه سنة 2000 من خلال ترقية المنتجات وتمكين الأفراد من اقتنائها وفقا للمعايير الدولية وتنمية القدرات الإنتاجية الفلاحية وتحسين مستوى تغطيتها للاستهلاك بالإنتاج، مع الحرص على الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية .

وقد ارتكزت خطى تنفيذ هذا البرنامج على تعزيز قدرة الإنتاج المحلّي وإعداد برامج مختلفة لتكييف أنظمة الإنتاج كبرنامج استصلاح الأراضي بالجنوب وبرنامج تنمية وحماية مناطق السهوب وبرنامج استصلاح الأراضي بالامتياز والبرنامج الوطني للتشجير وبرنامج التشغيل الريفي[1].

2. إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة 2004-2008 :

امتدادا للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية فقد اعتمدت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة مرتكزة على دعم الأنشطة الاقتصادية المبتكرة والتآزر الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز التكامل بين القطاعات في المناطق الريفية من خلال تأسيس شركات محلية ودعم التنمية المتوازنة واتجهت هذه الإستراتيجية نحو تنويع أنشطة سكان الأرياف والتغلب على التحديات التي تواجههم في العيش الريفي والإحاطة بالبعد الاجتماعي[2].

3. سياسة التجديد الفلاحي (2009-2014) :

لقد أدت التطورات التي حصلت على القطاع الفلاحي، بعد أزمة الغذاء العالمية سنة 2008 التي شهدت ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى تبنّي الجزائر نهج جديد اتجاه القطاع الفلاحي، حيث شرعت وزارة

[1] د. خالد عمر، د. جيلالي بورزامة، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر و مدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2014، ***مجلة التكامل الاقتصادي***، م 06، العدد 02 (ديسمبر 2018)، ص 35.

[2] Ministère de L'Agriculture et développement Rural, 2012, p 06.

الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي لتحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي، وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات وعصرنة جهاز الإنتاج فباشرت العمل على رفع الإنتاج الفلاحي من خلال توفير مختلف الاحتياجات الواجبة وخاصّة منها المالية، حيث قدّر مبلغ الدعم المخصّص لتغطية البرنامج الخماسي بحوالي 1000 مليار دينار جزائري[1]، أي 13,5 مليار دولار لتكملة الجهود السابقة .

انبثق في ظل سياسة التجديد الفلاحي القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010 الذي يحدّد شروط و طرق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للقطاع العام، ليشمل مجال تطبيقه الأراضي الخاضعة لقانون 87-19 والتي تقدّر بـ 2,5 مليون هكتار، حيث يشكل الامتياز نمط استغلال الأراضي الفلاحية، بمعنى تحويل عقد حق الانتفاع الدائم الذي كان معمول به في القانون السابق إلى حق الامتياز لمدة 40 سنة قابلة للتجديد[2].

كما تضمن برنامج التجديد الفلاحي تعزيز إنتاجية رأس المال من خلال عصرنة وتحديث القطاع الفلاحي لزيادة القدرة الإنتاجية للوحدات الفلاحية المختلفة من خلال إجراءات أقرها قانون التوجيه الفلاحي تخص الرأسمال الفلاحي منها :

- إقرار دعم لتكاليف اقتناء وإعادة إنتاج البذور والغراس، دعم أسعار اقتناء الأسمدة بنسبة 20%.
- إقرار دعم عمومي لأسعار العتاد الفلاحي ومعدات الري المقتصد للماء بنسبة تتراوح من 25% إلى 45% فضلا عن القروض الإيجارية.
- استحداث قروض بدون فوائد لفائدة مستثمرات الفلاحين والمربيين .
- إعفاء الإيجارات المدفوعة في إطار عقود القروض الإيجارية الخاصّة بالعتاد الفلاحي المنتج في

[1] Ministère L'Agriculture et développement rural, **les 30 Mesures Annoncés par son excellence Monsieur Le Président de la République**, sur le site : www.MADR.dz, le 15/02/2019

[2] القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010، **حول تحديد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة**.

الجزائر من الرسم على القيمة المضافة.

– تحديد التدابير اللاّزمة وتنفيذها من أجل إعادة تأهيل المؤسسات العمومية التي تشمل في إنتاج المعدات والتجهيزات المخصصة للفلاحة[1].

– إعفاء آلات الحصاد والدرس المصنعة بالجزائر من الرسم على القيمة المضافة .

المطلب الثاني: أثر اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على القطاع الفلاحي في الجزائر.

ظل القطاع الفلاحي الجزائري لسنوات عديدة في مأمن من المنافسة الشديدة حيث كان يقتصر نشاطها فقط في الأسواق المحلية ونادرا ما يواجه منافسة حقيقية، ولكن هذا الوضع لم يستمر خاصّة في ظل النظام العالمي الجديد وإبرام اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتمد على آليات السوق، والانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة وهذا يعني إلغاء الرسوم الجمركية .

هذا الوضع الجديد سيجعل المؤسسات الزراعية الجزائرية في وضع تنافسي ضعيف على المستوى المحلي وأيضا على المستوى الدولي، مما يجعلها غير قادرة على الإنتاج والاستمرار خاصة وأنها تعاني من جملة من المشاكل والصعوبات نذكر منها:

- ❖ نقص الدعم المالي والتقني الموجّه للقطاع .
- ❖ النقائص المسجلة في مجال المكننة واستعمال المخصّبات .
- ❖ ضعف حماية الموارد وتنميتها .
- ❖ ضعف المردود[1].

[1] Ministère de L'agriculture et Développement Rural, Présentation de la Politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du Programme Quinquennal 2010-2014, Novembre 2010, sur le site : www.MADR.dz le 15/02/2019.

❖ هذا ما دفع القطاع الفلاحي الجزائري في دوامة التبعية الغذائية الشبه كلية للخارج .

الفرع الأول: اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في جانبها الزراعي.

تضمنت اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في جانبها الزراعي إعفاءات كلية أو جزئية من الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية عند تصديرها واستيرادها من الأسواق الأوروبية لكن في الكثير من الحالات تخضع لمستويات مرجعية بخصوص السعر والكمية وباعتبار الجزائر دولة مستوردة للمنتوجات الغذائية وتبعيتها الشبه كلية للخارج وخاصّة دول الاتحاد الأوروبي وعلى رأسها فرنسا باستيرادها لمنتوج القمح، وفيما يلي : نستعرض تطور أهم المنتوجات الغذائية المستوردة للفترة (2005-2017) .

[1] مراد خروبي، ***مرجع سابق***، ص 235.

الجدول رقم 06 : المنتوجات الغذائية المستوردة في خلال الفترة (2005-2017) الوحدة: مليون دولار

الواردات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	المعدل٪	المجموع
القمح	1031	997	1394	3174	1830	1252	2848	2129	2123	2371	2395	1790	1789	3,89	25123
الحليب مجفف	670	639	975	1163	799	902	1360	1091	1069	1795	999	799	1235	2,69	13496
السكر	281	427	413	411	541	646	119	961	881	840	695	849	988	2,15	8052
الذرة	344	338	517	671	407	638	999	942	892	977	872	769	769	1,67	9135
زيت الصوجا	146	185	258	407	315	398	615	572	663	566	0	525	601	1,31	5252
الكسب وبقايا زيت الصوجا	145	148	204	308	306	392	486	464	702	820	602	535	425	0,92	5538
بن غير محمّص	127	154	223	304	232	215	313	339	316	307	297	306	331	0,27	3464
المجموع	2744	2888	3984	6438	4430	4443	6740	6498	6646	7676	5860	5573	6138	13,36	70060

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، 2018.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة المنتوجات الغذائية الأساسية شهدت ارتفاعا كبيرا ومتزايدا، فالقمح ارتفع من 1031 مليون دولار سنة 2005 إلى أعلى قيمة بـ 3174 مليون دولار سنة 2008، أي بنسبة زيادة فاقت 200%، وهو مادة رئيسية ذات استهلاك محلّي، ثم انخفض سنة 2009 إلى 1830 مليون دولار سنة 2010، ليرتفع من جديد سنة 2012 إلى قيمة 2848 مليون دولار ليستقر في حدود 2395 مليون دولار سنة 2015، ليعود للانخفاض حتى سنة 2017 بقيمة 1789 مليون دولار بسبب ارتفاع الإنتاج المحلّي، فالجزائر تستهلك حوالي 10 مليون طن من الحبوب سنويا، وتنتج حوالي 6 مليون طن سنويا على المستوى المحلّي، أي بنسبة تبعية للخارج في مادة القمح تفوق 55%، ثم تأتي مادّة الحليب المجفّف الذي سجّل سنة 2005 ما قيمته 670 مليون دولار وارتفع إلى قيمة 1360 مليون دولار سنة 2011 بنسبة زيادة فاقت 100%، ثم انخفضت قيمة استيراده نسبيا إلى 1069 مليون دولار سنة 2013 ليرتفع من جديد سنة 2014 إلى 1795 مليون دولار بنسبة زيادة حوالي 70%، لتنخفض قيمته إلى 799 مليون دولار سنة 2016، ثم انخفضت قيمة استيراده بنسبة 50% سنة 2017 إلى قيمة 1235 مليون دولار، ثم تأتي مادة الذرة في المرتبة الثالثة التي ارتفعت سنة 2005 من 344 مليون دولار إلى 999 مليون دولار سنة 2011، أي بنسبة زيادة فاقت 190%، لينخفض إلى 796 مليون دراسة 2017، ثم يأتي السكر في المرتبة الرابعة الذي ارتفع من 281 دولار سنة 2005 إلى 988 مليون دولار سنة 2017، بنسبة زيادة فاقت 380% وهو كذلك مادّة أساسية، ثم تأتي باقي المواد الغذائية التي سجلت معظمها شبه زيادة في الاستيراد من معدل 3.89% إلى 0,72 %.

أما من حيث مجموع قيمة استيراد أهم المنتوجات الغذائية خلال فترة (2015-2017) فيأتي القمح في المرتبة في المرتبة الأولى بقيمة 25,123 مليار دولار ثم الحليب المجفف بقيمة 13,496 دولار، لنسجل ما قيمته 70,060 مليار من أهم المنتوجات الغذائية المستوردة خلال الفترة (2015-2017) وهو رقم عالي جدّا يثبت تبعية الجزائر للاستيراد وأنها ما زالت بعيدة عن تحقيق أمنها الغذائي .

وتعد فرنسا أهم شريك تجاري للجزائر حيث بلغ حجم التجارة بين الجزائر وفرنسا أكثر من 6,9 مليار دولار سنة 2016، حصّة صادرات فرنسا منها ما قيمته 3,47 مليار دولار، أي أكثر من 50% من قيمة التجارة لسنة 2016.

ومن بين أهم المنتجات والمواد المصدّرة من قبل الجزائر، يتصدر النفط القائمة بـ 1,62 مليار دولار بنسبة 47,15 % ثم الغاز الطبيعي المميع بقيمة 754,7 مليون دولار بنسبة 22,04 % ثم غاز البوتان والبروبان بنسبة 13,3 %، وبالمقابل فإن القمح الصلب يتصدّر المواد المصدّرة من فرنسا 2016[1] بقيمة 518,2 مليون دولار بنسبة 14,93 %، يليه الزيوت بقيمة 204,2 مليون دولار بنسبة 5,78 %، ثم الحليب بقيمة 101,5 مليون دولار بنسبة 2,92 %.

وللتوضيح أكثر وضعنا الرسم البياني الآتي الذي يمثل تطور قيمة المنتوجات الغذائية المستوردة ما بين سنة 2005 إلى سنة 2017:

[1] **حجم التجارة بين الجزائر وفرنسا تجاوز 6.9 مليار دولار هذه السنة**، على الموقع الالكتروني: www.eco-algeria.com/content، في 16-02-2019.

الشكل رقم 05: رسم بياني بالأعمدة يبين تطور قيمة المنتوجات الغذائية المستوردة خلال الفترة (2005- 2017)

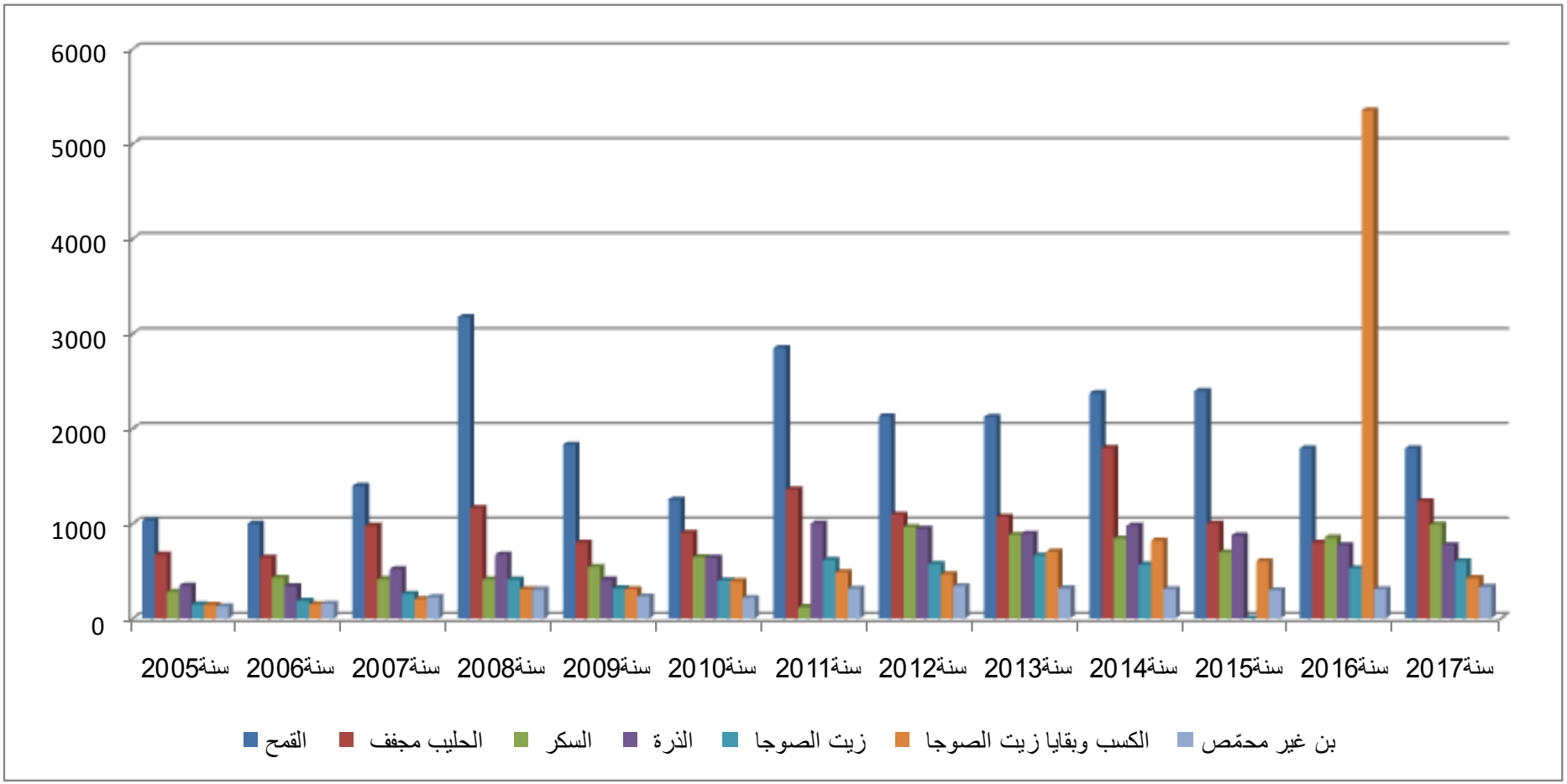

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (06)

نلاحظ من خلال الشكل (05) تطور قيمة مختلف المنتوجات الغذائية المستوردة وارتفاعها خلال الفترة (2005-2017) نتيجة زيادة الطلب على هذه المنتوجات وعلى رأسها القمح الذي يعد مادة أساسية للمستهلك الجزائري، حيث فاقت قيمته 3,1 مليار دولار سنة 2008، بالإضافة إلى مادة الحليب المجفف الذي فاقت قيمته 1,7 مليار دولار سنة 2014 ومنتوج السكر الذي بلغت قيمته حوالي 1 مليار دولار سنة 2017، بالإضافة إلى منتوجات أخرى وهذا دليل على أن الجزائر تعتمد على دول الاتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى في استيراد المنتوجات الغذائية الأساسية لتحقيق اكتفائها الذاتي، مما يجعلها تابعة لدول الاتحاد الأوروبي بنسبة فاقت 80% وتبقى بعيدة عن تحقيق أمنها الغذائي بنفسها ورهينة للخارج.

الفرع الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية لاتفاق الشراكة على القطاع الفلاحي.

إنّ تطبيق اتفاق الشراكة الأورو جزائرية سوف يؤثر بصورة مباشرة على القطاع الفلاحي باعتماد إستراتيجية التبادل الحرّ وتحرير الأسواق مع دول الاتحاد الأوروبي، ممّا سيؤدّي إلى آثار إيجابية وأخرى سلبية نذكر منها :

1.الآثار الإيجابية :

فتح الأسواق العالمية للسلع الزراعية المنتجة محليا، وبالمقابل فتح الأسواق المحليّة للسلع الزراعية الواردة إلى الجزائر، وهو ما يعني المنافسة، ممّا يدفع إلى الاهتمام بتطوير جودة المنتجات المحلية وجعلها مطابقة للمواصفات العالمية.

الاستفادة من أحكام المنظمة التي تسمح باستمرار الدعم الزراعي الذي يقع تحت إجراءات يسمّى بالصندوق الأخضر ويشمل مجالات كثيرة من الدعم، منها إنشاء البنية التحتية للمشاريع الزراعية لسدود ومشاريع الري والطرق الزراعية بالإضافة إلى دعم خدمات الإنسان الزراعي ومكافحة الأمراض الزراعية والهوائية والنباتية.

- مواصلة دعم الصادرات لفترة تصل إلى 08 سنوات .

– الاستفادة من برامج الدعم الحكومي الخاصّة بتشجيع التنمية الزراعية والريفية في الدول النامية مثل الدعم المالي للاستثمارات والإعانات المقدمة بهدف تنويع الإنتاج الزراعي[1].

– تطوير أنشطة الإنتاج الفلاحي وتوسيع نطاق المكننة.

2.الآثار السلبية :

– مواجهة سوقا حرة تقوم على المنافسة بشقيها السعري والنوعي، ممّا يجعل بقاءه ونجاحه مرتبطا بقدرته على المنافسة التي تمكنه من المحمود أمام الواردات، التي يصبح السوق الجزائري مفتوحا أمامها دون أية قيود.

– ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وخصوصا السلع الزراعية الأساسية كالحبوب والسكر والزيوت والألبان واللحوم، من جرّاء التخفيض التدريجي للدعم الزراعي الذي يقدم من قبل الدول المنتجة، سواء كان الدعم الموجه للمنتجين المحليين أو كدعم للطاردات، ممّا يترتب عليه ارتفاع قيمة فاتورة الواردات من هذه السلع وزيادة اختلال الميزان التجاري وارتفاع تكلفة المعيشة للمواطن[2].

– الزيادة في عجز الميزان التجاري بسبب الضعف الكبير لمستوى الصادرات خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي، وهذا من شأنه أن يشكل عائق كبير على الجزائر.

– رغم المفاوضات حول الإجراءات الحمائية للقطاع الفلاحي فإنه لم يتم التوصل إلا على وسائل حماية فقط لمجابهة منافسة المنتجات الأوروبية فيما يخصّ الحبوب والبذور المنتجة محليا.

– الفروقات الواسعة في حوار بين دول الاتحاد الأوروبي والجزائر خاصة في المجالات التنموية[3].

---

[1] د. محمد غردي، تحديات القطاع الزراعي الجزائري في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والإجراءات التي يمكن أن تتّخذها الدولة لحمايته، ***مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية***، م 08، العدد 01 (جوان 2017)، ص.ص 88–98.

[2] ***المرجع نفسه***، ص 90.

[3] الكاملة هارون، ذهبية هارون، ***آثار اتفاق الشراكة الأورو متوسطية على القطاع الزراعي وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر***، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول : آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة سطيف، 13–14 نوفمبر 2006، ص 409.

– تسمك الاتحاد الأوروبي بالسياسة الزراعية المشتركة والذي من خلاله دعم القطاع الزراعي بنسبة تصل إلى 40% من ميزانية الاتحاد وهذا من شأنه إلحاق الضرر والعجز للمنتجات الزراعية الجزائرية في منافسة نظيرتها الأوروبية.

– عدم قدرة المؤسسات الزراعية الجزائرية على المنافسة نظرا للمشاكل العديدة التي كانت تعاني منها وخاصّة المتعلّقة بنقص المكننة وبالتالي ضعف المردودية[1].

– اشتداد حدة المنافسة بعد فتح الأسواق أمام الطاردات في الوقت الذي تعاني فيه من توفير حصّة مؤثرة في الأسواق التصديرية، وعدم جهاز تسويقي متطور قادر على تمكين السلع المميزة النسبية من الوصول إلى الأسواق التصديرية والمحافظة على وجودها فيها.

– إن تطبيق اتفاقية الزراعة سيحد من إمكانيات نفاذ المنتجات الزراعية الجزائرية إلى الأسواق الخارجية، نظرا لضعف حجم الإنتاج القابل للتصدير من جهة وارتفاع تكلفة الإنتاج من جهة أخرى في ظل الاعتماد على استيراد مدخلات الإنتاج بأسعار مرتفعة[2].

[1] ***المرجع نفسه***، ص 409.

[2] د. محمد غردي، ***مرجع سابق***، ص.ص 90-91.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يمكن القول بأن الجزائر وفي إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية والاندماج في اقتصاد السوق والتحرير الاقتصادي اصطدمت بطرف أوروبي قوي اقتصاديا بكل دوله والجزائر وحدها تواجه هذا التكتل باقتصادها الريعي، بالرغم من أن الميزان التجاري الجزائري سجل ارتفاعا لعدة سنوات لصالح الصادرات الجزائرية لكن هذا نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وهذا يقودنا إلى القول بأن الجزائر وفي إطار العلاقات الاقتصادية الأورو جزائرية تعد الخاسر الأكبر من هاته العلاقات نظرا للآثار السلبية المسجلة في عدة قطاعات خاصة القطاع الفلاحي والصناعي، فأصبحت العلاقات الاقتصادية علاقات تبعية بدل الشراكة الحقيقية وفق مبدأ "رابح رابح"، حيث أنه الغاية التي من أجلها تم توقيع اتفاق الشراكة وهي ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات لم تتجسد وبقيت الصادرات من المحروقات تتصدر مداخيل الجزائر بنسبة أكثر من 95%، كما يعاب على الاقتصاد الجزائري ضعفه الذي يعد سببا في عدم استفادة الجزائر من مزايا هذا الاتفاق في مختلف المجالات، وتسجيل تبعية الجزائر للدول الأوروبية في استيراد المنتوجات الغذائية.

فالعلاقات الاقتصادية بين الطرفين هي علاقات تبعية على أرض الواقع، حيث أن المشاريع والبرامج لم تفد الجزائر في تنويع اقتصادها وجعله قادرا على المنافسة استعدادا لدخول منطقة التبادل الحر، وهو ما يعني اقتصار الاتحاد الأوروبي على تحقيق هدفه وهو إبقاء الجزائر كضامن للاحتياجات الأوروبية من الطاقة وسوق لتصريف المنتوجات الأوروبية.

الفصل الرابع

البعد التجاري والمالي في إستراتيجية الإتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر

محتويات الفصل:

المبحث الأول: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر في المجال التجاري.

المبحث الثاني: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر في المجال المالي.

تمهيد:

عرفت سياسة التجارة الخارجية والسياسة المالية للجزائر تحول كبير نتيجة الأوضاع الاقتصادية العالمية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق والتحرير الاقتصادي والتحرير المالي بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي وعدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية العالمية، مما دفعها إلى الارتباط بعلاقات اقتصادية مع الإتحاد الأوروبي تميزت باتفاقيات تعاون وحجم متزايد من المبادلات التجارية ووضع برنامج للتعاون المالي من خلال المساعدات المالية التي قدمها الاتحاد الأوروبي للجزائر ومساهمته في تمويل وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث شكلت هذه العلاقات إطارا عاما تم على أساسه إتفاق الشراكة في أفريل 2002 ودخوله حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، حيث عرفت الجزائر اختلالا في مبادلاتها التجارية وتزايد فاتورة الواردات من الإتحاد الأوروبي أما من الجانب المالي فالمساعدات المالية المقدمة للجزائر من طرف الاتحاد الأوروبي لا تعكس حجم العلاقات بين الطرفين بالإضافة إلى الخسائر الجمركية التي تتكبدها الخزينة العمومية نتيجة الإعفاءات والتخفيضات الجمركية المطبقة على الواردات من الإتحاد الأوروبي.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق لإستراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه الجزائر في المجال التجاري من خلال تحرير التجارة الخارجية وإقامة منطقة التبادل الحر وحجم العلاقات التجارية بين الطرفين ودراسة آثار انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة كما سنتطرق لإستراتيجية الإتحاد الأوروبي في المجال المالي من خلال برامج المساعدات المالية المخصصة للجزائر وآثار التحرير المالي على الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول:إستراتيجية الإتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر في المجال التجاري.

ساهمت التجارة الدولية بشكل كبير في الانفتاح الاقتصادي العالمي، حيث يعتبر تحرير التجارة أحد الركائز التي تهدف لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية عن طريق الاتجاه نحو الاتفاقيات التجارية الثنائية أو الإقليمية أو الدولية، وهذا ما قام به الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو جزائرية، حيث يعد الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول بالنسبة للجزائر، مما دفع الجزائر إلى مزيد من الانفتاح الاقتصادي في ظل تزايد الاعتماد المتبادل وتحرير تجارتها من كل القيود والحواجز بصفة تدريجية، حيث تدخل عملية تحرير التجارة الدولية ضمن الشروط الأساسية لعملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية وإقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

تعتبر التجارة الخارجية همزة الوصل بين الدول باختلاف سياساتها وقوانينها وأيدلوجياتها، حيث تعرف بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد والذي يهتم بدراسة الصفقات الاقتصادية عبر الحدود الوطنية[1]، حيث أنه بفضل التجارة الخارجية يصبح أي مورد لأي دولة ذات نفع كبير إذا أحسنت استغلاله لاكتفائها الذاتي وبفضل التجارة الخارجية تصدره إلى باقي دول العالم، وهذا ما يؤدي إلى زيادة نسبة التبادل التجاري الدولي[2] في كل المجالات.

الفرع الأول: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية.

في ظل تغير الأوضاع الاقتصادية العالمية وظهور النظام الدولي الجديد، وجدت الجزائر نفسها مضطرة للتأقلم مع ما يجري في الخارج في مجال التدفق العالمي لرؤوس الأموال والتجارة، فاتجهت نحو "التحرير التجاري"، الذي يقصد به تحرير التجارة الخارجية وفق جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى

[1]– موسى مطر وآخرون، ***التجارة الدولية***،(عمان: دار صفاء للنشر و التوزيع، ط1، 2001)، ص 13.

[2] Jean Luis Michelle, Thierry Mayer, « **économie international**, Paris : editions Dalloz,2005,p15.

تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، أي عدم تدخل الدولة التفضيلي تجاه الواردات أو الصادرات وهي عملية تستغرق وقتا طويلا.[1]

أما منطقة التجارة العالمية فعرفت تحرير التجارة على أنه الآلية التي سيتم من خلالها تخليص المعاملات والمبادلات التجارية الدولية من كافة الحواجز والقيود التي تعيقها، لكن يبقى تدخل الدولة استثناءا كحالة الأزمة التي تصيب ميزان المدفوعات[2]، وهذا ما أقرتها المادة 12 من اتفاقيات GATT وللتحرير التجاري أربعة أشكال تتمثل فيما يلي:[3]

1. **التحرير من جانب واحد:** وفيه تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز الحمائية، حيث ترى أنها تصبح أكثر استفادة من التجارة الدولية من خلال خفض القيود أمام باقي الدول.
2. **التحرير الثنائي:** حيث تتفاوض دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة لتجارتهما معا.
3. **التحرير الإقليمي:** وتقوم فيه مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الإقليمية فيما بينهم، بحيث تحصل الدول أعضاء التكتل على مزايا متبادلة في التبادل التجاري، وغالبا ما تكون هذه الترتيبات تشمل إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينهم.
4. **التحرير متعدد الأطراف:** وفيه يتم التحرير على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة لانضمام الدول إليها.

كما أن للتحرير التجاري مزايا تتمثل فيما يلي:

1. **زيادة التنافسية:** يؤدي تحرير التجارة إلى إزالة التشوهات في المبدلات التجارية، فانفتاح التجارة الخارجية يعمل على دفع القوى التنافسية للمتتبعين المحليين في اتجاه تحقيق أكثر مستويات

---

[1] عبد المجيد قدي، ***المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية***، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2006)، ص249.

[2] ياسر الحويش، ***مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية***، (لبنان: منشور حلبي الحقوقية، ط1، 2005)، ص 187.

[3] محمد صفوت قابل، ***منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية***، (مصر: الدار الجامعية، 2008)، ص16.

الإنتاج كفاءة، فالمصدرون لا يمكنهم التصدير إذا لم تكن لديهم قدرة على المنافسة، والمنتجون المحليون يتحتم عليهم الاقتراب من التكاليف العالمية إذا أرادوا أن تنافس منتجاتهم الواردات مما يؤدي إلى زيادة استخدام التكنولوجيات الأكثر كفاءة.

2. **التقليص من التزامات الحكومة:** الناجمة عن تكلفتها بإجراءات التجارة الخارجية من جهة وتحملها لتكاليف ناجمة عن التحديد الإداري لأسعار الصرف، مما يجعل الحكومة تتصرف لمهام أخرى.
3. **المساعدة على عملية الاندماج الاقتصادي:** ذلك أن عملية الاندماج تتطلب أسواقا واسعة ولهذا نجد مختلف أشكال الاندماج تركز على مبدأ التبادل الحر للمنتجات ذات المنشأ والمصدر المنتمي لدول الاندماج المعنية، وهذا عن طريق إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية.[1]

غير أن عملية تحرير التجارة قد تواجهها عوائق التحرير التجاري والمتمثلة فيما يلي:[2]

1. **الحواجز الطبيعية:** مثل تكاليف النقل والمواصلات، العوائق الجغرافية كالتضاريس الجبلية.
2. **الحواجز الثقافية:** اللغة والتقاليد والمواقف السلبية تجاه التجارة أو الاتصالات الأجنبية والممارسات التجارية المتشعبة.
3. **حواجز السوق:** المنافسة غير الشريفة، التجارة الاحتكارية أو إستراتيجية المنافسة المحدودة، وأدوات تعظيم الأرباح للمؤسسات عابرة القوميات.
4. **الحواجز السياسية:** التعريفات الجمركية والحصص أو تراخيص التصدير، ومخططات زيادة الإنتاج، القيود الفنية الإدارية وقيود التصدير.

---

[1] عبد المجيد قدي، ***مرجع سابق***، ص 249.

[2] جراهام دونكلي، ***التجارة الحرة، الأسطورة والواقع والبدائل***، تر: مصطفى محمود، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2009)، ص 23.

5. **نظم الخدمات ولوائحها:** كالقيود على عمليات التمويل الأجنبي ووضع حدود على حركة الأفراد العاملين في الخدمة الأجنبية واللوائح والنظم القومية المقيدة لتجارة الخدمات.

بدأت عملية التحرير الكلي للتجارة الخارجية الجزائرية في شهر أفريل 1994 وذلك على مراحل، حيث تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد وكذا إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد ائتمانات المستوردين ومنه السماح لاستيراد كل السلع عدا المحظورة منها، وفي إطار الانفتاح الاقتصادي والاندماج الجهوي تم تخفيف الحماية الجمركية لأقصى حد من 60% إلى 50% من الرسوم الجمركية سنة 1996.[1]

كذلك عملت الجزائر على تطبيق نظام الخوصصة للمؤسسات العمومية عن طريق ربط الإقتصادات الوطنية ودمجها بالاقتصاد العالمي وإعطاء القطاع الخاص الدور الأكبر في إدارة الاقتصاد،[2] وإعادة تخصيص الموارد والأنشطة وتغيير المسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية بين القطاعين العام والخاص.

لقد أصبحت الخوصصة إجراءا عمليا بعد إصغاء الجزائر اتفاقية "ستاندباي" مع صندوق النقد الدولي في 1994، مما سمح بإعادة جدولة الديون مع "نادي باريس"، ثم التفاوض بشأن جدولة الديون مع "نادي لندن"، ومنه بدأت الحكومة بتطبيق تعليمات صندوق النقد الدولي،[3] مما أدى إلى بداية الخوصصة حيث تم في شهر جانفي 2001 الإعلان عن بيع 184 شركة حكومية خلال ثلاث سنوات وخوصصة 121 شركة تعمل في مجال الخدمات والأشغال العمومية والأغذية.[4]

---

[1] فيصل بهلولي، "التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"، ***مجلة الباحث الاقتصادي***، العدد 01، (2013)، ص 153.

[2] حمزة حسن كريم، ***العولمة العالية و النمو الاقتصادي*** ، (الأردن: دار صفاء ط1، 2011)، ص 41.

[3] الهاشمي مقراني وآخرون، ***القطاع الصناعي الخاص والنظام العالمي الجديد (التجربة الجزائرية)***،(الجزائر: مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة، 2010، ص 79.

[4] محمد الطاهر قادري، ***التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق***، (لبنان: مكتبة حسن العمرية)،ط1، 2013، ص 106.

وفيما يتعلق بالاستثمار، فقد وضعت الجزائر كافة الشروط والقوانين لترقية الاستثمار وهذا ما جاء في قانون الاستثمار لعام 1993 [1] من خلال وضع قواعد تتسم بالشفافية والتسهيلات ومنح الضمانات والامتيازات المختلفة كإطار لتدخل المستثمرين في السوق الوطنية، ثم يحدد القانون أطرا واسعة للشراكة بين مختلف أنواع رؤوس الأموال الوطنية العمومية والخاصة والأجنبية، حيث يسمح القانون للمستثمرين الخواص، الوطنيون والأجانب، بأن يحلوا محل الدولة أو أن يشتركوا معها في المجالات المفتوحة للشراكة، وذلك في شكل خلق مشاريع جديدة[2]، أو توسيع القدرات، كما يلح القانون على عدم التفريق بين المستثمر المقيم والمستثمر غير المقيم، وثم تعميق ما جاء به قانون الاستثمار بإجراءات قانون المالية التكميلي لعام 1994 التي تسمح بإمكانية التنازل عن أسهم شركات القطاع العام، مما ينهي التغيير المؤسساتي الذي يمنح الحرية للاستثمار الأجنبي ويسمح بالشراكة بين مختلف أنواع رأس المال، مما يعني أن السوق أصبحت مفتوحة ولا تميز بين المتعاملين.[3]

أما بالنسبة للإطار المؤسساتي وضعت الجزائر مجموعة من الوكالات التي تسهر على ترقية ودعم الاستثمار منها الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية التي تم إنشاؤها لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004 حيث كلفت الوكالة بالمهام التالية:[4]

1.المشاركة في تحديد إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من الهيئات المعنية.

---

[1] القانون رقم 93-12 الصادر بتاريخ 1993/10/05، ***الجريدة الرسمية*** رقم 64 الصادرة بتاريخ 1999/10/10، ص 3.

[2] عبد القادر مشدال، تجربة الجزائر في الانتقال إلى اقتصاد السوق وإشكالية تطور الصناعة، ***مجلة الأبحاث الاقتصادية***، العدد 2، (جوان، 2015)، ص 150.

[3] ***المرجع نفسه***، ص 150.

[4] المرسوم التنفيذي رقم 04-174 الصادر بتاريخ 01 جوان 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها، ***الجريدة الرسمية***، العدد 39، الصادرة في 16 جوان 2004، المادة 6، ص 5.

1. تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.
2. تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات إستشرافية شاملة حول الأسواق الخارجية.
3. إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها.
4. وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانات الوطنية للتصدير إلى الأسواق الخارجية وتسيير ذلك.
5. وضع منظومة مواكبة الأسواق الدولية وتأثيرها في المبادلات التجارية الجزائرية.
6. وضع تصور للمنشورات المختصة والمذكرات الظرفية وتوزيعها في مجال التجارة الدولية.
7. متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنين وتأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض والصالونات المختصة المنظمة بالخارج.
8. مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير أعمال الاتصال والإعلام والترقية المتعلقة بالمنتوجات والخدمات الموجهة للتصدير.

كما تقوم الوكالة بمهام أخرى نذكر منها:[1]

1. تكوين قاعدة معطيات حول الواردات والصادرات وبطاقية وطنية حول المتعاملين المتدخلين في عمليات التجارة الخارجية.
2. ضمان عملية متابعة اقتصادية عبر متابعة تطور الوضعية السائدة في السوق الدولية للمواد التي تشكل أهمية بالنسبة للتجارة الخارجية للجزائر.
3. القيام بعمليات التكوين والإعلام وتقديم الدعم الضروري لصالح الهيئات والمتعاملين الاقتصاديين من أجل متابعة الواردات، كما تتحمل الوكالة على كافة المعطيات التي تعالج المعلومات التجارية

[1] المرسوم التنفيذي رقم 08-313 الصادر بتاريخ 2008/10/5 يتمم المرسوم التنفيذي رقم 04-174، ***الجريدة الرسمية***، العدد 58، الصادرة في 2008/10/8، المواد 02-03، ص 8.

وربطها مباشرة مع قواعد المعطيات الإحصائية للمركز الوطني للإعلام الآلي وإحصائيات إدارة الجمارك.

كما تم إنشاء العديد من المؤسسات كالشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات (CAGEX)* والصندوق الخاص لتنمية الصادرات (FSDE)** والصندوق الوطني لتنظيم وتطوير الزراعة (FNRDA)*** ، كلها مؤسسات تساهم في الاستثمار.

<u>الفرع الثاني</u>: إقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

قامت الجزائر بمجموعة من المبادرات للاندماج في الاقتصاد العالمي من بينها إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في مجالات عدة، غير أن العنصر الذي يحظى أكثر من غيره بالاهتمام هو الجانب الاقتصادي بالنظر إلى طبيعة الرهانات المرتبطة به، وضرورة تفعيل الجزائر لآلياتها الاقتصادية بغرض امتصاص المشاكل الاجتماعية[1]، غير أن هناك واقعا يفرض نفسه هو المنافسة التي تنشأ عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها السوق الجزائرية.

إن إقامة منطقة للتبادل الحر، يعني الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات من طرف واحد هو الاتحاد الأوروبي إلى إتفاق شراكة يؤدي إلى تكريس نظام للتنازلات المتبادلة بين الطرفين، أي من بين اقتصاديات بلدان الاتحاد الأوروبي مجتمعة واقتصاد بلد نامي منفرد، حيث ينص الاتفاق وفق ما جاء في المادة 06 على أنشاء منطقة للتبادل الحر بين الإتحاد الأوروبي والجزائر خلال

* Compagne algérienne d'assurance et de garantie des exportations.

** Fonds spécial de promotion des exportations.

*** Le fonds national de régulation et développement agricole.

[1] عبد القادر دربال، تأثير منظمة التبادل الأورو متوسطية على أداء وتأهيل الاقتصاد الوطني، ***مجلة بحوث اقتصادية عربية***، العدد 27، (2002)، ص 39.

فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد، اعتبارا من تاريخ دخول هذا الإتفاق حيز التنفيذ طبقا لأحكام الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة لسنة 1994 المؤسسة للمنظمة العالمية للتجارة.[1]

وجاء الاتفاق على إنشاء منطقة التبادل الحر لتدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنة وتحديث الاقتصاد، حيث تمت بنود الاتفاقية للاتحاد الأوروبي على :

- التحرير الكامل للسوق الجزائرية، أي السماح بالاستيراد والتصدير.
- فتح أسواق دول الاتحاد الأوروبي أمام الصادرات الجزائرية ولكن بحصص محدودة.
- إزالة الحواجز التي تعرقل حركة التجارة بين الجزائر ودول الاتحاد.
- إلغاء القيود الجمركية خلال العامين التاليين للاتفاقية.[2]

وفيما يتعلق بتبادل السلع المصنعة فنص انتماء فترة 12 سنة الانتقالية أي 2017، يكون هذا التاريخ نقطة نهاية الرزنامة الزمنية لعملية التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية وبداية التحرير التام لانتقال السلع الصناعية في منطقة التبادل الحر.

أما تبادل المنتجات الزراعية فقد ورد في الاتفاق أنه يترتب على الجزائر والاتحاد الأوروبي تحرير التبادل أو تدعيم حرية تبادل المنتجات الزراعية والصيد البحري التي تصب في فائدة اقتصاد الطرفين، وهناك قائمة تخص المبادلات بين الطرفين، وتبدأ هذه الدراسة للتبادل الحر بين الطرفين في السنة السادسة ابتداءا من تاريخ توقيع الاتفاقية.[3]

أما تجارة الخدمات فتمنح دول الاتحاد الأوروبي لممولي الخدمات الجزائريين معاملة لا تقل عن تلك التي يحظى بها الممولون بالخدمات المماثلة وفقا للالتزامات المتعلقة بالاتفاقية العامة لتجارة الخدمات، كما

---

[1] **Décret présidentiel** N°= 159 du 27 avril 2005 portant ratification de l'accord euro-méditerranéen établissant une association entre la république algérienne démocratique et populaire d'une part de la communauté européenne et ses états membres, désigné à valence le 22 avril 2002, p5.

[2] عبد الكريم كاكي، ***الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية***، (لبنان: مكتبة حسن العمرية، ط1، 2013)، ص 196.

[3] سليمة رقيبة، ***الشراكة الأورو جزائرية: هل هي نعمة أم نقمة؟***، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006)، ص ص 4-5.

تمدح الجزائر للممولين بالخدمات الأوروبيين معاملة لا تقل رعاية عن تلك المتفق عليها في المواد 31 إلى 33 من الإتفاق.[1]

كما حمل إتفاق إقامة منطقة التبادل الحر خلال فترة 12 سنة سلسلة من الإجراءات الحمائية بطريقة تقليدية إذا ما حدث أثر سلبي لهذا التفكيك التعريفي على الاقتصاد الوطني.

1.المنتجات الصناعية والزراعية الموجهة للتصنيع: حيث تضمن إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي ما يسمح للجزائر بتدارك أي انحرافات أو نقائص قد تهدد حياة المؤسسات الجزائرية العامة منها أو الخاصة، وفي هذا السياق قدمت الجزائر في نهاية سنة 2010، طلب إعادة النظر في تفكيك التعريفة الجمركية بتأخير إضافي في تجسيد منطقة التبادل الحر، مبررة طلبها بالحاجة إلى منح مهلة، إضافية للمؤسسات الجزائرية قصد الاستعداد الأفضل لخوض المنافسة الحادة التي ستفرض عليها بحكم إنشاء منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية، وقد ارتكز المفاوضون الجزائريون من الجانب القانوني على المادتين 11 و 16 من اتفاق الشراكة حيث تنص المادة 11 على أن الجزائر تستطيع مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي لعدة منتجات والتي لا تتجاوز 15% من مجموع الوردات من الاتحاد الأوروبي ولا تتجاوز التعريفة 25%.[2]

أما بخصوص المواد الزراعية الغذائية، فإن المادة 16 تنص على إمكانية إعادة تنظيم الامتيازات الجمركية لهذه المنتجات في حالة حدوث تغيير في السياسة الزراعية، وانطلاقا من هذا الهدف وفي الدورة الخامسة لمجلس الشراكة الذي عقد في 15 جوان 2010 قدمت الجزائر طلبها الرسمي لتأجيل التفكيك الجمركي واستمرت المفاوضات على مستوى 8 دورات ما بين 2010 و 2012، توصل من خلالها كل

[1] ***المرجع نفسه***، ص 5.

[2] Ministère du Commerce, Allocution de M ˚le Ministre du commerce, journée sensibilisation et d'information sur le nouveau schéma de démentement taritiére avec l'union européenne, Alger, 28/02/2012, p03.

من الجزائر والاتحاد الأوروبي إلى إتفاق يقضي بمراجعة رزنامة التفكيك التعريفي لاتفاق الشراكة والذي دخل حيز التنفيذ في 2012/09/01.[1]

2.بالنسبة لمجموع المنتجات: إذا تعرضت الجزائر لعملية إغراق لأسواقها من طرف الجانب الأوروبي، فإنه يمكن للجزائر أن تتخذ إجراءات خاصة ضد التصرفات وهذا حسب المادة (06) للمنظمة العالمية للتجارة، وفي حالة ما إذا حدث ارتفاع للواردات يمكن أن تكون سببا في توازن الأسواق، وفي هذه الحالة يجب أن يجب الاتحاد الأوروبي في حل المشكلة يرضي الطرفين، ويمنح الاتفاق الحق لوضع الشروط الوقائية التقليدية، كما يتوقع أيضا من الاتفاق تطبيق القواعد فيما يخص أصل المنتجات[2]، حيث ترتكز قواعد الأصل خصوصا على منع السلع المنتجة في بلدان العالم الثالث التي لا تعمل سوى على القيام بعملية العبور من طرف البلد المستفيد ، لا يكون نصيبها من العمل بنسبة قليلة جدا، وتكون مقبولة للمستفيد بالتفصيل التجاري.

المطلب الثاني: التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي.

الاتحاد الأوروبي باعتباره كيانا هو أكبر شريك تجاري للجزائر، وهو المورد الرئيسي للمواد الغذائية والمنتجات التحويلية إلى الجزائر، خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2015 لم يتعدى مجموع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي 14 مليار دولار، بينما بلغت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي 220 مليار دولار بمعدل 22 مليار سنويا، وخلال نفس الفترة فقد بلغت صادرات الجزائر خارج المحروقات 597 مليون دولار سنة 2005 ثم ارتفعت إلى 2,3مليار دولار سنة 2014،

[1] **Ibid.** p 04.

[2] عبد الجليل هويدي، ***انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر***، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013)، ص 98.

وبعدما انخفضت إلى 1,6 مليار دولار سنة 2015 [1]، في حين أن الاتفاقية تنص على ترقية صادرات الجزائر خارج المحروقات وتطوير الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

وأفرزت الشراكة مع الاتحاد الأوروبي انعكاسات على الميزان التجاري خلال هذه الفترة وعلى هيكل الصادرات والواردات والجدول التالي يبن لنا حجم التبادلات التجارية خلال الفترة 2005-2014.

الفرع الأول: الميزان التجاري الجزائري في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

الجدول رقم 07 : الميزان التجاري الجزائري للفترة (2005-2014)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات	11,2	11,7	14,4	21	20,7	20,7	24,6	26,3	28,7	29,6
الصادرات	25,5	28,7	26,8	41,2	23,1	28	37,3	39,7	41,2	40,3
الميزان التجاري	14,3	17	12,4	20,2	2,4	7,3	12,7	13,4	12,5	10,7

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك (CNIS)

من خلال الجدول نلاحظ بداية إرتفاع الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي منذ 2005 وانخفض عام 2007، بـ 2,1 مليار دولار ثم ارتفعت عام 2008، حيث سجلت أعلى قيمة بـ 41,2 مليار دولار مقابل 20,9 مليار دولار من الواردات نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية وانخفاضها تارة أخرى بسبب تقلب أسعار المحروقات وهذا ما نلاحظه عام 2009 حيث انخفضت قيمة الصادرات نحو الإتحاد الأوروبي بـ 18,1 مليار دولار ثم عادت للارتفاع مرة أخرى من 2010 إلى 2013 ووصلت إلى 41,2 مليار دولار وهي نفس القيمة المسجلة عام 2008 لتسجل عام 2014 ما قيمته 40,3 مليار دولار.

[1] **l'accord d'association Algérie –Union européenne**, le temps des remises en cause, sur le site : wwww.algerie-watch.org/fr. Consulté le 18/12/2018.

فالجزائر استفادت من الطفرة المستمرة في أسعار النفط، مما أسفر عن إيرادات للدولة لا سابقة لها، وعن تراكم هائل من العملات الأجنبية، لكن سرعان تراجعت قيمة الصادرات وبشكل كبير عام 2015 إلى 25,8 مليار دولار أي بانخفاض قدره 14,5 مليار دولار نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية مما أثر على الصادرات.

أما واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي سجلت ارتفاعا من 11,2 مليار دولار عام 2005 إلى 29,6 مليار دولار عام 2014، وهذا راجع للرفع التدريجي للقيود الجمركية من طرف الجزائر، ما يعني أن الجزائر بقيت تعتمد في صادراتها نحو الإتحاد الأوروبي على المحروقات، فتشكيل ميزان المدفوعات من غير المحروقات ضعيف جدا في ظل التحدي المتمثل في انفتاح متزايد للاقتصاد الوطني، فبرغم من عملية التفكيك الجمركي وتسجيل إرتفاع في الميزان التجاري لصالح الجزائر لكنها لم تستفد من رفع القيود الجمركية بسبب عدم وجود إنتاج وطني خارج المحروقات التي تمثل أكثر من 97% من مداخيل الجزائر. ولإعطاء صورة واضحة وضعنا الرسم البياني الآتي الذي يمثل تطور التجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي ما بين سنة 2005 إلى سنة 2014.

الشكل رقم (06): رسم بياني بالأعمدة البيانية يبين تطور التجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي من سنة 2005 إلى سنة 2014.

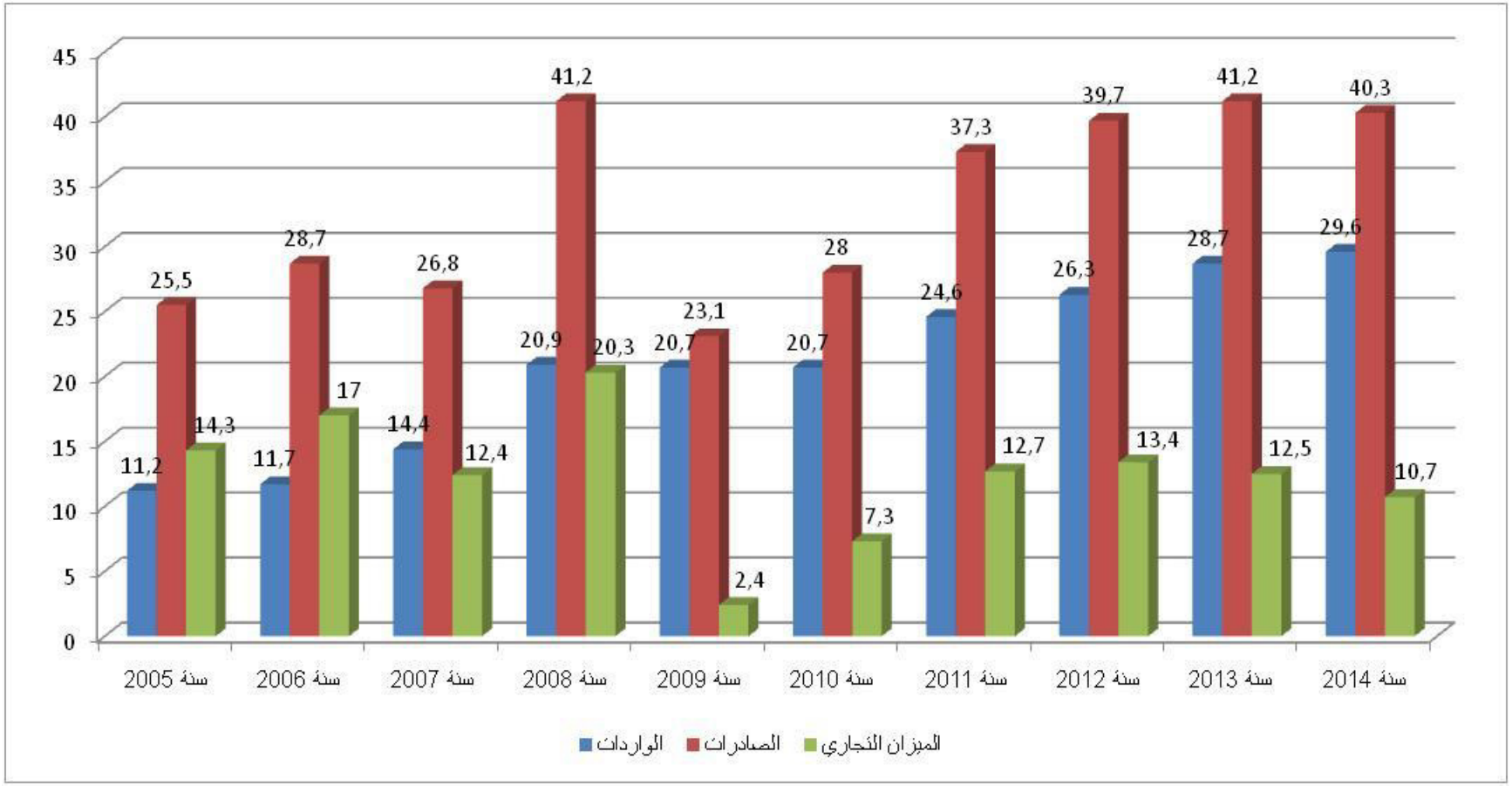

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (07)

نلاحظ من خلال الشكل (06) أن التجارة الخارجية الجزائرية عرفت تطورا من خلال ارتفاع قيمة الصادرات نحو دول الاتحاد الأوروبي من سنة 2005 حتى سنة 2008 بقيمة 41,2 مليار دولار نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، لتعرف انخفاضا سنة 2009 بقيمة 18 مليار دولار نتيجة انخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، لترتفع تدريجيا مع بداية سنة 2010 إلى غاية سنة 2014 وتبلغ ما قيمته 40,3 مليار دولار، أما الواردات الجزائرية عرفت ارتفاعا من سنة 2005 ولم تتأثر بانخفاض أسعار المحروقات سنة 2008 وواصلت قيمة الواردات في الارتفاع لتبلغ 29,6 مليار دولار سنة 2014. أما الميزان التجاري فقد سجل فائضا منذ سنة 2005 إلى غاية سنة 2008 ب20,2 مليار دولار لتنخفض مباشرة قيمته 2,4 مليار دولار سنة 2009 بسبب انخفاض أسعار المحروقات، ليعود للارتفاع تدريجيا من سنة 2010 إلى غاية سنة 2012 بقيمة 13,4 مليار دولار، ليستقر في حدود 10,7 مليار دولار سنة 2014، وتجدر الإشارة أن الفائض المالي الذي سجله الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2005-2014) كان نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، أي سيطرت الصادرات من النفط والغاز على الميزان التجاري مع شبه انعدام للصادرات الجزائرية خارج المحروقات طيلة هاته الفترة.

الفرع الثاني: الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

الجدول رقم 08: الهيكل السلعي للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005 إلى 2014) الوحدة: مليون دولار.

	المحروقات	منتجات غذائية	مواد أولية	منتجات نصف مصنعة	منتجات التجهيز الزراعية	منتجات التجهيز الصناعية	منتجات استهلاكية أخرى	المجموع
2005	115	1447	329	2111	120	5228	1988	11,33
2006	107	1553	439	2968	81	4798	1874	11,82
2007	202	2042	690	3634	97	5597	2165	14,42
2008	451	3188	748	6447	111	7795	2421	21,16
2010	731	274	731	5786	213	8297	2201	20,70
2011	935	4601	792	6832	221	8675	2560	24,16
2012	3349	3413	1059	7082	18	8451	2817	26,33
2013	2696	4138	1137	7530	235	9653	3334	28,72
2014	1617	4820	1171	7963	313	10,145	3466	29,50

المصدر: إعداد الباحث بناءا على معطيات المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي (CNIS) 2014.

من خلال الجدول نلاحظ الارتفاع الكبير الذي عرفته الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005-2014) حيث انتقلت من قيمة 11,33 مليار دولار سنة 2005 إلى قيمة 29,5 مليار دولار سنة 2014، محققة بذلك درجة نمو بلغت 18,2 مليار دولار، وارتفعت سنة 2007 إلى 14,42 مليار دولار، وبلغت سنة 2008 أكبر قيمة قدرت بـ 21.16 مليار دولار، وسجلت سنة 2010 انخفاضا ضئيلا، لتعود للارتفاع سنة 2011 إلى 24,6 مليار دولار، ثم ارتفعت من سنة 2012 و2013 و2014 إلى 29,5 مليار دولار أما أكبر بنسبة من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي هي عبارة عن منتجات التجهيز الصناعية حيث انتقلت من 5,22 مليار دولار سنة 2005 إلى 10,14 مليار دولار سنة 2014 أي زيادة بنسبة 100% تقريبا، ثم تأتي بعدها المنتجات نصف مصنعة حيث انتقلت من 2,11 مليار دولار سنة 2005 إلى 7,96 مليار دولار سنة 2014، أي زيادة بنسبة 380% تم تأتي

المنتجات الغذائية بعدما حيث انتقلت من قيمة 1,44 مليار دولار سنة 2005 إلى 4,82 مليار دولار سنة 2014 أي بنسبة 334% من معدل النمو وتمثل حوالي 20% من إجمالي الواردات.

أما بالنسبة لموردي الجزائر بمختلف المنتجات فيما يخص عملية الاستيراد من دول الإتحاد الأوروبي لسنة 2014، تعبر عنه بالدائرة النسبية التالية:

الشكل رقم 07: رسم بياني لأهم شركاء الجزائر في الاستيراد لسنة 2014. (الوحدة: مليون دولار)

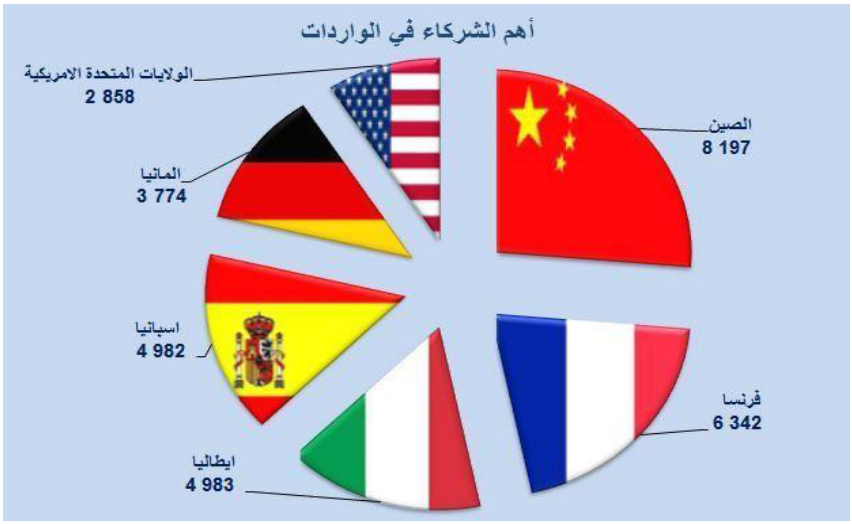

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

نلاحظ من خلال الرسم البياني للدول السنة التي تعتمد عليها الجزائر في وارداتها تصدر أربع (04) دول أوروبية لقيمة الواردات، حيث نجد فرنسا في المرتبة الثانية بـ 6,34 مليار دولار، ثم إيطاليا بـ 4,98 مليار دولار، إسبانيا بـ 4,98 مليار دولار ثم ألمانيا بـ 3,77 مليار دولار، وعليه يمكن القول بأن دول الإتحاد الأوروبي المذكورة في الرسم البياني تسيطر على واردات الجزائر، مما يجعل من الإتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر بحكم الموقع الجغرافي و الروابط التاريخية التي تؤثر بشكل كبير في علاقتها التجارية مع الجزائر.

الشكل رقم (08): رسم بياني بالأعمدة البيانية يبين تطور قيمة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي من سنة 2005 إلى سنة 2014.

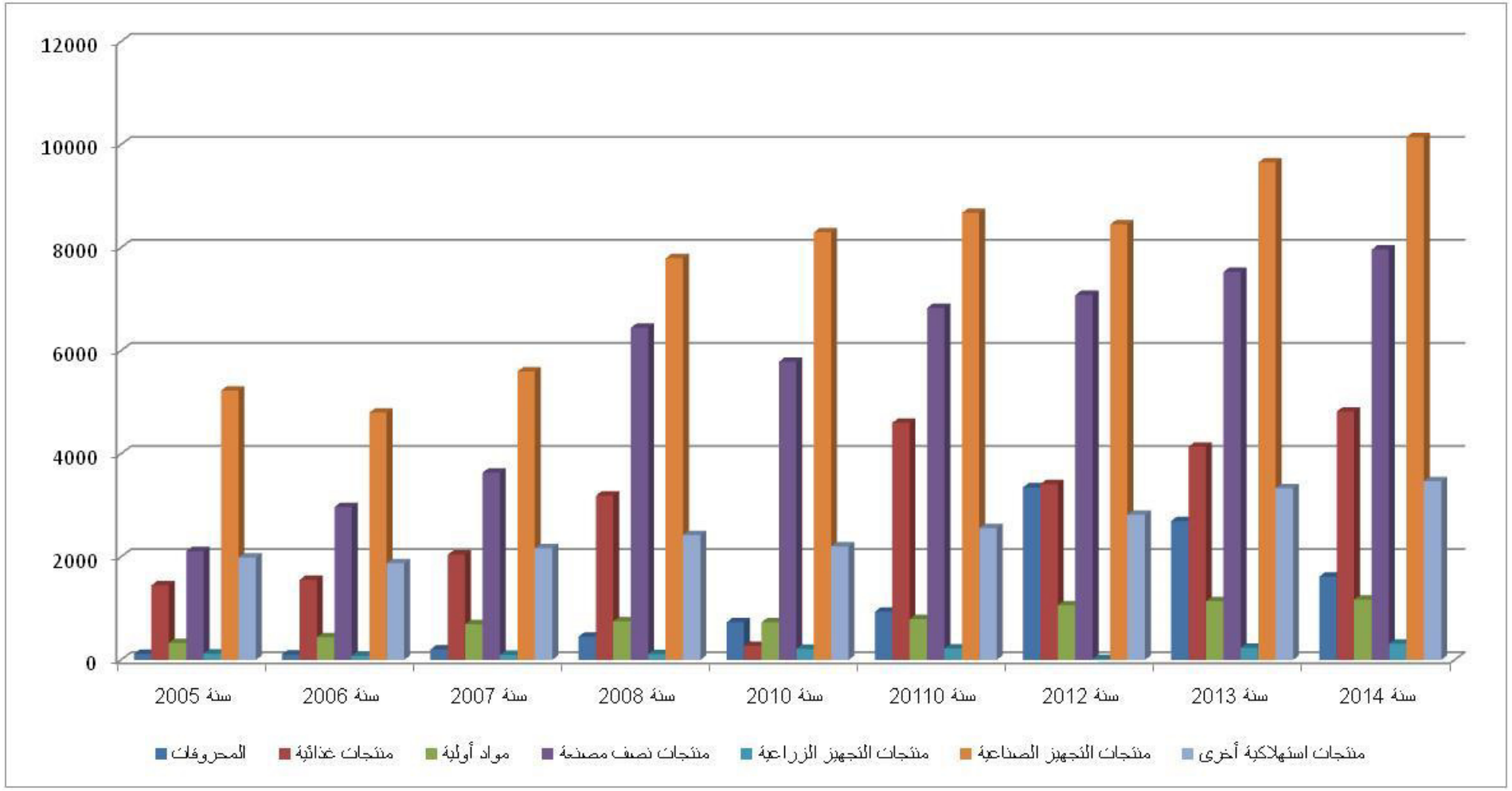

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (08)

نلاحظ من خلال الشكل (08) تطور قيمة الواردات الجزائرية لمختلف المنتجات منذ دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005 إلى غاية سنة 2014، حيث عرفت قيمة الواردات ارتفاعا كبيرا جدا وعلى رأسها منتجات التجهيز الصناعية التي ارتفعت قيمتها من 5,2 مليار دولار سنة 2005 إلى 8,6 مليار دولار سنة 2011، لتنخفض بنسبة ضئيلة سنة 2012 إلى 8,4 مليار دولار، لترتفع من جديد وتبلغ أعلى قيمة لها سنة 2014 ب 10,14 مليار دولار، ثم تأتي بعدها المنتجات نصف مصنعة التي ارتفعت من 2,1 مليار دولار سنة 2005 إلى حوالي 8 مليار دولار سنة 2014، ثم تأتي باقي المنتجات الأخرى مما يدل على اعتماد الجزائر على الاستيراد من الخارج خاصة من دول الاتحاد الأوروبي، حيث سجلت قيمة الواردات الإجمالية تزايدا قدر ب 18,2 مليار دولار طيلة 10 سنوات وهذا ما يدل على أن الجزائر أصبحت سوقا لتصريف المنتوجات والسلع الأوروبية بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، وبالتالي استفادة الطرف الأوروبي بدرجة كبيرة جدا من هذا الاتفاق وتبعية الاقتصاد الجزائري للخارج.

الفرع الثالث:الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.

تتمثل أغلب الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي في المحروقات، غير أننا سنتطرق لهيكل السلع الكلي للصادرات نحو الإتحاد الأوروبي لتبيان نسبة الصادرات خارج المحروقات وإظهار مدى استفادة الجزائر من اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية التي من المفترض أن تعمل على تطوير صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي والجدول التالي يبين لنا قيمة المنتجات من مجموع الصادرات.

الجدول رقم 09: تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الإتحاد الأوروبي (2005-2014)

الوحدة: مليون دولار

	المحروقات	منتجات غذائية	مواد أولية	منتجات نصف مصنعة	منتجات التجهيز الزراعية	منتجات التجهيز الصناعية	منتجات استهلاكية أخرى	المجموع
2005	24989	48	35	503	0	11	6	25592
2006	28004	49	45	622	0,04	18	13	28751
2007	25924	47	47	789	0,25	20	12	26836
2008	40334	55	80	1042	0,40	34	6	41551
2009	22555	45	36	523	0,07	19	4	23182
2010	27097	45	27	918	0,20	14	5	28106
2011	35760	126	74	1302	0,11	8	8	37272
2012	39760	122	60	1314	0,05	15	3	41274
2013	39760	122	60	1314	0,05	15	3	41274
2014	38216	88	60	2142	0,34	4	2,4	40512

المصدر: إعداد الباحث بناءا على معطيات المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي (CNIS) 2014.

نلاحظ من خلال الجدول إرتفاع قيمة الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي من سنة 2005 بـ 25,59 مليار دولار إلى 40,51 مليار دولار سنة 2014، وهذا راجع للارتفاع المستمر لأسعار البترول في السوق الدولية، حيث أن نسبة 97% من الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي هي من المحروقات.

وكما يوضح الجدول أن قيمة الصادرات من المحروقات عرفت ارتفاعا مستمرا منذ سنة 2005 بقيمة 25,59 مليار دولار إلى غاية سنة 2008 بقيمة 41,55 مليار دولار، أي بزيادة قدرت بقيمة 15,96 مليار دولار، وهي أعلى قيمة مسجلة للفترة (2005-2014)، لتسجل سنة 2009 تراجعا إلى 23,18 مليار دولار، أي سجلت انخفاضا بقيمة 18,37 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط أواخر سنة

2008، ثم عادت للارتفاع سنة 2010 إلى قيمة 28,10 مليار دولار، أي زيادة بقيمة 4,92 مليار دولار، لتواصل الارتفاع سنة 2011 إلى قيمة 37,27 مليار دولار، أي زيادة بقيمة 9,17 مليار دولار، ثم ارتفعت سنة 2012 و 2013 إلى قيمة 41,27 مليار دولار على التوالي، بزيادة قدرت بقيمة 4 مليار دولار مقارنة بسنة 2011، لتسجل تراجعا طفيفا سنة 2014 إلى قيمة 40,51 مليار أي تراجعا بقيمة 0,76 مليار دولار.

أما باقي حصة السلع المصدرة للإتحاد الأوروبي خارج المحروقات تبقى ضئيلة جدا، أهمها حصة المنتجات نصف المصنعة التي تراوحت ما بين 2% و4% حيث ارتفعت من سنة 2005 بقيمة 0,5 مليار دولار إلى 1,04 مليار دولار سنة 2008، لتنخفض سنة 2009 إلى قيمة 0,52 مليار دولار لتعود للارتفاع سنة 2010 إلى قيمة 0,91 مليار دولار إلى غاية سنة 2014 مسجلة أعلى قيمة لها بـ 2,14 مليار دولار، أي بزيادة قدرت بـ 1,23 مليار دولار، ثم تأتي بعدها المنتجات الغذائية التي انتقلت من 48 مليون دولار سنة 2005 إلى 126 مليون دولار سنة 2011 لتنخفض إلى 88 مليون دولار سنة 2014، تم تأتي بعدها حصة المواد الأولية التي انتقلت من 35 مليون دولار سنة 2005 إلى 74 مليون دولار سنة 2011 لتنخفض إلى 60 مليون دولار سنة 2014، ثم تأتي حصة منتجات التجهيز الصناعية التي سجلت أعلى قيمة بـ 13 مليون دولار سنة 2006 لتنخفض إلى 2,4 مليون دولار سنة 2014 ثم تأتي في الأخير حصة منتجات التجهيز الزراعية التي سجلت أعلى قيمة بـ 0.4 مليون دولار سنة 2008.

ولهذا يمكن القول بأن الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي خارج المحروقات تظهر عجزا كبيرا جدا بالرغم من مرور أكثر من 09 سنوات على دخول اتفاق الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ.

أما بالنسبة للدول الأوروبية المستورد من الجزائر لمختلف المنتجات فيما يخص عملية نحو دول الإتحاد الأوروبي لسنة 2014، نعبر عنه بالدائرة النسبية التالية:

الشكل رقم 09: رسم بياني لأهم شركاء الجزائر في الصادرات لسنة 2014. (الوحدة: مليون دولار)

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصاء التابع للجمارك CNIS

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن هناك ست دول تستورد من الجزائر منها خمس دول من الإتحاد الأوروبي تهمين على صادرات الجزائر لسنة 2014، مع الإشارة إلى أن أغلب هذه الدول تستورد المحروقات من الجزائر، حيث تحتل إسبانيا المرتبة الأولى بقيمة 9,71 مليار دولار، ثم تأتي بعدها إيطاليا بقيمة 8,36 مليار دولار، ثم تليها فرنسا بقيمة 6,74 مليار دولار، ثم تليها بريطانيا بقيمة 5,48 مليار دولار، ثم بعدها هولندا بقيمة 5,1 مليار دولار.

يتضح لنا أن السمة الأساسية لهيكل التجارة الخارجية الجزائرية هي التبعية المفرطة لصادرات المحروقات نحو الإتحاد الأوروبي وعدم وجود تنويع اقتصادي وبالتالي عدم استفادة الجزائر من إسقاط التعريفات الجمركية على الواردات لعدم وجود صادرات خارج المحروقات التي تعتبر ثروة قابلة للنضوب وخاضعة لتحكم الأسواق العالمية في أسعارها وهذا ما يؤثر على الاقتصاد الجزائري، أما فيما يخص الواردات فهي تأتي من عدد محدود من الموردين المتمثلة في دول الإتحاد الأوروبي، والتبعية المفرطة خاصة فيما

يتعلق باستيراد المواد الغذائية وسلع التجهيز والسلع الاستهلاكية، وهذا ما يبرز وجود عدم التكافؤ بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي في ظل اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية.

الشكل رقم 10: رسم بياني بالأعمدة البيانية يبين تطور قيمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي من سنة 2005 إلى 2014.

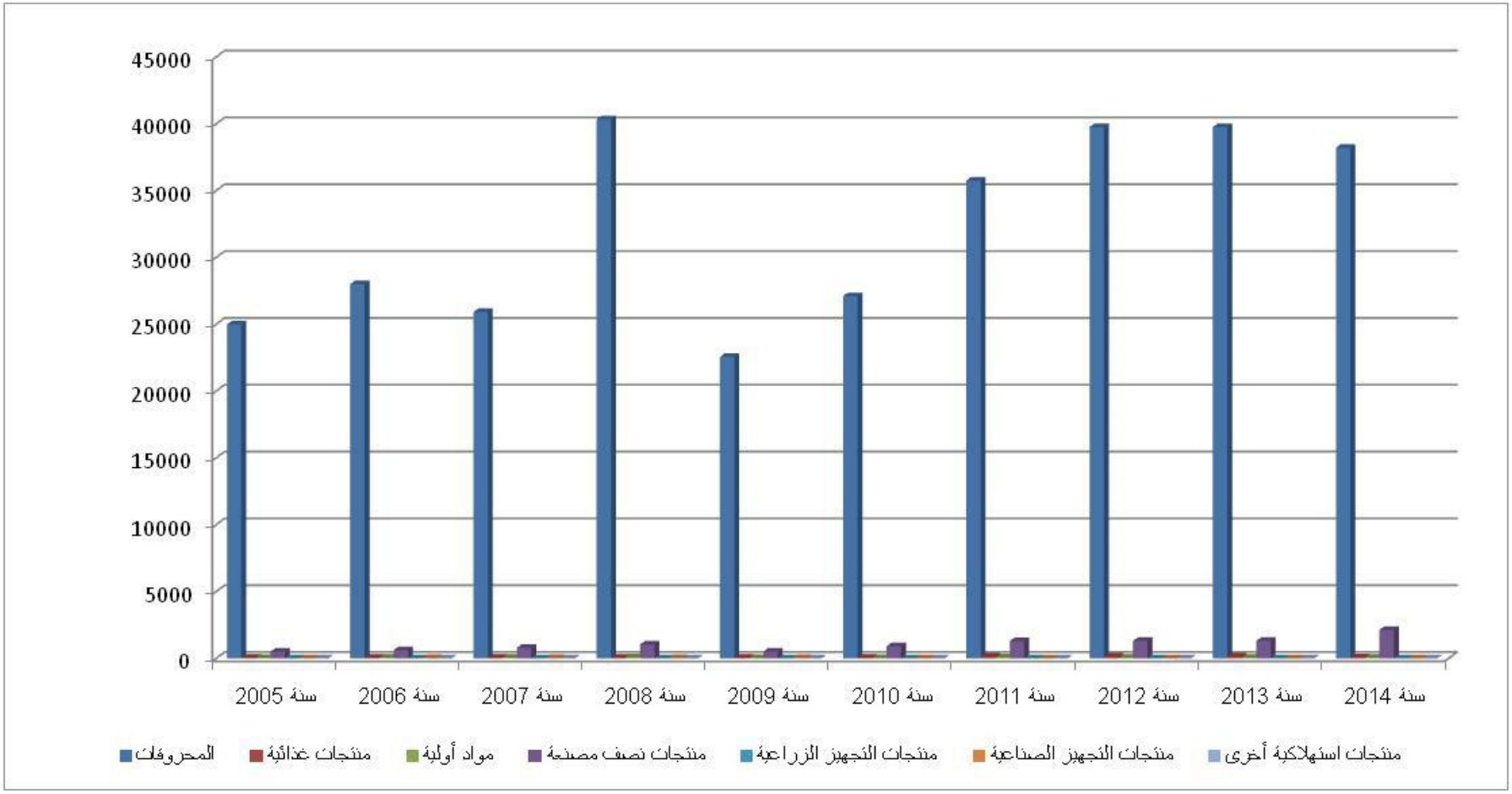

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (09)

نلاحظ من خلال الشكل (10) أن قيمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات تكاد تكون منعدمة نحو الاتحاد الأوروبي ما عدا تطور قيمة المنتجات نصف مصنعة التي تطورت من سنة 2005 بقيمة 0,5 مليار دولار لغاية سنة 2014 بقيمة 2,1 مليار دولار بنسبة 5 % من مجمل الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي خلال فترة 10 سنوات، أما باقي المنتجات فلم تتجاوز 0,4 % من مجمل الصادرات خلال نفس الفترة، وهذا دليل على عدم وجود نسبة مرتفعة للصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي وسيطرة المحروقات من النفط والغاز بنسبة فاقت 94 %، مما يقودنا إلى نتيجة مفادها عدم استفادة الجزائر من اتفاقية الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي التي كان هدفها الأساسي ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

المطلب الثالث: انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وآثار تحرير التجارة على الاقتصاد الوطني.

بهدف تطبيق سياسات الانفتاح التجاري عملت الجزائر على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ووضعت مجموعة من الإجراءات للنهوض بالاقتصاد الوطني لتحقيق معدلات نمو اقتصادية خارج المحروقات، وعملت على تحرير تجارتها الخارجية مما أدى لوجود آثار على الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.

سعت الجزائر ولا تزال للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، فقد شهدت سلسلة المفاوضات عدة مراحل وعقبات لا تزال تحول دون انضمام الجزائر لهذه المنظمة الراعية للجزء الأكبر من حركة التجارة العالمية بمجموعة القواعد والضوابط التي تلزم بها مجموعة المنضمين إليها للتقي دبها والعمل بها.[1]

إن للجزائر دوافع من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، حيث تتمثل فيما يلي:

[1] فيصل لوصيف، ***آثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970، 2012***، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة سطيف 1: كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013-2014)، ص 164.

- **الاندماج في الاقتصاد العالمي:** أمام التطورات في الاقتصاد العالمي المتميزة بالسرعة في النمو نجد الجزائر مجبرة على الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- **إنعاش الاقتصاد الوطني:** عن طريق إرتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية والامتناع عن استعمال القيود الكمية وزيادة في الواردات من الدول الأعضاء، وبالتالي إرتفاع المنافسة التي يمكن أن تستعملها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني .
- **تحفيز وتشجيع الاستثمارات:** حيث أن تقوية الاستثمار خاصة الخارجية منها عامل هام في الاقتصاد الوطني.
- **مسايرة التجارة الدولية:** فالتجارة الخارجية تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني للجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية من أجل الحصول على مستلزماتها من المواد والسلع، فلا يمكن لها أن تبتعد عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية إن أرادت مسايرة التطورات الحديثة.[1]

وبغية تحقيق هذه الأهداف تقدمت الجزائر رسميا بطلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في شهر جوان من سنة 1996 عند ما قدمت مذكرة المساعدة لإدارة المنظمة التي أودعتها لدى سكرتاريتها تحتوي على دراسة وافية للأوضاع الاقتصادية وكذا السياسية ومعلومات عن التجارة الخارجية وسياسة الدعم الممنوح للمصدرين، كما تشمل جداول التعريفات الجمركية المعمول بها وانطلقت بذلك مفاوضات الجزائر الماراطونية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.[2]

تعد منظمة التجارة العالمية (OMC) من بين أهم المؤسسات الدولية التي تهتم بالدفع نحو تحرير الأسواق العالمية وفق مجموعة من المبادئ المتمثلة فيما يلي:[3]

---

[1] نصر الدين دادي عدون، محمد منتاوي، ***الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة*** (الجزائر: دار المحمدية العامة، 2003)، ص 134.

[2] كمال رزيق، فارس مسدور، ***"إنعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة"***، الملتقى الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة، 21 ماي 2002، ص 2.

[3] جويدة بلعة، القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ***مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير***، العدد 10 (2010) ، ص 237.

- **مبدأ عدم التمييز أو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية:** ويعني عدم التمييز بين الدول الأعضاء في المنظمة فلا تمنح أي رعاية خاصة لدولة ما على حساب دولة أخرى من الدول الأعضاء.
- **مبدأ المعاملة الوطنية:** حيث أن كل دولة عضو في المنظمة ملزمة بمعاملة المنتجات المستوردة من الدول الأعضاء بنفس معاملتها للمنتجات المحلية المماثلة.
- **مبدأ التبادلية:** فكل تخفيض في القيود التعريفية أو غير التعريفية لعضو ما لابد أن يقابله تخفيض من العضو الآخر.
- **مبدأ التفاوض:** فالمنظمة تعتبر إطارا للتفاوض حول الأحكام وتسوية النزاعات التجارية.
- **مبدأ الشفافية:** ويعني التزام الدول الأعضاء بالكشف عن كل المعلومات المتصلة بالتجارة.
- **مبدأ المعاملة التجارية التفضيلية:** حيث تمنح للدول النامية الأعضاء معاملة تفضيلية خاصة وتعمل الدول المتقدمة على احترام ذلك.

قدمت الجزائر سنة 2002 النسخة الثانية لمذكرة الانضمام تلتها اجتماعات أخرى لفرق العمل في جويلية 2006 وجانفي 2008، حيث قامت الجزائر بإجراء أكثر من 10 جولات بين 1996 و 2009 في إطار مفاوضاتها مع منظمة التجارة العالمية وأجابت عن 1600 سؤال، كما قامت بإجراء 93 مفاوضات ثنائية مع الدول الأعضاء في المنظمة.[1]

كما أجرت الجزائر في هذه المرحلة مفاوضات ثنائية مع مجموعة من الدول الأعضاء في المنظمة إذ لا تقل هذه المفاوضات أهمية عن المفاوضات مع المنظمة بحد ذاتها، وهذا لكون أي امتياز تمنحه الجزائر لأي دولة عضو في المنظمة في إطار المفاوضات الثنائية يعمم على جميع دول المنظمة (مبدأ الدولة الأولى بالرعاية)، ففي 2008 وصلت الجزائر إلى إتفاق مع كل من البرازيل والأوروغواي وكوبا وفنزويلا

[1] طارق تاحي،" ***الرهانات الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية"، الجزائر إشكالية الواقع ورؤى المستقبل***، (لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013) ص ص 462-463.

وسويسرا، ومن بين الدول التي مازالت الجزائر قيد التفاوض معها نجد الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، حيث أن توجهات معظم الدول في مفاوضات العضوية مرتبطة بتوجه هذين القطبين الاقتصاديين الكبيرين، حيث تتحفظ الولايات المتحدة الأمريكية عن مسار تحرير قطاع الخدمات وبخاصة الخدمات البنكية وخدمات الاتصالات في الجزائر، معتبرة أن الاقتصاد الجزائري منغلق في هذه القطاعات.[1]

إلا انه ورغم مساعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة لم تنضم بعد طيلة هذه المدة التي فاقت العشرين سنة، وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها:

- غياب إستراتيجية واضحة وارتكاز الجزائر على نفس الخطط من المفاوضات التي جرت مع الاتحاد الأوروبي وعدم تفويض المفاوض الجزائري صلاحيات كبيرة وتبني النظرة المعتمدة على تغليب السياسة على الخبرة والاعتمادات الإيديولوجية السياسية على المعطيات التقنية، وهو ما يحول التفاوض إلى عمل سياسي أكثر منه اقتصادي.[2]

البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات والتعهدات المقدمة، ظل من وزن الملف الجزائري للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.[3]

- الاعتماد المفرط على القطاع النفطي الذي يعد المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، الأمر الذي يجعل من الجزائر دولة رجعية، حيث يمثل 98.5% من إجمالي صادراتها.
- محدودية تحرير الاقتصاد الجزائري لاعتماده على الاقتصاد الريعي وهي سبب من الأسباب التي أخرت انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة.[4]

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص 463.

[2] فيصل بهلولي، ***مرجع سابق***، ص 163.

[3] ***المرجع نفسه***، نفس الصفحة.

[4] طارق تاحي، ***مرجع سابق***، ص ص 464-467.

أما فيما يتعلق بمسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة التي مرت بعدة جولات سنوضحها خلال الفترة (1996-2015) كالأتي:

- **الأولى 1996:** التأكيد على طلب الانضمام الذي جاء في سياق توصيات صندوق النقد الدولي وتقديم الحكومة الجزائرية مذكرة تضم وصف كامل للنظام التجاري والمؤسساتي.

- **الثانية 1999:** بدء المفاوضات في مختلف القطاعات، تم تأجيلها لسنة 2000، ثم في نهاية 2000 ثم إنشاء مجلس التنسيق الذي يشرف على عمل اللجان الخاصة بالقطاعات والمجلس الوطني، وفي بداية 2001 استفاد الخبراء الجزائريين من دورات تكوينية حول سياسة التجارة للمنظمة وإعادة بعث المفاوضات من جديد في أفريل 2001.

- **الثالثة 2002/02/07:** خوصصة المؤسسات، وذكر أهم القطاعات التي تم تحريرها كالاتصال والسياحة، مع عقد شراكة مع الإتحاد الأوروبي وإعادة النظر في علاقة الجزائر الاقتصادية الدولية بتطبيق إصلاحات قانونية وتشريعية ومؤسساتية، تم التأكيد على الانضمام:

- **الرابعة 2002/11/16:** إثارة قوانين حماية الملكية الفكرية والصراع ضد التزييف، وإثارة مواضيع التسعيرة الجمركية، وإخضاع التخفيضات المتعلقة بالواردات التجارية لتشريع جزائري يتطابق مع قوانين المنظمة[1].

- **الخامسة ماي 2003:** سعت الجزائر لأقلمة تشريعاتها مع تلك المعمول بها عالميا مثل المصادقة على قوانين الملكية الصناعية وفتح قطاع الخدمات وملائمة نظامها الجمركي للنظم العالمية.

- **السادسة جانفي 2004:** تقدم المفاوضات ومطالبة المنظمة من الجزائر مراجعة جميع النصوص القانونية غير المتطابقة مع شروط الانضمام، تم تعديل خمس (05) قوانين متعلقة بالتجارة الخارجية، المنافسة، العلامات التجارية، حقوق المؤلف، الحقوق المجاورة، براءات الاختراع.

[1] نعيمة زيرمي، ***مرجع سابق***، ص.239.

- **السابعة نوفمبر 2004:** بحث تطور المفاوضات الثنائية المتعلقة بالدخول إلى السوق العالمية ومدى التقدم في التشريعات الجزائرية وتطابقها مع تشريعات المنظمة.

- **الثامنة 2005/02/05:** تقديم الجزائر لمقترح به 11 قطاع في مجال الخدمات و 161 قطاع فرعي للمنافسة من بينها الاتصالات السلكية، ورد الجزائر على بعض الأسئلة لحل بعض القضايا كالخوصصة وإجراءات الحماية.[1]

- **التاسعة جويلية 2008:** تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة الخاصة بالملكية الصناعية والثقافية والاتفاقات الخاصة بالعراقيل التقنية والتجارية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي[2]، وفي هذه الجولة جاوبت الجزائر على هذه الأسئلة قبل انقضاء شهر أفريل لسنة 2009 وأرسلتها إلى مقر المنظمة في نفس السنة.

- **العاشرة فيفري 2010:** في هذه الجولة صرح وزير التجارة "الهاشمي جعبوب" أن الجزائر لم تقرر بعد الرد على 96 سؤالا واردة من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية منها 15 سؤالا تتطلب دراسة معمقة نظرا لآثارها على الاقتصاد الوطني وقال" الأمر تقني ومعقد والقضية قضية سيادة" وتشمل الأسئلة ضوابط للأسعار من بينها سعر الغاز وضريبة الاستهلاك وأشار الوزير إلى أن بعض المطالب غير مقبولة نظرا لمالها من آثار سلبية على قطاعي الصناعة والفلاحة وأن كل عضو في المنظمة يطالب الجزائر بتنازلات بناءا على مصالحه وليس مصالح المنظمة.[3]

- **الحادية عشر أفريل 2011:** تمت الإجابة على جميع الأسئلة، وتم طرح اشتراطات جديدة لقاعدة 51/49 المنظمة للاستثمار الأجنبي في الجزائر، كما قدم الوفد الجزائري المفاوض بقيادة الوزير "بن بادة"

---

[1] ***المرجع نفسه***، ص 240.

[2] أ.د زرقين عبود، الطاهر توايتية، الآثار المرتقبة لانضمام الجزائر إلى منظمة على تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ***مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة***، العدد 43، 2015، في: http :www.iasj.net/iasi ?func=fulliext8-aid=98023 (26/12/2018)

[3] ***المرجع نفسه***، ص 212.

أجوبة دقيقة تخص ملف السعر الداخلي للغاز في القطاع الصناعي، حيث حملت الوثيقة التزام الحكومة الجزائرية بتطبيق أسعار حرة على الغاز الموجه للصناعات الموجهة للتصدير وهي نقطة ظلت تعرقل انضمام الجزائر للمنظمة .

- **الثانية عشر مارس 2014:** استلمت الجزائر أسئلة إضافية من طرف كل من الاتحاد الأوروبي وكندا و الولايات المتحدة الأمريكية ونيوزلندا وأستراليا.
- **الثالثة عشر بداية 2015:** اعتبرت هذه الجولة حاسمة بالنظر إلى كونها تسمح للجزائر بتحديد تاريخ لانضمامها إلى المنظمة.[1]

بالرغم من كل هذه الجولات وكل الإجابات التي قدمها الوفد المفاوض إلا أن هناك الكثير من القضايا العالقة والغامضة التي مازالت لم تقدم لها الحكومة إجابات واضحة لأعضاء المنظمة مثل سياسة الخصخصة والأسعار، القيود الكمية على الواردات والتقييم الجمركي.

والمتتبع لملف الانضمام يلاحظ أن أعضاء منظمة التجارة العالمية كل يقدم شروط وفق أهدافه ومصالحه خاصة الاتحاد الأوروبي هو أكبر معرقل لدخول الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية لأسباب إستراتيجية تتمثل في محاولة إطالة الاستحواذ على السوق الجزائرية، حيث يمثل انضمامها تعميم الامتيازات إلى بقية الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة وفقا قاعدة الدولة الأكثر امتيازا.[2]

إن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة له انعكاسات إيجابية وسلبية على التجارة الخارجية تتمثل فيما يلي:

[1] نعيمة زيرمي، ***مرجع سابق***، ص 240.

[2] أ.د زرقين عبود، الطاهر تواتية، ***مرجع سابق***، ص 213.

1. **الآثار الإيجابية:** من الآثار الإيجابية لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة ما يلي:

– إن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لن يكون له أي أثر خاص على السياسة الجمركية للجزائر، ذلك أن كل الإجراءات المفروضة من طرف اتفاقيات المنظمة محتواة في النظام الجمركي الحالي، كما هو الحال بالنسبة لتقييم البضائع على أساس القيمة التعاقدية.

– يمكن تسهيل الإجراءات الجمركية بوضع برنامج عمل لتوفير المعلومات وتبسيط الإجراءات كالتقليل من الوثائق المطلوبة في ملفات التخليص الجمركي وتخفيض مدة بقاء البضائع في الموانئ والمستودعات وبالتالي تخفيض سعر وتكلفة إقامة البضائع.[1]

– الاستفادة من الوضعية الخاصة والتفضيلية لجميع الأطراف للدول النامية والحماية الناجمة عن الاتفاقيات الملزمة.

– توفير السلع الصناعية التي هي بحاجة إليها بتكاليف أقل وجودة عالية.

– تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الإنتاجية في ظل المنافسة الأجنبية.

– تقليص الحواجز في الأسواق العالمية وخلق فرص أوسع للجزائر لتصدير منتجاتها على المدى البعيد.

– الاستفادة من النصوص المتعلقة بالفلاحة خاصة ما نصت عليه الاتفاقية بهذا الشأن في تخفيض معدل الدخل إلى 13,3 % خلال 10 سنوات، وبالتالي لدى الجزائر مدة كافية لتأهيل القطاع الفلاحي الجزائري.

– تطور الخدمات المصرفية المحلية عن طريق التعاملات التي تقدمها المصارف الدولية، مما يؤدي باستفادة المستهلك من هذه الخدمات بسعر وجودة وكفاءة وتنوع.

[1] فيصل بهلولي، ***مرجع سابق***، ص ص 167–168.

– تشجيع التجارة الدولية وحرية دخول وخروج المنتجات مما يتيح فرصة أفضل لاختيار المنتوج المناسب.

– تحرير القيود الجمركية يساعد على تقييم السلع بقيمتها الحقيقية بما يسمح بحرية تنقل السلع من الخارج وإلى الداخل.

– تحرير القيود الجمركية يشجع على الاستثمار وبالتالي خلق مناصب شغل جديدة.[1]

2. **الآثار السلبية:** هناك العديد من الآثار السلبية لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة نذكر منها ما يلي:

– إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني الخضوع إلى القوانين العالمية للتجارة وفقدان الحرية في وضع القوانين باستقلالية تامة.

– يتميز الاقتصاد الجزائري بتركيزه على المواد النفطية كعنصر أساسي لتراكم الثروة الوطنية بأكثر من 98 % من صادرات الجزائر من النفط لن تعود بأي فائدة على الاقتصاد الجزائري في حال قبول عضويتها في منظمة التجارة العالمية.[2]

– تصبح الجزائر سوق دولية للدول المصدرة بسبب انخفاض حقوق ورسوم التصدير وخاصة الطبيعة الاستهلاكية للمواطن الجزائري، مما يؤدي إلى إغراق السوق الوطنية بالمنتجات الأجنبية.[3]

– تعاني الجزائر من تبعية للخارج، ومن المحتمل أن ترتفع أسعار المنتجات الغذائية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد، مما قد يزيد فاتورة الغذاء الجزائري بما أن 25% من إجمالي واردات الجزائر عبارة عن مواد غذائية.

[1] نعيمة زيرمي، ***مرجع سابق***، ص ص 243-245.

[2] طارق تاحي، ***مرجع سابق***، ص 471.

[3] فيصل بهلولي، ***مرجع سابق***، ص 168.

– تفاقم مشاكل سعر الصرف مع زيادة الطلب على العملات الأجنبية وارتفاع الاستثمار الأجنبي الناتجة عن إرتفاع عمليات التبادل التجاري مع الدول الأعضاء.

– قدرات الجزائر الحالية لا تسمح لها باكتساب ميزة تكنولوجية إبتكارية، حيث يتطلب ضرورة الاستثمار في مجال البحوث والتطوير.

– نقص الوسائل المتطورة لإجراء عملية التقييم الجمركي[1] ونقص كفاءة العاملين في هذا المجال.

الفرع الثاني: آثار تحرير التجارة على الاقتصاد الوطني.

إن ارتباطات الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي في المجال الاقتصادي هدفت إلى تدعيم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والشراكة الصناعية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية الموارد البشرية وتحسين مناخ الأعمال في الجزائر.[2]

تعد الشروط الهيكلية والتنظيمية الجديدة في التجارة الخارجية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ذات آثر كبير على الميزان التجاري للجزائر الذي حقق خلال السنوات الأخيرة عجزا متواصلا، وهذا بسبب زيادة الواردات من السلع القادمة من أوروبا بوتيرة أكبر من الصادرات في المدى القصير (خارج المحروقات) فعدم تمتع السوق الجزائرية بخاصية التنويع الاقتصادي وعدم مقدرة المنتوج المحلي من فرض نفسه في السوق الأوروبية سيجعل الجزائر غير قادرة على التصدير، وبالتالي سينعكس ذلك على مساهمة التجارة الخارجية للجزائر في رفع معدلات الناتج المحلي الإجمالي.[3]

تفكيك الرسوم الجمركية له انعكاسات سلبية على المؤسسات الجزائرية العمومية والخاصة التي ليس لها القدرة على منافسة المنتجات الأوروبية، وهو ما يعقد الأمر أمام الصناعة الجزائرية التي تظل تشتغل بأقل

[1] نعيمة زيرمي، ***مرجع سابق***، ص ص 243-245.

[2] MEKKIDECHE Mustapha, **L'économie algérienne au Groise des chemins**, Alger : édition dahlab, 2008,p174.

[3] عزيزة سمينة، "الشراكة الأورو جزائرية الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، ***مجلة الباحث***، العدد 09 (2011)، ص ص 155-156.

من نصف طاقتها الإنتاجية وبأجهزة إنتاجية متقادمة وبإنتاجية ضعيفة، بالإضافة إلى أن التفكيك الجمركي الذي يتم من طرف واحد يمارس ضغط على المالية العامة والميزان التجاري[1] بسبب زيادة الواردات من سلع أوروبا.

تختلف آثار تطبيق اتفاق الشراكة على القطاع الصناعي من صناعة إلى أخرى حسب درجة انفتاحها ومستوى كفاءتها في الأداء، والمعروف أن الجهاز الإنتاجي الصناعي لا يملك قدرة تنافسية عالية في مواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية، أما فيما يتعلق بفتح الإتحاد الأوروبي لأسواق جديدة حرة بالنسبة للمنتجات الصناعية الجزائرية يقابلها منتجات صناعية لأعضاء الاتحاد الأوروبي بدورها ستدخل إلى أسواق جزائرية معفاة من الرسوم الجمركية محدثة بذلك ضعفا تنافسيا جديدا على الصناعة المحلية وفي الوقت ذاته تتنافس الجزائر وبقية الشركاء المتوسطين من جهة، والدول المصنعة الجديدة من جهة أخرى على أسواق الاتحاد الأوروبي، مما يؤدي إلى انقلاب في موازين هذه المنافسة لمصلحة أعضاء الاتحاد الأوروبي الجدد بسبب التزامهم بإصلاحات السوق وتوفر البنية التحتية القوية، والمستوى المتقدم في التصنيع والتعليم والعمالة الماهرة والرخيصة، بالإضافة إلى معايير الصحة والسلامة المهنية وكذلك حماية البيئة التي تعتبر من أكبر العوائق التي تستغلها الدول الأوروبية.[2]

تعرض عدد جديد من المؤسسات الإنتاجية لخطر الغلق والقضاء على النسيج الصناعي الهش بدخول المنتجات الأوروبية العالية الجودة والمنخفضة الأسعار إلى السوق الجزائرية بكميات كبيرة، وينتج كذلك عن غلق المؤسسات الإنتاجية إرتفاع معدل البطالة وتفكك النسيج الصناعي الداخلي وتدهور القدرة الشرائية للمواطن وارتفاع معدلات الفقر.[3]

[1] نعيمة زيرمي، ***مرجع سابق***، ص 228.

[2] مراد خروبي، ***مرجع سابق***، ص ص 233-234.

[3] نعيمة زيرمي، ***مرجع سابق***، ص 288.

كذلك هناك تأثير كبير على القطاع الزراعي في الجزائر، نتيجة عملية التحرير ونتيجة لضعف مردود هذا القطاع حيث أن الجزائر تستهلك في مجال الحبوب وبالتحديد القمح 10 مليون طن/سنويا وتستورد 40 مليون طن/ سنويا ، أي عجز بنسبة 40% وهناك آثار سلبية على القطاع الزراعي، حيث أن تطبيق اتفاق الشراكة أثر بصفة مباشرة على القطاع الزراعي باعتماد إستراتيجية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي من خلال الزيادة في عجز الميزان التجاري وهذا راجع للضعف الكبير لمستوى الصادرات خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي، ورغم المفاوضات حول الإجراءات الحمائية للقطاع الزراعي فإنه لم يتم التوصل إلا على وسائل حماية فقط لمجابهة منافسة المنتجات الأوروبية فيما يخص الحبوب والبذور المنتجة محليا، بالإضافة إلى الفروقات الواسعة في موازين القوى بين دول الإتحاد الأوروبي والجزائر خاصة في المجالات التنموية.[1]

يمكن أن يتأثر المجال الزراعي بصورة مباشرة، حيث أن أوروبا تضمن 48% من حاجيات الجزائر من المواد الزراعية، وأن العجز الموجود يقدر بين 1,3 و 1,5 مليار دولار، ذلك أن القطاع الفلاحي الجزائري لا يستفيد من الدعم الكافي مقارنة بأوروبا، حيث أن 4,5% كدعم فقط في الجزائر مقابل 70 % كدعم في أوروبا.[2]

كذلك هناك انعكاس على المنظومة المصرفية الجزائرية مع دخول البنوك الأجنبية للجزائر طبقا للقانون 10/90 في مادته 28 الذي يسمح بإقامة مكاتب مستقلة للبنوك الأجنبية، فتحرير التعامل في الخدمات المصرفية سوف يؤدي إلى خلق نوع من المنافسة الغير متكافئة مع البنوك الأجنبية في الوقت الذي لا تزال فيه البنوك الجزائرية غير مهيأة لمواجهتها نظرا لتواضع خدماتها وانخفاض رؤوس أموالها ومحدودية أحجامها بالمقارنة بالمصارف الأجنبية التي تسيطر على الأسواق المالية العالمية بالإضافة إلى أن تواجد

[1] الكاملة هارون، ذهبية هارون،*آثار اتفاق الشراكة الأورو متوسطية على القطاع الزراعي وعلى مؤسساته الصغيرة والمتوسطة في* الجزائر، ***مرجع سابق***، ص 408.

[2] نعيمة زيرمي، ***مرجع سابق***، ص229.

البنوك الأجنبية في البلدان النامية ومنها الجزائر سوف يمكنها من تحريك الأموال وفقا لمصلحتها، وهذا ما يجعلها توجه النقد الأجنبي المتاح لدى البلدان النامية إلى بلدانها الأم، وتعيد تصديره إلى أي مكان.

يتطلب تحرير الخدمات المصرفية توافر كفاءات مصرفية ماهرة ومؤهلة وقادرة على كسب العميل وإنجاز العمل بأكبر كفاءة ممكنة و في أقل وقت ممكن، وهو مالا يتوافر بالقدر الكافي في البنوك المحلية، مما يؤدي إلى احتكار سوق الأدوات الحديثة في العمل المصرفي لفترة من الزمن في ضوء خبرة البنوك الأجنبية نسبيا في هذه الأنشطة وضعف القدرة التنافسية للبنوك المصرفية في هذا المجال، علاوة على ضعف قدرة البنوك الجزائرية على خفض تكلفة الخدمات المصرفية، حيث يرتبط ذلك إلى حد كبير بالسيادة النقدية و الأهداف الاقتصادية القومية.[1]

ضعف قدرة البنوك الجزائرية على نتج بنوك لها في الخارج مما يقلل من الاستفادة المتبادلة من تحرير الخدمات، مما يؤدي إلى عدم دفع عجلة التنمية الاقتصادية.[2]

المبحث الثاني: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر في المجال المالي.

إن المساعدات المالية للمجموعة الأوروبية كانت وإلى غاية سنة 1995 تمنح لكل دولة مهما كان حجم ووتيرة الإصلاحات المعتمدة والمنجزة، وذلك عن طريق بروتوكولات مالية يتم التفاوض عنها مع هذه الدول، لكن وبعد سنة 1995 اعتبر البيان الختامي لندوة برشلونة أن إقامة شراكة اقتصادية مع الدول المتوسطية مرهون بتحقيق نمو مستديم ضروري لتحسين الظروف المعيشية للسكان في الضفة الجنوبية لحوض المتوسط، لذا تم اعتماد إجراءات جديدة للتمويل بموجب برنامج أو صندوق دعم الشراكة الأورو متوسطية أو ما يصطلح على تسميته ببرنامج مبدأ(MEDA) بالإضافة إلى القروض

[1] عتيقة وصاف، ***مرجع سابق***، ص 330.

[2] ***المرجع نفسه***، ص 331.

الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار (BEI)، وهما آليتان جديدتان للتمويل أو المساعدات التي يمنحها الإتحاد الأوروبي لدول جنوب وشرق المتوسط ويعتبر هذا البرنامج الأداة المالية الأساسية للإتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو متوسطية، و الهدف منه هو جعل اقتصاديات دول الجنوب المتوسط ومنها الجزائر تنافسية ومتكاملة، فالتزم الإتحاد الأوروبي بتقديم مبلغ مالي قدره 4,2 مليار وحدة نقدية أوروبية في الفترة مابين 1995 و 2000، لكن المدفوعات الحقيقية كانت أقل بنسبة 29,2 بالمائة.

وبالرغم من أن هاته الالتزامات والدفعات أقل بكثير من احتياجات بلدان جنوب المتوسط ومن بينها الجزائر، إلا أن برنامج MEDA يعتبر وسيلة داعمة لدول جنوب المتوسط لتعزيز قدراتها في جذب الاستثمار الأجنبي و تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتجاوز الصعوبات التي تواجهها الدول أثناء هذه المرحلة.

المطلب الأول: المساعدات المالية المقدمة للجزائر في إطار برنامج ميدا I وميدا II:

استفادت الجزائر من المساعدات المالية المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي وذلك عن طريق تطبيق اتفاقيات التعاون الشامل أو في إطار الإستراتيجية الجديدة لاتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية وذلك من خلال برامج تنموية تكون على الشكل التالي:[1]

- **مساعدات مباشرة:** وتشمل تقديم معونات نقدية في صورة منح أو قروض بفوائد ميسرة ومساعدات فنية في صورة خبرات للمساعدات في المشروعات والبرامج الزراعية والصناعية والخدمية في الدول النامية وتقدم الأموال من خلال آليتين رئيسيتين:
  - **صندوق التنمية الأوروبي:** والذي يقدم معونة في شكل منح لا ترد.
  - **بنك الاستثمار الأوروبي:** والذي يدم معونته إلى الدول النامية في شكل قروض ميسرة.

[1] حسن نافعة، ***مرجع سابق***، ص 420.

وهذه المساعدات المالية موجهة لدعم العمليات الهامة التي تدخل في إطار عملية التحول الاقتصادي للجزائر، بهدف التحضير لدخول منطقة التبادل الحر بحلول عام 2020 هذه المبالغ قسمت على مرحلتين، تغطي الفترة الأولى 1995-1999 وأضيفت لها ميزانية سنة 2000 في إطار برنامج MEDA I، أما الثانية فهي تغطي الفترة 2000-2006 في إطار برنامج MEDA II.[1]

الفرع الأول: المساعدات المالية في إطار برنامج ميدا 1 (MEDA I)

تلقت الجزائر مساعدات مالية في إطار التعاون الثنائي بين الإتحاد الأوروبي والجزائر وفق برنامج MEDA I الذي كان مخصص للفترة (1995-1999)، 164 مليون أورو لكنها استفادت فقط من مبلغ 30.2 مليون أورو في الفترة المحددة، وقد تم الإتفاق على توزيع المبالغ المخصصة للجزائر من خلال برنامج ميدا 1 على الميادين التي من المفروض أن يمولها هذا البرنامج كما يلي:[2]

- 79% من المبلغ الإجمالي لدعم التحول الاقتصادي.
- 18% لتسهيل التعديل الهيكلي.
- 3% موجهة لتعزيز وتحسين التوازن الاقتصادي و الاجتماعي.

أما مبلغ 30,2 مليون أورو الذي تم إنفاقه فعلا من خلال برنامج ميدا 1، فقد خصص لتمويل ثلاثة مشاريع كما يلي:[3]

- 17 مليون يورو لتأهيل قطاع الاتصالات ومصلحة البريد وتطوير مؤسسة الإعلام في الجزائر.
- 5 مليون يورو لترقية الصحافة و الإعلام في الجزائر.
- 8 مليون يورو لدعم وتحديث مؤسسة الشرطة الجزائرية.

[1] إلياس غقال، ***مرجع سابق***، ص 42.

[2] محمد براق، سمير ميموني، ***مرجع سابق***، ص 14.

[3] Commission Européenne, **la mise en œuvre de l'aide antérieure de la commission européenne**, situation au 1 er janvier 2001, document de travail, p 87.

وفي سنة 2000 برمجت ميزانية إضافية قدرت بـ 30 مليون أورو، كذلك استفادت في نفس الفترة من قروض بنكية الممنوحة من البنك الأوروبي للاستثمار بمبلغ إجمالي قدر بـ 140 مليون أورو في مختلف القطاعات، حيث تركزت هاته المساعدات على تطوير القطاع الاجتماعي والاقتصادي وتطوير القطاع الخاص، كما عرف برنامج ميدا 1 ضعف كبير في تسليم جهة الجزائر من المساعدات المالية المقررة لتلك الفترة[1]، حيث يوضح الجدول التالي نسب استفادة الجزائر من برنامج ميدا 1.

الجدول رقم 10: جدول توضيحي لتوزيع المبالغ في إطار برنامج MEDA I للجزائر في مختلف القطاعات (الوحدة: مليون يورو)

المجـــال	المبلغ	النسبة
1. دعم التحول الاقتصادي	129	%66,45
تخفيضات على الفوائد المقدمة للقطاع الصناعي من طرف البنك (BEI)	10,75	%5,50
دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة	57	%29,50
تعديل البنية التحتية الصناعية	38	%19,60
تطوير وعصرنة القطاع المالي	23,25	%11,85
2. تسهيل التعديل الهيكلي	30	%15,55
3. تحسين وتعزيز التعاون الاقتصادي و الاجتماعي	35,2	%18,10
دعم لتطوير قطاع البريد و الاتصالات و المنظمة الإعلامية	17	%8,75
إعانات لصحافيين ووسائل الإعلام	5	%2,57
عصرنة جهاز الشرطة	8,2	%4,92
المجموع 1+2+3	194	%100

المصدر: إلياس غقال، ***مرجع سابق***، ص 44.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المبالغ المخصص للجزائر في برنامج MEDA I من طرف الاتحاد الأوروبي كانت ضعيفة، حيث لم تتجاوز 18,40% بقيمة 30,2 مليون يورو من القيمة الإجمالية المخصصة والمقدرة بـ 164 مليون يورو لمدة 5 سنوات وترجع المفوضية الأوروبية سبب ضعف المبالغ المخصصة للجزائر إلى:

[1] European Union, **European neigherbourhood and Partnership instrument**(Stratégie paper 2007-2013), national indicative programme 2007-2010, 2006,p12.

- توقف معظم المشاريع الممولة عن طريق البروتوكولات المالية السابقة في سنوات التسعينات بفعل الوضعية الأمنية، وكذا غلق مقر بعثة المفوضية الأوروبية المسؤولية عن مراقبة تنفيذ هذه المشاريع و تقييمها خلال الفترة 1994-1998.
- الانطلاق المتأخر للمشاريع الممولة من قبل برنامج MEDA

بالإضافة إلى أسباب متعلقة بقلة المشاريع المقدمة من قبل الطرف الجزائري خلال هذه الفترة، لك أن برنامج ميدا يقوم على مبدأ المنافسة بين الدول في تقديم المشاريع المرشحة للتمويل وتنوع نشاطاتها، مما يزيد في حجم المساعدات المالية.[1]

الفرع الثاني: المساعدات المالية في إطار برنامج ميدا 2 (MEDA II)

في إطار التعاون الثنائي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وفق برنامج MEDA II الذي خصص للفترة (2000-2006) بمبلغ قدره 338.80 مليون يورو، كذلك استفادت في نفس الفترة من قروض بنكية من البنك الأوروبي للاستثمار بمبلغ قدر بـ 480 مليون يورو في عديد القطاعات[2] كالنقل والتربية والبيئة والتعليم العالي بالإضافة إلى إعادة التأهيل الاقتصادي.

يعتبر التمويل في إطار برنامج MEDA II أكبر منه في MEDA I والذي رفضته الجزائر بحجة ضعفه مقارنة مع حاجات البلد، بالرغم من التحسن الواضح في نسبة التسديد التي تجاوزت 40% مقارنة ببرنامج MEDA I المقدرة بـ 18,40% إلا أنها تبقى بعيدة عن مستواها في الدول المجاورة (المغرب، تونس).

[1] محمد براق، سمير ميموني، ***مرجع سابق***، ص 15.

[2] Algérie, **Document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national**, 2002-2004, p 17.

وقد وجهت الجزائر برنامج ميدا 2 بالأساس إلى تحديث الإدارة بالعمل على القطاعات التالية: إدارة الاقتصاد، تسهيل التجارة المرافقة للاتفاق، دعم المنظمات الغير حكومية، دعم الشرطة في المناطق الريفية، دعم تحرير و إصلاح النقل وإدارة المياه.[1]

والجدول التالي يوضح نسب استفادة الجزائر من برنامج ميدا 2:

الجدول رقم 11: جدول توضيحي لتوزيع المبالغ في إطار برنامج ميدا 2 (الوحدة: مليون أورو)

المجال	الالتزامات المالية	المدفوعات المالية	النسبة المئوية
التحول الاقتصادي	50	5,4	1,3
الحوار السياسي	10	1	9
البنية التحتية	87	18	22
الحوكمة	48,2	18,31	38
الموارد الطبيعية	50	3	0,7
الزراعة	10	0,2	0,4
مشاريع مختلفة	50	40	82
الحوار السياسي	87	20,16	23,18
الإجمالي	338,8	90,2	26,62

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على :

MEDA II, Rapport final et evaluation pour la commission européenne, 2009, p 22.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المساعدات المالية المقررة في برنامج ميدا 2 قد ارتفعت مقارنة بالبرنامج الأول وعرفت ارتفاعا قدر بـ 144,6 مليون يورو، لكن على أرض الواقع المبالغ التي تم دفعها بمقدار 90,2 مليون يورو، أي ما يعادل 26,92% و التي تبقى قليلة مقارنة بالمبلغ الذي تم تخصيصه

[1] إبراهيم بوجلخة، ***مرجع سابق***، ص. 184.

للفترة ما بين (2001-2006) والمقدر بـ 338,8 مليون يورو، وما تم ملاحظته هو عدم تخصيص برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في برنامج ميدا 2.

كما أن إجمالي المبالغ تم تسديدها للجزائر من خلال برنامجي ميدا 1 وميدا 2 للفترة من (1995-2004) بلغت 105 مليون يورو بنسبة تسديد 26 % فقط، بالإضافة إلى التعاون المالي في إطار برنامج ميدا استفادت الجزائر أيضا من قروض ممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار خلال الفترة (1996-2002) بمبلغ قدره 746,4 مليون يورو والتي وجهت لتمويل المجالات التالية:[1]

- تطوير الهياكل الاقتصادية عن طري قروض طويلة الأجل وتحت شروط مقبولة.
- مشاريع حماية البيئة مع تحسين نسب الفوائد للقروض الممنوحة لتمويل هذه المشاريع وهذا عن طريق تخفيض نسب هذه الفوائد.
- تدعيم وتطوير القطاع الخاص، سواء عن طريق القروض الممنوحة من الأموال الخاصة للبنك الأوروبي أو عن طريق المساهمة برؤوس الأموال الخطرة.

إن توزيع المبالغ المخصصة للجزائر و المبالغ التي تم تسديدها فعلا حسب كل من برنامج ميدا1 وميدا 2 وحسب السنوات المتمثلة في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2004 تتمثل في الجدول التالي:

[1] محمد براق، سمير ميموني، ***مرجع سابق***، ص 16.

الجدول رقم 12: التقسيمات السنوية للمساعدات المالية لبرنامج ميدا 1 و ميدا 2 خلال الفترة 1995-2004 (الوحدة: مليون يورو).

	السنوات	التعهدات	المدفوعات	نسبة الدفع
مخطط ميدا 1	1995	-	-	-
	1996	-	-	-
	1997	41	-	%0
	1998	95	30	%32
	1999	28	0.2	%1
مجموع ميدا 1	-	164	30	%18
مخطط ميدا 2	2000	30	0,4	%1
	2001	60	6	%9
	2002	50	11	%22
	2003	42	16	%38
	2004	51	42	%82
مجموع ميدا 2	-	233	75	%32
المجموع العام	-	397	105	%26

المصدر: مراد خروبي، ***مرجع سابق***، ص 205.

من الجدول نلاحظ انخفاض نسب قيم المدفوعات سواء ميدا 1 أو ميدا 2، بسبب طول مدة تنفيذ المشاريع، وأن البرامج الأوروبية تفضل خوصصة المؤسسات لا إعادة هيكلتها، بالإضافة إلى الوضعية المزرية للمؤسسات الصناعية الجزائرية مما يتناقض مع معطيات برامج الدعم المالي و شروطها[1]، أما القطاعات المعنية بتغطية كل من البرنامج ميدا 1 وميدا 2 متمثلة في القطاعات الأساسية للطاقة خاصة مشاريع الغاز الموجهة نحو أوروبا وقطاعات النقل وتسيير المياه و مشاريع حماية البيئة.

[1] مراد خروبي، ***مرجع سابق***، ص 206.

الشكل رقم 11: رسم بياني بالأعمدة البيانية يبين قيمة المساعدات المالية وفق برنامجي ميدا 1 وميدا 2 المخصصة للجزائر والمدفوعة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2004.

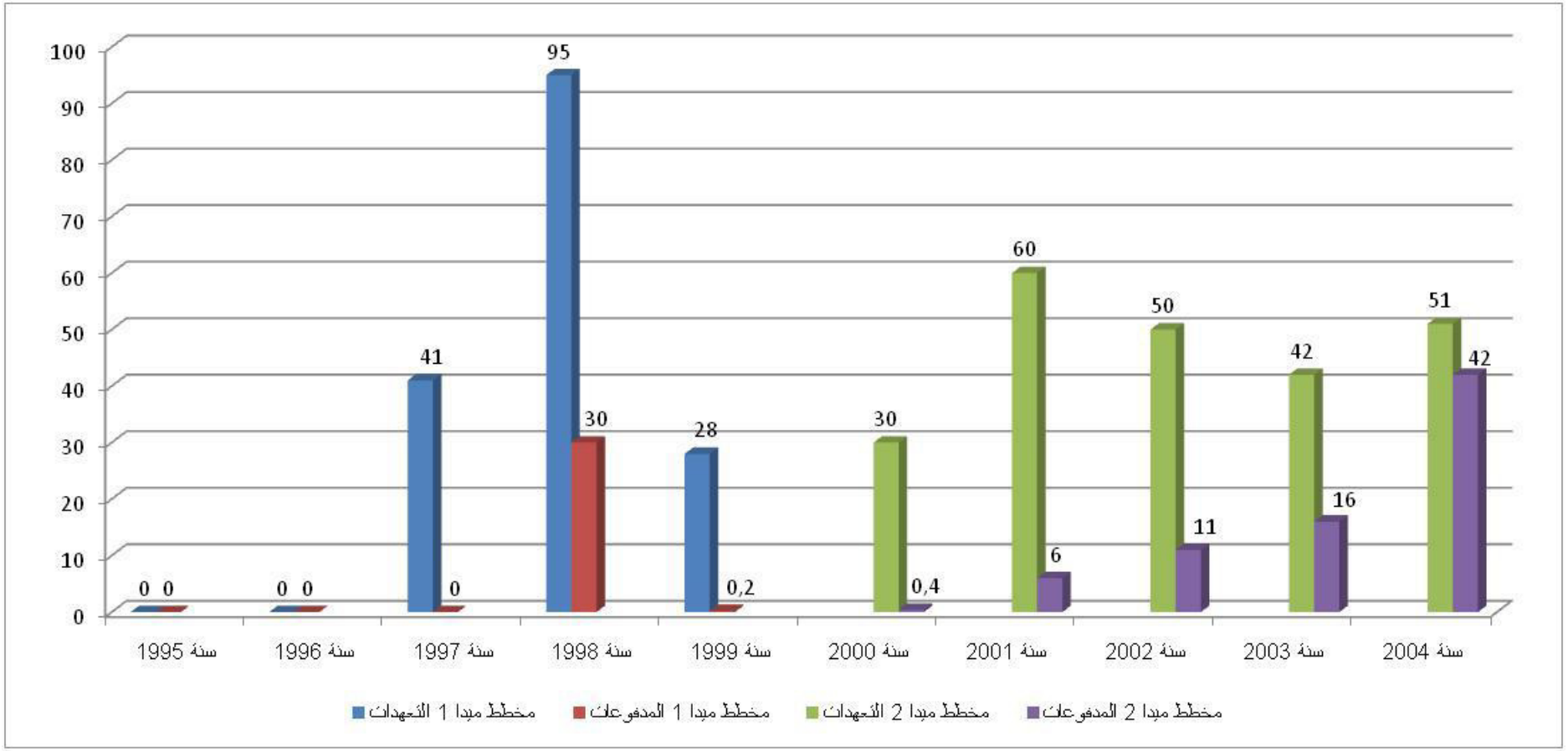

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (12)

نلاحظ من خلال الشكل (11) أن قيمة المساعدات المالية المخصصة للجزائر في إطار برنامجي ميدا 1 وميدا 2 قليلة جدا ولا تعكس حجم التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، حيث نلاحظ خلال سنتي 1995 و 1996 عدم تخصيص مبالغ مالية وعدم دفع أي جزء من المبلغ المخصص لسنة 1997 ما عدا سنة 1998 تم دفع 30 مليون يورو، أي بنسبة 32 % و0,2 مليون يورو سنة 1999 بنسبة 1 %، أي تم دفع مبلغ 30,2 مليون يورو من أصل 164 مليون يورو من المساعدات المالية المخصصة للجزائر خلال مدة 5 سنوات.

أما برنامج ميدا 2 تم دفع مبلغ قيمته 75 مليون يورو من أصل 233 مليون يورو المخصصة للجزائر خلال 5 سنوات، حيث شهدت سنة 2003 دفع مبلغ 16 مليون يورو من أصل 42 مليون يورو بنسبة 38 %، وأكبر مبلغ تم دفعه سنة 2004 بقيمة 42 مليون يورو من أصل 51 مليون يورو بنسبة 82 %، كل هذا يدل على ضعف الدعم المالي المخصص للجزائر هذا من جهة، ومن جهة أخرى ضعف قيمة المبالغ المدفوعة خلال برنامجي ميدا 1 وميدا 2 التي لم تتجاوز نسبة 26 % فقط.

بالإضافة إلى برنامجي (MEDA I- MEDA II) تم تخصيص برنامج استثنائي للجزائر سمي بالبرنامج الوطني الاستدلالية (PIN) وهذا بعد دخول اتفاقية الشراكة الأوراق جزائرية حيز التنفيذ بسنتين، حددت له الفترة (2007-2010)، حيث جاء هذا البرنامج ليعزز ويكمل البرامج السابقة، والجدول رقم (04) يوضح لنا توزيع المبالغ المخصصة في إطار البرنامج الوطني الاستدلالية(PIN) على القطاعات التالية:

الجدول رقم 13: توزيع المبالغ المخصصة في إطار البرنامج الوطني الاستدلالية (PIN) للفترة (2007-2010) (الوحدة: مليون يورو)

المجـــال	المبلغ	النسبة
1. دعم التحول الاقتصادي	113	%51
البرنامج الثاني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	40	%18,18
دعم سياسة التشغيل	24	%10,90
دعم التحول الاقتصادي	25	%11,36
P3AII	24	%10,90
2. تحسين وتعزيز التعاون الاجتماعي	17	%08
دعم قطاع العدالة	17	%17
3. دعم الخدمات العمومية الأساسية	90	%41
التعليم العالي	30	%13,36
الصحة	30	%13,36
قطاع المياه	30	%13,36
المجموع 1+2+3	220	%100

المصدر: إلياس غقال، ***مرجع سابق***، ص 48.

نلاحظ من خلال الجدول أنه خصص برنامج ثاني في إطار الشراكة الأورو جزائرية موجه لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME II، الذي جاء بعد إقصاء فترة البرنامج الأول ED-PME ونشر النتائج النهائية للبرنامج من طرف اللجنة الأوروبية سنة 2007، حيث اعتبر الإتحاد الأوروبي والجزائر أنها نتائج إيجابية، وبناءا على هذا تم اقتراح برنامج جديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الثاني: البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (EDPME/PME II) وبرنامج CAP- PME

الفرع الأول: تمويل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج EDPME

استفادت الجزائر من مساعدات مالية أقرها الإتحاد الأوروبي في برنامج ميدا خصص جزء منها لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة EDPME*، وهو برنامج ممول من طرف وزارة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية واللجنة الأوروبية في إطار الشراكة، مدته 5 سنوات من جويلية 2002– ديسمبر 2007 وبغلاف مالي قدر بـ 62,9 مليون يورو، تساهم المجموعة الأوروبية فيه بمبلغ 57 مليون يورو، منها 20 مليون لتغطية ضمان قروض المؤسسات أما الجزائر تساهم بمبلغ 3,4 مليون يورو والباقي 2,5 مليون يورو وتساهم فيه المؤسسات المستفيدة من البرنامج.[1]

وحسب اللجنة الأوروبية المسيرة لبرنامج EDPME لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، فإن عملية تأهيل المؤسسات ترتكز على أربع نقاط:

- تبني ممارسات جديدة في تسيير المؤسسات الصغيرة ة المتوسطة.
- تعزيز الموارد البشرية من خلال التأطير و التكوين المتواصل.
- الفهم الجيد للسوق وتموقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- تطبيق إستراتيجية التطوير والبحث الدائم عن الإبداع.[2]

أما برنامج التأهيل تقدم عليه المؤسسة و تقبله بإرادتها الطوعية و ليس برنامج مفروض من طرف الحكومة، ولذا يجب على الهيئات المكلفة بالبرنامج التأكد من توفر الشروط في المؤسسات وأن تكون مطابقة للمعايير التي حددت مسبقا قبل الرد على الطلبات سواء بالقبول أو الرفض، مع الإشارة أن القيام بأعمال التأهيل هي من اختصاص المؤسسة كدراسة مخطط التأهيل وفق العمليات التالية:

- الاستثمارات غير المادية: الدراسات و الأبحاث المتعلقة بالتطوير، المساعدة التقنية، البرمجيات، التكوين، وضع نظام الجودة، وضع أنظمة المعلومات و التسيير.

* EDPME :EURO Développent Petite Moyen Entreprise.

[1] Mohammed Madoui et Pierre noël Daniel, **Entrepreneures maghrébins terrains en développement,** Paris, édition Karthala, édition TRMC, Tunis, 2011,p81.

[2] **Programme d'appui aux pme/pmi privées en algérie des résultats et une expérience a transmettre** », Rapport final euro développement PME – Décembre 2007,p 08.

- الاستثمارات المادية: كتجهيزات الإنتاج، وتجهيزات وتركيبات إنتاجات المنفعة الصناعية، تجهيزات الإعلام الآلي، ومختلف الاستثمارات الأخرى المساعدة على تطوير التنافسية الصناعية.[1]

وفيما يتعلق بأشكال المساعدات المالية ونسب تمويله، فإن البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتكون من ثلاث أشكال من المساعدات المالية:[2]

- مساعدات مباشرة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة موجهة للتشخيص تبعا لإجراءات برنامج التأهيل، التكوين مرافقة البنك من أجل الحصول على قروض الاستثمارات المعرفة و المساعدة على البحث عن الشركاء، وهنا يتحصل البرنامج نسبة 80% والباقي تتحمله المؤسسة المستفيدة(20%).
- مساعدات للهيئات المالية والبنوك التي ترافق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال توفير الخبراء والمستشارين، التكوين، حيث وضع البرنامج في متناول هذا النوع من المؤسسات صندوق ضمان للمساعدة المالية في مخطط تأهيلها.
- مساعدات للهياكل الوسيطية ولخدمات الدعم العمومي والخاص، ويكون ذلك من خلال تعزيز طاقات الجمعيات المهنية والحرفية وأرباب الأعمال ووضع حيز التطبيق شبكة وطنية للإعلام من أجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبعد مرور خمس سنوات من تطبيق البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قامت اللجنة الأوربية المكلفة بتسيير البرنامج بإعطاء تقرير حول النتائج التي تم التوصل إليها في ديسمبر

[1] حسين يحي، ***مرجع سابق***، ص. 189.

[2] Mimoun Lynda, khelladi Mokhetar, **Partenariat algérie –union européenne à niveau des entreprises algériennes**, colloque sur : économie méditerranée monde arabe, université galatasaray Istanbul, 26 et 27 mai 2006.

2007*، وحسب هذا التقرير فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تقدمت للانضمام لهذا البرنامج 685 مؤسسة، و 445 مؤسسة فقط من أنهت جميع مراحل التأهيل أي بنسبة 65 % من مجموع المؤسسات التي أبدت رغبتها في الانضمام للبرنامج وحسب اللجنة المكلفة بتسيير البرنامج فقد صرحت أنها مولت صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بـ 20 مليون يورو أي بنسبة 31,8% من إجمالي ميزانية البرنامج.[1]

الفرع الثاني: تمويل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج (PME II)

عند نهاية برنامج مبدأ تم الشروع في تطبيق برنامج (PME II) بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي والذي تضمن دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدتها ومرافقتها التكثيف استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وعليه فإن برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو برنامج تأهيلي يساعد المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة على تعزيز قدرتها على تحسين أدائها وتوسيع حصتها في السوق ويلعب فيه الإتحاد الأوروبي دورا مركزيا باعتباره ممول الأساسي.[2]

هو برنامج تم بموجب اتفاقية مبرمة بين اللجنة الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة و الصناعات التقليدية ووزارة البريد و تكنولوجيا المعلومات و الاتصال شهر مارس 2008، مدة البرنامج كانت مبرمجة من 03 مارس 2008 إلى غاية 2 مارس 2012، إلا أنه تم تسجيل تأخر في انطلاق البرنامج وقد انطلق فعليا في ماي 2009 وانتهى بحلول 31 ماي 2014.[3]

---

*التقرير النهائي للبرنامج الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تم إعداده من قبل المفوضية الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية في ديسمبر 2007.

[1] إلياس غقال، ***مرجع سابق***، ص 190.

[2] سهام عبد الكريم، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مع التركيز على برنامج PME II ، ***مجلة الباحث***، العدد 09، (2011)، ص ص 146،147.

[3] غقال، ***مرجع سابق***، ص 195.

وقدر المبلغ المخصص له بـ 44 مليون يورو، حيث تساهم المفوضية الأوروبية بـ 40 مليون يورو، أما 04 ملايين يورو فتمثل حصة الجزائر، حيث يهدف برنامج PME II إلى تحقيق عدة أهداف من بينها:

- مساعدة المؤسسات الجزائرية الصغيرة و المتوسطة على تحسين تنافسيتها وتأهيلها من أجل تمكينها من الحفاظ على حصصها في السوق المحلية و تطويرها على الصعيد الدولي.
- مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التكوين والدعم التقني لاقتحام الأسواق ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسييرها.[1]
- ترسيخ إنجازات البرامج السابقة لصالح المؤسسات العاملة لترقيتها.
- إنشاء معايير الجودة في الشركات الصغيرة و المتوسطة.[2]

لقد تم الشروع خلال الفترة الأولى لانطلاق البرنامج في تنفيذ التنظيمات واللوجستيات وإتمام إجراءات العمل، وإعداد وتنفيذ الإجراءات العملية على المستويات الثلاثة للبرنامج من خلال تدخل مجموعة من الخبراء من أجل تنفيذ إجراءات البرنامج كما يلي:[3]

1. **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** من خلال القيام بالعمليات التالية:

- تحديد معايير اختيار المؤسسات المعنية بالبرنامج.
- تحديد أكثر من 200 مؤسسة تم اختيار منها 100 مؤسسة لتنفيذ البرنامج.
- دراسات تحديد احتياجات المؤسسات من أجل إعداد مشاريع المرافقة والدعم.
- إطلاق مناقصة بـ 10,5 مليون يورو لإنشاء مركز للخبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] سهام عبد الكريم، ***مرجع سابق***، ص 148.

[2] **Programme d'appui aux PME/PMI et à la maitrise des technologies d'information et communication PME II** , dossier de coopération, PME II , 2012, p04.

[3] سهام عبد الكريم، ***مرجع السابق***، ص 148.

2. **الدعم المؤسساتي:** من خلال إطلاق عمليات الخبرة للحالات التالية:

- برنامج إنشاء المراكز التقنية الصناعية ووضع إستراتيجية تطوير المناولة.
- برنامج إستراتيجية الجزائر الإلكترونية وآليات التمويل وصناديق الضمان.
- المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جمعية المنتجين الجزائريين للمشروبات، الإتحاد الوطني للمتعاملين في الصيدلة والاتحاد المهني لصناعة السيارات والميكانيك.

3. **دعم الجودة:** حيث تم في هذا المجال:

- إعداد مشاريع محددة وخاصة لدعم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الهيئة الجزائرية للاعتماد، المعهد الجزائري للتقييس، الديوان الوطني للقياسة القانونية.
- إعداد إجراءات اختيار هيئات تقييم المطابقة المستفيدة من دعم الاعتماد.
- إعداد قائمة أولية تضم 112 هيئة لتقييم المطابقة بمساهمة هيئات الجودة لتحديد المستفيدين.
- إعداد سوق الخدمات بـ 07 مليون يورو ومن أجل الدعم التقني للجودة.[1]

وما يميز هذا البرنامج عن باقي البرامج السابقة هو تركيزه على دعم التقني والاستثمارات الأحادية أكثر من تركيزه على ادعم المادي و المالي الذي قدر بـ 44 مليون يورو، يساهم فيها الاتحاد الأوروبي بـ 40 مليون يورو[2]، وهي تمثل فقط 10% من ميزانية البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي وضعته الجزائر للفترة (2010-2014) و المقدرة بـ 4,5 مليار يورو، ومن هنا نستطيع القول أن الدور التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في شقها المتعلق بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا البرنامج لم تكن في مستوى تطلعات الطرف الجزائري من أجل تهيئة المؤسسات الجزائرية لدخول منطقة

[1] ***المرجع نفسه***، ص 149.

[2] Délégation de la commission européenne en algérie Rapport annuel de la coopération UE-Algérie site internet : http://www.deldeaec.europa.eu/CErapport2010intext(R)PDF,consultélé:(25/11/2018).

التبادل الحر في سنة 2020، لكن يعتبر البرنامج خطوة هامة نحو ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والنهوض بمستوى استخدام التكنولوجيا المعلومات والاتصال وبناء مجتمع معلوماتي،[1] بالإضافة إلى دعم الجودة من خلال عمليات تقنية و تدريب مجموعة من اللجان كما يلي:

– مراجعة التشريعات واللوائح الوطنية للاعتماد وتدريب لجان الاعتماد عن طريق المساعدة التقنية الدائمة في المجلس الوطني للتقييس وتدريب موظفي الوزارة في مجال السلامة الصناعية، بالإضافة للعديد من عمليات تدريب مدرجي المعهد الجزائري للتقييس في مجالات نظام إدارة الجودة و البيئة وإصدار الشهادات ووضع العلاقات على المنتجات والتدريب في مجال أنظمة سلامة المواد الغذائية.

كما استفاد المعهد الوطني للملكية الصناعية INAPI من عدة عمليات متعلقة بالمساعدة التقنية والتنظيمية في مجال الجودة والإدارة الإلكترونية الفكرية للبيانات وحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، كما تحصلت 15 من هيئات تقييم المطابقة (OEC) على شهادة المرافقة للاعتماد وتحصل 10 هيئات (OEC) على الاعتماد.[2]

كذلك استفادت الوكالة الوطنية للوساطة الضبط العقاري من مساعدة تقنية لتصميم وتنفيذ نظام المعلومات الجغرافية لتطوير المناطق الصناعية، بالإضافة إلى استفادة غرفتي التجارة والصناعة من دراسة تشخيصية مصحوبة بخطة عمل تنظيمية وعمليات التدريب.

كما قام برنامج PME II بنشر دفاتر الإرشاد الثمانية وقام بدورات تدريب نفذت لصالح ANDPME [3] ركزت على ما يلي:

[1] سهام عبد الكريم، ***مرجع سابق***، ص 149.

[2] إلياس غقال،***مرجع سابق***، ص ص 200-201.

[3] ANDPME, **Questions d'information préable pour l'adhésion ou programme national de mise a niveau des PME-manuel des procédures**, annexe1, ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisarot.p03.

- دراسات تنظيمية لمرافقة ملف التغيير التشريعي للوكالة.
- إعداد مفكرة (cahier des charges) لنظام المعلومات للبرنامج الوطني للتأهيل.

وعليه تكتسي عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أهمية بالغة كونها تعتبر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية، لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي وتعزيز قدراتها التنافسية لمواجهة المنافسة وطنيا ودوليا، حيث تعتبر تكنولوجيات المعلومات والاتصال أداة ضرورية لنشاطات المؤسسات، فوجب على الدولة الجزائرية الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الاهتمام جديا بعمليات التأهيل الموضوعة ومتابعتها، كما يجب تأهيل الفرد البشري باعتباره أساس تحقيق التميز في المؤسسة ونشر ثقافة المعلوماتية لدى المؤسسات الجزائرية عن طريق تشجيع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من طرف هذه المؤسسات والاستغلال الفعال لما توفره هذه التكنولوجيا من مزايا وتطبيقات.[1]

الفرع الثالث: برنامج دعم مكتسبات البرامج لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CAP-PME

يعتبر برنامج CAP-PME برنامجا لدعم وترسيخ الإنجازات المحققة في برنامجي تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأول والثاني(ED-PME/PME 2) واستعدادا لتحضير الاقتصاد الجزائري لمواجهة الانفتاح الاقتصادي نحو منطقة التبادل الحر بحلول سنة 2020، حيث اجتمع ممثلين من وزارة الصناعة والمناجم ووفد الاتحاد الأوروبي بالجزائر ووقعوا على مذكرة بهدف التحضير لبرنامج جديد لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية،[2] فأعلنت بعثة الاتحاد الأوروبي عبر موقعها بتاريخ 15 مارس 2016 في الجزائر العاصمة عن برنامج دعم مكتسبات البرامج لصالح المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتأكيدها أن هذا البرنامج يمثل أداة للمستقبل "

[1] سهام عبد الكريم، ***مرجع سابق***، ص 149.

[2] إلياس غقال، ***مرجع سابق***، ص 202.

وأشارت أن البرنامج هو أداة لتقييم ودعم المكتسبات الناتجة عن برمج التعاون الأوروبي السابقة التي أنجزت من خلال برنامج PME I (2002-2007) وبرنامج PME II (2009-2014)[1].

وتنص مذكرة الاتفاق على إنشاء هيكل إداري محدد لمشروع الدعم الجديد الذي يطلق عليه مشروع رسملة الاكتساب لبرامج الجزائر/ الاتحاد الأوروبي السابقة لمدة 24 شهرا ويطلق عليه اختصارا CAP-PME الذي يعني:

Capitalisation des acquis des programmes de coopération algérie-UE pour le développement de la PME I/II

أما من حيث الأهداف التي وضعها برنامج وجه الخصوص توجه التحديث، وتندرج تحت عدد من القطاعات المستهدفة بهدف:[2]

- تقييم الأثر النوعي لبرنامجي تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العمل على تطويرها.
- التفكير في أفضل الممارسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على تطويرها.
- التفكير في أفضل الممارسات لدعم تأهيل الشركات الصغيرة و المتوسطة.
- توحيد جهود التحديث من خلال الإجراءات التكميلية.
- إشراك النقابات المهنية خاصة فيما يتعلق بالإجراءات الجماعية أو مشاريع الدعم القطاعي.
- تطوير قاعدة بيانات المهارات الخاصة بالاستشارات الوطنية.
- إنشاء بوابة اتصالات طويلة الأجل مع الإدارة المسؤولة عن الشركات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها في تطويرها.

[1] بوابة الجوار الأوروبي، **برنامج دعم مكتسبات البرامج لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة CAP-PME أداة للمستقبل** في:http://eas.europa.eu/debegation/algerie/press-corner/all-news/2016/cap-pme-fr.htm (29/11/2018)

[2] Capitalisation des ACQUIS des programmes ,ALGERIE/UE-PME I/ PME II , sur :www.cap-pme.dz/spip.php ?rubrique3(29/11/2018).

المطلب الثالث:آثار التحرير المالي على الاقتصاد الجزائري.

ظلت القطاعات المالية في الدول النامية لعقود طويلة محل تدخل مستمر من قبل الحكومات سواءا في هياكلها ومؤسساتها أو في آليات عملها، وبهدف الاندماج في الاقتصاد العالمي، عمدت العديد من الدول إلى تحرير اقتصادياتها ومن بينها الجزائر، مما شكل أحد أهم ملامح النظام الاقتصادي العالمي الحر ومثل استكمالا لمراحل التحرير الاقتصادي، فقد بدأ توجه تطبيق سياسة التحرير المالي عند انتهاج هذه الدول لاقتصاد السوق وتخليها عن النهج الاشتراكي الأمر الذي فرض عليها التخلي عن السياسة التي كانت مطبقها آنذاك وهي السياسة المعاكسة للتحرير المالي أو ما يعرف بسياسة الكبح المالي.

الفرع الأول: مفهوم التحرير المالي.

يعد التحرير المالي أحد معالم النظام المالي الجديد، وقد ارتبطت سياسات التحرير المالي ارتباطا وثيقا بهيمنة السياسات الليبرالية كسياسات اقتصادية عامة، ويشمل التحرير المالي كل ما يتعلق بتحرير أسواق صرف العملات وقطاع التأمين والمصارف وتحرير حركة رؤوس الأموال وتحرير البورصات.[1]

وهو عبارة عن مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء وتخفيف درجة القيود على القطاع المالي بهدف تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحها كليا.[2]

كما يمكن تعريفه على أنه مجموعة الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المالي، وهذا المفهوم الضيق ، أما المفهوم الواسع فيشمل مجموعة الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية وتطبيق نظام غير مباشر للرقابة النقدية وإنشاء نظام استشرافي قوي.

أما المفهوم الشامل للتحرير المالي فهو كالآتي:

[1] شذا جمال خطيب، ***العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال***، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،ط 1، 2008)، ص 27.

[2] حمزة حسن كريم، ***العولمة المالية والنمو الاقتصادي***، (الأردن: دار صفاء، ط1، 2011)، ص 54.

يشمل التحرير المالي في إعطاء البنوك والمؤسسات استقلالها التام وحرية كبيرة في إدارة أنشطتها المالية من خلال إلغاء مختلف القيود والضوابط على العمل المصرفي، وهذا بتحرير معدلات الفائدة على الفروض والودائع والتخلي عن سياسة توجيه الائتمان، وخفض نسبة الاحتياط الإلزامي والتوجه نحو اعتماد الأدوات الغير المباشرة للسياسة النقدية، وفتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي.[1]

كذلك التحرير المالي هو عبارة عن إلغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركات رؤوس الأموال القصيرة و طويلة الأمد عبر الحدود الوطنية، وإعطاء السوق فاعلية في عمليات ضمان توزيع وتخصيص الموارد المالية، وتحديد أسعار العمليات المالية وفقا لقوى السوق.[2]

وجعل الاقتصاد أكثر حرية وأكثر انسجاما مع الاتجاه الليبرالي الحر، حيث الدول لا تتدخل في الحياة الاقتصادية والمنافسة حرة.[3]

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن التحرير المالي هو جزء من عملية التحرير الاقتصادي ويتضمن مجموعة الإجراءات المتخذة لتخفيف ورفع القيود المفروضة على القطاع المالي بمكوناته الرئيسية المتمثلة في القطاع المصرفي والسوق المالية وكذا حساب رأس المال بهدف تعزيز كفاءة مؤسسات هذا القطاع وتعميق وتيرة النمو الاقتصادي و النهوض باقتصاد الدول.

ومن بين أهداف التحرير المالي سواءا على المستوى المحلي أو المستوى الخارجي ما يلي:

- يهدف التحرير المالي إلى التخلص من مظاهر الكبح المالي الذي عانت منه معظم اقتصاديات الدول النامية حيث ينصرف مفهوم الكبح المالي إلى القمع المالي أو إلى القيود المفروضة على النظام المالي ومن أهمها:

---

[1] عبد الله غالم، ***العولمة المالية و الأنظمة المصرفية العربية***، (الجزائر،ب..د.ن، 2014)، ص 140.

[2] رمزي زكي، ***العولمة المالية***، (مصر: المستقبل العربي، ط1، 1999)، ص 73.

[3] Hassine Souheil, **Effets de libération financière du système financier tunisien sur l'évaluation des risques des banques**, université Laval, 2000, p27.

- التحديد الإداري لأسعار الفائدة على القروض والودائع والرقابة الإدارية على تخصيص الائتمان لقطاعات كعينة مع تقديم فروض بأسعار فائدة تفضيلية لبعض القطاعات.
- إنهاء التدخل الحكومي في النظم المالية لعدم فاعليته في تخصيص رأس المال وتحقيق أهداف السياسة النقدية مع تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد وخلق علاقة بين أسواق رأس المال المحلية والأجنبية من أجل جلب أموال لتمويل الاستثمار.
- رفع فعالية الأسواق المالية لتكون قادرة على المنافسة الدولية مع تحرير التحويلات الخارجية مثل تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال.[1]

الفرع الثاني: سياسة التحرير المالي في الجزائر.

في إطار انتقال الجزائر من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق قامت بمجموعة من الإصلاحات في مختلف القطاعات وعلى رأسها القطاع الملي والبنكي الذي عملت على تحريره جزئيا، وأصدرت التسعينات قانون النقد والقرض[2]، ضمن سياق الإصلاحات المالية والمعرفية، ويعتبر هذا القانون نصا تشريعيا يعكس الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، وإبراز دول النقد والسياسة النقدية وجاء لتبني التوجهات الجديدة للانتقال إلى اقتصاد السوق، ويقوم قانون النقد والقرض على عدة مبادئ نذكر منها:

- منح الاستقلالية للبنك المركزي (بنك الجزائر) كسلطة نقدية حقيقة مستقلة، يتولى إدارة وتوجيه السياسة النقدية في البلاد.

---

[1] فضيلة زواوي، ***التحرير المالي وانعكاساته على المنظومة البنكية***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة أمحمد بوقرة بومرداس: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2016)، ص ص 55-56.

[2] قانون النقد و القرض رقم 10/90، ***الجريدة الرسمية***، رقم 16، بتاريخ 18 أفريل 1990.

- تفعيل دور السوق النقدي في تمويل الاقتصاد الوطني وفتحه أمام البنوك الخاصة برأس مال محلي أو أجنبي.
- تعديل مهام البنوك العمومية لزيادة فعاليتها في النشاط المصرفي ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني كوسيط مالي وذلك بإلغاء التخصص في توجيه التمويل المصرفي والسماح لها بالاستثمار في مجال الأسواق المالية.[1]

وفي ظل التوجه نحو اقتصاد السوق وتحرير القطاع المالي قامت السلطات الجزائرية بالتحرير التدريجي لسعر الصرف، حيث أعلنت منذ منتصف 1990 التوصل لقابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاث سنوات[2]، وفي سنة 1991 قرر مجلس النقد والقرض تخفيض سعر صرف الدينار بنسبة 22% وفي أفريل 1994م بنسبة 40,17% ، ومع بداية سنة 1996 تم إنشاء سوق مابين البنوك للعملة الصعبة للسماح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لزبائنها، ثم اتبعت السلطات النقدية تحرير أسعار الفائدة تدريجيا بالإضافة إلى تحرير رؤوس الأموال، حيث نص قانون النقد و القرض 90-10 على السماح بإنشاء البنوك الخاصة برأس مال جزائري وأجنبي في الجزائر، كما سمح بتحويل رؤوس الأموال إلا أن السلطات الجزائرية وبعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009، أبدت رغبتها في عدم التوسع في مسار التحرير المالي.[3]

وعليه فقد تمكنت الجزائر من خلال سياستها النقدية من تحقيق هدف استقرار الأسعار الذي أصبح هدفا نهائيا لها منذ صدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ سنة 2003، وتحقيق معدل تضخم

[1] عبد القادر صالحي،"سياسات التحرير المالي وأثرها على تطوير آليات العمل المصرفي في البنوك الجزائرية"، ***مجلة كلية العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية***، العدد 16، (2016)، ص. 111.

[2] محمود حميدات، ***مدخل للتحليل النقدي***، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص 160.

[3] عبد الوهاب رميدي، مختار بوضياف، أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2010)، ***مجلة الاقتصاد الجديد***، م 1،العدد 10، (2014)، ص ص 76-77.

عند مستوى أقل (13,59 كمتوسط عام) من ذلك المعدل المستهدف من طرف مجلس النقد والقرض المصرح به ما بين 03% و04% منذ سنة 2007.

أما بخصوص تحقيق الأهداف الأخرى من التحرير المالي فقد عجزت عن ذلك، بسبب أن قطاع المحروقات لا يزال يحدد مسار النمو الاقتصادي[1] والتشغيل في الجزائر كما أن استقرار ميزان المدفوعات لا يزال رهينة تقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية، فإن أي تغير في أسعار البترول يقابله زيادة فائدة في رصيد ميزان المدفوعات.

وتراجعت بدرجة كبيرة خطوات تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي والبورصة، وهو نفس الأمر بالنسبة للتشريعات التي تحكم حركة رؤوس الأموال وكذا عمليات قطاع التجارة الخارجية، وهو الأمر الملاحظ لاسيما بعد تحسن المداخيل النفطية للجزائر وإقرار البرامج الإتفاقية الضخمة التي امتدت للفترة (2001-2015) فالارتفاع الذي عرفته المدخرات لم يكن نتيجة لتحفيز أسعار الفائدة وإنما كان تحصيل لارتفاع أسعار المحروقات، كما أن خوصصة البنوك العمومية في إطار برنامج تحديث القطاع المصرفي بوصفه عنصرا مهما في سياسة التحرير المالي شهدت توقفا تاما ما بعد سلسلة من المحاولات بالإضافة إلى ما جاء القانون 10-04 الذي نص على ضرورة احترام المؤسسات المالية التي تنوي الاستثمار في الجزائر لقاعدة 49% للمستثمر الأجنبي و 51% للمستثمر المحلي.[2]

<u>الفرع الثالث</u>: آثار التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

يعتبر اجتياح موجة العولمة من أهم العوامل التي كان لها آثر الكبير على القطاع المالي وجعل أغلبية دول العالم تعمل على الانفتاح على الاقتصاد العالمي لمسايرة التحولات الاقتصادية والاندماج في

[1] فضيلة زواوي، ***مرجع سابق***، ص 248.

[2] خديجة تافساست، ***تحرير القطاع المالي وآثره على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)***،أطروحة دكتوراه منشورة، (جامعة باتنة1: كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2016)، ص ص 211-212.

الاقتصاد العالمي، حيث يكمن تأثير التحرير المالي على ميكانيزمات تمويل الاقتصاد[1] من خلال تطوير وترقية مصادر تمويلها التقليدية سواءا كانت مباشرة من خلال البنوك أو غير مباشرة من خلال الأسواق المالية، حيث يتجه النشاط المالي الدولي نحو نظام مالي لاقتصاد الأسواق المالية من خلال إلغاء الحواجز من الأسواق واندماجها.

وفيما يخص اتجاه العلاقة بين تحرير القطاع المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، فإنها ذات اتجاه واحد وإيجابية التأثير من التحرير المالي نحو النمو الاقتصادي، غير أنه يبقى تأثير طفيف جدا إذ يؤدي ارتفاع مؤشر التحرير المالي بـ1% إلى ارتفاع معد النمو الاقتصادي بنسبة 0,26% وهذا بسبب المشاكل التي تواجه القطاع المالي الجزائري لاسيما انعدام النشاط في بورصة الجزائر وضعف القطاع المصرفي، بالإضافة إلى العلاقة بين معدل الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي فارتفاع معدل الانفتاح التجاري بـ1% يؤدي إلى انخفاض بحوالي 0,36% في معدل النمو الاقتصادي، وبما أن الاقتصاد الجزائري رهين التقلبات الحاصلة في السوق البترولية العالمية وأن نسبة صادرات الجزائر 98,4% منها محروقات سنة 2013.[2]

فارتفاع النمو الاقتصادي أو انخفاضه مرتبط أساسا بالصادرات النفطية وليس له علاقة مباشرة بالاستثمار الأجنبي المباشر، فالاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد على أسعار المواد الطاقوية في إيراداته.

أما فيما يتعلق بالتحرير المالي نتيجة اتفاق الشراكة الأورو جزائرية فله آثار سلبية على الاقتصاد الوطني خاصة الآثار على الميزانية العامة للدولة[3]، حيث يعتمد اتفاق الشراكة في مضمونه أساسا على إقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام 2020، مما يؤدي إلى تفكيك الرسوم الجمركية على المبادلات التجارية بين

[1] فضيلة زواوي، ***مرجع سابق***، ص 250.

[2] خديجة تافساست، ***مرجع سابق***، ص ص 261-262.

[3] سليم، موالدي ***الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري***، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم، 13 ماي 2013، ص 119.

الطرفين، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى حرمان الجزائر من إيرادات جمركية معتبرة من شانها أن تمارس ضغطا على توازن المالية العمومية، وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموع إيرادات الدولة.[1]

تمثل الإيرادات الجمركية للجزائر نسبة 23,4% من مجموع الإيرادات، أي بنسبة 2,7% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن حصة الإتحاد الأوروبي من مجموع الواردات الجزائرية تمثل 65% حيث تمثل نسبة الإيرادات الجمركية لهذه الواردات 15,2% من مجموع الإيرادات، أي نسبة 1,8% من الناتج المحلي الإجمالي[2]، وعليه تتكبد الجزائر خسارة سنوية بقيمة 2 مليار دولار، أي 2,2% من الناتج الإجمالي بسبب تخليها عن التعريفة الجمركية على السلع الأوروبية.

[1] ***المرجع نفسه***، ص 119.

[2] جمال عمورة، ***دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2006)، ص 394.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة إستراتيجية الإتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر في المجال التجاري في إطار اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية منذ سنة 2005، التي أصرت الجزائر للتوجه نحو اقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد العالمي وإقامة منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي وتحرير تجارتها الخارجية بصفة كلية بعد 12 سنة للبحث عن تطوير الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيع الصادرات خارج المحروقات، لكن نتائج هذا الاتفاق عادت سلبا على الاقتصاد الجزائري نظرا لسيطرة المحروقات بنسبة فاقت 97% في صادرات الجزائر نحو الإتحاد الأوروبي طيلة فترة الدراسة، وبالمقابل إرتفاع واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي طيلة هذه الفترة، فالجزائر أصبحت سوقا مفتوحا لتصريف المنتوجات الأوروبية مما جعل الإتحاد الأوروبي المستفيد الأكبر من عملية تحرير التجارة الخارجية الجزائرية وإسقاط التعريفات الجمركية على الواردات، بالإضافة إلى آثار انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية لأنها تمتلك اقتصاد ريعي قائم على المحروقات.

أما الجانب المالي في إستراتيجية الإتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر، لاحظنا تخصيص مبالغ مالية للجزائر عن طريق عدة برامج لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكنها غير كافية ولا تعكس حجم العلاقات بين الطرفين، كما أن عملية التحرير المالي ورفع القيود الجمركية كان له أثر سلبي على الإيرادات الجمركية للجزائر وتكبد الخزينة العمومية خسائر مالية قدرت بحوالي 2 مليار دولار سنويا بسبب تخليها عن التعريفة الجمركية على السلع الأوروبية.

الخاتمة

خاتمة:

استهدفت هذه الدراسة تحليل إطار التعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والجزائر على ضوء اتفاق الشراكة الأورو جزائرية، حيث أصبحت الشراكات الدولية من أهم استراتيجيات الدول في إقرار سياسات وخطط إستراتيجية لمستقبلها تتفق مع سياستها الإقليمية والدولية.

ومن هذا المنطلق اعتمد الاتحاد الأوروبي مفهوم الشراكة في علاقته مع الجزائر التي تعد شريكا إستراتيجيا ومورد آمن لتموين دوله بالطاقة، وسوقا لتصريف منتوجاته الأوروبية حيث أن لاتحاد الأوروبي أهداف واضحة من اتفاق الشراكة لأنه هو الذي دعا إليها وهو الذي أعد الوثيقة الأساسية في مؤتمر برشلونة 1995، وهي أهداف نابعة من اعتبارات داخلية وعوامل خارجية تتمحور كلها حول تأمين أمنه واستقرار دوله. وعليه تمحورت إشكالية الدراسة حول مدى استفادة الجزائر من اتفاقية الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي لتنمية اقتصادها الوطني والخروج من تبعيتها للمحروقات حيث تمت دراسة هذه الإشكالية من خلال إطار منهجي ومن خلال أربعة فصول تجمع بين الإطار النظري والتطبيقي.

تطرقنا في الفصل الأول للإطار النظري للعلاقات الاقتصادية الدولية وأهميتها على مستوى كل دولة باعتبارها المحرك الرئيسي والأساسي لكل مجالات التعاون بين جميع الدول وتؤثر في التفاعلات الخارجية للدولة وتحدد طبيعة ومسار تعاملاتها. فمستقبل العلاقات بين الدول أصبح يخضع تأثيرا وتأثرا بمدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية كعامل من عوامل التكامل والتعاون الذي يؤدي إلى الوحدة والتكتل بين الدول ورفع كل القيود والحواجز في إطار الاعتماد المتبادل بين الدول وفقا للمنظور الليبرالي القائم على حرية الفرد ثم الليبراليون الجدد جاءوا بفكرة أن المؤسسات الدولية تهيئ المجال للتعاون الدولي مما يؤدي إلى انتشار الأسواق واتساع حجم التجارة الدولية وتنوع الإنتاج وزيادة الاستثمارات الأجنبية وتوسيع آفاق النشاط الاقتصادي، كما وظفنا نظرية التبعية باعتبار اتفاق الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي

والجزائر هو بين طرف متقدم (دول المركز) وطرف سائر في طريق النمو (دول المحيط) وبالتالي فالعلاقة هي علاقة تبعية دول المحيط لدول المركز وليست علاقة شراكة متكافئة بين شريكين.

وبالنسبة للتكامل الاقتصادي الأوروبي فهي تعد من أنجح التجارب فيما يتعلق بمسألة التكامل والاندماج بين دول المجموعة الأوروبية التي اتحدت اقتصاديا قبل اتحادها سياسيا، وله مؤسساته التي لعبت دورا هاما في تقوية بنيته وتطوره، وتعمل باستقلالية عن دوله وفق آليات لتكامله اقتصاديا تتمثل في توحيد عملة اليورو وتحرير التجارة بين دوله.

بالنسبة للفصل الثاني لهذه الدراسة سمح لنا بالتطرق للإطار العام للعلاقات ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في إطار الشراكة الأورو متوسطية من خلال ثلاث محاور تتمثل في الجانب السياسي والجانب الاجتماعي والثقافي والجانب الرئيسي المتعلق بالعلاقات الاقتصادية والمالية ضمن مسعى إنشاء منطقة التبادل الحر تجمع كل الدول المتوسطية ودول الاتحاد الأوروبي، حيث تعد هذه الأطر الجديدة للعلاقات بيت الجزائر والاتحاد الأوروبي تنفيذا غير مباشرا لمبادئ المنظمة العالمية للتجارة فيما يتعلق بآليات التحرير التجاري والمالي التي ستجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للآثار الناتجة عن عمليات التفكيك الجمركي بالنظر لبنية وهيكل الاقتصاد الجزائري الهش، فوقعت الجزائر اتفاق الشراكة سنة 2002 ليدخل حيز التنفيذ سنة 2005 ودخولها مرحلة الانفتاح في المجالات الاقتصادية وإقامة علاقات بين دول الجوار في إطار سياسات كسياسة الجوار الأوروبية التي تحفظت الجزائر بشأنها باعتبارها كرد فعل لما طرأ من تغيرات على المشهد الجيوسياسي في أوروبا، فهي ليست سياسة مع الجيران بقدر كونها سياسة أوروبية من أجل الجيران، فهي سياسة من الداخل إلى الخارج تهدف لمنع انتقال عدم الاستقرار والمخاطر إلى داخل دول الاتحاد الأوروبي، ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط لم ينجح بسبب الرفض الذي واجهه خاصة من طرف ألمانيا ودول جنوب المتوسط في ظل غياب النوايا الصادقة من الجانب الأوروبي لهذا المشروع باعتباره طرح كبديل لمشروع الشراكة الأورو متوسطية.

وضم اتفاق الشراكة الأورو جزائرية عدة مجالات كالطاقة والتجارة والفلاحة والصناعة بفعل تحرير الاقتصاد الجزائري من كل القيود طبقا للنصوص الواردة في الاتفاق وهذا ما تطرقنا إليه في الفصل الثالث والرابع كإطار تطبيقي لهذه الدراسة لمعرفة آثار تحرير الاقتصاد الوطني على مختلف القطاعات بفعل الفوارق الشاسعة والتباين الكبير بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في الإنتاج والدخل والنمو والبنى التحية ومستوى البطالة.

شكل محور الطاقة عنصرا حيويا في العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي والجزائر، فهو مرتبط بأمن التموين بالنسبة للدول الأوروبية وأمن الطلب بالنسبة للجزائر كونها دولة منتجة، حيث سمح توقيع اتفاق الشراكة بفتح المجال أمام الشركات الأجنبية خاصة الأوروبية للاستثمار في قطاع المحروقات في مجال التنقيب والبحث والاستكشاف لاستغلال الثروة البترولية والغازية، فتعددت عقود الاستكشاف والإنتاج للشركات الأوروبية في إطار الشراكة مع شركة سوناطراك الجزائرية فزادت الاستكشافات وزادت احتياطات النفط والغاز وزادت الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. لكنها ما فتئت تنقص بسبب انخفاض أسعار النفط وتراجع مصادر الناتج الداخلي نظرا لاعتماد الجزائر في صادراتها على قطاع المحروقات وتظل دائما رهينة لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية وبالتالي لا تستطيع التحكم في معدلات نمو اقتصادها الوطني.

أما المجال الصناعي فسعت الجزائر من خلاله إلى تطوير التعاون بيت الشركات الأوروبية والجزائرية وإعادة تأهيل مؤسساتها الصناعية سواءا العمومية أو الخاصة لأنها ستتعرض لمنافسة حادة من قبل المؤسسات الأوروبية بفعل إنشاء منطقة التبادل الحر، فوضعت عدة برامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين نشاطها الاقتصادي والرفع من أدائها التنافسي من خلال تأهيل محيطها الداخلي والخارجي، لكن يعتبر المجال الصناعي أكثر القطاعات تضررا بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ باعتبار أن الجهاز الإنتاجي الصناعي لا يملك قدرة تنافسية عالية في مواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية، وحرية

دخول السلع الأوروبية المصنعة إلى السوق الجزائرية في إطار منطقة التبادل الحر الذي يعتبر في حد ذاته تحديا أمام الصناعة الجزائرية فيما يتعلق بتكاليف الإنتاج وجودة السلع الأوروبية في مقابل ضعف القطاع الصناعي على توفير فائض يعتمد عليه من السلع وغيرها في عملية التصدير نحو الخارج وانخفاض درجة تنوع النشاطات الاقتصادية وعدم تطور وسائل الإنتاج ونقص القدرة الفنية وانخفاض الكفاءة الإنتاجية يؤدي إلى إنتاج بكلفة عالية وبنوعية متدنية وبأسعار عالية، وبالتالي فمعظم مشاريع الشراكة الأورو جزائرية هي في مجال الصناعات النفطية. كذلك يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات المعول عليها في تنمية الدول على وجه الخصوص، فدخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005 وتحرير القطاع الفلاحي وفتح الأسواق المحلية وإلغاء الرسوم الجمركية كان له الأثر البالغ على القطاع الفلاحي الجزائري ودخوله في دوامة التبعية الغذائية الشبه كلية للخارج، فارتفعت الواردات من المنتوجات الغذائية الأساسية كالقمح والحبوب وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وارتفاع تكلفة المعيشة للمواطن الجزائري وزيادة عجز الميزان التجاري بسبب ضعف مستوى الصادرات خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي وعدم قدرة المؤسسات الفلاحية على منافسة المؤسسات الأوروبية لنقص المكننة وضعف المردودية.

أما قطاع التجارة الخارجية قامت الجزائر بتحرير تجارتها الخارجية والتوجه نحو اقتصاد السوق وإقامة منطقة التبادل الحر بحلول عام 2020 سعيا منها للاندماج في الاقتصاد العالمي الذي فرضه اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من جهة، ومن جهة أخرى تدخل عملية تحرير التجارة الخارجية ضمن الشروط الأساسية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

فاعتمدت الجزائر سياسة التحرير التجاري الذي يفرض التحرير الكامل للسوق الجزائرية وكانت أهم نتائجه أنه جعل الجزائر سوقا مفتوحا لمنتوجات الاتحاد الأوروبي وبالمقابل وجود عراقيل لولوج المنتوج الجزائري لأسواق دول الاتحاد الأوروبي ووضع المؤسسات الجزائرية على محك المنافسة الشديدة وتراكمت خسائر

سعر صرف العملات الأجنبية، كما أن إزالة الحواجز الجمركية أدى إلى انفجار فاتورة الاستيراد حيث بلغت واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي للفترة (2005-2015) 220 مليار دولار بمعدل 22 مليار دولار سنويا، بينما بلغت صادرات الجزائر خارج المحروقات 14 مليار دولار خلال نفس الفترة، مما سجل عجزا في كبيرا في الميزان التجاري لهذه الفترة لصالح الواردات.

فالجزائر تبقى دائما رهينة لأسعار المحروقات في الأسواق العالمية لتحقيق إيرادات مالية مرتفعة، فطيلة فترة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ورغم الإصلاحات التي قامت بها الدولة في إطار التجارة الخارجية إلا أنها بقيت تتميز بغياب التنوع في الهيكل السلعي للصادرات وهي صفات امتدت لفترة طويلة طبعها الاعتماد على المورد الوحيد المتمثل في النفط والغاز.

لقد كان لتحرير التجارة أثر كبير على الاقتصاد الوطني الذي سجل عجزا متواصلا في الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من السلع القادمة من أوروبا بوتيرة أكبر، فعدم تمتع السوق الجزائرية بخاصية التنويع الاقتصادي وعدم مقدرة المنتوج المحلي من فرض نفسه في السوق الأوروبية جعل الجزائر غير قادرة على التصدير خارج قطاع المحروقات وبالتالي انعكس ذلك سلبا على مساهمة التجارة الخارجية للجزائر في رفع معدلات الناتج المحلي الإجمالي.

أما المجال المالي في إطار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية فسجل برامج مالية من طرف الاتحاد الأوروبي لدعم اتفاق الشراكة تمثلت في برامج MEDA 1 وMEDA 2 حيث بلغت قيمة المبالغ المسددة 105 مليون يورو فقط، كما أن الميزانية المخصصة لتمويل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الشراكة من خلال برنامج ED-PME و PME 2 تقدر ب94 مليون يورو والتي لم تستهلك بالكامل، حيث يعتبر إجمالي المبالغ المسددة لا يلبي احتياجات الجزائر ولا يلبي متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لتأهيل نفسها لدخول منطقة التبادل الحر.

كذلك كان لسياسة التحرير المالي آثار سلبية على الاقتصاد الوطني خاصة على الميزانية العامة للدولة نتيجة تفكيك التعريفة الجمركية، وعليه تتكبد الجزائر خسائر سنوية قدرت بحوالي 2 مليار دولار.

استنتاجات:

– بذلت الجزائر مجهودات جد مهمة لترقية صادراتها خارج المحروقات، لكن وقعت في طريقها مجموعة من العقبات مثل ضعف المؤسسات التمويلية في الجزائر وعدم قدرة الشركات الوطنية على منافسة الشركات الأوروبية، إضافة إلى ارتفاع تكاليف المنتوج الوطني مقارنة بمثيله الأجنبي مع غياب الفعلية للمنتوجات الوطنية، زد على ذلك نقص المعلومات والخبرة في التسويق الدولي.

– بالنسبة لاتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر وبعد التطرق لمختلف مجالاته الاقتصادية وآثاره على تنمية الاقتصاد الوطني، خرجنا بنتيجة مفادها أن الأهداف التي سعت الجزائر لتحقيقها من وراء اتفاق الشراكة بدءا بحجم الاستثمارات الأوروبية في الجزائر ونقل التكنولوجيا وترقية الصادرات خارج المحروقات لم تتحقق ماعدا زيادة حركة التبادل التجاري بين الطرفين جراء ارتفاع أسعار المحروقات، فأصبحت تعتمد الجزائر سياسة إحلال الواردات مما أجبرها سنة 2012 إلى دعوة الاتحاد الأوروبي لإعادة النظر في مضمون اتفاق الشراكة الاقتصادية وتوقيعها لوثيقة مراجعة الاتفاق سنة 2016 وتمديد عملية إنهاء التفكيك الجمركي وإقامة منطقة التبادل الحر بحلول عام 2020.

– استمرار تبعية الجزائر لأوروبا بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ خاصة في مجال استيراد المنتوجات الغذائية، فالتبعية ستستمر وستتواصل معها علاقات النهب لصالح الاتحاد الأوروبي، بمعنى أن الشراكة ضمان عوائد أوروبية أوسع في الجزائر.

– الشراكة من هذه الزاوية تعني التحكم في الأموال والثروات الجزائرية، وبالتالي ميل كفة المصالح لصالح الاتحاد الأوروبي وجعل الجزائر دولة تابعة له، وبالتالي على الجزائر العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات وتطوير الإنتاجية ومناخ الأعمال وتوجيه الفوائض المالية التي استفادت منها وفق ما يتلاءم

مع متطلبات النمو الاقتصادي والعمل على دعم قطاع الزراعة من أجل توفير احتياجات السكان والتخفيض من فاتورة الغذاء، إضافة إلى ضرورة المشاركة الشعبية وتعزيز الديمقراطية من أجل إنجاح المشاريع الاقتصادية.

أما الفرضية الأقرب التي تجيب على إشكالية الدراسة هي الفرضية الثالثة: الإستراتيجية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي تجاه الجزائر في مختلف مجالاتها الطاقوية والتجارية والصناعية والمالية هي تكريس للتبعية الاقتصادية للجزائر لدول الاتحاد الأوروبي في ظل ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري.

التوصيات:

خلصنا إلى أنه على الجزائر العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات وتطوير الإنتاجية ومناخ الأعمال وتوجيه الفوائض المالية التي استفادت منها وفق ما يتلاءم مع متطلبات النمو الاقتصادي، والعمل على دعم قطاع الزراعة من أجل توفير احتياجات السكان والتخفيض من فاتورة الغذاء، إضافة إلى ضرورة المشاركة الشعبية وتعزيز الديمقراطية من أجل إنجاح المشاريع الاقتصادية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

I. الوثائق الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ***الجريدة الرسمية***، العدد31، 2005.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 01-18، ***الجريدة الرسمية***، العدد 77، 12 ديسمبر 2001.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 10-03 المؤرخ في 15 أوت 2010، حول ***تحديد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة.***
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 93-12 الصادر بتاريخ 1993/10/05، ***الجريدة الرسمية***، رقم 64، 10 اكتوبر 1999.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 04-174 الصادر بتاريخ 01 جوان 2004 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها، المادة 6، ***الجريدة الرسمية***، العدد 39، 16 جوان 2004.
6. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 08-313 الصادر بتاريخ 2008/10/5 يتمم المرسوم التنفيذي رقم 04-174،، المواد 02-03، ***الجريدة الرسمية***، العدد 58، 2008/10/8.
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 2000-190 ، ***الجريدة الرسمية***، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 42، المؤرخ في 11 أوت 2000.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون النقد و القرض رقم 10/90، ***الجريدة الرسمية***، رقم 16، 18 أفريل 1990.

II. الكتب:

1. القطاطشة محمد حمد، ***النظام الاقتصادي السياسي الدولي،*** الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط.1، 2013.

2. أبو شرار علي عبد الفتاح ، ***الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات،*** عمان: دار المسيرة، ط.1، 2007.

3. الإمام محمد محمود، ***تطور الأطر المؤسسية للإتحاد الأوروبي،*** القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998.

4. أمين سمير وآخرون، ***العالم الثالث يفكر لنفسه***، بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر، 1989.

5. باكير علي حسين، تقديم محمد المجذوب، ***التنافس الجيوستراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات***، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010.

6. البيلاوي حازم، ***النظام الاقتصادي الدولي المعاصر،*** الكويت: عالم المعرفة، 2000.

7. برايار فيليب وآخرون، ***الإمبريالية،*** ترجمة: عيسى عصفور، بيروت–باريس: منشورات عويدات، ط.1، 1982.

8. بيندر جون وآشروود سايمون، ***الإتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جدا***، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط.1، 2015.

9. تاحي طارق،" ***الرهانات الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية"، الجزائر إشكالية الواقع ورؤى المستقبل***، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2013.

10. جاسور ناظم عبد الواحد، ***تأثير الخلافات الأمريكية الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد الحرب الباردة***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ط.1، 2007.

11. الجميلي صدام مرير، ***الإتحاد الأوروبي و دوره في النظام العالمي الجديد***، بيروت: دار المنهل اللّبناني، ط.1، 2009.

12. جندلي عبد الناصر، ***التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية***، الجزائر: دار الخلدونية، ط.1، 2007.

13. حاتم سامي عفيف، ***الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية***، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، الكتاب الثاني، 2005.

14. الحاج علي، ***سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،,ط.1، 2005.

15. الحجّار بسام، ***العلا قات الاقتصادية الدولية***، لبنان: مجد للدراسات و النشر و التوزيع، ط.1، 2003.

16. حسن عوض الله زينب، ***الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية***، الإسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

17. حشاد نبيل، ***العولمة و مستقبل الاقتصاد العربي فرص و تحديات***، مصر: دار إجي للطباعة والنشر، 2006.

18. حشيش عادل، ***العلاقات الاقتصادية الدولية***، الدار الجامعية، 1993.

19. حميدات محمود، ***مدخل للتحليل النقدي***، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

20. الحويش ياسر، ***مبدأ عدم التدخل واتفاقيات تحرير التجارة العالمية***، لبنان: منشور حلبي الحقوقية، ط.1، 2005.

21. خطيب شذا جمال، ***العولمة المالية ومستقبل الأسواق العربية لرأس المال***، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط.1، 2008.

22.د. إبراهيم علي، ***منظمة التجارة العالمية: جولة أوروغواي و تقنين نهب العالم***، مصر: دار النهضة العربية، 1997.

23.د. العيسوي إبراهيم، ***الجات و أخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1995.

24.د. المبيضين مخلد عبيد، ***الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة***، عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط.1، 2012.

25.د. حسن الخلق فليح، ***العلاقات الاقتصادية الدولية***، عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط.1، 2004.

26.د. خليل حسين، ***التنظيم الدولي، المنظمات القارية والإقليمية***، بيروت: دار المنهل اللّبناني، ط.1، 2016.

27.د. رانيا محمود عمارة، ***العلاقات الاقتصادية الدولية***، مصر: مركز الدراسات العربية لنشر والتوزيع، ط1.، 2016.

28.د. عبد السلام رضا، ***العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية***، مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط.1، 2011.

29.د. عبد الله محمد عيسى، د. موسى إبراهيم، ***العلاقات الاقتصادية الدولية***، لبنان: دار المنهل اللّبناني للنشر والتوزيع، ط.1.

30.د. عمر حسين، ***المنظمات الدولية***، مصر: دار الفكر العربي، 2014.

31.د. مصباح عامر، ***نظرية العلاقات الدولية، الحوارات النظرية الكبرى***، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2009.

32.د. معروف هوشيار، ***تحليل الاقتصاد الدولي***، عمان: دار جرير للنشر والتوزيع، 2006.

33.دادي عدون نصر الدين، محمد منتاوي، ***الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة***، الجزائر: دار المحمدية العامة، 2003.

34.دان تيم و آخرون، ***نظريات العلاقات الدولية، التخصص و التنوع***، ترجمة ديما الخضرا، لبنان: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط.1، 2016.

35.دونكلي جراهام، ***التجارة الحرة، الأسطورة والواقع والبدائل***، تر: مصطفى محمود، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط.1، 2009.

36.دونيو جان فرنسوا، ***السوق الأوروبية المشتركة***، ترجمة: بهيج شعبان، بيروت: منشورات عويدات، 1973.

37.زكي رمزي، ***العولمة المالية***، مصر: المستقبل العربي، ط.1، 1999.

38.سعيد محمد، ***الشركات المتعددة الجنسية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية***، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.

39.سيد أحمد عبد القادر، ***دور البنك الدولي في العلاقات الاقتصادية الدولية***، لبنان: معهد الإنماء العربي، 1988.

40.السيد متولي عبد القادر، ***الاقتصاد الدولي، النظرية والسياسات:***الأردن: دار الفكر ناشرون و موزعون، 2011.

41.شلبي محمد، ***المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات***، الجزائر: 1997.

42.شماري خميس، كارولين ستايني، ***دليل حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية المتوسطية***، تر: شكيب إيمان، العالم شهرت، مصر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2000.

43. صالحي صالح، ***دور المنظمات الدولية في إدارة التحولات الاقتصادية العالمية***، دار الوفاء، المنصورة، ط.1، 2004.

44. الصعيدي عبد الله، ***الاقتصاد السياسي***، الجزء الثاني، دبي: ط.2، 1996.

45. طمار عبد الحميد، ***الليبرالية و أسسها النظرية***، الجزائر: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

46. عبد الحميد عبد المطلب ، ***اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز***، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2006.

47. عبد الحميد عبد المطلب، ***السوق العربية المشتركة***، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2003.

48. عبد الفتاح أبو شرار علي، ***الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات***،الأردن: دار المسيرة، 2007.

49. عبد الله حسين، ***مستقبل النفط العربي***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 2006.

50. عبد المنعم المراكبي، ***التجارة الدولية و سيادة الدولة***، القاهرة: دار النهضة العربية، 2004.

51. عرفة محمد خديجة، ***أمن الطاقة و آثاره الإستراتيجية***،الرياض: جامعة نايف العربي للعلوم الأمنية، ط.1،2014.

52. علام وائل أحمد، ***البرلمان الأوروبي: دراسة للجهاز الشعبي في الإتحاد الأوروبي***، مصر: دار الكتب المصرية، 1998.

53. عمرو عبد العاطي، ***أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية***، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

54. عميرة محمد سعيد، ***واقع و آفاق ماستريخت***، عمان : ب.د.ن، 1994.

55. العيسوي إبراهيم، ***الجات و أخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية و مستقبل التنمية العربية***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.3، 2001.

56. غالم عبد الله، ***العولمة المالية و الأنظمة المصرفية العربية***، الجزائر: ب..د.ن، 2014.

57. غيلين روبرت، ***الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية***، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط.1، 2004.

58. فلاح محمد العربي، ***المتوسطية و الشرق أوسطية وجهان لعملة واحدة***، دار الخلدونية للنشر التوزيع، 2001.

59. فونتانال جاك، ***العولمة الاقتصادية و الأمن الدولي***، ترجمة: محمود براهم، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

60. فير إيكه أندرياس و آخرون، ***أطلس العلوم السياسية***، ترجمة د. سامي أبو يحي، بيروت: المكتبة الشرقية، ط.1، 2012.

61. قابل محمد صفوت، ***منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية***، مصر: الدار الجامعية، 2008.

62. قادري محمد الطاهر، ***التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق***، لبنان: مكتبة حسن العمرية، ط.1، 2013.

63. قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.3، 2006.

64. كاكي عبد الكريم، ***الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية***، لبنان: مكتبة حسن العمرية، ط.1، 2013.

65. كريس براون، ***فهم العلاقات الدولية***، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط.2، 2004.

66. كريم حمزة حسن، ***العولمة العالية و النمو الاقتصادي***، الأردن: دار صفاء، ط.1، 2011.

67. كلايف لورنس، ***منظمة التجارة العالمية والاقتصاد الدولي***، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط.1، 1999.

68. مجدي محمود شهاب، ناشر عدلي سوزي ، ***أسس العلاقات الاقتصادية الدولية***، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.

69. المجذوب أسامة، ***العولمة و الإقليمية***، القاهرة: الدار المصرية اللّبنانية، ط.2، 2001.

70. مراد محمد ، ***أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة: الاقتصاد، الإيديولوجيا، الأزمات***، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010.

71. مصطفى كمال محمد ونهرا فؤاد، ***صنع القرار في الإتحاد الأوروبي و العلاقات العربية الأوروبية***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

72. مطر موسى وآخرون، ***التجارة الدولية***، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، ط.1، 2001.

73. المعمري عبد الوهاب، ***اندماج الشركات المتعددة الجنسيات***، مصر: دار الكتب القانونية، 2010.

74. مقراني الهاشمي وآخرون، ***القطاع الصناعي الخاص والنظام العالمي الجديد (التجربة الجزائرية)***، الجزائر: مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة، 2010.

75. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ***الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية***، الخرطوم: المجلد رقم 32 (2012)، المجلد رقم 33 (2013)، المجلد رقم 34 (2014)، المجلد رقم 36 (2016).

76. مياسي إكرام، ***الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر***، الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2012.

77. نافعة حسن، ***أوروبا في مطلع قرن جديد، القضايا و الأفاق***، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، 2002.

78. نافعة حسن، ***الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

79. نشأت عبد العال، ***الاستثمار والترابط الاقتصادي***، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2012.

80. هاشم بسيوني عبد الرؤوف، ***المفوضية الأوروبية***، الإسكندرية، الحكومة المركزية للإتحاد الأوروبي، دار الفكر الجامعي، 2007.

III. التقارير:

سوناطراك، ***التقرير السنوي***، 2006.

IV. المجلات والدوريات:

1. متناوي محمد، " أهمية الشراكة الأجنبية بالنسبة للقطاع الصناعي الجزائري"، ***الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية***، ع.13 (جانفي 2015).

2. أبو العينين محمود، " العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة "، ***مجلة السياسة الدولية***، مركز السياسات الإستراتيجية، مصر: ع.140 (2000).

3. الأطرش محمد، " المشروعان الأوسطي والأورو متوسطي"، ***المستقبل العربي***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع.210، (1996).

4. أمين سمير، مؤسسات بريتون وودز، " خمسون عاما بعد إنشائها "، ***مجلة بحوث اقتصادية عربية***، ع4 (1995).

5. بلعة جويدة، " القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة "، ***مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير***، ع.10 (2010) .

6. بهلولي فيصل، " التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية "، ***مجلة الباحث الاقتصادي***، ع.01 (2013).

7. بوعافية سمير، هواني رضا، " القطاع الزراعي كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات"، ***مجلة التنمية الاقتصادية***، ع.04 (2017) .

8. حتي نصيف، " المأزق العربي "، ***مجلة المستقبل العربي***، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ع.215 (1996).

9. د. بن عمر خالد ، د. بورزامة جيلالي، " واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي خلال الفترة 2000-2014 "، ***مجلة التكامل الاقتصادي***، م.06، ع.02 (ديسمبر 2018).

10. د. زرقين عبود، " إستراتيجية تنمية الصادرات الصناعية الجزائرية في ضوء الاندماج في النظام التجاري الجزائري "، ***المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي***، م.2، ع.01 (ديسمبر 2014).

11.د. زعباط عبد الحميد، " الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري "، ***مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا***، ع.01.

12. د. غردي محمد، " تحديات القطاع الزراعي الجزائري في حالة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والإجراءات التي يمكن أن تتّخذها الدولة لحمايته "، ***مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية***، م.08، ع.

13. 01 (جوان 2017).

14. دربال عبد القادر، " تأثير منظمة التبادل الأورو متوسطية على أداء وتأهيل الاقتصاد الوطني "، ***مجلة بحوث اقتصادية عربية***، ع.27 (2002).

15. رميدي عبد الوهاب، بوضياف مختار، " أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2010) "، ***مجلة الاقتصاد الجديد***، م.01، ع.10 (2014).

16. السفير سكوليل ماريك، " الإتحاد الأوروبي: ***مجلة مندوبية الإتحاد الأوروبي في الجزائر***"، الفصل الثاني، ع.24 (2013).

17. السقاف محمد علي، " اليمن والاتحاد الأوروبي"، ***السياسة الدولية***، ع.142 ، (أكتوبر 2000).

18. السكري أحمد مجدي، " منظمة التجارة العالمية "، ***مجلة قراءات إستراتيجية***، السنة السادسة، ع.04 (أفريل 2001).

19. سمينة عزيزة، " الشراكة الأورو جزائرية الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة "، ***مجلة الباحث***، ع.09 (2011).

20. صالحي عبد القادر، " سياسات التحرير المالي وأثرها على تطوير آليات العمل المصرفي في البنوك الجزائرية "، ***مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية***، ع.16 (2016).

21. الصعيدي أشرف، " الشراكة الأورو متوسطية "، ***مجلة شؤون الأوسط***، ع.27 (بدون سنة).

22. عبد الكريم سهام، " سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مع التركيز على برنامج PME II "، ***مجلة الباحث***، ع.09 (2011).

23. عبد الله رمضان، " تحولات الاقتصاد العالمي: توازنات الثروة و القوة، ***مجلة قراءات سياسية*** "، السنة الخامسة، ع.02 (1995).

24. علاوي محمد حسين، " اتفاقيات الشراكة الأورو عربية: شراكة اقتصادية حقيقية ...أم شراكة واردات "، ***مجلة الواحات للبحوث والدراسات***، ع.16 (2012).

25. غردي محمد، " القطاع الزراعي الجزائري و منظمة التجارة العالمية "، ***مجلة الأبحاث الاقتصادية***، ع.04، (ديسمبر 2010).

26. فرج أنور محمد، " السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط، إعلان برشلونة أنموذجا "، ***دراسات دولية***، ع.39.

27. القرعيش سمير، " خطوط أنابيب نقل البترول في الأقطار العربية "، ***مجلة النفط والتعاون العربي***، م.34، ع.127 (2008).

28. كارلوس أوغستو لوباز، " الجماعة الأوروبية في الطريق إلى التكامل"، ***مجلة التمويل والتنمية***، صندوق النقد الدولي، م.24، ع.03 (سبتمبر 1987).

29.لزعر علي، بوعزيز ناصر، " تأهيل المؤسسة الاقتصادية في ظل الشراكة الأورو متوسطية "، ***مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية***، ع.05 (جوان 2009)، جامعة بسكرة.

30. ***مجلة الطاقة والمناجم***، ع.08 (جانفي 2008).

31. محمود الفقي سنية، " التأثيرات الدولية لليورو على الصعيد العالمي"، ***مجلة السياسة الدولية***، ع.148 (أفريل 2002).

32. مشدال عبد القادر، " تجربة الجزائر في الانتقال إلى اقتصاد السوق وإشكالية تطور الصناعة "، ***مجلة الأبحاث الاقتصادية***، ع.02 (جوان 2015).

33. نوارة حسين، " واقع وآفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي"، ***المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية***، ع.02 (2007).

V. <u>الأطروحات والرسائل الجامعية:</u>

1.بشكيط سهام، ***مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009/2008.

2. بوجلخة إبراهيم، ***دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية***، رسالة ماجستير منشورة، جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2013/2012.

3. بوشارب أحمد، ***تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل منطق التبادل الحر الأورو متوسطي***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008/2007.

4. بوشنافة الصادق، ***الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية، حالة مجمع صيدال***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007/2006.

5. تافساست خديجة، ***تحرير القطاع المالي وآثره على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)***،أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة باتنة1: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2016/2015.

6. تواتي محمد، ***آثار الشراكة الأورو متوسطية على تنافسية القطاع الصناعي الجزائري***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2010/2009.

7. خروبي مراد، ***الشراكة الأورو-متوسطية وآثارها على المؤسسات الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر ومصر***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة باتنة : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2015/2014.

8. زواوي فضيلة، ***التحرير المالي وانعكاساته على المنظومة البنكية***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بومرداس: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، 2016/2015.

9. زيرمي نعيمة، ***أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر***، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2016/2015.

10. شحماط محمود، ***قانون الخوصصة في الجزائر***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق، 2007/2006.

11. شريط عابد، ***دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو متوسطية، حالة دول المغرب العربي***، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004/2003.

12. طالبي بدر الدين، ***الشراكة الأورو متوسطية وأثارها على اقتصاديات المغرب العربي، دراسة حالة القطاع الزراعي في الجزائر***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2001/2000.

13. عمورة جمال، ***دراسة تحليلة وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو متوسطية***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2005.

14. عياد محمد سمير، ***سياسات الاتحاد الأوروبي في المغرب العربي تونس، الجزائر، المغرب***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010/2009.

15. غربي رقية، ***السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة***، رسالة ماجستير ماجستير، جامعة بسكرة : كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011.

16. غقال إلياس، ***تقييم الدول التمويلي للشراكة الأورو جزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة*** خلال الفترة (2000–2014)، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2017/2016.

17. قواوسي عبد المومن، ***أثر سياسات تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الجزائر خلال المدة 1990–2010***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2012/2011.

18. لوصيف فيصل، ***آثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970، 2012***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف 1: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014/2013.

19. مزياني لطفي، ***الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشراكة الأورو جزائرية***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2011.

20. معامير سفيان، ***ترشيد استغلال الغاز الطبيعي وانعكاساته الاقتصادية على التنمية في الجزائر***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2011.

21. معسكري سمرة، ***تقييم اتفاق الشراكة الاقتصادية الأورو جزائرية، دراسة في الأهداف المسطرة والنتائج المحققة (2005-2010)***، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة المدية: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2011/2010.

22. نادية بلورغي، ***تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطية، دراسة حالة الجزائر***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014/2013.

23. هويدي عبد الجليل، ***انعكاسات الشراكة الأورو متوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013/2012.

24. وصاف عتيقة، ***آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر 1999- 2009***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2014/2013.

25. يحي حسين، ***قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي***، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2014/2013.

VI. المداخلات والملتقيات الدولية:

1. بورنان إبراهيم وآخرون، ***التعاون المالي و التجاري الأوروبي الجزائري في إطار اتفاق الشراكة***، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني:"اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات"، جامعة الأغواط، 18- 20 أفريل 2005.

2. د. غريب حكيم، ***البعد الطاقوي في العلاقات الجزائرية الأوربية: الواقع والآفاق***، الملتقى الدولي حول الأمن الطاقوي بين التحديات والرهانات، جامعة قالمة، 25-26 أكتوبر 2016.

3. عماري زهير، ***القطاع الزراعي في الجزائر بين الإمكانات المتاحة و إشكالات الاكتفاء الذاتي أي الخلل***، دراسة قياسية منذ 1980، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضلل المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولة، جامعة الشلف، 23-24 نوفمبر 2014.

4. قصاب سعدية، ***الاقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية والأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي***، الملتقى الدولي الأول حول الشفافية ونجاعة الأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي، فندق الأوراسي، الجزائر، جوان 2003.

5. رقيبة سليمة، ***الشراكة الأورو جزائرية: هل هي نعمة أم نقمة؟***، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.

6. رميدي عبد الوهاب، سماي علي، ***الآثار المتوقعة للاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأورو جزائري***، ملتقى دولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري و

على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر, يومي 13 –14 نوفمبر 2006.

7. سدي علي، ***دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي،*** المؤتمر الدولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 7–8 أفريل 2008،.

8. الشاذلي العياري، ***أفاق التكامل في البحر الأبيض المتوسط: الخيار الأوروبي في الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة***، أعمال الملتقى العلمي الثالث للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

9. غراب رزيقة، سجار نادية، ***محتوى الشراكة الأورو جزائرية***، الملتقى الدولي حول أثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 13 –14 نوفمبر 2006.

10. قطاف ليلى، ***اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية***، الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، 13–14 نوفمبر 2006.

11. هارون الكاملة، هارون ذهبية، ***آثار اتفاق الشراكة الأورو متوسطية على القطاع الزراعي وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر***، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول : آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف، 13–14 نوفمبر 2006.

12. رزيق كمال، مسدور فارس، ***انعكاسات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة،*** الملتقى الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة، 21 ماي 2002.

13. عايشي كمال، شريف عمر، ***آثار وانعكاسات الشراكة الجزائرية الأوروبية على القطاع الصناعي مع تطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة***، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.

14. براق محمد، ميموني سمير، ***الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة***، دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو جزائرية، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006.

15. مرسي محمد، ***المشاركة الأورو عربية مالها وما عليها و سبل تفعيلها***، الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 18 ماي 2004.

16. بودرامة مصطفى، ***الآثار المحتملة للشراكة الأورو متوسطية على الصناعة في الجزائر***، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006.

17. سليم موالدي، ***الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري***، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم، 13 ماي 2013.

<u>وثائق رسمية بالفرنسية:</u>

1. Algérie, **Document de stratégie 2002-2006 et programme indicatif national**, 2002-2004.

2. AND PME, **L'ANDPME pour une PME performante, plan quinquennal 2010-2014**, programme national de mise à niveau des PME, Ministère de l'industrie de la PME et de la promotion de l'investissement, 2010.
3. ANDPME, **Questions d'information préable pour l'adhésion ou programme national de mise à niveau des PME-manuel des procédures**, annexe1, ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat.
4. **Décret présidentiel** Nº= 159 du 27 avril 2005 portant ratification de l'accord euro-méditerranéen établissant une association entre la république algérienne démocratique et populaire d'une part de la communauté européenne et ses états membres, désigné à valence le 22 avril 2002.
5. Ministère de L'Agriculture et développement Rural, 2012.
6. Ministère de l'industrie et de la restauration, **Fonds de promotion de la compétitivité industrielle manuel des procédures**, 2000.
7. **Programme d'appui aux PME/PMI et à la maitrise des technologies d'information et communication PME II**, dossier de coopération, PME II, 2012.

كتب بالفرنسية:

1. Bekenniche Otman, **La coopération entre l'union européenne et l'Algérie, l'accord d'association**, office des publications universitaires, Algérie, 2006.
2. Jean luis Michelle, Thierry Mayer, **économie internationale**, paris : éditions Dalloz Paris, 2005.
3. L. Bracic et Autre, **Bilan énergétique et écologique actuel in**: Actes de la 7ème journée de l'énergie sous la direction de prof Chems Eddine CHITOUR ; pour une stratégie énergétique de l'Algérie à l'horizon 2030, OPU.
4. Laroche Joseph**, Politique International** : Librairie Générale de Droit Jurisprudence, Paris, 2ème Edition, 2000.

5. Madoui Mohammed et Daniel Pierre Noël, **Entrepreneures maghrébins terrains en développement,** Paris, édition Karthala, édition TRMC, Tunis, 2011.
6. Mekkideche Mustapha, **L'économie algérienne au Groise des chemins**, Alger : édition dahlab, 2008.
7. Van chan Nguyen, Ponson Bruno et Hitch George, **Partenariat d'entreprises et mondialisation paris**, éditions Karthala-AUF, 1999.

تقارير بالفرنسية:

1. Algérie, **Document de stratégie 2002-2006 et programme indicative national**, 2002-2004.
2. Commission Européenne, **La mise en œuvre de l'aide antérieure de la commission européenne**, situation au 1er janvier 2001, document de travail.
3. **Programme d'appui aux pme/pmi privées en Algérie des résultats et une expérience à transmettre**, Rapport final euro développement PME, Décembre 2007.
4. Sonatrach, **La fiche technique de l'unité Hassi R'mel**, Alger, 2000.

المجلات و الدوريات بالفرنسية:

1. APRC, Arab Petroleum Research Center, Natural **Gaz Surevey Middle East & North Africa**. **Atlas Mondiale des matières premières de ressources stratégiques**, 2013.
2. Benabdellah Yousef, **L'Algérie dans la perspective de l'accord d'association avec l'union européenne**, les cahiers du Cread n°75, 2006.
3. Bosh Lorez et Rutumann Michael, **Principes directeurs de la politique, Berne**, BHP- Hanser and Partner AG, Mai 2012.
4. Dr. Boukrif Nouara Née Djemah, **« Le Gaz Algérien dans l'équation de l'approvisionnement du Marché Européenne »**, Recherches économiques managerial, n° 04, 2008.

5. Gasser Bernard, **Une Europe de Moins en Moins Europeans**, Le Monde Diplomatique, Janvier 2003.
6. Hanssch Klaus, **Pourquoi avons-nous besoin de la conférence de Barcelone ?**, Med News, 4ème trimestre de l'année.
7. La revue Sonatrach, **Alger capital mondiale du GNL en 2010**, n° 52, Mai 2007.
8. La Revue Sonatrach, **GALSI**, Un rapport qui sécurise l'approvisionnement en gaz a long terme de l'Italie par la direction communication et stratégie d'image, n° 55, Avril 2008.
9. Möckli Daniel, **La Sécurité Energétiques En Europe: Etat Et Perspectives**, centre d'étude de sécurité (CDS), Zurich, n°36. 3ème année, 2008.

جرائد بالفرنسية:

1. Gamache Hamid, **Gaz, L'Algérie renforce sa position en Europe** , Quotidien d'Oran, Algérie, 13 Décembre 2006.

الأطروحات والرسائل الجامعية بالفرنسية:

1. Hassine Souheil, **Effets de libération financière du système financier tunisien sur l'évaluation des risques des banques**, université Laval, 2000.

المداخلات والملتقيات الدولية بالفرنسية:

1. Kharbachi Hamid, **Analyse synthétique et critique du partenariat euromaghrébin**, colloque international sur l'intégration des économies arabes comme mécanisme d'amélioration et de dynamisation du partenariat euro-arabe, université de Sétif, Mai 2004.
2. Mimoun Lynda, Khaldi Mokhtar, **Partenariat Algérie-union européenne et mise à niveau des entreprises Algériennes**, colloque économie méditerranée monde arabe, université Galatasaray, Turquie, 2006.

3. Ministère du Commerce, Allocution du M^r^ le ministre du commerce, journée sensibilisation et d'information sur le nouveau schéma de démentement taritiére avec l'union européenne, Alger, 28/02/2012.
4. Rachid Moussaoui, Directeur AND PME, **Programme National de mise à niveau des entreprises,** Séminaire régionale, Mostaganem, Alger, 30-06-2011.
5. Saidani Mohammed, Boutelga Abednacer, **Le partenariat interentreprises en Algérie, Réalité perspectives**, le séminaire national sur les politiques économiques de Tlemcen. Décembre 2004.

كتب بالانجليزية:

1. Dunne Tim, **Liberalism" In the Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations,** ed John Baylis and Steven Smith, 2nd new York, Oxford, 2001.
2. Keohane Robert, Nye Joseph S., **Power and Interdependence**, World Politics In Transition, 2nd ed, Boston Little Brown, 1989.
3. Nye Joseph S, Keohane Robert, **Power and Independence**, Library of Congress Cataloging in Publication Data, 3rd ed, 2001.
4. Smith Steve And Others, **International Relations Theories**: Discipline AND Diversity, University Press Oxford Bretagne, 3rd ed, 2013.

تقارير بالانجليزية:

1. European Commission, **Energy Security; Infrastructure and Geo politiques**, Delegation of the European Commission to the USA, 2009.

المجلات و الدوريات بالانجليزية:

1. European Union, **European neighborhood and Partnership Instrument,** Strategy paper 2007-2013, national indicative programme 2007-2010, 2006.

2. Gawdat Bahgat**, Europe's Security: Challenge and Opportunes**, International affair,vol 82, n°05 , 2006.
3. Keohane Robert, **After Hegemony: Cooperation And Discord In The World Political Economy**, Princetone University Press, 1884.
4. Vladimir, Jenicek V Krepl, **Energy and the European union faculty of international relations**, university of economics, Prague, Czech Republic, 2009.

VII. المواقع الالكترونية:

1. " أوروبا تريد مزيدا من غاز الجزائر بأسعار تنافسية "، في:
http://www.aljazeera.net، (2019 /01/20).
2. " حجم التجارة بين الجزائر وفرنسا تجاوز 6.9 مليار دولار هذه السنة "، في:
http://eas.europa.eu/debegation/algerie/press-corner/all- htm
news/2016/cap-pme-fr ، (2018/11/29).
3. نويوة لخضر، " أمن الطاقة للإتحاد الأوروبي: الغاز الطبيعي نموذجا "، في:
http:/www.asjp.cerist.dz/en/article/25839 ، (2018/10/15).
4. أ.د عبود زرقين، الطاهر توايتية، " الآثار المرتقبة لانضمام الجزائر إلى منظمة على تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "، في:
http :www.iasj.net/iasi ?func=fulliext8-aid=98023، (2018/12/26).
5. بوابة الجوار الأوروبي، " برنامج دعم مكتسبات البرامج لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة CAP-PME أداة للمستقبل "، في:
www.eco-algeria.com/content ، (2019/02/16).

6. الموقع الالكتروني:

stadies.alj.acera.net/ar/reports/2011/12/20111211120941.html،

.(2019/01/18)

مواقع الالكترونية بالفرنسية:

1. ANDI, sur : **http://andi.dz/index.php/ar/lesenergiesrenouvlables,** (November 2017).

2. « Capitalisation des ACQUIS des programmes, ALGERIE/UE-PME I/ PME II », sur: **www.cap-pme.dz/spip.php ?rubrique3**, (29/11/2018).

3. Délégation de la commission européenne en Algérie, « Rapport annuel de la coopérationUE-Algérie »,sur : **http://www.deldeaec.europa.eu/CErapport2010intext(R)PDF,** (25/11/2018)**.**

4. Institut Montaigne, « Quelle politique de l'énergie pour l'union Européenne ? », Rapport, Paris, mars 2007, sur :

5. http//www.institutMontaigne .org/medias/rapport énergie-PDF

6. , « L'accord d'association Algérie –Union européenne, le temps des remises en cause, sur : **www.algerie-watch.org/fr**, (18/12/2018).

7. Ministère de l'Agriculture et développement rural, « Les 30 Mesures Annoncés par son excellence Monsieur Le Président de la République », sur: **www.MADR.dz**, (15/02/2019).

8. Ministère de L'agriculture et Développement Rural, « Présentation de la Politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du Programme Quinquennal 2010-2014 », sur : **www.MADR.dz**, (15/02/2019).

مواقع الالكترونية بالانجليزية:

1. European Commission, European Security Strategy, Com/2014/330 final at : **http://www.ec.europa.eu/energy/../20140528-energy-security-communication.pdf,p03**, (15/09/2018).

قائمة الخرائط والأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
.1	يلخص أهم محطات التوحيد التي مر بها الاتحاد الأوروبي.	62
.2	خريطة توضح الدول الأوروبية المشاركة في ندوة برشلونة 1995.	89
.3	خط الغاز الرابط بين الجزائر وأوروبا عبر إسبانيا .MEDGAZ	164
.4	خط الغاز الرابط بين الجزائر وأوروبا عبر إيطاليا.GALSI	165
.5	رسم بياني بالأعمدة البيانية يبين تطور قيمة المنتوجات الغذائية المستوردة خلال الفترة(2005-2017)	195
.6	رسم بياني بالأعمدة البيانية يبين التجارة الخارجية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي من سنة 2005 إلى سنة 2014	214
.7	رسم بياني لأهم شركاء الجزائر في الاستيراد لسنة 2014	217
.8	رسم بياني بالأعمدة البيانية يبين تطور قيمة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي من سنة 2005 إلى سنة 2014	218
.9	رسم بياني لأهم شركاء الجزائر في الصادرات لسنة 2014	222
.10	رسم بياني بالأعمدة البيانية يبين تطور قيمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي من سنة 2005 إلى سنة 2014	224
.11	رسم بياني بالأعمدة البيانية يبين قيمة المساعدات المالية وفق برنامجي ميدا 1 وميدا 2 المخصصة للجزائر والمدفوعة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2004.	245

قائمة الجداول

رقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع العقود الخاصة بعمليات التنقيب عن البترول سنة 2005	146
02	الشراكة الأجنبية في ميدان الإنتاج.	146
03	الشراكة الأجنبية في ميدان الاستكشاف.	147
04	الاحتياطات البترولية والغازية في الجزائر (2013)	148
05	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة خلال الفترة (2000-2014)	176
06	المنتوجات الغذائية المستوردة في خلال الفترة (2005-2017)	192
07	الميزان التجاري الجزائري للفترة (2005-2014)	212
08	الهيكل السلعي للواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005 إلى 2014) الوحدة: مليون دولار.	216
09	تطور الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الإتحاد الأوروبي (2005-2014)	220
10	جدول توضيحي لتوزيع المبالغ في إطار برنامج MEDA I للجزائر في مختلف القطاعات(مليون يورو)	242
11	جدول توضيحي لتوزيع المبالغ في إطار برنامج ميدا 2 (مليون أورو)	244
12	التقسيمات السنوية للمساعدات المالية لبرنامج ميدا 1 و ميدا 2 خلال الفترة	246
13	توزيع المبالغ المخصصة في إطار البرنامج الوطني الاستدلالية (PIN) للفترة (2007-2010) (مليون يورو)	247

الفهرس العام

مقدمة 02

الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للعلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر

تمهيد 19

المبحث الأول: مدخل عام للعلاقات الاقتصادية الدولية. 20

المطلب الأول: ماهية العلاقات الاقتصادية الدولية وتطورها. 20

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية والداخلية. 22

الفرع الأول: اختلاف الأنظمة السياسية القانونيةPolitical & Legal System 22

الفرع الثاني: اختلاف الوحدات النقدية والنظم المصرفية: Monetary And Banking Systemm:

..... 23

الفرع الثالث: الاختلاف في طبيعة الأسواق الدولية. 23

المطلب الثالث: الآليات الدولية المنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية. 25

الفرع الأول: صندوق النقد الدولي. 25

الفرع الثاني: البنك الدولي للإنشاء و التعمير. 27

الفرع الثالث: الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية: (GATT) 30

الفرع الرابع: منظمة التجارة العالمية. 33

الفرع الخامس: الشركات المتعددة الجنسيات. 35

المبحث الثاني: المقاربات النظرية المفسّرة للعلاقات الاقتصادية الدولية..... 39

المطلب الأول: النظرية اللّيبرالية..... 40

المطلب الثاني: نظرية التبعية. 47

المبحث الثالث: تجربة التكامل الاقتصادي الأوروبي. 51

المطلب الأول: نشأة وتطوّر التّكامل الاقتصادي الأوروبي..... 52

المطلب الثاني: مؤسسات الإتحاد الأوروبي..... 63

المطلب الثالث: آليات التكامل الاقتصادي الأوروبي. 69

خلاصة الفصل:..... 74

الفصل الثاني: الإطار العام للعلاقات الأوروبية الجزائرية

تمهيد: 76

المبحث الأول: العلاقات الأوروبية الجزائرية في إطار الشراكة الأورو متوسطية 77

المطلب الأول: الشراكة الأورو متوسطية. 78
الفرع الأول: مفهوم الشراكة. 78
الفرع الثاني: مفهوم الشراكة الأورو متوسطية. 81
الفرع الثالث: تحديات الشراكة الأورو متوسطية. 83
الفرع الرابع: دوافع الشراكة الأورو متوسطية..... 85
المطلب الثاني: مجالات التعاون ضمن الشراكة الأورو متوسطية في إطار مسار برشلونة. 88
الفرع الأول: الجانب السياسي والأمني. 91
الفرع الثاني: الجانب الاقتصادي والمالي..... 94
الفرع الثالث: الجانب الاجتماعي والثقافي. 98
المبحث الثاني: سياسة الجوار الأوروبية والإتحاد من أجل المتوسط. 99
المطلب الأول: سياسة الجوار الأوروبية. 100
المطلب الثاني:الإتحاد من أجل المتوسط. 107
المبحث الثالث: ماهية اتفاق الشراكة الأورو جزائرية..... 111
المطلب الأول: مضمون ودوافع اتفاق الشراكة الأورو جزائرية..... 112
الفرع الأول: مضمون الاتفاق. 112
الفرع الثاني: دوافع الاتفاق. 119
المطلب الثاني: أهداف وأثار اتفاق الشراكة الأورو جزائرية. 121
الفرع الأول: أهداف الشراكة الأورو جزائرية..... 121
الفرع الثاني: آثار الشراكة الأورو جزائرية. 127
خلاصة الفصل:..... 132
الفصل الثالث: البعد الطاقوي والبعد الصناعي والفلاحي في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر
تمهيد: 134
المبحث الأول: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر في المجال الطاقوي. 135
المطلب الأول: طبيعة الاقتصاد الجزائري. 135
الفرع الأول: السياق التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر. 135
الفرع الثاني: ميزات المحروقات الجزائرية. 141
الفرع الثالث: أهم عقود الشراكة المبرمة بين سوناطراك والشركات الأجنبية..... 142
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي ودوره في ترقية مجال المحروقات. 145
المطلب الثالث: الغاز الطبيعي ودوره في العلاقات الأورو جزائرية. 151
الفرع الأول: الأمن الطاقوي الأوروبي 153

الفرع الثاني: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في تأمين إمداداته الطاقوية..... 156
الفرع الثالث: قدرات الجزائر في مجال الغاز الطبيعي ومساهمتها في أمن الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي.
..... 161
الفرع الرابع: تحديات الغاز الجزائري ورهان تأمين طاقة الاتحاد الأوروبي مستقبلا. 168
المبحث الثاني: البعد الصناعي في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر..... 171
المطلب الأول: واقع الصناعة الجزائرية..... 171
المطلب الثاني: البرنامج الوطني لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 175
الفرع الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2000-2014. 175
الفرع الثاني: الإطار القانوني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 176
الفرع الثالث: البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي (2000-2006). 177
الفرع الرابع: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(2007-2008) (2010-2015)
..... 178
المطلب الثالث: آثار الإستراتيجية الأوروبية على القطاع الصناعي. 180
الفرع الأول: الآثار السلبية على القطاع الصناعي. 180
الفرع الثاني: الآثار الإيجابية على القطاع الصناعي. 182
المبحث الثالث: المجال الفلاحي في إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في اتجاه الجزائر. 183
المطلب الأول: واقع القطاع الفلاحي في الجزائر والسياسات الفلاحية المتبعة. 183
الفرع الأول: مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر. 184
الفرع الثاني : السياسات الفلاحية المتبعة في الجزائر. 186
المطلب الثاني: أثر اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية على القطاع الفلاحي في الجزائر. 189
الفرع الأول: اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية في جانبها الزراعي. 190
الفرع الثاني: الآثار الإيجابية والسلبية لاتفاق الشراكة على القطاع الفلاحي. 196
خلاصة الفصل:..... 199
الفصل الرابع:
البعد التجاري والمالي في إستراتيجية الإتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر
تمهيد: 200
المبحث الأول:إستراتيجية الإتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر في المجال التجاري. 201
المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية وإقامة منطقة التبادل الحربين الجزائر والاتحاد الأوروبي. . 201

الفرع الأول: تحرير التجارة الخارجية الجزائرية..... 201
الفرع الثاني: إقامة منطقة التبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي. 207
المطلب الثاني: التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي..... 210
الفرع الأول: الميزان التجاري الجزائري في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية. 211
الفرع الثاني : الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية. .. 215
الفرع الثالث:الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية.. 219
المطلب الثالث: انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وآثار تحرير التجارة على الاقتصاد الوطني.
..... 224
الفرع الأول: انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة. 224
الفرع الثاني: آثار تحرير التجارة على الاقتصاد الوطني. 233
المبحث الثاني: إستراتيجية الإتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر في المجال المالي..... 236
المطلب الأول: المساعدات المالية المقدمة للجزائر في إطار برنامج ميدا I وميدا II: 237
الفرع الأول: المساعدات المالية في إطار برنامج ميدا 1 (MEDA I) 238

الفرع الثاني: المساعدات المالية في إطار برنامج ميدا 2 (MEDA II)..... 240
المطلب الثاني: البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (EDPME/PME II)
وبرنامج CAP– PME 246
الفرع الأول: تمويل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج EDPME..... 246
الفرع الثاني: تمويل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار برنامج (PME II) 249
الفرع الثالث: برنامج دعم مكتسبات البرامج لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CAP–PME 253
المطلب الثالث:آثار التحرير المالي على الاقتصاد الجزائري. 255
الفرع الأول: مفهوم التحرير المالي. 255
الفرع الثاني: سياسة التحرير المالي في الجزائر. 257
الفرع الثالث: آثار التحرير المالي على النمو الاقتصادي. 259
خلاصة الفصل:..... 262
خاتمة 263
قائمة المصادر والمراجع 271
قائمة الخرائط والأشكال 297

قائمة الجداول 298

الملاحق

<u>الملحق رقم 1</u>: المادة 9 التي تحدد حرية حركة البضائع والمنتجات من مشروع اتفاق الشراكة الأورو جزائرية.

<u>المادة 9</u>:

1- تُلغى الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المطبق على استيراد المنتجات التي منشؤها الجماعة المدرج في الملحق 2 إلى الجزائر عند بدء نفاذ الاتفاقية.

2- قائمة المنتجات الصناعية التي منشؤها الجماعة المستوردة إلى الجزائر المشار إليها في المادة 9 الفقرة 2 من اتفاقية الشراكة.

الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المطبق على استيرادها إلى الجزائر.

يتم التخلص التدريجي من المنتجات من السنة الثانية بعد بدء نفاذ هذا الاتفاق، على مدى 5 سنوات، وفقا للجدول التالي:

- بعد انقضاء سنتين (2) من تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية، يتم تخفيض كل الرسوم والتكاليف إلى 80٪ من الحق الأساسي.
- بعد ثلاث (3) سنوات من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل رسوم وضرائب إلى 70٪ من الحق الأساسي.
- بعد أربعة (4) سنوات من بدء نفاذ هذه الاتفاقية، يتم تخفيض كل رسوم وضرائب إلى 60 ٪ من الحق الأساسي.
- بعد خمس (5) سنوات من بدء نفاذ هذه الاتفاقية، يتم تخفيض كل رسوم وضرائب إلى 40 ٪ من الحق الأساسي.

- بعد ستة (6) سنوات من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، يتم تخفيض كل رسوم ورسوم إلى 20٪ من الحق الأساسي.
- بعد مرور سبعة (7) سنوات على بدء سريان هذه الاتفاقية، يتم إلغاء الحقوق المتبقية.

3- الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المطبق على الواردات إلى الجزائر من المنتجات الناشئة في الجماعة بخلاف تلك المدرجة في الملحقين 2 و 3 يتم التخلص منها وفقًا للجدول التالي:

- بعد مرور عامين على بدء نفاذ الاتفاقية، يتم تخفيض كل الرسوم والحقوق إلى 90 %..
- بعد ثلاث سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية، يتم تخفيض كل رسوم والحقوق إلى 80% من الحق الأساسي.
- بعد مرور أربع سنوات على بدء نفاذ الاتفاقية، يتم تخفيض كل رسوم ورسوم إلى 70 % من الحق الأساسي.
- بعد مرور خمس سنوات على بدء نفاذ الاتفاقية، يتم تخفيض كل رسوم ورسوم إلى 60 % من الحق الأساسي.
- بعد مرور ست سنوات على بدء نفاذ الاتفاقية، يتم تخفيض كل رسوم ورسوم إلى 50 % من الحق الأساسي.
- بعد مرور سبع سنوات على بدء نفاذ الاتفاقية، يتم تخفيض كل رسوم ورسوم إلى 40 % من الحق الأساسي.
- بعد مرور ثماني سنوات على بدء نفاذ الاتفاقية، يتم تخفيض كل رسوم ورسوم إلى 30 % من الحق الأساسي.
- بعد مرور تسع سنوات على بدء نفاذ الاتفاقية، يتم تخفيض كل رسوم ورسوم إلى 20 % من الحق الأساسي.

- بعد مرور عشر سنوات على بدء نفاذ الاتفاقية، يتم تخفيض كل رسوم ورسوم إلى 10 % من الحق الأساسي.
- بعد مرور أحد عشر سنة على بدء نفاذ الاتفاقية، يتم تخفيض كل رسوم ورسوم إلى 5 % من الحق الأساسي.
- بعد مرور اثني عشر عامًا على دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، يتم إلغاء الرسوم المتبقية.

4- في حالة وجود صعوبات خطيرة لمنتج معين ، يمكن مراجعة الجدول الزمني المحدد بموجب الفقرتين 2 و 3 بالاتفاق بين لجنة الشراكة ، على أن يكون مفهوما أن الجدول الزمني الذي تم طلب المراجعة فيه لا يجوز تمديد المنتج المعني إلى ما بعد الحد الأقصى للفترة الانتقالية المشار إليها في المادة 6. إذا لم تتخذ لجنة الشراكة قرارًا خلال 30 يومًا من الإخطار بتطبيق الجزائر لمراجعة التقويم، قد يقوم الأخير بتعليق التقويم مؤقتًا لفترة لا تتجاوز سنة واحدة.

5- بالنسبة لكل منتج، يكون الواجب الأساسي الذي يجب أن يتم على أساسه التخفيضات المتتالية المنصوص عليها في الفقرتين 2 و 3 هو المعدل المشار إليه في المادة 18.

<u>الملحق رقم 2</u>: المواد 12، 13، 14، 16، 17 التي حددت طبيعة المنتجات الزراعية والمنتجات السمكية والمنتجات الزراعية المصنعة من مشروع اتفاق الشراكة الأورو جزائرية.

<u>المادة 12</u>:

تنطبق أحكام هذا الفصل على المنتجات التي تنشأ في الجماعة والجزائر والتي تقع ضمن الفصول من 1 إلى 24 من التسميات المدمجة والتعريفة الجمركية الجزائرية وعلى المنتجات المدرجة في الملحق1.

<u>المادة 13</u>:

تطبق الجماعة والجزائر تدريجياً المزيد من تحرير تجارتهما المتبادلة في المنتجات الزراعية والمنتجات السمكية والمنتجات الزراعية المصنعة التي تهم الطرفين.

المادة 14:

1- يتم استيراد المنتجات الزراعية التي منشؤها الجزائر والمدرجة في البروتوكول رقم 1 في مجتمع الأحكام الواردة في هذا البروتوكول.

2- المنتجات الزراعية التي منشؤها الجماعة والمدرجة في البروتوكول رقم 2، شريطة أن تنطبق الأحكام الواردة في هذا البروتوكول على الواردات إلى الجزائر.

3- تستفيد المنتجات السمكية التي تنشأ في الجزائر والمدرجة في البروتوكول 3 من استيراد الأحكام الواردة في ذلك البروتوكول إلى الجماعة.

4- تستفيد المنتجات السمكية التي تنشأ في المجتمع والمدرجة في البروتوكول 4 من استيراد أحكام هذا البروتوكول إلى الجزائر.

5- تستفيد التجارة في المنتجات الزراعية المصنعة التي يغطيها هذا الفصل من أحكام البروتوكول 5.

المادة 16:

1- في حالة وضع لوائح محددة نتيجة لتنفيذ سياساتها الزراعية أو تعديل لوائحها الحالية أو في حالة تعديل أو تطوير الأحكام المتعلقة بتنفيذ سياساتها الزراعية ، فإن المجتمع ويجوز للجزائر ، بالنسبة للمنتجات التي تغطيها ، تعديل الترتيبات المنصوص عليها في الاتفاقية.

2- يجب على الطرف المضي قدما في هذا التعديل إبلاغ لجنة الشراكة. بناءً على طلب الطرف الآخر، تجتمع لجنة الشراكة لتأخذ في الاعتبار ، بطريقة مناسبة ، مصالح ذلك الطرف.

3- في حالة قيام الجماعة أو الجزائر ، في تطبيق لأحكام الفقرة 1 ، بتعديل الترتيبات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية الخاصة بالمنتجات الزراعية ، فإنها تمنح ، للواردات التي منشؤها الطرف الآخر ، ميزة مماثلة لتلك المنصوص عليها في هذا الاتفاق.

4- سيكون تعديل الترتيبات المنصوص عليها في الاتفاقية ، بناءً على طلب الطرف المتعاقد الآخر، موضوع مشاورات داخل مجلس الشراكة.

المادة 17:

1- لن يتم فرض أي رسوم جمركية جديدة على الواردات أو الصادرات أو الرسوم ذات الأثر المماثل في التجارة بين الجماعة والجزائر، ولا يتم فرض زيادة على الرسوم المطبقة منذ بدء نفاذ هذه الاتفاقية.

2- لا توجد قيود كمية جديدة على الواردات أو الصادرات، أو التدابير ذات الأثر المماثل، لا يتم تطبيقها في التجارة بين الجماعة والجزائر.

3- يتم إلغاء القيود والإجراءات الكمية ذات الأثر المماثل المطبق على الواردات أو الصادرات في التجارة بين الجزائر والجماعة عند دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

4- تلغي الجزائر، بحلول 1 كانون الثاني (يناير) 2006 على أبعد تقدير، الرسوم الإضافية المؤقتة المطبقة على المنتجات المدرجة في الملحق 4. ويخفض هذا الواجب خطيًا بمقدار 12 نقطة سنويًا اعتبارًا من 1 يناير 2002.

في حالة ما إذا كانت التزامات الجزائر بموجب انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية تنص على فترة أقصر لإلغاء هذا الواجب الإضافي المؤقت، فإن هذا الموعد النهائي ينطبق.

ملخص

كان لظهور التكتلات الاقتصادية آثار هامة على العلاقات الاقتصادية الدولية وعملية الانفتاح الاقتصادي لمختلف الدول ومن بينها الجزائر، وذلك في إطار تنامي ظاهرة العولمة والتوجهات الاقتصادية المعاصرة في ظل ما تشهده الساحة الدولية والنظام الاقتصادي العالمي من تحولات وتطورات للعلاقات الدولية.

من هنا جاء الحديث عن اتفاقية الشراكة الاقتصادية الأورو جزائرية التي جسدت الإستراتيجية الجديدة للإتحاد الأوروبي اتجاه الجزائر لتحرير اقتصادها الوطني وإقامة منطقة التبادل الحر بحلول عام 2020 ، وقد خلق هذا الاتفاق وضعا جديدا تمثل في ضرورة إعادة هيكلة وتأهيل كل القطاعات الاقتصادية الجزائرية لمواجهة الانفتاح الاقتصادي فاعتمدت الجزائر برامج وطنية وأخرى مقترحة من طرف الإتحاد الأوروبي وحررت تجارتها الخارجية ، وحررت باقي القطاعات الأخرى كالصناعة والفلاحة واعتمدت سياسة التحرير المالي، ماعدا مجال الطاقة الذي بقي يعمل وفق قاعدة (51٪/49٪).

وتتمحور مشكلة الدراسة حول مدى استفادة الاقتصاد الجزائري من اتفاق الشراكة الاقتصادية مع الإتحاد الأوروبي ودراسة آثار الاتفاقية على مختلف القطاعات الاقتصادية التي عالجناها في بحثنا.

وتوصلنا لجملة من النتائج تمثلت في تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات وارتفاع الواردات الأوروبية وعدم قدرة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على المنافسة نتيجة تحرير الأسواق، مع عدم وجود صادرات خارج قطاع المحروقات التي تعد هدفا رئيسيا لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي .

لنستنتج في نهاية دراستنا أن اتفاق الشراكة الاقتصادية بين الإتحاد الأوروبي والجزائر لم يعد بالفائدة المرجوة للاقتصاد الجزائري في ظل العلاقات اللا متكافئة بين الطرفين ،ما يفرض على الجزائر تحسين تنافسية اقتصادها وتنويع مصادر دخلها خارج قطاع المحروقات لتستفيد من مزايا اتفاق الشراكة الاقتصادية مع الإتحاد الأوروبي.

Abstract

The emergence of economic blocs has had important effects on the international economic relations and the process of economic openness of various countries, including Algeria, in the context of the growing phenomenon of globalization and contemporary economic trends in light of the changes in the international arena and the global economic system.

From here came talk about the EU-Algeria Economic Partnership Agreement, which embodied the new strategy of the European Union towards Algeria to liberalize its national economy and establish a free trade zone by 2020. This agreement has created a new situation that represents the need to restructure and rehabilitate all Algerian economic sectors to face economic openness. Algeria has adopted national and other programs proposed by the European Union, liberalized its foreign trade, liberalized other sectors such as industry and agriculture and adopted a policy of financial liberalization, except for the energy sector which remained in line with rule (51%/49%).

The problem of the study is the extent to which the Algerian economy has benefited from the Economic Partnership Agreement with the European Union and the study of agreement effects on the various economic sectors that we dealt with in our research.

We have reached a number of results represented in the dependency of the Algerian economy on hydrocarbons, the rise in European imports, the inability of the Algerian economic institutions to compete as a result of liberalization, and the absence of exports outside the hydrocarbons sector, which is a major objective of the partnership agreement with the European Union.

At the end of our study, we conclude that the EU-Algeria Economic Partnership Agreement is no longer beneficial to the Algerian economy in the light of the unequal relations between the two parties, forcing Algeria to improve the competitiveness of its economy and diversify its sources of income

outside the hydrocarbon sector to benefit from the benefits of the Economic Partnership Agreement with the EU.